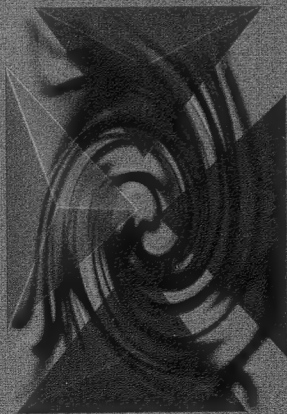


توفيق المديني

المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها



المعارضة التونسية:

نشأتها وتطورها

الحقوق كافة
محفوظة
لاتحاد الكتاب العرب

E-mail : unecriv@net.sy

الجريد الإلكتروني:

aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت

<http://www.awu-dam.org>



توفيق المديني

المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها

- دراسة -

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق - 2001

توطئة

يتناول هذا الكتاب أزمة المعارضات التونسية على اختلاف مشاربيها الفكرية والإيديولوجية و السياسية بجوانبها المختلفة. ففي تونس أزماتان : أزمة السلطة وأزمة المعارضة: فلا يمكن الحديث عن أزمة السلطة من دون الحديث عن أزمة المعارضة، ذلك أن العلاقة بين السلطة والمعارضة تعبر في سيرة التطور التاريخي عن مستوى الحياة السياسية، وعن خصائص المجال السياسي للمجتمع التونسي، ومن ثم عن درجة تقدمه وارتقائه .

ول هذه الأزمة أبعادها السياسية و الاجتماعية و الإيديولوجية، وكثيراً ما يفترن الحديث عن مسائل المعارضة التونسية عن أزمته كدلالة على لحظة انكسارها السياسي والتاريخي، حيث أنها تعيش الآن زمناً سياسياً راكداً وميتاً، هو زمن أزمته السياسية والإيديولوجية، والثقافية العميقة، بعد أن سقطت معظم سلطاتها المرجعية المعرفية والإيديولوجية، وأصبحت بالإفلاس التاريخي، وبحالة من السلفية، بحثاً عن سند من الشرعية. وبالمعنى الأكثر مباشرة والأكثر التصاقاً بالواقع، عجزت أحزاب المعارضة التونسية، على اختلاف منابعها الفكرية و السياسية، عن القراءة العقلانية والتاريخية الجديدة، العلمية والتجديدية، للمسائل المعنية والتحديات الداخلية والخارجية، وأخصها تحدي الإسلام الأصولي، الذي يعتبر أقوى التحديات المطروحة على الفكر العربي المعاصر، التي تطرحها مرحلة التطور، التي يمثلها الواقع السياسي والتاريخي التونسي .

ولما كان حجم المأساة التونسية لا ينعكس على سطح الاستبداد الذي تمارسه الدولة التونسية فقط، بقدر ما ينعكس أيضاً على سطح العجز والارتباك الذي تعانيه قوى المعارضة التونسية، فقد ركزت في هذا الكتاب على دراسة برامج أحزاب المعارضة، والتفريق في وثائقها ونشاتها ونشاطها الفكري - الثقافي و السياسي، واكتشفت عجزاً فاحشاً في معظم الحالات. وتقتضي النظرة

الموضوعية منا، أن لا نرى جانباً واحداً من أزمة المعارضة الناجم عن القصور الذاتي للأحزاب والقوى السياسية، لجهة عدم قدرتها على اكتشاف طريق إنجاز أهداف الشعب، واكتشاف البرنامج اللازم في مرحلة معينة، والأسلوب اللازم لتحقيق هذا البرنامج، بل إن أزمة المعارضة في جانب آخر هي نتيجة ومحصلة لما مارسته الدولة التونسية خلال فترة حكمها الطويلة، خصوصاً منذ بداية عقد التسعينات، حين أقصت السياسة عن المجتمع، الأمر الذي قاد إلى أن يصبح المواطن العادي مشغولاً باللهات وراء لقمة العيش بعيداً عن السياسة وهمومها .

إن ظروف الأزمة وإسقاطاتها على صعيد أحزاب المعارضة التونسية وكذلك ظروف الحياة الديمقراطية المعاصرة، وموجباتها، والحاجات المتبادلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، تتطلب بناء مجتمع مدني ومتمحر في الوقت عينه من هيمنة الدولة عليه في كافة المجالات، ذلك أن الديمقراطية لا تتحقق إلا شريطة استقلال المجتمع المدني عن الدولة. وهذا يتطلب التفكير بروح نقدية بحقائقه وحاجاته، من أجل بلورة فكر سياسي ديمقراطي يقدم أجوبة لتجاوز التحديات المطروحة على نطاق المجتمع ككل .

إن مفتاح بناء معارضة عقلانية هو توسيع مفهوم النقد والنقد الذاتي. فالنقد والنقد الذاتي يعني أولاً، النقد للواقع ببعديه الزماني والمكاني، ونقد الآخر، لأن الوعي بالآخر هو شرط للوعي مفهوماً فيما جدلياً صحيحاً، أي وعي الذات بدلالة الآخر، بما في ذلك الخصم والعدو. أليس الخصم والعدو جزء من هويتي الشخصية، أو الحزبية، معنى هذا أن إلغاء الآخر، إلغاء تاماً، أو قتله، أو تصفيته، هو أيضاً قتل الذات، وهنا تصبح السياسة عملية تنافي وتعدام .

النقد الذاتي يعني نقد الذات، أي نقد الحزب المعارض أفكاراً، ومفاهيماً، وبرنامجا، وبنية تنظيمية، واختياراً إيديولوجياً وسياسياً وأداة. وهذا هو النقد الذاتي مفهوماً فيما صحيحاً. وهكذا يبدو لنا أن النقد والنقد الذاتي هو تعبير عن علاقة جدلية بين الذات والموضوع، مع الاعتبار أن الموضوع هو أيضاً ذات، أي أن له منطق، مثلما الذات الواعية هي أيضاً موضوع .

إن استخدام النقد والنقد الذاتي بفاعلية مشروطة باستمرار هذه العملية، وتواصلها، ذلك أن الواقع متغير بحكم نوابضه، وبنية أحزاب المعارضة متغيرة، ودون استمرار عملية النقد والنقد الذاتي، تتخلف الأحزاب عن الواقع، أو يتقدم للواقع على أحزاب المعارضة، ولا فرق هنا من حيث النتائج .

إن المواطنين التونسيين يعانون من غياب الديمقراطية مثلهم في ذلك مثل كل المواطنين العرب. وبينما اعتقدت الآمال على تحقيق المزيد من الديمقراطية بانقشاع غيوم الاستبداد البورقيبي والتبعية ومجيء سلطة السابع من نوفمبر، فإن الأحداث السياسية أثبتت أن كل التطورات التي حدثت في تونس طيلة عقد التسعينات لم تسهم في حل إشكالات الديمقراطية، بل زادت تعقيداً الدولة التونسية قائمة. ونستطيع أن نقول اليوم بأن القمع سائد في كل مكان من تونس، وأن القضاء موجود، ولكنه عاجز أو متواطئ مع قوى القمع، وأنه حين يحاول ممارسة دوره بصطدم بأجهزة القمع العاتية. وإذا كان القمع يسود بدرجة كبيرة، والقضاء قد فقد استقلاله، وفي معظم الأحيان نزاهته، والمؤسسات الدستورية قد تحولت إلى « صورة هزيلة مكشوفة » والرأي العام قد « غُيِبَ » والمنظمات والنقابات والأحزاب قد حُولَتْ إلى « أتباع » فإن هذا كله لم يرض الدولة، فراح تفتس ما تبقى من حريات شكلية. من هنا فإن كل القوى المعارضة الوطنية و الديمقراطية و الإسلامية مدعوة إلى اعتبار معركة الحريات الديمقراطية معركةها، ومطالبة بالاتحاد على محاربة القمع وتعبئة الجماهير الشعبية لمواجهة كل أشكال الطغيان.

غير أن خوض معركة الديمقراطية يتطلب وجود قوى سياسية واجتماعية تستطيع تعديل موازين القوى القائمة، وتفرض على السلطة تقديم التنازلات المطلوبة. ومن دون ولادة هذا الطرف ستبقى المبادرة في يد السلطة حتى لو تحرك الشارع كما بدأ يحدث الآن. أما من يراهن على الجماهير فإن تجربة الاجتماع السياسي الوطني بعد الاستقلال تثبت أن الشارع التونسي لا يمثل حلقة أساسية في قلب موازين القوى، وأنه في المرات القليلة التي نزلت فيها الحشود الشعبية محتجة في الشوارع سرعان ما رجعت إلى بيوتها بأقل المكاسب وأكبر الأضرار. فالشارع في بلادنا لا يملك تقاليد الاحتجاج المدني والسياسي - وهو في حال الشارع العربي عموماً - ما يمكنه من أن يذهب نحو الأقصى في فرض مطالبه، إما لضعف الوعي أو لغياب التأطير أو لمنزع إصلاحي عميق مترسب في الثقافة السياسية في بلادنا، وهو ما يطرح على النخبة الوطنية والقوى الحية مراجعة حقيقية وعصية لمنطلقات رؤيتها وبرامج عملها الميدانية، على حد قول أحمد المناعي ونور الدين خنروش، في مقالتهما عن تونس التي نشرت بجريدة الحياة تحت عنوان: « نهاية الحقوقي وبداية السياسي ».

وتشهد المعارضة التونسية اليوم هزيمة تاريخية عادلة، وتمثل التحليلات النقدية النظرية والسياسية حول هذه الهزيمة التامة والشاملة، شرطاً لازماً لتجاوزها، مثلما التفكير في مستلزمات تغيير الواقع التونسي جذرياً شرطاً لازماً لكل تفكير في الهزيمة .



القسم الأول

المعارضة القومية

— المعارضة التونسية : نشاطها وتطورها —

الفصل الأول:

الحركة اليوسفية في تونس

شكلت اتفاقيات الحكم الذاتي، التي تم توقيعها في تونس في 3 حزيران 1955، والتي مُنحت تونس بموجبها استقلالاً داخلياً، منعرجاً سياسياً وتاريخياً كبيراً في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، التي كان يقودها الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة. وعاشت تونس فترة مخاض عسيرة بين 3 حزيران 1955 و 20 آذار/مارس 1956، تاريخ استقلال تونس، حيث تفجرت كل التناقضات الأيديولوجية و السياسية والشخصية، التي كانت الحركة الوطنية قد طمستها خلال مرحلة تأطيرها وتجنيدتها لكل القوى الحية من أجل خوض معركة التحرر الوطني، والظفر بالاستقلال.

¹ وهكذا، تفجر الصراع بين جناح الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد، الذي كان من أشد المدافعين عن التسوية السياسية مع الاستعمار الفرنسي، وبين جناح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب، الذي كان من أشد المعارضين لهذه التسوية. ومنذ حينئذ ولدت الحركة اليوسفية، التي كان صالح بن يوسف أحد عناصرها ومكوناتها، ولكنها كانت تضم تيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية وعناصر وطنية وأخرى ثورية، تؤمن بالكفاح المسلح، وقطاعات شعبية عريضة، متناقضة مع نهج الحبيب بورقيبة المماوم مع الاستعمار الفرنسي. فالحركة اليوسفية هي أحد تعبيرات الأزمة الحادة التي دخلت فيها الحركة الوطنية التونسية، والتي أدت إلى أكبر انشقاق شهده حزب الدستور الجديد، وكشفت بأن هذا التنظيم ليس حزباً سياسياً له برنامج واضح وعقيدة ثابتة لا تتزعزع، بقدر ما هو « حركة وطنية » للفت

حولها تيارات مختلفة وأحياناً متباينة⁽¹⁾.

1 - مكونات الحركة اليوسفية :

تعود جذور الحركة اليوسفية إلى بدايات هذا القرن حين تشكل الحزب الحر الدستوري سنة 1920، على يد الزعيم عبد العزيز الثعالبي، الذي كان من أركان الإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي، والإصلاح الفكري الديني في تونس، وكان متشبهاً بالتراث العربي الإسلامي، كمصدر للتشريع، ومؤمناً بأن العرب أمة واحدة لا بد أن تتوحد. فقد كتب على سبيل المثال في مجلة الشهاب التي كانت تصدر في الجزائر في عدد يوليو سنة 1939 تحت عنوان « الوحدة العربية في طريق التحقيق » بقوله : « الوحدة العربية كيان عظيم ثابت، غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل قسماً كبيراً من رقعة آسيا الغربية وشطراً من أفريقيا يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغرباً غرباً إلى المحيط الأطلنطي، ويضم في هذا الشطر نصف القارة الأفريقية ».

وقد وقف الحزب الحر الدستوري القديم إلى جانب صالح بن يوسف الذي أصبح يرى فيه معبراً عن تطلعات وأفكار الحزب الدستوري القديم، ومداًفعاً عن توجهاته، والزعيم الكبير صاحب الرصيد النضالي القادر على أن يضاهي بورقيبة، والوقوف بنديّة في وجهه. كما وقفت جامعة الزيتونة المدافعة عن الهوية العربية الإسلامية لتونس إلى جانب صالح بن يوسف، نظراً لعداوتها التقليدية لبورقيبة بسبب علمانيته وميوله الغربية السافرة.

وانضم كبار الفلاحين الذين مكثهم صالح بن يوسف من العبور إلى « الاتحاد العام للفلاحة التونسية » إلى الحركة اليوسفية، بهدف حماية مصالحهم أمام خطر النزعة العمالية الاشتراكية، التي كان يمثلها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تحالف مع الرئيس بورقيبة خلال فترة الانشقاق داخل الحركة الوطنية.

وانضم أيضاً قسم من جيش التحرير (الفلاحة) الذين لهم ميول عروبية مشرقية إلى الحركة اليوسفية، بهدف استعادة مكانتهم في معركة التحرير

⁽¹⁾ - «سبحي وارد - حذور الحركة اليوسفية - مجلة التاريخية المعاصرة - العدد 71 - 72 مؤسسة «شمسي - رغوان - تونس، ايار/مايو ص (482) ».

الوطني، واستعادة سلاحهم الذي جردهم منه بورقيبة، ليحصد وحده ثمرة كفاحهم ويحصد تضحياتهم وما بذلوا من نملهم وأرواحهم⁽²⁾.

كما أن اللبرجوازية للتقليدية التونسية - التي بدأت آنذاك تتضح معالمها الطبقة والأيدولوجية، وهي تحاول أن تكون وطنية وأكثر راديكالية من فئات الطبقة الوسطى المهزوزة ذات الطابع الإقليمي، وجدت ضالتها في الحركة اليوسفية، لأن هذه الأخيرة كانت تطالب « بتحرير المغرب العربي تحريراً كاملاً، وفي سبيل توحيد سوق المغرب العربي ».

وفيما جرّت الحركة اليوسفية وراءها في تونس القوى التقليدية المتداعية، المتعلقة بالماضي والمتخوفة من المستقبل، والمدافعة عن الهوية العربية الإسلامية للبلاد، كان جناح بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد المتشبع بالثقافة الفرنسية، والمدافع عن مشروع المستعمر التمدني، والذي ينادي بسياسية المراحل - وبمبدأ خذ وطالب - الذي يندرج ضمن ما يسميه بفلسفة « التهديد والترغيب » قد استقطب فئات الطبقة الوسطى المدنية والريفية، وكذلك العمال والأجراء والموظفين المنضوين تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أحمد بن صالح، الذي تقدم ببرنامج اقتصادي واجتماعي ذي طابع إصلاحي أهم ركائزه تأميم الشركات الاستعمارية الفرنسية وبعث قطاع تعاضدي خاصة في الفلاحة مع سن قوانين اجتماعية عصرية، والاعتماد على تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على أساس تخطيط يحدد أهداف ووسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كان الاتحاد العام التونسي للشغل يمثل رأياً مستقلاً عن رأي الحزب الدستوري الجديد، هو رأي تيار الطبقة الوسطى الإصلاحي والعمال. وكان الاتحاد يدافع عن فكرة استقلاليته كقوة تنظيمية عن هذا الحزب وسياسته الاحتوائية، حيث كانت تمثل مركزية مسار بن صالح في أفقه السياسي، الذي يحده سقف بناء مجتمع على غرار النيمقراطيات الاسكنداافية. وفي خضم الأزمة الحادة التي عرفتتها الحركة الوطنية اليوسفية بسبب اتفاقيات الحكم الذاتي، تحالف الاتحاد العام التونسي للشغل مع جناح الحبيب بورقيبة.

(2) - المرجع السابق عنه (ص 483).

2 - البعد القومي للحركة اليوسيفية

يعود البعد القومي للعربي للحركة اليوسيفية إلى المؤتمر الذي عقد في القاهرة عام 1947، وضم كافة حركات التحرر الوطني في المغرب العربي وتونس. وقد أُنشئت عن هذا المؤتمر لجنة سميت « لجنة تحرير المغرب العربي في 5 كانون ثاني 1948، أسندت رئاستها إلى الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وأمانتها العامة للحبيب بورقيبة، وينص ميثاق اللجنة على المبادئ التالية :

- 1 - « المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيمير في حياته المستقبليّة.
 - 2 - المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية، على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.
 - 3 - الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة تونس والجزائر ومراكش.
 - 4 - لا غاية يسعى لها قبل الاستقلال.
 - 5 - لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.
 - 6 - لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال.
 - 7 - للأحزاب الأعضاء في " لجنة تحرير المغرب العربي " أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والإسبانية على شرط أن تضطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أول بأول.
 - 8 - حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.
- وافق على هذا الميثاق محمد بن عبد الكريم الخطابي ورؤساء الأحزاب الوطنية المغربية التالية :
- عن تونس - الحزب الدستوري الجديد - الحبيب بورقيبة، الحبيب تامر، الحزب الدستوري القديم - محي الدين القليوبي.
 - عن الجزائر - حزب الشعب الجزائري : الشانلي المكي - الصديق السعدي.

■ عن المغرب - حزب الإستقلال - علل القاسي، أحمد بن مليح.
حزب الشورى والاستقلال : محمد العربي العلمي، الناصر الكتاني،
حزب الإصلاح الوطني، عبد الخالق الطريس، محمد أحمد بن عبود.
حزب الوحدة المغربية، محمد اليماني الناصري⁽³⁾.

وقد دبت الخلافات بين أعضاء مكتب المغرب العربي، وخاصة بين قيادة الحبيب بورقيبة التي وافقت منذ البدء على الارتباط بالأنظمة الرجعية العربية، وبالإمبريالية الأميركية، لأنها رأت أن المعادلات الدولية أساساً هي التي تأتي بحل للمسألة الوطنية التونسية، وبين قيادة كل من الدكتور الحبيب ثامر، ويوسف الرويسي عضو الديوان السياسي للحزب الجديد ورئيس لجنة تحرير المغرب العربي بدمشق، والأمير عبد الكريم الخطابي، بسبب الموقف من الكفاح المسلح.

ومن العوامل التي أسهمت إسهاماً فعلياً في تعميق البعد القومي للحركة اليوسفية، وبالتالي في إخراج المسألة الوطنية التونسية من حيزها القطري الضيق إلى بعدها العربي، اندلاع ثورة 23 يوليو في مصر عام 1952 بزعامة عبد الناصر، التي شكلت نقطة لتعطاف كبيرة في صعود الحركة القومية العربية إلى واجهة الأحداث، من خلال تحقيق الاستقلال والجلء، وتحرير الفلاحين من قيود الملاكين لعقاريين الكبار وظلمهم، وتوسيع القطاع العام، وتأميم الرأسمال الأجنبي، والقضاء على البرجوازية الطفيلية، ورفع عبد الناصر شعاره المجمل « أرفع رأسك يا أخي فقد ولى عهد الاستبداد » الذي تردى صداه في كل الوطن العربي، ومن خلال مقاومة الهيمنة الإمبريالية، عبر مقاومة الأحلاف العسكرية، والدعوى إلى الحياد الإيجابي، حيث شكل انعقاد مؤتمر باندونغ بإندونيسيا في نيسان 1955، حدثاً سياسياً هائلاً في كل العالم، حين شاركت فيه كل من الهند والصين ومصر ويوغسلافيا، وحين جسد ذلك المؤتمر خطأ سياسياً واضحاً يدعو إلى مقاومة الاستعمار، ومساندة حركات التحرر الوطني في العالم، وخاصة في شمال أفريقيا، وبانتهاج الحياد إزاء الصراع السياسي والأيديولوجي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية.

(3) - محمد بن عبود و د. حاك كاني : مؤتمر المغرب العربي سنة 1947 وبداية نشاط المغرب العربي في القاهرة : عملية ابن عبد الكريم (ص 7 - 30) المجلة التاريخية المغربية عدد 25 - 26، حزيران 1982، تونس (ص 2).

وكان الزعيم صالح بن يوسف قد حضر مؤتمر باندونغ، وهذا ما عزز حضوره السياسي كزعيم وطني، وعزز أيضا علاقاته مع عبد الناصر، وزعماء العالم الثالث آنذاك.

وفضلا عن ذلك، كان لهزيمة الإمبريالية الفرنسية في معركة " ديان بيان فو " في فيتنام في 7 أيار 1954، واندلاع الثورة المسلحة في الجزائر في أول نوفمبر من العام ذاته، الأثر البالغ في تجذير الحركة اليوسيفية من ناحية، وفي إجراء الدولة الفرنسية تعديلات على سياستها الاستعمارية القديمة لجعلها مقبولة أكثر من ناحية أخرى.

فعندما أصبح صالح بن يوسف زعيما لحركة المعارضة للاتفاقيات عام 1955، تلقى الدعم القوي من جانب قيادات الحزب الدستوري ذات الاتجاه القومي المعروف، وخاصة من يوسف الرويسي الذي كان يعتبر مشاركة بن يوسف في حكومة المفاوضات على أساس غير الاستقلال خيانة للالتزامات الوطنية والقومية⁽⁴⁾. كما اصطف مندوب الحزب الدستوري في القاهرة إبراهيم طوبال، إلى جانب صالح بن يوسف، حيث أصبح الممثل الرسمي للحزب الدستوري الجديد في لجنة تحرير المغرب العربي.

وكانت لجنة تحرير المغرب العربي قد عقدت اجتماعاً بالقاهرة بتاريخ 14 أكتوبر 1955، واتخذت فيها القرارات التالية :

أولاً - فصل الديوان السياسي للحزب ورئيسه الحبيب بورقيبة من عضوية اللجنة.

ثانياً - اعتبار أن السلطات التي للديوان السياسي قد انتقلت إلى يد الأمين العام صالح بن يوسف، نظراً لأنه هو الذي بقي محافظاً على المبادئ الاستقلالية التي انضم الحزب على أساسها إلى لجنة تحرير المغرب العربي.

ثالثاً - يبقى ممثل السيد صالح بن يوسف (إبراهيم طوبال) هو الممثل الرسمي للحزب الدستوري في لجنة تحرير المغرب العربي إلى أن يتمكن جمهور الحزب من البت في مصير الديوان السياسي الحالي وتعيين المسؤولين الجدد في سياسة الحزب وذلك في جو

(4) - منحي وأورد - مرجع سابق (ص 513).

بعيد عن الإرهاب الفرنسي وضغط الديوان السياسي الحالي.
هذه القرارات هدفها حماية الحركة الاستقلالية بالمغرب العربي من التوجه الاستعماري الذي بدأ يتسرب إلى بعض القادة، وهي تؤمن بأنه لا خلاص لتونس إلا بالعودة إلى كفاحها المستمر في سبيل تحقيق الاستقلال الصحيح متضامنة في ذلك مع شقيقتيها مراكش والجزائر⁽⁵⁾.
وهكذا، تبلور خط الحركة اليوسفية، باعتباره تياراً وطنياً وعروبياً يقوده الزعيم صالح بن يوسف، الذي استطاع أن يشق الحزب الحر الدستوري التونسي إلى قسمين : الديوان السياسي بزعامة الحبيب بورقيبة، والأمانة العامة بزعامة صالح بن يوسف. وتلقت الحركة اليوسفية دعماً قوياً من جبهة التحرير الوطني الجزائرية بإمضاء محمد خيضر، ومن حزب الاستقلال المغربي بإمضاء علال الفاسي.

3 - طريقتان لحل المسألة الوطنية في تونس :

انفجر الصراع بين جناحي الحزب الحر الدستوري الجديد في عام 1955، بسبب اتفاقيات 3 حزيران من العام ذاته - يقول أحد أساتذة التاريخ الفرنسيين المتقدمين في تحليل الأحداث التي أعقبت التوقيع على اتفاقية « الاستقلال الداخلي » لتونس عام 1955، والتي قاومها الشعب التونسي بكل فئاته وفصائله : « وطلب بورقيبة مساندة القوات الفرنسية له من أجل قمع سريع وبدون رحمة فقبلت الحكومة (الحكومة الانتقالية) فوراً، وتحصلت القيادة العسكرية على الإمكانات التي حرمت منها من قبل كي تقضي على عصابات « الفلاقة » (رجال حرب العصابات في تونس إبان الاحتلال الفرنسي) المتمركزة بالجبال التونسية وشنّت الجيوش التونسية والفرنسية التي يدعمها الطيران بقيادة الجنرال « غيوبون » حملة ربيع سريعة، فتم سحق الانتفاضة في ستة أسابيع بينما أسدلت الصحافة الصمت على الحوادث.

لقد أدرك بورقيبة أن التسوية السياسية مع الاستعمار الفرنسي هي مفتاح الحل للمسألة الوطنية التونسية، لذلك ضحى بالمقاومة المسلحة وعمل على تجريدها من السلاح، لأنه يعلم أن استمرار المقاومة المسلحة ضد الاستعمار

(5) - بلاغ - 17 نوفمبر 1955 عدد 136 (مر 1).

الفرنسي، يعني أن مركز الثقل السياسي سيميل بكل تأكيد لمصلحة الحركة اليوسيفية التي تقود هذا الكفاح المسلح، والمتحالفة عضوياً مع الثورة الجزائرية.

وعلى الرغم من أن صالح بن يوسف حاول أن يحسم الصراع مع بورقيبة على أرضية سياسية، من خلال انعقاد مؤتمر تاريخي للحزب ليحسم الشعب الخلاف حول الاتفاقات، إلا أن بورقيبة بتحالفه مع الاستعمار الفرنسي ولجونه إلى القوة لحسم الخلاف مع خصمه، جعل بن يوسف يحتاج إلى أسلوب المواجهة العسكرية أمام بورقيبة الذي هزمته شعارات العروبة والإسلام المتجذرة في أعماق نفوس الشعب التونسي. آنذاك استقطبت الحركة اليوسيفية قيادات حركة المقاومة المسلحة في تونس، ومن بينها الطاهر الأسود باعتباره القائد العام لجيش التحرير التونسي، ومجموعات فدائية تتألف من عناصر تونسية وجزائرية مشتركة ومن أبرزها مجموعات رضا بن عمار بالعاصمة، عبد اللطيف زهير بالساحل التونسي، مصباح النيفر بالجنوب الشرقي، عبد الرحمن جابا الله في الجنوب الغربي، الطبيب زلاق بالشمال الغربي. أما عن تقدير أعدادهم فيتراوح ما بين 600 و 1500 رجل.

وأمام هذه التعبئة للمقاومة المسلحة من جانب الحركة اليوسيفية، والتحام هذه الأخيرة بالثورة المسلحة الجزائرية، وتحالفها مع حركة القومية العربية الصاعدة في المشرق العربي، عمل بورقيبة رئيس « الديوان السياسي » للحزب الدستوري الجديد على بعث « لجان اليقظة » وهي ميليشيات حزبية تتألف من مجموعات مسلحة يقودها رجال مثل محبوب بن علي، وحسين بوزيان، وساسي لسود، وحسن الصيادي، وعمر شاشية، وغيرهم، حيث كان يكمن دورها في تصفية الحركة اليوسيفية، وقد تحالفت هذه اللجان مع القوات النظامية التونسية والجيش الفرنسي للقيام بهذه المهمة. فقد ألق سراح الجو الفرنسي من تونس بين 27 كانون ثاني و 2 شباط 1956 62 مرة في مهام استطلاعية أو لحماية القوافل العسكرية⁽⁶⁾. وقد أدى التدخل المكثف للطيران الفرنسي إلى إحداث مذبح في منطقتي مدين ومطماطة، بعد انضمام قبائل الجنوب إلى الحركة اليوسيفية، حيث كان الشعور بالحضور العسكري الفرنسي حاداً. وقد أسفر هذا التدخل عن أكثر من 400 قتيل بين كانون ثاني

وحزيران 1956⁽⁷⁾. وقامت الشرطة من جهتها باعتقال 2372 من اليوسفيين حسب المصادر الرسمية. هذا البطش أدى إلى استسلام تدريجي لأهم القبائل في الجنوب، تلاها استسلام المجموعات المسلحة. وأبرزها استسلام الطاهور الأسود في 3 تموز 1956. وقد بلغ عدد المقاومين الذين استسلموا للسلطات التونسية 600 رجل بين شباط وتموز 1956.

ونظراً إلى ما كان للحركة اليوسيفية من حضور شعبي ملمح في الجنوب التونسي ومن خطر ماحق كان يهدد الاستعمار الفرنسي على صعيد تونس والجزائر معاً، بسبب التحالف وللتمازج بين رجال المقاومة المسلحة على طول الشريط الحدودي للبلدين، وتخوف بورقيبة من امتداد الثورة الجزائرية إلى تونس، لجأت فرنسا إلى الدخول في « لعبة الاستقلال ». وهو ما أفصح عنه الآن سافاري وزير الشؤون المغربية والتونسية آنذاك، حين صرح أمام البرلمان الفرنسي في حزيران 1956 قائلاً : « لقد وقعت فرنسا اتفاقية 20 مارس (آذار) 1956 (وثيقة استقلال تونس) كي توقف الثورة التي تتخرب تونس، وكي تقطع محاولات الالتحام مع حركة الثورة في الجزائر، وتمنع تونس من الاشتراك في الجامعة العربية وكي تساعد أخيراً حزب بورقيبة صديق فرنسا الذي يعمل على إيقاف المد القومي العربي تجاه أفريقيا الشمالية »⁽⁸⁾.

وفيما كان بورقيبة يرى حل المسألة الوطنية التونسية في باريس عن طريق الانضمام في أحضان الغرب، ويرسم مستقبل تونس ضمن الدائرة الغربية المتوسطية، كان صالح بن يوسف يرى أن حل المسألة الوطنية التونسية يكمن في تعزيز التلاحم الكفاحي مع الثورة الجزائرية المسلحة من أجل تحرير كل المغرب العربي، وفي توطيد العلاقة مع القاهرة، حيث أصبح فيها عبد الناصر في تلك الفترة العدو اللدود للاستعمار عامة والفرنسي بوجه خاص، بسبب دعمه المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، وفي رسم مستقبل تونس ضمن دائرة الانتماء للهوية العربية الإسلامية.

⁽⁷⁾ - إحصائية من خلال صحيفة " لوتن ماتن " قام بها مصطفى بن عامر، نشرها في دراسة بعنوان : « سيرة صالح ابن يوسف - قراءة نقدية (تعريب محمد مهالي) صدرت بمجلة أطروحات عدد 15 1989.

⁽⁸⁾ - الطبيب السراحي - مقدمة لفهم الصراع الفوقي - مقال منشور في مجلة وهي الضرورة - العدد الأول مايو - حزيران 1978 - صدرت في بيروت - (ص 117).

وهكذا، فرضت فرنسا تسوية سياسية غير عادلة لحل المسألة الوطنية التونسية، لأن الحكومة الفرنسية تعتبر الحبيب بورقيبة جزءاً منها، ووجوده على رأس السلطة ضرورياً، ولأنه ينتمي إلى القيادات العربية الاستعمارية، التي تخدم الأهداف الغربية. ولما كان الحبيب بورقيبة لا يمثل إرادة الشعب التونسي، ولا يدافع عن قضيته، ولا يحترم إرادته، فقد أعلن، أنه يتبرأ من « الجامعة العربية »، مضيفاً بقوله « إنني لست منها ولا هي مني وإنني لا أبا لي لا بداءاتها ولا يشتاتها. على أنه يوجد تضامن تاريخي يرتكز على ذكريات تاريخية »⁽⁹⁾. وقد استكر يوسف الرويسي بشدة « كيف يعلن الحبيب بورقيبة متحدياً شعور الشعب، أن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية. وأن مصالح تونس ترتبط بالغرب وفرنسا خاصة، وأن مرسيليا أقرب إلى تونس من دمشق أو القاهرة »⁽¹⁰⁾.

لقد نزلت الإمبريالية الفرنسية بكل ثقلها في المغرب العربي، لتعديل ميزان القوى لمصلحة بورقيبة، ولتحسم معركة حل المسألة الوطنية التونسية على أرضية الخط الذي يبقى تونس تدور في فلك الاستعمار الجديد. ولم تستطع الحركة اليوسيفية المدعومة عربياً أن تصمد كثيراً في هذه المعركة غير المتكافئة. وكانت من نتيجة هذه المعركة بين التيار القريبيني الذي يقوده بورقيبة، والتيار الوطني العربي الذي يقوده صالح بن يوسف، أن أدار نظام بورقيبة الجديد بظهره إلى المشرق العربي، وعمق قطيعته مع الأمة العربية، وبلغ به الأمر حد قطع العلاقات مع «الجمهورية العربية المتحدة» بسبب لجوء صالح بن يوسف إلى القاهرة وتبديره من هناك محاولات لاغتيال الحبيب بورقيبة⁽¹¹⁾. وقد أصبح النظام التونسي يعيش عزلة رهيبية، خاصة بعد وصول الجزائر إلى الاستقلال، مما دفع بورقيبة إلى افتعال معركة بنزرت في تموز عام 1961، التي وجد فيها بورقيبة فرصة بغتتها لإخماد نضالات الجماهير... للتحلل من العناصر اليوسيفية المتحالفة مع جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حيث أصبح تطور النضال المسلح هناك يهدده، ويهدد الإمبريالية

⁽⁹⁾ - حوار بورقيبة لصحيفة - Le Combat - قتله الصباح - 14 أيلول سبتمبر 1955.

⁽¹⁰⁾ - نساء يوسف الرويسي إلى الشعب التونسي، السلاخ 12 نوفمبر 1955، عدد 131

(ص 1).

⁽¹¹⁾ - أنظر « الكتاب الأبيض » في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، أصدرته كتابة الدولة للتشؤون الخارجية للجمهورية التونسية في ديسمبر 1956.

الفرنسية. وفي هذه المعركة أمتنع بورقيبة عن تسليم السلاح لغير أعضاء الحزب الحر الدستوري مما دفع بأبناء الشعب العزل إلى أن يستقبلوا بصورهم قنابل الطائرات الفرنسية وسقط منهم 1500 شهيدا.

ولكن معركة بنزرت التي تكبد فيها الشعب التونسي خسائر جسيمة على كافة المستويات، أرادها نظام بورقيبة أن تكون مدخلا لكسر الطوق العربي المتضامن مع الحركة اليوسفية، ولاستبعاد تهمة التعاون مع الاستعمار الفرنسي، كما أرادها أيضا أن تكون نافذة ليطرد منها القوات الفرنسية، ويفتح بعد ذلك الباب أمام القوات الأميركية، حيث تم إبرام اتفاقيات سرية، منحت الولايات المتحدة الأميركية بمقتضاها قاعدتين عسكريتين : الأولى في الجنوب، و الثانية في الشمال. كما تم إيجار ميناء حلق الوادي للأسطول السادس الأمريكي.

4 - أي مصير لاقته الحركة اليوسفية ؟

لقد انتهزت الحركة اليوسفية في المواجهة السياسية والعسكرية مع النظام البورقيبي الوليد، المدعوم من الإمبريالية الفرنسية. وعلى الرغم مما أصاب فرنسا من إنهاك، بسبب تنامي المقاومة المسلحة في تونس، وتجزر الثورة الجزائرية، فإن الإمبريالية الأميركية كانت وما زالت في عفوانها. وإذا كان ضعف فرنسا وطموح الإمبريالية الأميركية في احتلال موقع فرنسا، قد حمل هذه الأخيرة على التفاوض مع بورقيبة من أجل تسوية سياسية للمسألة الوطنية والسماح باستقلال قطري جزئي لتونس، فإن عملية الاستقلال كما طرحتها الحركة اليوسفية، والتي تعني تشديد النضال المسلح ضد الجيوش الفرنسية على التراب التونسي، وإجلاء القواعد الفرنسية من تونس، ومواصلة الكفاح المسلح إلى جانب الثورة الجزائرية، وتوحيد كامل المغرب العربي تحت راية العروبة، لم تكن مسموحة آنذاك، ولا هي مقبولة من الغرب. فقد كان ضروريا للإمبريالية الفرنسية أن يبقى المغرب العربي هامشيا تابعاً، وإن بصيغ جديدة من خلال التعامل مع النخب الحاكمة الجديدة، التي أنشأت علاقة قوية مع المراكز الإمبريالية الغربية.

وكانت الحركة اليوسفية تمثل تياراً قومياً في أهدافه - يرتكز على شعار العروبة و الإسلام كمرجعية ثنائية منفردة في وجدان المجتمع - لكنه شبه

عصري وتقليدي في واقعه، وتلفيقي في منهجه، يكفي أن نشير هنا إلى طبيعة القوى التي اصطفت إلى جانب الحركة اليوسفية، وهي القوى التقليدية المتشعبة بالفكر الإصلاحى السلفى، الفكر المصفتح إزاء ما يشكل جوهر العصر أو جوهر الحضارة الغربية.

فالحركة اليوسفية لم تستطع أن تبلور فكرها الإيديولوجى المستقل والقائم بذاته، كما هو الحال بالنسبة للحركات القومية فى المشرق العربى، لأنها حركة ارتبطت بردود الفعل الوطنية بسبب اتفاقيات 3 حزيران 1955. ولهذا ظلت أسيرة الفكر التلفيقي الذى تمزق، وفقد توازنه بين نقل التراث العربى الإسلامى وصدمة الغرب وفكره المهيمن. كما أن التقارب الإيديولوجى بين صالح بن يوسف وعبد الناصر، والنتائج كونهما قد عاشا بداية مرحلة المد القومى العربى الجماهيرى، إبان أحداث الجمهورية العربية المتحدة، لم يمنع الأول من الاحتفاظ بمسافة إيديولوجية بارزة تجاه القومية العربية العلمانية المشرقية.

لذلك كانت الحركة اليوسفية عاجزة عن بلورة مشروع فكرى ثقافى يسهم فى تأسيس خط قومى حديث، وبالتالي فى التحول إلى قوة سياسية منظمة وفاعلة قادرة أن تؤثر فى مستقبل تونس السياسى، وظلت الحركة اليوسفية تعبيراً عن الإحباطات، والخيبات، وهى فى نهاية الأمر حركة رفض أكثر منها حركة بناء، والالتقاء كان أساساً حول رفض هيمنة بورقبيّة وما كان يمثلته من مشاريع لتونس المستقلة.. فالحجج عن تقديم بديل، كان نابعاً أساساً من طبيعة هذه الحركة المحافظة، القدرة أكثر على المقاومة السلبية، مثل محافظة الفلاحين على الأرض، ومحافظة الزنوبيين على هوية البلاد، ومحافظة الباي على العرش كرمز للسيادة التونسية. فهى حركة تلتفت إلى الماضى أكثر مما تنظر إلى المستقبل، ولكن الذى يفسر فشلها خاصة، ليست طبيعتها التى كانت تتلاءم أكثر فى طبيعة المجتمع، وإنما عوامل خارجية كانت حاسمة فى تحديد مصير جميع المعارك التى شهدتها تونس فى تلك الفترة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والحضارية⁽¹²⁾.

ومع هزيمة المعارضة اليوسفية، دخلت تونس مرحلة جديدة اتسمت بهيمنة نظام الحزب الواحد، والفكر الواحد، والرأى الواحد. فالغنى نظام بورقبيّة المظاهر الديمقراطية، التى حاول أن يتظاهر بها فى البداية، ومنع تواجد

(12) - المنحى وازرد - مرجع سابق (ص 562).

الأحزاب، وقمع حرية الصحافة، وأغلق صحف المعارضة، والتجأ إلى استخدام الإغراءات، وإلى اعتماد أساليب الإرهاب والمطاردة والتصفية الجسدية، التي كان الزعيم صالح بن يوسف أول ضحاياها، حيث تم اغتياله على يد المحترف البشير زرق العيون، وذلك في مدينة فرانكفورت بألمانيا الغربية عام 1962.

وبعد تصفية الحركة اليوسفية، ارتدى النظام البورقيبي في أحضان الإمبريالية الغربية، التي مكنته من كسب المعركة مع المعارضة العروبية، ورفع شعار معاداة القومية العربية، والتضامن مع العالم الغربي. وإذا كانت الحركة القومية التقليدية قد صفت رسمياً من خلال تصفية جناح صالح بن يوسف في الحزب الدستوري عام 1958، فإن التيار القومي التقليدي في المغرب الأقصى قد ضرب أيضاً، حيث كان يمثل الجناح التقدمي في حزب الاستقلال الإنضمامي، والذي انفصل فيما بعد بقيادة الزعيم المهدي بن بركة ليكون « اتحاد القوى الشعبية ». ولتنته آخر مواقع هذا التيار القومي التقليدي عندما ضرب « أحمد بن بلا » ممثل جناح المغرب العربي في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وذلك في حزيران 1965.

وبعد أن قام النظام البورقيبي بتصفية صالح بن يوسف اغتيالاً في ألمانيا الغربية، حدثت في تونس في نهاية عام 1962 محاولة انقلابية ذات طبيعة برجوازية صغيرة وطنية غير ملتزمة بال جماهير، شارك فيها عدد من العسكريين والمدنيين المنتمين إلى المعارضة اليوسفية. فكانت فرصة جديدة للنظام البورقيبي الذي أراد أن يبرهن من خلال استغلالها على « قوته وجديته ». وكان حصاد هذه المحاولة إعدام أغلب العناصر المشاركة فيها. وكان من بين المشاركين في الانقلاب وحكم عليه بالإعدام غيابياً الشيخ المسطاري بن سعيد، الذي توفي في دمشق في تموز 1997.

وفي بداية السبعينات شكلت العناصر المتبقية من تيار المعارضة اليوسفية حركة سياسية جديدة حملت اسم « الجبهة القومية للتقدمية لتحرير تونس ». ويقول أحد قادة (الجبهة) - عمارة ضو بن نايل : « لقد بدأ نشاطنا منذ عام 1970، وكان أول نشاط علني في العام 1972، حيث أعلن اسم التنظيم في بيروت عبر مجلة « بيروت المساء ». وقد حملنا وقتها اسم الجبهة القومية

التقدمة لتحرير تونس، وقد توافقت هذا الإعلان مع نشر ميثاق الجبهة في المجلة ذاتها (13).

لقد عززت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع النظامين الليبي والجزائري، حيث كانت تتمتع بوجود سياسي شبه علني وشبه سري في ليبيا والجزائر. وعندما أعلن في تونس عن إجراء انتخابات رئاسية عام 1974، قدمت الجبهة القومية مرشحا باسمها هو الشيخ المسطاري بن سعيد (أحد رموز انقلاب عام 1962، والمحكوم عليه بالإعدام غيابيا، ويقدم في المنفى منتقلا بين طرابلس والجزائر) ليكون منافسا للرئيس الحبيب بورقيبة، الذي كان الحزب الاشتراكي الدستوري قد اتخذ قرارا بتجديد رئاسته وانتخابه رئيسا للبلاد مدى الحياة.

وكان الشيخ المسطاري بن سعيد قد قدم طلب ترشيحه إلى الانتخابات الرئاسية بواسطة السفارة التونسية في الجزائر. وفي مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة السفير اللبنانية أعلن المسطاري عن برنامجه الانتخابي المتمثل في نقطتين :

- 1- إسقاط النظام البورقيبي وخياراته السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- إقامة مجتمع ديمقراطي قومي في تونس .

وطالب مرشح (الجبهة) السلطات التونسية، باحترام النصوص القانونية لدستور البلاد، وإفساح المجال لكل الشعب التونسي للمشاركة في الانتخابات الرئاسية بحيث تشمل التوانسة المقيمين في الخارج، والبالغ عددهم (800) ألف شخص، كما طالب بتأليف لجنة محايدة لمراقبة الانتخابات من قبل جامعة الدول العربية (14).

وصعد الرئيس الحبيب بورقيبة آنذاك من سماع مرشح تونسي محكوم عليه بالإعدام ينافسه في تلك الانتخابات الرئاسية، فما كان رده إلا أن صعد الهجوم على (الجبهة)، ورفض قبول ترشيح المسطاري بن سعيد إلى الانتخابات الرئاسية. وقد ساق بورقيبة اتهامات للجبهة القومية لتحرير تونس،

(13) - مجلة الشرة - قمر - العدد (17) تاريخ 1984/3/23. انظر المقابلة مع عمارة ضر بن نايل (ص 19 - 21).

(14) - السفير اللبنانية تاريخ 1974/7/2 حوار مع الشيخ المسطاري بن سعيد.

تتمثل في تبعيةها لليبيا، وفي سعيها إلى (الوحدة مع ليبيا) (15).
في غضون ذلك شنت الأجهزة القمعية التونسية حملة اعتقالات واسعة في صفوف أعضاء (الجبهة) في البلاد. وقد تم تقديم (33) معتقلاً للمحاكمة بتهمة (16) :

- 1 - تجنير السفارة الأميركية ودار البيعة اليهودية، ومقر الحزب الحاكم.
 - 2 - محاولة الاعتداء على رئيس الدولة الحبيب بورقيبة.
 - 3 - الانتماء إلى تنظيم غير مرخص له.
- وصدرت الأحكام بحق المتهمين التي راجحت ما بين عام إلى ستة عشر عاماً سجنًا، وكان من بين المحكومين أحمد مصباح صو المرغني أحد قياديي الجبهة، والذي قاد عملية قفصة العسكرية عام 1980.

بعد تلك المحاكمة، عززت الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس علاقاتها مع ليبيا، حيث تركز نشاطها في الجماهيرية الليبية، التي كانت تشكل قاعدة خلفية لها تحمي نفسها من هجمة النظام التونسي عليها، خصوصاً أن العلاقات بين ليبيا والنظام التونسي آنذاك كانت دائماً متوترة، بسبب إعلان القذافي محاربته للرجعية العربية. كما كانت للجبهة علاقات مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية باستثناء حركة فتح، التي كان ممثلها في تونس (الحكم بلعوي) مرتبطاً بأجهزة المخابرات التونسية، وكان يتعاون معها ضد فصائل الحركة الوطنية التونسية المعارضة، فضلاً عن أن فتح ذاتها لها علاقات جيدة مع النظام التونسي. واستقطبت (الجبهة) العديد من العناصر التونسية التي انخرطت مبكراً في صفوف التنظيمات الفلسطينية، وكذلك العمال العاملين في ليبيا، وشكلت منهم « لجاناً ثورية »، وقامت بتدريبهم عسكرياً في معسكرات الجبهة الشعبية القيادة العامة (أحمد جبريل)، قبل أن تستأنف نشاطها العسكري، حيث نظمت، وقادت عملية «انتفاضة عسكرية» في مدينة قفصة في 27 كانون الثاني/يناير 1980، عبر رحلة طويلة انطلقت من بيروت إلى روما وإلى طرابلس، ثم من طرابلس إلى روما وإلى الجزائر.

وقد لعبت أجهزة الاستخبارات الليبية، وجهاز الأمن العسكري الجزائري

(15) - المرجع السابق عنه.

(16) - مجلة النشرة - قرص - مرجع سابق.

بقيادة قاصدي مرباح دوراً رئيسياً في الترتيب والإعداد اللوجستيكي لهذه العملية، التي كان من أبرز قادتها التونسيين أحمد المرغني، وعز الدين الشريف، للذين قادا الهجوم العسكري على قفصة. ويقول صافي السعيد في كتابه الجديد « بورقية رحيل آخر البايات.. »، حول هذا الموضوع، ما يلي : « بدءاً من عام 1975 رلوت الجزائريين والليبيين أفكار كثيرة للإطاحة بنويرة رئيس الحكومة الأسبق ونظام بورقية. كانت كل دولة تحاول جذبها إليها، لكن نويرة لم يكن ليضعف لا باتجاه الشرق ولا باتجاه الغرب. ساءت علاقات ليبيا مع مصر بسبب « كامب ديفيد » فلم تقف تونس إلى جانبها، وساءت علاقات الجزائر مع المغرب بسبب الصحراء الغربية فراوحت تونس مكانها بل مالت نحو المغرب. كان الاتفاق للضماني، وهو أن بومدين والقذافي حاصلان باتجاه تونس في حده الأدنى، وهو أن النظام قد تآكل وصراعاته الداخلية قد تضعف موقفيهما، ولكنهما لم يكونا يملكان خطة مشتركة للإطاحة به ولا اتفاقاً مشتركاً على إقامة نوع من الوفاق على أرض تونس. في تلك اللحظة لاحت فكرة في رؤوس البعض في العاصمتين الليبية والجزائرية مفادها أن نظام بورقية على شفير الحفرة ولا يحتاج إلا إلى ركلة صغيرة لكي يقع في تلك الحفرة. لم يكونا يملكان رجالاً داخل الجيش التونسي، كما كانا حذرين من تهمة التدخل واستفزاز الغرب، وخاصة أميركا التي كانت تبحث عن مدخل للتمدد تجاه ليبيا والجزائر. وفي ذلك الوقت بالضبط بدأ سيناريو ما سوف يعرف بعملية قفصة يتضح للرجال المكلفين في كل من ليبيا والجزائر لمعالجة ملف تونس كان بومدين قد وضع فجأة تحت طائلة ذلك المرض الذي سيأخذه من الحياة، حين سافر رئيس مخابراته العسكري قاصدي مرباح إلى طرابلس ليضع مع رجال القذافي اللمسات الأخيرة للهجوم الذي سيستهدف مدينة قفصة الجنوبية في كانون الثاني 1980. كانت العملية ستطلق في صيف 1979، ولكنها تأجلت بسبب مرض بومدين، فوقعت في عهد الشاذلي بن جديد الذي لم يكن يعلم بها.. وكما أوضح للقذافي فيما بعد لإحدى الصحف الأجنبية فإن مرباح هو الذي أعد الخطة مع بومدين وجاء إلى البيت ليطالب المساعدة والمشاركة⁽¹⁷⁾.

(17) - الصافي سعيد « بورقية » سيرة حياة - دار رياض الريس للكتب والنشر - بيروت - الطبعة الأولى - تشرين الثاني/نوفمبر 2000 (ص 355).

ورغم ما أحدثته عملية قفصة العسكرية من صدمة عنيفة هزت أركان السلطة في تونس بخياراتها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، إذ عجلت برحيل رئيس الحكومة الهادي نويرة من السلطة، ومجيء محمد المزالى إلى رئاسة الحكومة في نيسان/أبريل عام 1980، إلا أن الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس خسرت المعركة عسكرياً، وبالتالي سياسياً في عملية المواجهة مع النظام.

كانت الخطة تقف عند حدود أحداث صدمة لنظام بورقيبة في إحدى مدنه المهمة التي عرفت تقليدياً بالتمرد، ولكن الذين اختيروا لتنفيذها من التونسيين، كانوا يعتقدون بأنهم ذاهبون لإعلان بدء الثورة المسلحة، لقد فات أولئك الشباب الغاضب والمندفع أن لا ليبيا ولا الجزائر تريد ثورة مسلحة على حدودها، وكما اعتقدوا أن الإمدادات ستأتيهم حين يتمكنون من السيطرة على مدينة قفصة، فقد توهموا أيضاً أنهم كانوا يقومون بعمل شعبي سيسانده « كل الشعب » حالما يعلن عن نفسه.

وبما أن الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس تمثل تياراً قومياً تقليدياً، هو امتداد طبيعي وموضوعي، فكري وسياسي للحركة اليوسفية، فإنها عجزت سياسياً وتاريخياً عن أن تشكل "بديلاً ثورياً حقيقياً"، " لتحرير تونس"، ولا نقيضاً للنظام التونسي. وبما أن الأصل (أي الحركة اليوسفية) قد أنهزم، فلا بد للامتداد الطبيعي الذي تفرع عنه (أي الجبهة القومية لتحرير تونس) من أن ينهزم أيضاً ولو بعد فترة من الزمن.



الفصل الثاني :

حركة البعث في تونس

لعب الطلاب الذين قدموا من بلدان المغرب العربي، ودرسوا في جامعات دمشق وبغداد منذ الأربعينات والخمسينات، دوراً رئيسياً في نقل أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي إلى كل من تونس وليبيا، ولاحقاً إلى الجزائر. وكانت أول مبادرة للتبشير بفكر البعث بصورة علانية، تمثلت في السلسلة الشهيرة التي أصدرها محمد أبو القاسم كرو عام 1955، الذي كان عضواً في حزب البعث في بغداد، وكان من الناشطين في الأوساط الجامعية. وتضمن العدد الأول لهذه السلسلة نداء إلى العمل، كتب فيه أبو القاسم عن حزب البعث، دستوره، وأفكاره، ودعوته الوجدية .

وبعد استقلال تونس في العام 1956، استمرت الإرساليات الطلابية تتوافد إلى المشرق العربي. وكان قسم هائل من هؤلاء الطلاب قد تبنى فكر حزب البعث، وبدأ في تشكيل النوى التنظيمية الأولى ضمن إطار الجامعة، والثانويات، والأساتذة. وكانت استراتيجية قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي قبل العام 1966، تقوم على دفع الطلاب البعثيين العائدين إلى تونس إلى الانخراط في صفوف الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، والعمل من خلال هيكله .

غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن تغطي بإجماع البعثيين حولها. فبينما انخرط عدد من البعثيين في صفوف الحزب الحاكم (نذكر على سبيل المثال : المرحوم عمر المحيمي الذي اغتيل في بيروت عام 1968، والميداني بن صالح رئيس اتحاد الكتاب التونسيين)، هناك البعض الآخر من البعثيين لم يمثل لأوامر القيادة في المشرق العربي، من بينهم : مسعود الشابي، محمد صالح الهرماسي، عبد الرزاق الكيلاني، علي شلقوح، والمرحوم الطاهر عبد

الله، وبلقاسم الشابي وغيرهم.

وعندما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في دمشق عام 1963، بدأت التنظيمات البعثية السرية تتشكل في تونس. وتركز الوجود التنظيمي لحركة البعث في مدن تونس، وقفصة وصفاقس، وبعض المناطق في الجنوب. واستمر البعثيون يعملون في إطار التنظيم السري الواحد، إلى أن قامت حركة 23 شباط في سورية عام 1966. آنذاك انقسم البعثيون التونسيون إلى قسمين : قسم يؤيد تلك الحركة، ومن أبرزهم محمد صالح الهرماسي، وعبد الرزاق الكيلاني، الطاهر عبد الله، علي شلفوح. وقسم آخر وقف مع القيادة التاريخية لحزب البعث بزعامة ميشال عفلق، ومن بينهم مسعود الشابي، وعلي النجار، ومحمد صالح الحراث .

ونذكر في هذا الصدد، أن أغلبية البعثيين التونسيين قد انحازت إلى خط القيادة التاريخية، فيما انحازت العناصر البعثية النشطة لحركة 23 شباط، باعتبارها الأكثر جذرية والأقرب إلى أقصى اليسار الماوي. وظل نشاط البعثيين سرياً حتى ربيع 1968، عندما حصلت أول تظاهرات طلابية في الجامعة التونسية، حينئذ شنت السلطات التونسية حملة من القمع على العناصر القومية واليسارية النشطة في الجامعة، وأصدرت كتاباً أبيض بعنوان « الفتنة البعثية - الماوية في الجامعة » .

في غضون ذلك، تعرض العشرات من البعثيين للمحاكمة من قبل محكمة أمن الدولة، ومن أبرز هؤلاء عبد الرزاق الكيلاني، وبلقاسم الشابي، وأحمد نجيب الشابي، وعمار الشابي وغيرهم. وبعد هذه المحاكمة أصبح البعث معروفاً في تونس، وأصبحت السلطة التونسية متخوفة من العناصر البعثية المتغلغلة في صفوف الحزب الحاكم، حتى أنها أنشأت جهازاً خاصاً في أمن الدولة لتتبع نشاط البعثيين .

وفيما كان النظام التونسي يشدد الخناق على القوميين واليساريين، الذين أصبحوا يشكلون ثقلًا قوياً في الجامعة، وفي النقابات العمالية، بدأ بالمقابل يسمح للإسلاميين بالنشاط العلني، لمحاصرة المد القومي - اليساري في تونس. وكانت فترة 1968 - 1972، أخصب فترة لنشاط البعثيين في تونس .

ومع بداية السبعينات، تراجع المد القومي عموماً، وقاد هذا كله لا إلى هزيمة المشاريع وحدوية فحسب، بل إلى تراجع القضية القومية في النظرية

والممارسة، فمن ناحية المشاريع الوحدوية، باتت الجماهير والقوى الوطنية العربية، لا تؤمل منها كثيراً.

فقد فشلت كل المشاريع الوحدوية منذ عام 1962، وحتى الآن. ومن ناحية النظرية، نما منذ أوائل الستينات تياران متناقضان، ولكنهما يطرحان نفسيهما، ومن موقعين مختلفين، على اتحادهما غير قوميين، وهما : الاتجاه الماركسي - اللينيني، والاتجاه الإسلامي. كما أن حزب البعث انقسم، وأن القطرين اللذين يحكمهما تصارعا بدلاً من أن يتحدا، وقسما القوى الوطنية و الديمقراطية العربية، بدلاً من أن يوحداهما. وبالمقابل، إن القوى الإمبريالية، وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية، قررت أن ترمي بنقلها ضد القضية القومية، بعد التجربة الناصرية ووحدة 1958 .

في هذه الأجواء، انقسم البعثيون التونسيون إلى تنظيمين، واحد مرتبط بمركز بغداد، والآخر بمركز دمشق. ومع ذلك جرت محاولات لتوحيد البعثيين التونسيين في إطار تنظيم واحد خلال عقد السبعينات. وكان المهندسان لعملية التوحيد هذه، محمد صالح الهرماسي والمودائي بن صالح. غير أن انقسام حزب البعث العربي الاشتراكي إلى فرعين حاكمين في سوريا والعراق، لعب دوراً سلبياً في ذلك، إضافة إلى أن ظروف العمل السري خلقت جواً متوتراً داخل صفوف البعثيين، ومرضاً زعاماتياً .

ونظراً لسخاء النظام العراقي، وإنشائه العديد من المؤسسات التعليمية في تونس، منها كلية الآداب بمنوبة، وطبعة الكتب المدرسية والخرائط الجغرافية، فضلاً عن الالتقاء للموضوعي بينه وبين النظام التونسي في بعض القضايا السياسية - فقد غرض هذا الأخير النظر عن نشاط البعثيين التونسيين الموالين للعراق .

والحال هذه، أسس البعثيون في تونس حركة البعث بزعماء فوزي السنوسي في بداية الثمانينات (والذي توفي بسكتة قلبية في ظروف غامضة في نهاية الثمانينات). ومن أبرز قيادات حركة البعث الدكتور عفيف البوني، الذي كان كاتباً عاماً للشبيبة المدرسية في صفاقس، ودرس في جامعة بغداد، وتزوج بعراقية، وأصبح قيادياً بعثياً. غير أنه مع مجيء سلطة السابغ من نوفمبر، انتقل عفيف البوني إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، حماية لوضعه ومصالحه الشخصية، بعد أن اتهمه رفاقه باختلاس أموال التنظيم التي تلقاها من النظام العراقي .

وبالمقابل ظل نشاط البعثيين التونسيين الموالين لسوريا مقتصرًا على جمعيات المجتمع المدني، والنقابات، والتبشير للأهداف القومية العامة، من دون البروز بشكل المدافع عن السياسة السورية. ومن أبرز القيادات البعثية التونسية الدكتور محمد صالح الهرماسي، الذي حضر معظم المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، منذ عام 1966 ولغاية المؤتمر الثالث عشر الذي انعقد في صانفة 1980 بدمشق، وانتخب على أثره عضواً في القيادة القومية، ومشرفاً على مكتب المغرب العربي.

وعلى الرغم من أن البعثيين استقطبوا أعداداً هائلة من الطلاب والأساتذة، والمعلمين، إلا أنهم فشلوا في بناء تنظيم متماسك في القطر التونسي. ويمكن أن نحصى النقاط التي عرقلت مسيرة البعث في تونس على النحو التالي :

1 - لقد ظلت فكرة البعث محصورة في إطار نخبة ضئيلة من المثقفين، بالرغم من أن المجال كان مفتوحاً لتطويرها، ونشرها في الأوساط الشعبية، نظراً لما هو كامن في نفوس ووجدان الشعب التونسي من مفاهيم ومضامين قومية وحدوية. كما أن احتدام الصراعات داخل حزب البعث الحاكم في كل من سوريا والعراق، وبين أطراف التحالف الوطني الواسع، احتداماً فرض معارك ضارية أضعف الحركة القومية الديمقراطية كلها، وخدمت أعدائها المختلفين .

2 - التأثير السلبي والمدمر الناجم عن انقسام حزب البعث إلى فرعين حاكمين في سوريا والعراق، حيث انقلب كل فرع على نفسه، في ظل تراجع الحركة القومية، على صعيد المواجهة مع الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني وعلى صعيد الدعوة والعمل للتغيير السياسي والاجتماعي. وتمثلت هذه التراجعات أساساً في التالي :

1 - تراجع العمل الرسمي والشعبي من أجل الوحدة العربية، وتفتت لدى الشعب الذي أخذ يتصاعد من أوائل الخمسينات. واكب ذلك انقسام وحدة 1958، وفشل المشاريع الأخرى، وحنوث انشقاقات وتصدعات في الحركة القومية .

2 - تراجع المواجهة مع الإمبريالية عامة و الأميركية خاصة، وبروز اتجاهات مساومة ومهانسة .

3 - تراجع المواجهة مع العدو الصهيوني، بتبني شعارات التسوية، تحت

أسماء مختلفة، منها قرارات قمة فاس. وفي إطار هذا التراجع تم توقيع اتفاقية كيب ديفيد، والاتفاقيات الاستسلامية اللاحقة .

4 - إن شعار التحرير الذي كان شعار الأغلبية الساحقة من القوى الوطنية، تراجع كثيراً أمام دعوات التسوية والتعقل والواقعية خلال العقدين الماضيين. أما الأنظمة القومية، التي كانت مع التحرير فعلاً، أصبحت تنبئ شعار التسوية علناً ورسمياً .

5 - سيادة المفاهيم الإصلاحية والمساومة، وتراجع مفاهيم النضال والمواجهة، مما أفقد الحركة القومية إندفاعاتها، وأسهم في تحولها إلى قوى هامشية. ولم تستطع القوى القومية والوطنية و الديمقراطية في هذه الأجواء، أن تحقق وحدتها، وأن تبني قواها الضاربة على الصعيد القومي، وعلى الصعيد القطري في معظم الحالات، وأن تعبى جماهيرها وتنظمها لخوض المعارك المصيرية.

6 - إن البعث في تونس لم يخلق نخبة مثقفة متخرجة من الجامعات الفرنسية، كما هو الحال بالنسبة للحزب الحاكم. ويذكر في هذا الصدد أن العراق أرسل العشرات من البعثيين التونسيين لمتابعة تعليمهم في الجامعات الفرنسية، من أجل تهيئتهم لكي يتسلموا مناصب حساسة في أجهزة الدولة لتشر فكر البعث، عقب عودتهم إلى تونس .

ولقد كانت لكل ذلك أسبابه، ومن ذلك ما يتعلق بطبيعة قيادات حركة البعث في تونس وبرنامجه وبنيتها، التي كانت تساعد على ضعف الحركة وإنقسامها، وتصارع أحزابها المختلفة. وزاد القمع الذي مارسته الدولة البوليمية خلال عقد التسعينات في إخماد حركة البعث نهائياً في تونس، حيث لم نعد نسمع عن نشاط البعثيين أي شيء يذكر، خصوصاً بعد الإسقاطات المدمرة التي تركتها حرب الخليج الثانية في نفوس الشعب التونسي .



الفصل الثالث :

حركة التجمع القومي العربي

تعود جذور المعارضة العروبية - القومية في تونس إلى مرحلة الصراع المرير الذي كان يشق الحركة الوطنية التونسية خلال فترة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. وكانت اتفاقيات 3 حزيران 1955 التي منحت تونس بموجبها حكماً ذاتياً، قد شكلت منعرجاً سياسياً وتاريخياً حاسماً في تاريخ تونس الحديث، حيث تفجرت التناقضات المكبوتة، سواء الشخصية منها أو الاجتماعية أو الإيديولوجية أو الثقافية داخل الحركة الوطنية التونسية، حول المستقبل السياسي والنمط الاقتصادي والاجتماعي والانتماء الثقافي والحضاري لتونس المستقلة .

وفيما كانت الحركة اليوسفية بزعامة صالح بن يوسف تمثل المعارضة العروبية التي تدافع عن الهوية العربية الإسلامية المهددة بالذوبان والتلاشي من قبل الاستعمار، وتنادي باستقلال كامل لتونس لا غبار عليه ولا تحده شروط أو معاهدات تمس بالسيادة الوطنية، وتطالب الشعب التونسي أن يعاضد الشعبين الشقيقين في الجزائر والمغرب في نطاق نضالهما من أجل التخلص النهائي من نير الاستعمار الفرنسي، وتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير، وتريد أن تتجه تونس نحو المشرق العربي حيث ترى أن مستقبلها يكمن في نطاق الوحدة العربية الإسلامية، كان بورقيبة يمثل مصالح الطبقة الوسطى المدنية المتأثرة بالفكر البرجوازي الغربي، والمتشعبة بالتعليم الأوروبي والثقافة الغربية، التي تحالفت مع الاستعمار الفرنسي وكبار الملاكين العقاريين، وعقدت نسوية سياسية حول الاستقلال في كنف التعاون مع فرنسا، واعتبرت مستقبل تونس يكمن في النمط الغربي للتنمية .

وهكذا عاشت تونس في عقد السبعينات صراعات عنيفة بين السلطة ممثلة

بالحزب الاشتراكي الدستوري و إيديولوجيته (القومية التونسية) ذات الطابع القطري، وبين الاتجاه القومي العربي، وذلك في إطار الصراعات السياسية العنيفة التي شهدتها البلاد خلال عقدي الخمسينات والستينات. وكان أحد وجوه هذه الصراعات الهجمات المتبادلة بين النظام وحزبه وقوى المعارضة القومية - العربية، التي تبلورت في ثلاث اتجاهات تنظيمية هي : الناصريون، والبعثيون، والقوميون العرب، والذين استمدوا جميعاً قوتهم المتصاعدة في تونس من فترة الصعود التي شهدتها المشرق العربي، ووصل بعض هذه القوى إلى السلطة وبخاصة في مصر وسوريا والعراق⁽¹⁾.

لقد ناصبت السلطة التونسية العداء للقضية القومية، ولحركة الوحدة العربية، نظراً لتناقضهما بعمق مع خيارات السلطة التونسية وحزبها في مجال العلاقات العربية والدولية، التي يحكمها نهج التبعية في ذلك الاستعمار الجديد - الإمبريالية الأميركية - وبسبب من خضوعها لنفوذه وسيطرته إلى حد كبير، باعتبار أن هذه السلطة التونسية لم تسلك سلوك الوصاية على المجتمع المدني والشعب فقط، عن طريق تطبيق مشروعها « للتحديث » أو بالأحرى « رسالة المستعمر التمدنية »، وإنما عزلت كذلك الجماهير العربية التونسية عن محيطها العربي، حتى تعيق عملية التفاعل والتكامل على الصعيد القومي. فكانت موافقة بوريقية على مشروع أيزنهاور لسد الفراغ في الشرق الأوسط، أي لمحاربة الحركة الوطنية العربية والشيوعية. وهو في ذلك، كان متفقاً مع نظام الملك حسين في الأردن، وفيسل ونوري السعيد في العراق، بحجة مكافحة الشيوعية والوقوف في وجه الحركة القومية العربية، والدفاع عن « العالم الحر ». وهذه سياسة ثابتة نابعة من الإيديولوجية البوريقية، عندما يقول بوريقية في أحد خطبه « لا.. لقد كانت تونس نموذجاً كاستعمار خاص له مظاهر إيجابية لا يستهان بها ».

الخطاب السياسي لبوريقية ينكر وجود وطن عربي كما ينفي وجود هوية عربية. وهذا الخطاب يقف على الضد من الخطاب الناصري والبعثي، الذي يرى في وجود عدد من البلدان العربية التي تتكلم نفس اللغة وتدين بنفس الدين، وتعيش في نفس الغطاء الجغرافي وتحص أنها موحدة بروابط تاريخية وقريبة

(1) - فاهيسر مسارة - الأحزاب والحركات السياسية في تونس - من دون ذكر دار النشر - الطبعة الأولى 1986 (ص 239) .

من بعضها بفعل نفس الحضارة، هي عوامل تؤهلها أن تتجمع في أمة عربية واحدة، وأن تكون وطناً واحداً، من حقه السياسي والتاريخي أن يحقق وحدته في إطار دولة واحدة. وبينما يؤكد الخطاب القومي بشقيه البعثي والناصري أن الوحدة العربية موجودة ولا جدال فيها، يؤكد الخطاب البورقيبي بدوره أن هذه الوحدة ليست معطى مباشراً، وينفي بورقبيية وبشكل مباشر وجود جذور تاريخية للوحدة العربية، ويعتبرها أسطورة لا ركانز لها في التاريخ .

على نقيض ما هو سائد في المشرق العربي، حيث تعتبر الإيديولوجية القومية أن الارتباط بالوجود الوطني « القطري » يناقض منطقها الخاص، بوصفها تمزقاً، وتقطعاً في التضامن، شعوبية على حد تعبير القوميين، فإن الوعي القومي العربي في منطقة المغرب الغربي يتمفصل في الوعي الوطني الخاص « أي القطري بالمعنى القومي ». وهذا عائد إلى طبيعة حركة التحرر الوطني المغاربية، وسيرورة تطورها نحو تحقيق الاستقلال السياسي، وإلى دور النخبة السياسية والمتقفة التي قادت هذه الحركة، ولعبت دوراً حاسماً في عملية بناء الدولة الوطنية ذات الطابع القطري المتناقضة مع طبيعة الدولة القومية .

وجاءت التطورات الدراماتيكية في التاريخ العربي، منذ إنشاء دولة الكيان الصهيوني، واغتصاب ارض فلسطين، والإخفاقات العربية لجهة عجز الحركات القومية العربية - بتلاوينها المختلفة الناصرية والبعثية والقوميين العرب - عن بناء دولة الوحدة التي طال انتظارها، ليعزز أطروحة النخبة السياسية الحاكمة في تونس القائلة بضرورة تمتين وتقوية بناء الدولة القطرية، وبمعادة فكرة الوحدة العربية، خصوصاً أن هذا الفكر الوجودي الذي حملته الحركات القومية آنفة الذكر، كان ولا يزال يحصر تحقيق الوحدة العربية عن طريق القضاء على الدولة القطرية .

وهكذا، فإن الفكر القومي العربي الذي يقيم تعارضاً بين قيام الوحدة العربية ووجود الدولة القطرية، يحصر المسألة في المؤسسة السياسية على حد قول الدكتور علي أومليل، الذي يقول: إن الفكر الوجودي سواء أكان مغاربياً أم عربياً، يحصر الأمر في المؤسسة السياسية مما أدى به إلى التعلق بمجموعة من الإنتظارات :

□ انتظار دولة ثورية، وحنوية، على رأسها قائد تجود به الأقدار، يقوم بتحقيق هذه الوحدة، ويكون غاربيالدي أو بسمارك العرب .

□ وكذلك انتفاضة ثورة الجماهير التي تستطيع الإطاحة بالحكومات الإقليمية العاتقة للوحدة.

أن تنقل الدول الإقليمية في الاستمرار أمام الضغط الخارجي الصهيوني والتوسع الإمبريالي، فيطاح في الوقت نفسه بهذه الأنظمة ويقضي على الصهيونية والإمبريالية معا⁽²⁾.

وظل الخطاب البورقيبي يعتبر الوحدة العربية في صيغتها المشرقية الحماسية فكرة عاطفية ومربكة وديماغوجية، لذا كان يدعو إلى التدرج عبر المراحل فيما يتعلق بالوحدة، بناء الدولة الوطنية أولاً، وتحقيق نوع من التعاون الثنائي الذي يقود إلى تشكيل بنية فضفاضة وفوق « وطنية » أو كنفدرالية، قبل ولوج مرحلة « الاندماج » بين بلدين أو أكثر .

وانطلاقاً من اعتقادها في استحالة إقامة الوحدة العربية الاندماجية، وتأكيداً ضرورة إنجاز الجزئية والتدرجية، هاجمت الدولة البورقيبية الحركات القومية بعنف، لأنها تتناقض بعمق مع خياراتها وحزبها الحاكم. والحال هذه تعرضت التنظيمات القومية في تونس إلى أشد أنواع القمع خلال فترة الستينات والسبعينات، الأمر الذي قاد هذه الاتجاهات القومية إلى الانكفاء، حيث غادر خيرة المناضلين القوميين صفوف التنظيمات القومية العربية إلى التنظيمات الأخرى وخاصة الماركسية ومنظمات اليسار الجديد، وغدت الأحزاب والمنظمات القومية بقايا لهياكل تنظيمية وسياسية عاجزة أن تولد قوة تأثير في البلاد. ولقد بلغ عسف موقف السلطة التونسية أقصى مداه من المعارضة السياسية باتجاهها الأساسيين القومي والماركسي من خلال حكم التيار المتصلب في الحزب الاشتراكي الدستوري بزعماء رئيس الحكومة الهادي نويرة، ومدير الحزب محمد الصباح ووزير الدفاع عبد الله فرحات .

وجاءت التطورات السياسية التي شهدتها المساحة التونسية، الانتفاضة العمالية التي فجرها الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أمينه العام الحبيب عاشور في 26 يناير (كانون الثاني) 1978، والتي أدت إلى مصرع أكثر من 500 شخص، وبروز الحركة الإسلامية الأصولية بقوة على صعيد المشهد

(2) - علي أبو مليل - النجدة الوطنية وفكرة المغرب العربي - بحث منشور في كتاب « وحدة المغرب العربي » مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الأولى كانون الثاني/يناير 1987 - ص 51 .

السياسي التونسي، ومجيء أحداث قفصة العسكرية التي هزت أركان وهيبة الدولة البورقيبية، في بداية العام 1980، لتشكل منعرجاً سياسياً جديداً في تونس. فقد أعقبت هذه التطورات مجيء حكومة مزالي في نيسان 1980، التي رفعت شعارات الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية في البلاد، والتي جاء مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري الحادي عشر في نيسان 1981 ليثبت اتجاهاتها الرئيسية، ويفتح الأبواب لظهور معارضة سياسية علنية في البلاد في ظل شروط صيغت في كلمتي الحبيب بورقيبة ومحمد مزالي أمام مؤتمر الحزب الحاكم .

ولا شك أن أحزاب المعارضة التونسية رحبت بسياسة التفتح و الديمقراطية التي انتهجتها حكومة مزالي، باعتبار أن البلاد بصدد دخول مرحلة الإصلاحات السياسية و الاجتماعية وحل أزمة التمثيل العمالي .

1 - ميلاد حركة التجمع القومي العربي

وفي أجواء الفراغ السياسي للقوى القومية المنظمة بسبب القمع الذي سلط عليها، وتشرذم أقسام كبيرة منها، بادر عدد من ممثلي الاتجاه القومي التونسيين بزعامة البشير الصيد للإعلان عن التجمع القومي العربي في أيار - مايو 1981، وذلك بعد حصيلة نحو عام من العمل في هذا الاتجاه، وفي ندوة عقدها البشير الصيد، وأعلن تأليف التجمع باعتباره تنظيماً سياسياً قومياً يستند على مبادئ الإسلام والوطنية والقومية العربية (3) .

وفيما قبلت المعارضة للتونسية الشروط المجحفة التي وضعها النظام، والنضال من أجل الديمقراطية على أرضية برنامج السلطة التونسية، التي ربطت قضية الاعتراف بأي من التنظيمات المعارضة وأحزابها بصورة رسمية، بشرط الحصول على 5 في المئة من الأصوات في الانتخابات النيابية التي جرت في خريف عام 1981، رفض التجمع القومي العربي الدخول في تلك الانتخابات البرلمانية، وقال البشير الصيد بصدد شرط الحصول على 5 في المئة : « إننا نكسب وجودنا من تحركنا في الساحة السياسية، وحركتنا نرفض منطق الخمسة في المئة، وأي نسبة أخرى، لإيمانها بأن حق التجمع السياسي

(3) - انظر صحيفة الوطن الكونجيه بتاريخ 1981/10/31 .

مستمد من الدستور، ومن الممارسة السياسية الواقعية». وأضاف قائلاً «إننا إذا كنا قد قدمنا طلباً إلى السلطة، فلأننا موضوعيون، نقبل الحوار، ونؤمن بالديمقراطية وسوف نستمر في نشر مبادئنا، حتى ولو لم نحصل على التأثير».(4)

ولقد ظهرت شكلية الديمقراطية التي أقرها النظام في الانتخابات التشريعية المبكرة في خريف العام 1981 بكل وضوح، عندما لجأت أجهزة الدولة إلى عملية التزوير لتلك الانتخابات. وفي ذلك الانتخاب العام، تجلت بما لا يدع مجالاً للشك، حقيقة المساواة السياسية الحقيقية الشكلية، والمبتورة جداً، بين جميع الناخبين فضلاً عن التضييقات الشديدة التي فرضها حزب السلطة على باقي أحزاب المعارضة السياسية، التي شاركت في تلك الانتخابات، وهي الحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية التي يتزعمها محمد بلحاج عمر. فمشاركة المعارضة في تلك الانتخابات لم تلغ عدم المساواة بينها وبين النظام في الواقع، إذ فازت الجبهة الوطنية، التي كانت قد تألفت قبيل الانتخابات بين حزب النظام - الحزب الاشتراكي الدستوري و الإتحاد العام التونسي للشغل، وأسفرت عن حصول التحالف الدستوري « على 136 مقعداً، وهي مجموع مقاعد البرلمان، وسقوط كل مرشحي أحزاب المعارضة .

وفي معرض تقويمه لتلك الانتخابات قال البشير الصيد : « كان امتناعنا عن الانتخابات، لإعتقادنا أن الظروف الموضوعية والأمنية، وكل العوامل الإيجابية التي ينبغي توفرها، ليست موجودة بالدرجة المطلوبة » وأضاف « إن الضمانات المطلوبة كنا قد وضعناها في بيان حركة التجمع الذي نشرناه في الصحافة التونسية، وأن نتائج الانتخابات، جاءت لتؤكد صحة موقفنا المعارض، وبخاصة ممارسات السلطة، والترتيبات التي رافقت العملية الانتخابية (5) .

2 - نشاط حركة التجمع القومي العربي :

خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، حدد التجمع القومي العربي نشاطه في ثلاثة أبعاد، بهدف تحقيق مزيد من الاستقطاب التنظيمي، وإثبات

(4) - مجلة النهار العربي والدولي العدد (238) تاريخ 1981/11/27 من مقابلة مع البشير الصيد .

(5) - المرحوم السابق عنه .

وجوده على الساحتين المحلية والعربية .

أولاً - على الصعيد التنظيمي ،

عمل التجمع على توسيع وجوده التنظيمي في الأوساط القومية، وباتجاه تجميع وإشراك كل الذين يتبنون الفكر القومي في داخل المجتمع، وهذا ما عبر عنه البشير الصيد في دعوته « القوميين العرب » التوانسة إلى « أن ينظموا، فلا قومية بلا تنظيم، ولا قومي بلا انتماء تنظيمي، أما مجرد الحديث عن القومية كظاهرة نقل، وكجمل بياني بلاغي، فهذا لا معنى له إطلاقاً... إذ لا بد لكل فكرة من عمل سياسي تجعلها تتخرط في التاريخ. لابد لذلك من عمل سياسي تاريخي » (6) .

وبشكل مواز لنشاطه التنظيمي باتجاه توسيع دائرة الاستقطاب، قام التجمع بنشاط سياسي، باعتبار ذلك تأكيداً لحقه في الوجود العلني كحزب من المعارضة معترف به، وبحقه في إصدار صحيفة « النداء العربي »، وذلك في إطار ما أعلنته حكومة محمد مزالي حول موضوعة التفتح الديمقراطي والتعددية السياسية. .. علماً أن حكومة مزالي كانت ترفض منح تأشيرة لتشكيل أحزاب سياسية على أساس قومي أو إسلامي في تونس .

ثانياً - على الصعيد السياسي ،

مارس التجمع القومي العربي حقه في انتقاد حكومة محمد مزالي في مجال تعاملها مع قوى المعارضة التونسية، وخاصة مع حركة التجمع القومي العربي، وأمينها العام البشير الصيد، إضافة لتتديد التجمع بسياسات السلطة التونسية ومواقفها على الصعيدين السياسي والاقتصادي وما يترتب على هذه السياسات من انعكاسات على الصعيد الاجتماعي في البلاد. وعلى الرغم من حرص البشير الصيد على إقامة حوار مع النظام، باعتبار حركة التجمع القومي العربي حركة وطنية وقومية معارضة، تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية، إلا أن استجابة النظام كانت دون المستوى المطلوب. ويقول البشير الصيد في هذا الصدد : « وقعت فعلاً مقابلات بيني وبين مسؤولين في الحكومة، منهم وزراء الداخلية والعدل والخارجية، وبعض المسؤولين الآخرين، وبيننا لهم وجهة نظر

(6) - مجلة النشرة - قمر - العدد (11) تاريخ 1984/2/6 - مقابلة مع البشير الصيد (ص 22) .

حركتنا من القضايا التونسية والخارجية.. وقلنا للمسؤولين أنه لا مفر لتونس من تحقيق المسيرة الديمقراطية، وضمان ممارسة الحريات العامة لكل التيارات دون استثناء، وهذه هي الطريق الكفيلة بضمان مناعة تونس، والتي تجنبها كل الثورات والأزمات» (7).

ثالثاً - على الصعيد العربي .

واكبت حركة التجمع القومي العربي أهم التطورات على الساحة العربية، وخاصة منها الغزو الصهيوني للبنان، وتوقيع اتفاق 17 أيار. وفي كل هذه التطورات أدانت حركة التجمع القومي العربي بشدة الاعتداءات الصهيونية على الشعبين الفلسطيني واللبناني، وتمركز للقوات المتعددة الجنسيات الأميركية والفرنسية والإيطالية التي جاءت لتزكي العدوان الصهيوني الغاشم، وأيدت بإطلاقية المقاومة الباسلة المتشكلة من القوى الوطنية الإسلامية اللبنانية والقوى الفلسطينية الراضية لنهج التسوية الاستسلامية والمدعومة بقوة من قبل سوريا، التي بادرت إلى مقاومة الغزو الصهيوني، عبر تدشينها سلسلة من العلميات الاستشهادية أجبرت "إسرائيل" على الانسحاب باتجاه الشريط الحدودي لجنوب لبنان، وعلى انسحاب القوات للمتعددة الجنسيات من لبنان، وعلى إلغاء اتفاق 17 أيار لعام 1983. وانسجاماً مع نهج القومي التقى الأمين العام لحركة التجمع القومي العربي مع الزعيم الليبي معمر القذافي عقب زيارته لتونس في عام 1982، وأجرى معه أحاديث حول قضايا العمل القومي، كما اتخذت الحركة مواقف مؤيدة لكل من الجماهيرية وسورية ضد التهديدات والاستفزازات الأميركية على المياه الإقليمية للبيبة وضد الاعتداءات الأميركية على لبنان والقوات السورية هناك(8).

وأمام هذا النشاط السياسي العربي المكثف لجهة تعزيز حركة التجمع القومي العربي علاقاتها العربية وخاصة مع الأنظمة القومية، قامت الأجهزة التونسية بمطاردة رموز الحركة وكادراتها ومنعتهم من مغادرة البلاد، ولم يستثن الأمين العام للحركة من ذلك إذ تمت مصادرة جواز سفره لمنعه من مغادرة البلاد لحضور مؤتمرات عربية، أو عقد لقاءات مع قادة أحزاب عربية

(7) - مجلة الموقف العربي 1983/7/4 من مقابلة مع البشير العصيد .

(8) - المرجع السابق .

في الخارج، أو زيارة بعض البلدان العربية ذات الاتجاه القومي⁽⁹⁾.

3- مواقف حركة التجمع القومي العربي من القضايا الوطنية والقومية

لما كانت حركة التجمع القومي العربي تعتبر من لحزب المعارضة الراديكالية في تونس، فإنهم الطبيعي جداً أن تكون مواقفها متميزة إزاء حركة الصراع السياسي، التي تجري في تونس، وعلى الصعيد العربي، بهدف بلورة خطها السياسي بما ينسجم و منهجها الفكري، وفي سبيل بناء حركة وطنية - قومية عربية أصيلة في تونس. ولقد تمثلت مواقف الحركة فيما يلي:

أولاً - شهدت تونس في نهاية عام 1983 وبداية عام 1984 أحداثاً دامية أجمع المحللون على تسميتها « بثورة الخبز » التي شملت معظم المدن التونسية، الأمر الذي جعل النظام التونسي يستعين بالجيش للمرة الثالثة خلال فترة 5 سنوات، لينزل إلى الشوارع بهدف تسليط نظام القمع ضد الشعب، وفرض حالة الطوارئ في البلاد، بغية تركيع حركة الجماهير الشعبية، وإعادة ترتيب أوضاع النظام الداخلية، بعد أن شهدت أجهزته القمعية البوليسية تصدعاً حقيقياً كنتاجاً لتناقص وصراع الأجنحة في صلب النظام .

ضمن سياق هذه الأحداث الدامية، أصدرت حركة التجمع القومي العربي بياناً سياسياً أدانت فيه بشدة الممارسات القمعية لأجهزة النظام، حيث جاء في البيان ما يلي : (10)

« أولاً، إذ ندين بشدة مغالطات النظام الحاكم الدامية إلى محاولة تفسير الأحداث الأخيرة بأنها أعمال شغب ونهب وتخريب وحرق وعنف صدرت من جماعات متعصبة، وصعاليك وقطاع طرق ولصوص وبطالين .

وإذ نندد بحل وسائل الإعلام والصحافة التونسية الموالية للحكومة التي تلثت خلافاً لواقع البلاد، مروجة لبعض التجاوزات، التي هي من طبيعة كل

(9) - مجلة النشرة - قيرص - العدد (11) تاريخ 1984/2/6، أنظر أيضاً مجلة الموقف العربي 7/4/1983 مرجع سابق.

(10) - مجلة النشرة - قيرص - العدد (13) تاريخ 1984/2/20 - مقتطفات من البيان (ص 11) .

غلبان شعبي على أنها ظاهرة مستقلة. وبمعزل عن محيطها الأصلي، وباعثها وأهدافها الأساسية لصرف الأتظار عن التوجه الحقيقي ولتهينة الشروط بخلق ضحية أو ضحايا - كيش فداء - لتنتصل الحكومة من المسؤولية .

فحركاتنا تعتبر أن الحوادث الواقعة أخيراً، في مسبباتها وتوجهاتها العامة، تحركات شعبية قام بها المضطهدون أبناء تونس المحرومون من العدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة. وهي انتفاضة شعبية عارمة، جاءت تعبيراً عن إرادة الشعب وطموحاته المشروعة، ورداً على ما يتهده من كبت وحرمان واستغلال .

ثانياً - وأن حركة التجمع القومي العربي، إذ تطعن في لجنة التحقيق وتطلب حلها، فإنها تؤكد على ذلك لانحراف الحكومة بتفسير الأحداث وتوجيه التحقيق إلى غير وجهته الصحيحة، كما هو واضح من تركيب اللجنة المؤلفة من أربعة ممثلين للسلطة، وتجريدها من صلاحيات وطنية باختصار مهامها على النظر في تناقضات داخل النظام الحاكم لتصفية حسابات بين عناصره، لتبدو الأمور وكأن بعضاً من رد فعلها على الجماهير بالشارع، وموقفها إلى حد ما، كان أقل ضرلوة وعفتا مما تطلبه بعض الجهات .

وخلص بيان حركة التجمع القومي العربي إلى المطالبة (1) :

1. إيقاف حملة الاعتقالات التي ما زالت أجهزة السلطة تشنها ضد المواطنين التونسيين، في مختلف أنحاء البلاد .
2. الإعلان رسمياً عن عدد القتلى والجرحى والموقوفين .
3. إطلاق سراح كل الموقوفين في الأحداث الأخيرة دون قيد أو شرط .
4. تمكين المحامين من زيارة الموقوفين والسماح لعائلاتهم بالاتصال بهم، وتأمين احتياجاتهم الإنسانية.
5. قيام القضاء التونسي بتحمل مسؤوليته باعتباره سلطة مستقلة، بتوفير الضمانات الأساسية بموجب القانون، وممارسة صلاحياته في التحقيق بالأحداث .
6. رفع الحصار عن الجامعات والمعاهد، بما يعني عودة الطلبة إلى

(1) - المرجع السابق عيه .

متابعة دراستهم في أجواء طبيعية .

7. تحديد الجهات التي أذنت باستعمال السلاح ضد الشعب، وتقديمها إلى المحاكمة لهذا السبب.

بعد صدور هذا البيان، قررت السلطات التونسية ملاحقة الأستاذ البشير الصيد أمين عام حركة التجمع القومي العربي قضائياً، بعد أن وجهت له التهم التالية :

أولاً - النيل من كرامة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة .

ثانياً - التنويه بجرائم الحرق والنهب والقتل والسرقة .

ثالثاً - نشر الأخبار الزائفة « قصد سوء نية، والتي من شأنها تعكير صفو الأمن العام، وترويح مناسير بهذا الاتجاه .

وفي بداية شباط 1984، مثل البشير الصيد أمام قاضي التحقيق مرافقاً بتظاهرة واسعة من رجال القانون التونسية حيث حضر 90 محامياً للدفاع عن الصيد، كما حضر 150 محامياً آخر للاستماع لتفاصيل التحقيق، حيث نفى الصيد الاتهامات المنسوبة إليه، وأكد أن ما صدر عن الحركة وعنه (لا بشكل ما من شأنه أن يسبب المحاكمة) وأن ذلك يمثل (وجهة نظر سياسية، وتحليلاً للأوضاع الوطنية العامة، في إطار حركة التجمع القومي العربي.. وهي حركة وطنية قومية متواجدة على الساحة بصفة شرعية، ويحق لها أن تنشط، وتساهم في الحياة السياسية للبلاد، وأن « الانتقادات الواردة في البيانات، ما هي إلا مواقف الحركة، التي سلمت إلى وسائل الإعلام » وذلك يومي العاشر والسابع عشر من كانون الثاني 1984، ونشرت في مجلة الوحدة⁽¹²⁾ .

لقد كان دفاع البشير الصيد سياسياً بصدد التهم الموجهة إليه، ومع ذلك فإن المحكمة الابتدائية في تونس أصدرت حكماً عليه بالسجن لمدة عامين، ولم تأخذ المحكمة بعين الاعتبار من أن ما جاء في البيانين اللذين أصدرتهما حركة التجمع كانا تعبيراً عن رؤية سياسية معارضة، ولم يتضمنا أي مس أو تهجم على أحد، ومن أن التهم المنسوبة إليه تهمة النيل من كرامة رئيس الجمهورية، في حين لم يرد فيهما مطلقاً ذكر رئيس الجمهورية لا باسمه الشخصي، ولا بصفته رئيساً، وإن البيانين لم يخرجاً من إطار حقوق التعبير والتفكير والتنظيم

(12) - المرحع السابق .

وفق ما هو معمول به طبيعياً ودستورياً⁽¹³⁾ .

وبعد استئناف قرار المحكمة، استمرت القضية مرفوعة في محكمة الاستئناف التي نظرت فيها عدة مرات طيلة سنتي 1984 و 1985. وكانت السلطات التونسية تهدف من هذه المحاكمة لجم حركة التجمع القومي العربي من توجيه الانتقادات العلنية للنظام، وتركيعها مثلها في ذلك مثل باقي أطراف المعارضة الإصلاحية الأخرى للمعترف بها رسمياً .

غير أن حركة التجمع القومي العربي استمرت في نهجها السياسي النقدي تجاه السلطة، واستمرت أيضاً في المطالبة بضرورة منحها التأشير كحزب سياسي معترف به قانونياً، لكي تمارس نشاطها السياسي العلني، معتبرة أن هذه الشرعية لا يجوز أن تكون مئة من النظام. فحركة التجمع تعتبر أن شرعيتها مستمدة من « النضال والشعب والوطن، وليست شرعيتها في حاجة لتزكية من النظام. شرعية متواجدة على الساحة، ولا يستطيع أحد أن يلغي دورها، أو يسكت صوتها، والتأشيرة لو حصلت بالنسبة لنا، ما هي إلا مجرد « إعراب من النظام الحاكم عن عدم التعرض لحركتنا بالمطاردة والحصار، وبالتالي علامة لقبول الحوار في شؤون البلاد مع حركة وطنية ليس إلا »⁽¹⁴⁾ .

وترافق مع مطالبة حركة التجمع القومي العربي بمنحها الشرعية القانونية لإصدار صحيفتها (النداء العربي)، ولممارسة نشاطها السياسي، عقد المؤتمر العام الذي قدمت فيه ثلاثة مشاريع وثائق، وهي على النحو الآتي :

1- ميثاق الحركة. 2- الهيكلية التنظيمية. 3- البرنامج السياسي المرحلي.

وقد أوضح البشير الصيد الأمين العام للحركة في ندوة صحافية عقدها في تونس في تشرين الثاني 1984، بمشاركة عدد من رموز الحركة وأعضائها، وعدد من الصحفيين : « أن الحركة قررت إدخال تغيير على أسلوب عملها، يتمثل في توسيع استشاراتها الداخلية »⁽¹⁵⁾.

ونددت حركة التجمع القومي العربي بسياسة القمع التي مارستها السلطات التونسية إزاء معالجة ديول « ثورة الخبز »، وطالبت برفع حالة الطوارئ في

⁽¹³⁾ - مجلة الموقف التونسية العدد (2) تاريخ 1984/5/19 (ص 3) .

⁽¹⁴⁾ - مجلة الشجرة - قمر ص - العدد (13) تاريخ 1984/2/20 - مقابلة مع البشير الصيد (ص 12) .

⁽¹⁵⁾ - مجلة الموقف التونسية العدد (27) تاريخ 1984/11/19 (ص 11) .

البلاذ، كما نددت بالمحاكمات التي جرت ضد معتقلي « ثورة الخبز »، حيث وقعت الحركة على بيان مع أحزاب المعارضة التونسية في حزيران 1984، جاء فيه : « أن عمليات التعذيب قد مورست على المعتقلين لإجبارهم على الإدلاء باعترافات تتسجم مع اتهم الموجهة لهم، وتحملهم مسؤولية الأحداث، وإصدار أحكام قاسية بحقهم. وخلص البيان الذي وقعته ستة أحزاب سياسية معارضة إلى المطالبة بما يلي :

1 - أولاً : نستنكر هذه المحاكمات، ونطالب بإيقافها، وبإلغاء الأحكام الصادرة، وخاصة الأحكام بالإعدام .

2 - ثانياً : دعوة كل القوى الديمقراطية والهيئات الإنسانية والمهنية إلى تكثيف الجهود من أجل إبطال هذه المحاكمات. (16)

ثانياً - طالبت حركة التجمع القومي للعربي بتعميم الحريات السياسية في تونس، وتعميقها، وضمت صوتها إلى أصوات أحزاب المعارضة التونسية في الإفراج عن كل المساجين السياسيين، وخاصة منهم سجناء حركة الاتجاه الإسلامي المحكومين في قضية الانتماء للحركة عام 1981، ومن بينهم زعيم حركة الاتجاه الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي. واعتبرت حركة التجمع القومي العربي خوض معركة انتزاع الحريات الديمقراطية من المعارك الرئيسية التي يتوجب على كل الديمقراطيين الاتحاد من أجل الظفر بها .

ثالثاً - تؤيد حركة التجمع القومي العربي التعددية السياسية في تونس (بوصفها حقاً لكل تيار وطني، حقاً في الوجود، وحقاً في النشاط. والتعددية في نظر الحركة، تظل بدون معنى ما دامت مبنية على عملية انتقاء يقوم بها النظام، حيث يعترف ببعض الحركات، وينكر أخرى حسب ما تقتضيه مصالحه. ولأن الديمقراطية كل لا يتجزأ، ينبغي أن يتمتع بها الجميع، وليست هبة أو هدية تمنح للبعض ويحرم منها البعض الآخر.. إن مجرد القيام بعملية الاصطفاء والاختيار يفقد التعددية معناها تماماً وتصبح مجرد مناورة شكلية تهدف إلى تعزيز النظام الحاكم (17) ويقول الأمين العام للحركة في هذا الصدد : نؤمن بتواجد ونشاط كل

(16) - مجلة الحرية 1984/6/14 .

(17) - مجلة البشارة - قمر ص - العدد (11) تاريخ 1984/2/6 (ص 23) .

حركات المعارضة الوطنية. .. وتدعوها دائماً لتأليف جبهة شعبية حول المحاور الوطنية محل الاتفاق بينها، ونعمل باستمرار لإقامة علاقات سليمة بيننا وبينها جميعاً، ونحترم كل تيار وطني، ونرى من حقه، ولو خالفنا في الرؤية، أن يتمكن من التعبير والتواجد والمساهمة في الحياة الوطنية» (18).

رابعاً - ولما أصبحت الحركة النقابية العمالية تجذب إليها قطاعات واسعة من الشعب، باعتبار الاتحاد التونسي للشغل أداة نضالية جماهيرية، ظهر ذلك من خلال الدور الريادي الذي اضطلع به في قيادته للحركات الإضرابية الجماهيرية، التي عمت تونس خلال عقدي السبعينات والثمانينات، كتعبير عن مدى التزام الاتحاد العام التونسي للشغل بمصالح جمهور الشغيلة الكادحة، وعن مدى ضمان استقلاليته من هيمنة الحزب الاشتراكي الدستوري، فإن حركة التجمع القومي العربي تؤيد وحدة المنظمة النقابية واستقلاليتها. ويقول الأمين العام البشير الصيد في هذا الصدد : « إن فكرة استقلال اتحاد الشغل جاءت رد فعل على محاولة الهيمنة التي حاول البعض مراراً فرضها على الاتحاد، ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً. إن حركتنا تجعل نفسها على نمة الجماهير والعمال، أي إننا نوظف حركتنا لخدمة الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة للشغيلة والقوى الكادحة. إذ القاعدة الصحيحة، إن الحركة للسياسية توظف نفسها لخدمة الشعب، لا أن توظف العمال أو الشعب لخدمتها. وهناك حركات سياسية في تونس، تريد العكس. فهي تحاول أن توظف الاتحاد والعمال لخدمتها، وهذا موقف معكوس لم يعد ينطلي على أحد، والعمال أصبحوا على درجة من الوعي، التي تجعلهم في مستوى الدفاع عن حقوقهم.. بالنسبة لحضورنا داخل المنظمة النقابية، فإننا نعتبر كل من له حس ووعي بانتمائه العربي هو في الحقيقة منتم موضوعياً لحركتنا » (19).

خامساً - وحول الموقف من سلطة السابع من نوفمبر، طرحت في مقابلة أجريتها مع الأمين العام لحركة التجمع القومي العربي الأستاذ البشير

(18) - مجلة النشرة - فهرس - المجلد (13) تاريخ 1984/2/20 (ص 12) .

(19) - مجلة الموقف العربي - تاريخ 1983/7/4 .

الصيد في دمشق، في 4 نيسان 1988، السؤال التالي : « تجمع معظم القوى السياسية التونسية على أن تونس بصدد الدخول في مرحلة جديدة تتسم بالديمقراطية، وأن تاريخ 7 نوفمبر، يشكل نقطة تفصل بين العهد البورقيبي البائد والعهد الجديد، وأن تونس مقبلة على مرحلة من التعددية السياسية، وقد دخلت في مرحلة الجمهورية الثانية. فكيف تقيمون الوضع السياسي الراهن، سواء على صعيد تحقيق الديمقراطية أم على صعيد التعددية السياسية والسماح لنشاط القوى السياسية التي تنتهج نهجاً مغايراً على الصعيد السياسي وطنياً وقومياً؟. فأجاب قاتلاً : « القوميون العرب في تونس، هم أول من اصطدموا مع النظام السابق، وأول من تعرضوا للقمع، لأن النظام البورقيبي قمع كل الشعب التونسي، ومنع كل وسائل التعبير، وتفرّد بتسيير الحياة الوطنية بمفرده، وبشكل تسلطي على كل القوى السياسية. إن القوميون العرب اصطدموا مع النظام من أجل الديمقراطية وسيادة الشعب. ومن المعروف أن الحركة القومية في تونس قد قدمت تضحيات جساماً، ابتدأت من مرحلة مقاومة الاستعمار الفرنسي، فهناك نقاط مضيئة في الحركة القومية، اليوسفية، عملية قصصة، باعتبارها عملية ضد الظلم والاستبداد. للنظام السابق لم يقم معنا حواراً قوميين، لأننا لم نلمس منه أية جدية إطلاقاً. ولما طلبنا محاورته، قمعنا بشدة وحاصرنا، وشرطنا. فلما جاء العهد الجديد بداية من 7 نوفمبر، أعلن رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي، أن هناك عهداً جديداً تقوم سياسته على الديمقراطية، ونبذ الحقد والعنف، وأن هناك تعددية سياسية بالنسبة لكل القوى السياسية، وقد أعلننا موقفنا، وقلنا إذا كان هذا النظام الجديد ديمقراطياً، فنحن نتحاور معه، بصفتنا وطنيين تونسيين، ونأمل الآن أن يفي بوعدده. إن القوميون العرب في تونس ينتهجون النهج الديمقراطي، باعتبار أن الديمقراطية هي الحل الأسلم والحل الصحيح بين كل التونسيين، فهم يتجذرون داخل القطر التونسي، وبالتالي عندما يتنافسون مع القوى الأخرى بالطريقة الديمقراطية، ليس لهم ما يخشونه. غير أنني أطلب من هذا النظام الجديد بكل موضوعية، أن يكون التغيير الذي يعلن عنه حقيقة جذرية، ونحن نعلم أن التركة التي تركها العهد السابق، من الصعب حلها في مرحلة وجيزة، أربعة

أشهر. فنحن نعذر النظام الجديد، غير أننا نطلب منه، أن يحاور القوميين الآن في تونس.

إلى حد الآن اقتصر الحوار على الأحزاب المعترف بها في العهد السابق. ومازال لنا أمل، أن يحاور النظام القوميين باعتبارهم طرفاً وطنياً، يمكنهم من صوت إعلامي⁽²⁰⁾.

سادساً - على الصعيد القومي :

الحركة القومية العربية في تونس عاشت في بيئة قطرية تونسية حكمتها مسيرة نظام تغريبي معاد لفكرة العروبة، بسبب تبعيته للغرب من ناحية، وتبنيه أفكاراً سياسياً معادياً للفكر القومي من ناحية أخرى. فالدستور التونسي يقول عام 1959 : إن تونس تنتمي إلى الأسرة العربية، متجنباً استخدام مفهوم (الأمة العربية). وإذا كان الحبيب بورقيبة يقول ... لتونس دور ضمن الحضيرة العربية من ضمن ارتباطاتها بالبحر المتوسط (خطاب 1965) فإنه عندما ساءت علاقته بمصر يؤكد الشخصية المستقلة لتونس التي تكونت منذ أكثر من ألف سنة على حد تعبيره. وفي مؤتمر الحزب عام 1981، يذهب التقرير السياسي إلى الحديث عن المحافظة على البعد المتوسطي لتونس بالإضافة إلى الأواصر الحضارية والثقافية مع العالم العربي .

وعلى نقيض هذا الموقف للنظام البورقيبي، فإن حركة التجمع القومي العربي في تونس، تتبنى منهج العروبة الذي هو ضد التغريب والتجزئة والاستعمار، المعادين للإسلام، وهي مع الوحدة وتحرير الأراضي والإرادة والثروات وبناء الدولة الموحدة القومية تحقيقاً للذات الحضارية. .. ومن هذا المنطلق، فإن حركة التجمع القومي العربي تؤكد على علاقتها المصيرية مع الاتجاهات القومية العربية داخل تونس وخارجها، لأنه (من الحقائق أن الأطروحات القومية، تربط بين كافة القوميين، فهم شركاء في المبادئ، ويجمع بينهم قاسم مشترك يمثل في النظرية القومية) حسب قول الأمين العام البشير الصيد، الذي يضيف قاتلاً أيضاً « وانطلاقاً من هذه المعطيات، وخلافاً لما

(20) - مجلة فتح - تاريخ 4 نيسان 1988 (من مقالة للكاتب مع البشير الصيد) .

تروجه الأطراف المضادة من دعايات مفرضة، فلا يمكن أن يتهم بعضهم بأنه تابع للبعض الآخر.. ومن يتحدث عن التبعية فهو مفرض أو غير فاهم. فعلاقة القومي بالقومي، هي علاقة إيمان بمبدأ، واشتراك في مصير. فلا احتوائية، ولا تبعية أو متبوعة وخلافات حركتنا بالتيارات القومية، وبإخواننا القوميين أينما كانوا تتدرج في نطاق المبادئ و الإيديولوجية القومية المشتركة .

إن ما نريد أن نكرسه الأنظمة الإقليمية والقوى المناهضة بين الناس وفي أذهان الرأي العام الوطني والخارجي القومي هو استيراد وتصدير الفكر القومي من قطر عربي إلى قطر عربي آخر، بالرغم من المبادئ والمقومات الذاتية والإطار الحضاري، والنظرية، والبنية الاجتماعية، وكل للعولم هي واحدة في كل قطر عربي، ولا حاجة لهذا القطر، أن يستوردها وهي الزاد المشترك بين كل الأقطار وكافة للقوميين (21) .

سابعاً - تتخذ حركة التجمع القومي العربي موقفاً متشدداً إزاء الصراع العربي - الصهيوني، إذ ما زالت الحركة ترفع شعارات ثلاثة : لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض. وفي مقابلة أجريتها مع الأمين العام للبشير للصيد نشرت في مجلة فتح بتاريخ 4 نيسان 1988، أكد هذا الأخير موقفه من مخططات التسوية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بقوله : « بالنسبة لنا كقوميين عرب في تونس، والتجمع القومي العربي، حددنا مواقف راسخة على صعيد القضية الفلسطينية، فنحن نعتبر من يساوم من الأنظمة العربية على القضية الفلسطينية، وعلى أي شبر من فلسطين وعلى أي شبر من الأرض العربية هو نظام خائن، وهذا ينطلق من اعتبارنا أن للصراع بين الأمة العربية و العدو الصهيوني، هو صراع من أجل الوجود، لا صراع من أجل الحدود. ولهذا فإن المنهج الصحيح لتحرير فلسطين يظل الالتزام بخط الكفاح المسلح وممارسته. وعندما نتكلم عن ضرورة الكفاح المسلح، فإن هذا يتطلب تسخير كل الإمكانيات العربية، البشرية، الاقتصادية و السياسية والعسكرية، من أجل قومية المعركة. ونحن نركز على دعم الأخوة

(21) - مجلة الموقف العربي - تاريخ 1983/7/4 .

للفلسطينيين الثوريين الحقيقيين، الذين يؤمنون بهذا الخط ويدافعون عنه، ونحن نعتبر وإياهم، في خندق واحد، وكل من خالف هذا الخط فطريقه مسدود .

وعلىنا كأمة عربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، رفع شعار لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بالعدو الصهيوني. ومعنى هذا أن حرية القرار المستقل بالنسبة للثورة الفلسطينية، يتطلب التوقف عنده، ويتطلب الفهم، إن كان بمعنى عزل العرب عن الأخوة الفلسطينيين، وهذا مرفوض لأنه يعني تمبيع القضية الفلسطينية. فتصفية القضية الفلسطينية من المحرمات، ولهذا لا نفرق بين الفلسطينيين العرب وبين العرب غير الفلسطينيين، لأن قضيتنا واحدة ولا يمكن أن نتجزأ، وعليه فنحن لا نفرق بين أي بلدة أو قرية، أو أية مدينة في فلسطين أو أية مدينة وقرية في أي قطر عربي آخر، وهذا هو المنطق الصحيح.

ونعتبر أن الخطأ الذي وقع فيه العديد من الأخوة الفلسطينيين والعرب عموماً، هو أنهم لم يتبعوا أسلوباً كفاحياً من خلال قومية المعركة، بحيث أن الأخوة الفلسطينيين لا يستطيعون بمفردهم أن يحرروا فلسطين. ونحن نعتبر أن الانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة، هي رد على كل المشاريع الاستسلامية، وعلى المشاريع التفاوضية، وعلى كل المشاريع الداعية إلى الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، ورد على الولايات المتحدة الأميركية، ورد على العدو الصهيوني، ورد على الرجعية العربية (22) .



(22) - مجلة فتح - مرجع سابق (من مقابلة للكاتب مع الجيوش الجديد) .

الفصل الرابع : حركة التحرير الشعبية العربية - تونس

يعتبر التيار القومي للديمقراطي في تونس متميزاً بأطروحاته الفكرية والسياسية بالنظر إلى التيارين القوميين الآخرين : الناصري والبعثي. فهو ملتزم بالمنهج الماركسي غير التقليدي، أي بالديالكتيك، ويحارب النسخ والدوغمائية والتقليد، حين يؤكد أن المسألة القومية وإمكاناتها الثورية قائمة في قلب الأمة العربية الخاضعة للسيطرة الإمبريالية، والمجزأة حسب مخطط التقسيم الكولونيالي إلى كيانات قطرية. والحال هذه فإن ماركسيته قومية وعقلانية بقدر ما هي كونية، حين يعتبر المسألة القومية قوامها وهدفها ومحتواها الأساسي والتاريخي والسياسي، تحقيق الوحدة السياسية للأمة العربية، وبناء الدولة القومية للديمقراطية.

والمسألة القومية في منظور التيار القومي الديمقراطي تقوم على أساس مقولات الحدائث، والعقلانية، والعلمانية، والديمقراطية، وهي مسألة مجتمعية سياسية وأيديولوجية، وثقافية واقتصادية متطورة ومميزة في سيرورة تاريخية معينة من التطور داخل أمة معينة، بإمكانها أن تفرز حركة قومية تاريخية تنسم بأبعاد كونية وديمقراطية لرفع مديوم من البشر إلى كتلة متجانسة متلاحمة، مندمجة، تستحق اسم أمة، ويمكن أن تتخذ قراراً تاريخياً نحو تحقيق وحدتها ونهضتها التاريخية .

وكانت العناصر التونسية المتبينة للفكر القومي الديمقراطي منغزمة في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية خلال عقد السبعينات، وظلت تتحاور فكرياً وثقافياً مع التيار القومي الديمقراطي داخل حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح - بزعامة الأستاذ ناجي علوش، الرئيس السابق لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، والمسؤول السابق عن منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في الكويت عام 1958 .

ولما كان ناجي علوش زعيم التيار القومي الديمقراطي داخل فتح، يعتبر أن قيادات المقاومة الفلسطينية الرسمية، وبعض الفصائل الملتحقة بها أخذت منذ 1970، تتكيف مع الواقع العربي الاستسلامي، وتزداد ارتباطاً بسياسة الاستسلام العربية، لتصبح عنوان هذه السياسة الاستسلامية وطليعة الدفاع عنها، فقد تحالف موضوعياً مع صبري البنا (أبو نضال) في عام 1977، رئيس حركة فتح - المجلس الثوري - التي كانت قد انشقت عن حركة فتح - اللجنة المركزية - عام 1974، واتخذت من بغداد مركزاً لها. وقام هذا التحالف على أرضية سياسية، أولاً، وهي محاربة خط التسوية الاستسلامي، الذي أصبح السياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسب قرارات مجالسها الوطنية، وممارسة لجنيتها التنفيذية، وعلى أرضية فكرية ثانياً، تتمثل في مناقشة مشروع الثورة القومية الديمقراطية الشعبية العربية، الذي جاء في كتابات منها كتاب فؤاد عمرو - اسم حركي - « موضوعات الثورة العربية » وكتابات ناجي علوش المتعددة، وجريدة الانطلاقة التي بدأت في الصدور عام 1978، إضافة لكتابات أخرى .

غير أن هذا التحالف بين ناجي علوش وأبو نضال، الذي كان سيؤدي إلى ولادة تنظيم جديد، لم يدم طويلاً، إذ تفجرت الخلافات داخل فتح - المجلس الثوري - بسبب التصادم بين عقليتين : عقلية ديمقراطية تريد بناء تنظيم قومي ديمقراطي شعبي يقودها ناجي علوش، وعقلية دموية غير ديمقراطية تقوم على انتهاج خط « العمليات الخاصة »، ومحاربة أي مسعى لبناء تنظيم ديمقراطي، يقودها صبري البنا. فانقسمت حركة فتح - المجلس الثوري -، بخروج مجموعة من المنظمات والأعضاء بقيادة ناجي علوش في شهر آذار (مارس) 1979. وما لبثت هذه المجموعة التي تضم العديد من المناضلين العرب، أن أعلنت عن تأسيس « حركة التحرير الشعبية العربية في بغداد، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1979. وفي ذلك الحين أعلنت الحركة، عن نقاطها البرنامجية، وهو برنامج قومي ديمقراطي شعبي عربي، وعن أهدافها المرتبطة بالنضال العربي العام، أي إنها لم تتوجه إلى الفلسطينيين فقط، بل تتوجه إلى العرب جميعاً، إلى كل المناضلين العرب، وإلى الجماهير العربية .

1 - بداية تشكل الحركة وبرنامج المهمات في تونس .

لما كانت حركة التحرير الشعبية العربية تنظيماً يضم أعضاء من أقطار عربية مختلفة، وهذا يتجسد في القاعدة كما يتجسد في المراتب القيادية، فقد دأبت على بناء تنظيم في تونس يعمل على استقطاب خيرة المناضلين الثوريين المؤمنين بالخط السياسي للحركة. وكانت النواة القيادية الأولى التي تصدت لبناء هذا التنظيم تتكون من ثلاثة كوادر سياسية لها تجربة نضالية في حركة المقاومة الفلسطينية، وهم توفيق المدني، ومحسن العياري، وعمر المجاري .

وفيما كان توفيق المدني يقيم في باريس، أوكلت مهمة الإشراف على العمل التنظيمي إلى عمر المجاري، الذي عاد نهائياً إلى تونس في خريف عام 1979، بعد أن كان يعمل في المكتبة العربية في باريس، التي كان يديرها الشهيد محمود صالح، الذي اغتيل في 4 كانون ثاني 1977.

واقترنت مهمة هذه النواة في البداية على الاتصال بالكوادر التونسية التي انخرطت في صفوف الثورة الفلسطينية، خلال فترة السبعينات، بهدف فتح حوار فكري وسياسي معها، من أجل توسيع دائرة الاستقطاب لتنظيم حركة التحرير الشعبية في تونس. ولعبت جريدة الانطلاقة التي كانت تصدر من بيروت، ويعاد طباعتها في باريس دوراً مركزياً في التبشير بهذا التنظيم الجديد، وبأفكاره القومية الديمقراطية. وكانت الانطلاقة توزع في فرنسا بحدود 1000 نسخة، وترسل إلى عناوين وشخصيات مهمة، وأحزاب سياسية، وصحف، في بلدان المغرب العربي الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب) بواسطة البريد العادي. ويقول قيادي في التنظيم، بأن حركة التحرير الشعبية العربية بدأت جملة نشاطات في مختلف الأقطار العربية، بهدف تعزيز وجود الحركة فيها، ومن بين هذه البلدان كانت تونس « وأنه بالرغم من أننا كنا نعانى من متاعبات أجهزة النظام، ومن ملاحقاتها لرموزنا وقادتنا، وعلى الرغم من أوضاعنا السرية، فقد كان علينا أن نعمل على تطوير هذه الأوضاع وتعزيزها، وتطوير البنية التنظيمية للحركة في تونس، لتتناسب مع مجمل التطورات الحاصلة في البلاد، وبخاصة أن الأحداث التي شهدتها تونس عام 1980 (أحداث مدينة قفصة)، قد دللت على أن هناك أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عاصفة، الأمر الذي بات يتطلب طرح مهام محددة بعضها جديد على الساحة التونسية، وذلك بهدف تطوير وعي الجماهير وتحويله إلى وعي منظم فاعل لإجراء

تبديل حقيقي في بنية وتركيبية النظام البورقيبي، وليس إجراء تعديلات غير جوهرية، وغير أساسية ذات طبيعة إصلاحية. إن المطلوب هو إعادة صياغة لموقف قحركة الجماهيرية و السياسية، وإعادة بنائها وتركيبها وفقاً لأسس جديدة (1) .

وعلى نقض بقية قوى المعارضة التونسية التي قبلت الشروط المجحفة التي وضعها النظام عقب مجيء حكومة محمد مزالي عام 1980، والنضال من أجل الديمقراطية على أرضية برنامج السلطة، فإن حركة التحرير الشعبية العربية رفضت تلك الشروط باعتبارها لا تلبي مطالبها، ولا تعكس حقيقة الموازين السياسية في البلاد، في ضوء الوضع الذي يعيشه النظام وحزبه الحاكم. وانسجاماً مع هذا الموقف، فإن الحركة لم تتقدم بطلب الترخيص إلى حزب سياسي علني في البلاد، أو بطلب للحصول على ترخيص لإصدار صحيفة ناطقة باسمها، كما فعلت للتنظيمات المعارضة، مثل حركة الوحدة الشعبية، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وامتدت الحركة عن المشاركة في النشاطات العلنية التي حدثت في البلاد، وخاصة الانتخابات التشريعية المزورة التي أجراها النظام في أواخر عام 1981، واستطاع فيها من خلال عملية التزوير، أن يستولي على مقاعد البرلمان التونسي كلها عبر تحالف حزبه مع الاتحاد العام التونسي للشغل في إطار ما سمي بـ (الجبهة الوطنية) واستمرت الحركة في ممارسة نشاطها السري في الشارع التونسي (2) .

استمرت حركة التحرير الشعبية العربية في نشاطها السري داخل تونس، إلى أن جاء احتلال لبنان في الخامس من حزيران سنة 1982، لفرض وقائع جديدة، تؤكد طبيعة المخططات الصهيونية، وطبيعة التحول التي تطرحها. ولقد كشف مخطط الغزو الصهيوني طبيعة برامج المواجهة العربية، وطبيعة برنامج المقاومة الفلسطينية.

وإذا كانت الأنظمة العربية قد تخلت تماماً عن كل مواجهة، فإن المقاومة اكتفت بقتال، يعزز وضع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت قد انتهت إلى الانسحاب والتشتت والخروج في ظل الإعلام الأميركية، والموافقة على

(1) - مقابلة خاصة مع أحد قيادي حركة التحرير الشعبية العربية أجريت معه في دمشق في بداية عام 1985 .

(2) - المرجع السابق عنه .

وجود القوة المتعددة الجنسيات، ذات القيادة الأميركية .

وكشفت الأنظمة العربية الأشد رجعية عن مشاركتها في التخطيط لاستثمار المعركة في فرض حل سياسي، يصفي القضية الفلسطينية، وتحقيق أهداف الإمبريالية الأميركية والدوائر الرجعية العربية. ضمن هذا السياق استقبل النظام التونسي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات، وجزءاً أساسياً من المقاومة الفلسطينية التي خرجت من بيروت .

ولما كانت حركة التحرير الشعبية العربية لديها موقف متشدد من خط التسوية، ومتناقضة جذرياً مع نهج عرفات، فقد نشطت أجهزة الأمن التونسية، في أعقاب ظهور حملة تأكيد شعبية تونسية للمقاومة الفلسطينية، وللشعبين الفلسطيني واللبناني في تصديهما للفرز الصهيوني، وقامت هذه الأجهزة بتتبع عدد من الرموز السياسية للحركة في تونس، قبل أن تلقي القبض عليهم. وقالت وزارة الداخلية في بيان لها بأن رجالها ألقوا القبض على مجموعة أشخاص يشكلون تنظيمًا سياسيًا تحت شعار « الثوريون الشعبيون »، ولهم توجهات إرهابية، وذلك في بداية تشرين أول/نوفمبر 1982. وذكرت جريدة الأنور التونسية بأن التحقيق شمل عشرين متهمًا. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الاعتقالات كانت تعتبر أهم عملية شغلت الأوساط التونسية الرسمية والشعبية منذ سنة 1981، تاريخ اعتقال أعضاء الاتجاه الإسلامي، والبالغ عددهم أكثر من خمسين شخصاً⁽³⁾.

واستناداً إلى تقرير صحفي منسوب إلى مصادر رسمية تونسية، فإن التحقيق الذي جرى حتى الآن، قد بين أن أعضاء « التنظيم السري » ينتمون إلى سلك الوظيفة والصحافة والتعليم والأعمال الحرة، وهم أيديولوجياً ينتمون إلى تنظيمين خارجيين، بحيث ينتمي إلى النزعة الأولى أغلب الموقوفين، وهي نزعة بنضوي تحتها طلبة وموظفون وصحافيون وينحور عملها حول أهداف مستمدة من حركة قومية شعبية تقدمية يقودها من الخارج السيد « ناجي علوش » الأمين العام السابق لاتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، الذي انشق عن منظمة فتح، واستقر بالخارج، ويعمل بالتعاون مع نظامين عربيين على

(3) - جريدة القبس الكويتية - مقال كبة مراسل الجريدة في تونس محمد أحمد القاسبي، تحت عنوان : السلطات التونسية، تكشف تنظيمًا سرّيًا يوجهه ناجي علوش، وعلمه دولتان عربيتان - تاريخ 4/ 1982/12 .

تشكيل شبكات عمل سياسية باسم «الثوريين الشعبيين» دخل « البلاد العربية الرجعية ».

وتصنيف التحقيقات بأن ناجي علوش قد وضع مبلغ 800000 دولار تحت تصرف تنظيم تونس، لتمويل الحركة، وتخطيط أهدافها التي تشكل البرنامج المعلن عنه للمجموعة، والمتمثل أساساً في السطو على أحد البنوك لزيادة التمويل، وتفجير المركز الثقافي الأميركي، والمركز الثقافي السعودي بتونس، وبعض المؤسسات التونسية. أما النزعة الثانية فهي تعتمد على العمل انطلاقاً من المبادئ الثورية المرتكزة على الفلسفة الماركسية اللينينية وتعتمد في مجملها على وجوب تحقيق الثورة بواسطة الإرهاب. ومن الملاحظ أن كلا النزعتين كانت تنوي استيعاب الأخرى، غير أن إلقاء القبض على أفراد النزعتين كان فجائياً، ولم يترك المجال لعملية الاستيعاب» (4).

ومن الواضح من خلال تسريب هذه المعلومات أن السلطات التونسية، كان تعد لحملة إرهابية واسعة ضد المعارضة التونسية غير المعلنة، وخاصة المعارضة المنتمية إلى الاتجاه القومي الراديكالي، والذي تكن له عداوة خاصة، ولا سيما أن توجهها كهذا يمكن اعتباره تحذيراً لعناصره المقاومة الفلسطينية الذين قدموا إلى تونس بعد الخروج من بيروت (5).

2 - محاكمة أعضاء الحركة

استمر التحقيق مع أعضاء حركة التحرير الشعبية العربية من أواخر عام 1982، ولغاية تقديمهم إلى المحاكمة في تموز 1983، ومارست الأجهزة الأمنية التونسية بالتنسيق مع جهاز الأمن الفلسطيني الـ 17، أعمال التعذيب ضد المتهمين بهدف انتزاع اعترافات منهم، تدعم بها السلطات التونسية اتهاماتها لهم، الأمر الذي جعل السلطة توجل المحاكمة عدة مرات، قبل تقديم المتهمين إلى المحاكمة وإصدار الحكم عليهم في جلسة واحدة في 23 تموز عام 1983، استناداً إلى التهم التالية :

1. الانتماء إلى تنظيم مري .

(4) - المرجع السابق عنه .

(5) - المرجع السابق عنه .

2. حيازة مطبوعات غير قانونية ومتعجلات .

3. محاولة القيام بأعمال عنف .

وخلال جلسة واحدة ترأسها القاضي لخضر بن عبد السلام، تم إصدار أحكام على اثني عشر متهماً من « التنظيم السري ». فحكم على توفيق المدني غيباً بالسجن لمدة عشر سنوات أشغال شاقة، بحكم إقامته في باريس، فيما تراوحت الأحكام الأخرى بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد ما بين 7 سنوات وسنتين، وسط اعتراضات الدفاع ومطالبتهم بتأجيل الجلسة، وعندما رفعت المحكمة انسحب المحامون. وقد تميزت المحاكمة بثلاث مظاهر أهمها :

1. أصر الدفاع على رفض التهم، واعتبار القضية تتعلق بحرية الرأي .

2. أكد كل الموقوفين، أن الاعترافات، انتزعت منهم تحت التعذيب، وأنها بدون أساس، وإنهم مناضلون معنيون بتحرير فلسطين والوطن العربي، وبقضايا الديمقراطية .

3. انسحب الدفاع احتجاجاً على موقف المحكمة، لأنها لم تعط الفرصة له للدفاع عن المتهمين، ولأنها أصرت على النطق بالحكم في الجلسة عينها.

لقد كشفت محاكمة أعضاء حركة التحرير الشعبية العربية في تونس زيف وشكليات ديمقراطية حكومة محمد مزالي. فالحملة التضليلية التي مارستها السلطة التونسية عند اعتقال المتهمين في العام 1982، في الصحافة الرسمية والشبه رسمية، التي أحاطت (مصطلح أمن الدولة) التحقيق معهم في كنف السرية التامة، وتعريضهم للتعذيب الشديد بهدف انتزاع اعترافات تخدم توجهاتها، كانت تستهدف القضاء على كل نفس قومي ديمقراطي في تونس يقول لا لمخطط التسوية، خصوصاً وأن النظام التونسي أراد استثمار وجود المقاومة الفلسطينية في تونس، من أجل فرض حل سياسي، يصفى القضية الفلسطينية، ويحقق أهداف الإمبريالية الأميركية، والدوائر العربية الرجعية .

إزاء هذه المحاكمة لتنظيم قومي ديمقراطي، طالبت القوى الوطنية والديمقراطية التونسية للمعارضة بإطلاق سراح المعتقلين في إطار عفو تشريعي عام في البلاد. ولعب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي عبر مجلة (الموقف) دوراً محورياً في ذلك، حيث طالب بإعادة فتح ملف « التنظيم السري »، كما طالب المحامون بعرض المتهمين على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق

الإنسان، لتقدير التعذيب الذي مورس عليه .

3 - المؤتمر التأسيسي للحركة وإعلان برنامجها .

عقدت حركة التحرير للشعبية العربية مؤتمرها التأسيسي في سوريا في شهر كانون الثاني عام 1983، وصدر عنه برنامج سياسي، موجود ومنشور، حدد الأهداف العامة للنضال للحركة، حيث تقوم هذه الأهداف على النضال من أجل إنجاز ثورة قومية وديمقراطية شعبية، تستجيب لمصالح الأمة العربية وأهدافها في التحرير وبناء وحدتها القومية، والتخلص من الاحتلال والتخلف، والتبعية للخارج، وإقامة الديمقراطية بإسقاط بقايا الإقطاع والقبلية والطائفية، عبر مشاركة الفئات الشعبية في العملية الثورية من عمال وفلاحين وشرائح ديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، وبناء سلطة للشعب الممثلة للقوى الديمقراطية (6) .

لقد حدد البرنامج السياسي للحركة أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة فيما يلي:

أولاً - تحرير أرض الوطن العربي من كل آثار الاحتلال بشكليه القديم والجديد مع إعطاء عملية تحرير فلسطين الأهمية المركزية .

ثانياً - إنجاز الوحدة القومية المرتبطة بتحقيق الهدف الأول، بما يضمن الاعتراف بحق الأقليات القومية المقيمة على الأرض العربية، وإقامة جبهة قومية متحدة، وبناء جيش شعبي قادر على إنجاز الوحدة للقومية وحمايتها .

ثالثاً - إنجاز الثورة الديمقراطية، من خلال مشاركة أوسع الفئات الشعبية في تحقيق أهداف النضال العربي، وتأمين مصالح هذه الفئات، عبر إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية ديمقراطية .

إن الأهداف المشار إليها أنفاً بحاجة إلى القوة السياسية التي تحققها، وهذه القوة يجب أن تمثل إرادة جماهير الثورة الأساسية، وطاقتها، حتى تستطيع إنجاز هذه الأهداف. ولذلك، فإن هذه القوة تتجسد في (7) :

1 - بناء الحزب الثوري في عموم الساحة العربية، والذي يتبنى برنامج

(6) - البرنامج السياسي - حركة التحرير الشعبية العربية - الطبعة الأولى أ/ب/أغسطس 1983 - (ص 53-58) .

(7) - البرنامج السياسي - المرجع السابق - الباب السابع (ص 59-81) .

الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، ويتكون من الفئات الشعبية العربية وعلى رأسها الطبقة العاملة.

2 - بناء الجبهة القومية المتحدة، والمؤلفة على برنامج محدد يجري الاتفاق عليه، كما يجري الاتفاق على البنى التنظيمية للجبهة وفقاً للأهداف المنوط بها تحقيقها .

3 - النقابات والمنظمات الشعبية، والتي تساهم في إشراك أوسع الفئات الشعبية في النضال السياسي لتحقيق أهداف النضال العربي .

4 - بناء الجيش الشعبي والمؤلف من ثلاثة أقسام : الجيش الدائم، والاحتياط العام والاحتياط المحلي .

إذا كانت الحركة قد حددت برنامج المهمات البعيدة المدى، المتمثلة في بناء الحزب، والجبهة القومية المتحدة، وإنجاز الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، فإنها بالمقابل حددت برنامج مهماتها الآتية على المستويات الثلاثة، التنظيمي، والعربي، والدولي، وفقاً لأهم المفاصل التالية⁽⁸⁾ :

1 - بناء القوة اللازمة لتحقيق أهداف الحركة، ويقوم ذلك على دعائم ثلاث أساسية : التنظيم، وتحقيق القوة السياسية العسكرية للحركة بتوسيع أطر علاقات للحركة مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية، والقيام بإعداد أعضاء الحركة في المجال العسكري ليكونوا مستعدين لممارسة المهام العسكرية.

2 - تأكيد أهمية العمل الجبهوي والشعبي، ونشر الثقافة المتصلة بهذين العاملين، والعمل على تطوير العلاقات مع القوى التي تقيم علاقات مع الحركة، وتعزيز وجودها في النقابات والمنظمات الشعبية العربية القائمة .

■ أما على الصعيد العربي، فإن المهام تتبدى في أهم مفاصلها في :

1- أنه وبمواجهة الأخطار التي تتعرض لها القضية القومية ممثلة في خطر الاحتلال والتقنيت واستمرار التجزئة، ينبغي القيام بنشر الثقافة القومية المؤكدة وحدة الأمة العربية، والحرص على مستقبلها، باعتبار ذلك قضية للكادحين، والدعوة للوحدة في مواجهة الاتجاهات المعادية

⁽⁸⁾ - البرنامج السياسي - المرجع السابق - القسم الثاني (ص 135 - 148) .

لها، والعمل على توفير عوامل للتفاعل العربي .

2- مواجهة الكيان الصهيوني في إطار مواجهة شاملة، الأمر الذي يتطلب ضرورة وحدة المقاومة الفلسطينية على برنامج تحرير فلسطين وإحياء التسوية، وتطوير المقاومة الوطنية اللبنانية بمشاركة القوى الديمقراطية والوطنية العربية لضمان استمرار المقاومة ضد العدو الصهيوني على قاعدة إلحاق الهزيمة به، وحشد أوسع قوى لمواجهة الطائفية والرجعية .

3- مواجهة الإمبريالية الأميركية ووجودها في المنطقة من خلال أوسع تعبئة شعبية وسياسية، وحشد أوسع القوى لمجابهة عملائها .

4- مواجهة القوى الرجعية والطائفية، وتعبيراتها السياسية من خلال توحيد قوى الشعب ضدها، وتبيان الأخطار الحقيقية للأهداف الطائفية والرجعية .

5 - مواجهة القمع، والنضال لأجل الديمقراطية، عبر محاولة تعميم الديمقراطية في أوساط الشعب، وكشف مظاهر القمع الواقع عليه .

6 - النضال لأجل تحسين الأحوال المعيشية للجماهير، وحل قضايا العمل والبطالة والسكن والأجور وخوض نضال اجتماعي واسع من أجل ذلك.

■ وعلى الصعيد العالمي :

تحدد حركة التحرير الشعبية العربية أبرز مهامها في النقاط التالية :

1- إقامة أوثق العلاقات مع القوى والأحزاب العمالية و الديمقراطية والوطنية، وتنسيق الأنشطة معها على أرضية حركة تحرر الأمم المحتلة، والطبقات المضطهدة .

2- الالتزام بحق تقرير المصير، وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية، ورفض سياسة العدوان والقوة في حل الخلافات السياسية .

3- مواجهة الإمبريالية و الصهيونية والعرقية، وسياسات الاحتكار والأسلحة النووية، ودعم حركة التحرير والحروب العادلة .

4- تأييد سياسة الحد من الأسلحة الإستراتيجية ووقف سباق التسلح .

5- تشجيع سبل التعاون والتفاهم بين الأمم، وفتح الأبواب للتفاعل بينها .

من الملاحظ أن برنامج حركة التحرير الشعبية العربية برنامج ذو صفة

قومية على المستوى الإستراتيجي، ويشمل كل البلاد العربية، وهذا نابع من قناعة الحركة، بأن القضية القومية، هي قضية وجود الأمة، وبالتالي فإن محاربة التجزئة، وتحقيق الوحدة، لن يتم إلا ببرنامج قومي، لكن إذا كانت هناك أقطار عربية تحكمها أنظمة سياسية متباينة وخاضعة لقانون التفاوت الذي خلقته اختلافات السياسات الإمبريالية أو مصالح الطبقات والفئات المرتبطة بالتجزئة، فهذا لا يجعل القضية القومية ملغاة، ولا يفرض على حركة التحرير الشعبية العربية وضع برامج قطرية تخدم مخططات الماضي الإمبريالي، والحاضر المرتبط به، وتحافظ على واقع التجزئة. إن التفاوتات موجودة، حتى داخل البلدان الموحدة، منذ أكثر من مئة عام، مثل إيطاليا. وهي ظاهرة تتطلب الدراسة والفهم ولكنها لا تطرح حلاً غير الحل القومي. والذين يظنون الحلول للقطرية هي الجواب، مطالبون بتوزيع كل قطر من أقطارهم إلى أقطار، لأن التفاوت عينه موجود في كل قطر، ما بين منطقة وأخرى. إن مصلحة الأمة كلها، والجماهير العاملة الكادحة تتطلب الوحدة وهذا هو المعيار. وبمقدار ما يزيد التغلغل الإمبريالي الأميركي والتطبيع مع العدو الصهيوني، ويزيد بؤس الكادحين من جراء ذلك، وتتفاقم أزمة الطبقات الحاكمة في الأقطار التي يراد لها أن تكون أمما، تتشعب قاعدة الوحدة، وتتضح أهمية القضية القومية .

ويقول الأمين العام للحركة ناجي علوش بهذا الصدد « نحن نرى أن القضية القومية كلها، ونرى القوانين العامة التي تحكم هذه القضية. ونرى التفاوتات والاختلافات، ولا نعتقد أن التشديد على القوانين العامة، يلغي هذه التفاوتات، وبأن الوحدة والقضية القومية تحتاج إلى نضال قومي، وهذا النضال لن يهبط من السماء، بل سينطلق من الأرض، أي من الجماهير الشعبية، وبهذا لا يكون بعيداً عن الخصوصيات والإشكاليات المحلية ولدينا نحن وجهة نظر في هذا المجال نعتقد أنها علمية. إذ نرى أن القوانين العامة، يجب أن تحكم القوانين الخاصة، وأن القوانين العامة في المناطق الأكثر تقدماً في الوطن يجب أن تحكم القوانين الخاصة في المناطق الأكثر تخلفاً، وهذه بديهيات علمية في قناعتنا⁽⁹⁾. ويجمل الأمين العام لحركة التحرير الشعبية العربية رأي الحركة حول بقاء برنامج الحركة في العموميات باعتباره برنامجاً قومياً، فيقول

(9) - مقابلة مع ناجي علوش أمين عام حركة التحرير الشعبية العربية في مجلة الشفرة العدد (13) تاريخ 13 شباط 1984 .

« ما دام هذا البرنامج قد استمد قوانينه العامة من دراسة متأنية للواقع العربي، واستخلاص هذه القوانين من معرفة مشكلات الوطن العربي وقضاياها. وهي ليست مشكلات سوريا دون مصر، أو مصر دون السودان، أو المشرق دون المغرب (10) ».

4 - حركة التحرير.. وتفاعلها مع القضايا التونسية .

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية تنظيمًا قومياً متفرداً في الساحة التونسية، يُحلل الأحداث السياسية الجارية فيها، ويحدد منها المواقف على ضوء الخط السياسي الذي يطرحه : خط الثورة القومية الديمقراطية، خصوصاً أن برنامج التنظيم يعطي اهتماماً خاصاً لتعميم أفكاره وأطروحاته حول ضرورة بناء وعي سياسي راديكالي مطابق، وبلورة نهج جهوي مع القوى السياسية، ومحاربة أية نزاعات طفولية تعزلية واستعلائية .

أولاً - الحركة والموقف من « ثورة الخبز » :

أفردت حركة التحرير الشعبية العربية تحليلاً مطولاً لثورة الخبز كتبه توفيق المديني في كتابه « أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس »، وجاء فيه ما يلي : إن الانتفاضة الجديدة تعتبر خطوة متقدمة بشمولها وعنفها، على الرغم من غياب القوى المنظمة وشبه المنظمة فيها بسبب انطلاقتها العفوية، رداً على سياسة النهب التي تمارس من قبل الإمبريالية عبر الشركات متعددة الجنسيات إلى جانب الفئات الكبرادورية التونسية الحاكمة والمرتبطة بالإمبريالية. ويضيف المديني : « إن أسباب الانتفاضة في جوانها الاقتصادية تتمثل في ما تنهيه البرجوازية ولحسابها وتمويل أجهزتها ودوائرها الفاسدة والباذخة، من قوت الشعب، فترفع أسعار المواد الأساسية، وتزيد الضرائب والرسوم، فيما (يقوم البنك الدولي) بمطالبة الدولة برفع الدعم عن كل المواد الضرورية لتوظيف أمواله ومساعداته لتوسيع عملية النهب، وعليه فقد ردت الجماهير الشعبية على هذه السياسة بعنف (11) ».

(10) - مجلة النشرة - قمر - العدد 13 تاريخ 13 شباط 1984 .

(11) - توفيق المديني - أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس - دار الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - الطبعة الأولى - نيسان 1989 (ص 75 - 82) .

- وعن أسباب « ثورة الخبز » فإن الحركة تحددها على النحو التالي :
- (1) - الخلل في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية، وتراكم الغنى لدى الفئات البرجوازية مقابل تراكم الفقر لدى الفئات الشعبية وخاصة العاطلين عن العمل .
- (2) - اختلال التكافؤ الجهوي، والتطور اللامتوازن بين مختلف المناطق، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الانقسام الأفقي في المدن وبين المدن والأرياف. ولكنت الحركة أن رموز النظام قد حاولت أن تصفي بعضها بعضها الآخر من خلال تحميل طرف لآخر مسؤولية « ثورة الخبز » وأحداثها ونتائجها، وتحويل هذه الأحداث والنتائج لصالح فريق دون آخر في معركة الخلافة على زعامة الحزب الحاكم والدولة، واستعداد بعض أطراف المعارضة الإصلاحية ممثلة بأحمد المستيري زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين للدخول في لعبة الخلافة والتي ذهب ضحيتها بعض مسؤولي النظام وعلى رأسهم إدريس فيقة وزير الداخلية وعضو الديوان السياسي للحزب الحاكم، وبعض معاونيه ونددت الحركة بالأحكام الصادرة بإعدام عشرة نواتسة اتهموا بالمشاركة في (أعمال قتل) إبان انتفاضة كاثون الثاني 1984⁽¹²⁾ .

ثانياً- الحركة والموقف من التعددية السياسية في تونس

لقد تفاقمت مشكلة القمع في تونس، خلال العقود الثلاثة الماضية، وبدأ النظام معركة القمع، وطور قواه البوليسية في هذا الميدان إلى أقصى ما يستطيع. وتمثل القمع في مصادرة حرية الرأي والاجتماع والإضراب وتكوين الأحزاب وإصدار الصحف، وفي إطلاق سراح قوى القمع لممارسة الاعتقال التعسفي ومصادرة جوازات السفر، والطرد من العمل، وسحق الإضرابات وتضييق السجناء، وقتل المعارضين الخ.

ولهذا، فإن حركة التحرير الشعبية العربية تؤيد قضية التعددية السياسية في البلاد، وحق الأحزاب في ممارسة نشاطاتها العلنية، واعتبارها تمثل طبقات وشرائح اجتماعية في البلاد لها الحق في التعبير عن نفسها، ولا تمنع الحركة التعددية حتى ولو طرحنا من جانب النظام نفسه، وتعتبر أن ذلك يمثل مكسباً -

(12) - المرجع السابق عنه .

ولو جزئياً - وذلك استناداً إلى شرطين أساسيين : أولهما أن لا تكون حدود التعددية السياسية في تونس مرهونة بحركة معارضة محكومة بسقف النظام وديمقراطيته المعلنة (على الرغم من الأهمية التي توليها للنضال الديمقراطي، فإننا نرفض أن يكون ذلك ديكوراً يجل وجه النظام). وثانيهما : أن مسألة التعددية السياسية (ينبغي أن تضمن حرية الرأي والتنظيم، وتكوين الأحزاب السياسية المعبرة عن مصالح الشعب التونسي) (13).

ثالثاً، الحركة والموقف من الاتحاد العام التونسي للشغل .

في أواسط عقد الثمانينات أصبحت العلاقة بين السلطة التونسية والاتحاد متوترة وصدامية، بسبب تعمق النضال الثقافي الديمقراطي واتساعه، حيث أصبحت الحركة النقابية تجذب إليها قطاعات واسعة من الشعب، باعتبارها أداة نضال جماهيرية. وتتخذ حركة التحرير الشعبية العربية موقفاً نقدياً من قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وممارساتها، ولكنها في الوقت عينه تؤيد وحدة الحركة النقابية في إطار الاتحاد العام، وتعارض الانشقاق والتعددية النقابية، مؤكدة : « بأن الحركة النقابية كانت القوة التونسية في مواجهة النظام وسياساته في الوقت الذي كانت فصائل الحركة الوطنية التونسية غائبة أو مغيبة »، ولهذا فإن الحركة تؤيد العمل داخل النقابات على أرضية وحدتها واستقلاليتها وتعزيز دورها الوطني والطبقي وخاصة أن كثيرين من قوى سياسية يسارية، انضموا في العمل داخل للنقابات بعد أن تعرضت قواهم السياسية لضعف في فترات سابقة. وتعب الحركة : « أن القضية الحاسمة لوحدة الحركة النقابية هي ممارسة الديمقراطية في صلب الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي علاقته مع الجماهير الشعبية الكادحة. وإنما لا نرى وحدة الحركة النقابية، وتطورها، خارج سياق العلاقات الديمقراطية الحقّة داخل النقابة. إن التأكيد على المسألة الديمقراطية له مغزاه العميق الطبقي والقومي، ليس في مجال النشاط النقابي فقط، بل وفي مجال النشاط السياسي الوطني والثوري ضد القوى الرجعية والإمبريالية. ولأنه يترتب على الحركة النقابية في هذه المرحلة، أمام ضعف القوى الوطنية والثورية وتشتتها، أن تضع المسألة للديمقراطية كأحدى المهمات المركزية والملحة لنقوية وحدة نضال القاعدة النقابية والجماهيرية، باعتبارها

(13) - مقابلة خاصة مع أحد قيادي الحركة - مرجع سابق .

سلاحاً فعالاً، يجعل الطبقة العاملة توطد تحالفها مع الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين، والشرائح الثورية و الديمقراطية من البرجوازية الصغيرة⁽¹⁴⁾.

رابعاً - الحركة والموقف من سلطة السابع من نوفمبر ،

تعتبر حركة التحرير الشعبية العربية أن الانقلاب العسكري الأبيض، الذي قاده الجنرال زين العابدين بن علي، له شروط خاصة من جهة، وشكل حالة فردية من جهة أخرى، توجب والحال هذه، اتخاذ القرار الحاسم لحسم معركة السلطة داخلياً (بعد أن وصلت الخلافة إلى نهايتها) بإرادة وتوجيهات الإمبريالية الأميركية، بحوافز ودوافع المحافظة على استمرارية دولة الوصاية البورقيلية على المجتمع المدني .

وتعتبر الحركة أن النظام التونسي القمعي والرجعي لم يستطع أن يخرج من ذلك التناقض بين منطق انتهاز الديمقراطية الحقيقية، وإقرار التعددية الحزبية المرتبطة بالحركة السياسية، والمعبرة عن مصالح الطبقات المتصارعة في المجتمع، وبين منطق السيطرة الطبقية للبرجوازية الكمبردورية، وتفرّد وديكتاتورية الحزب الواحد، التجمع الدستوري الديمقراطي. ومن هذا المنظار، فإن قيامه بهذه العملية السياسية من التوفيق المستحيل بين الديكتاتورية و الديمقراطية، بين الودعانية والتعددية، يقود في المحصلة النهائية، إلى التجديد السياسي لهذا النظام الذي شأخ، حيث القاعدة المادية و الإيديولوجية والسياسية، لوجوده، ولسيطرته المطلقة على الحياة السياسية، ولتبعيته للإمبريالية، تمنعه من إيجاد الحل السياسي الضروري لمعضلة الديمقراطية، وتتناقى تماماً مع منطق التعددية السياسية، الرامية إلى حل التناقض الطبقي والوطني في البلاد، بهدف الخروج من الأزمة الكبيرة، التي تعاني منها على جميع الصعد. .. وحتى مجموع الإجراءات السياسية والدستورية، المتخذة من طرف الرئيس بن علي منذ وصوله إلى السلطة تشكل قوام مياسة الانفتاح الديمقراطي للنظام على المعارضة الإصلاحية من ناحية، وتعكس الصراع السياسي القائم بين جيل « الذئاب الشابة » بقيادة بن علي، والحرس الإمبراطوري القديم الموالي للرئيس المخلوع بورقيلية، من ناحية أخرى⁽¹⁵⁾.

⁽¹⁴⁾ - توفيق المديني - مرجع سابق (ص 102) .

⁽¹⁵⁾ - المرجع السابق عنه (ص 187 - 188) .

وكانت حركة التحرير للشعبية العربية، قد أكدت في حواراتها مع القوى الوطنية الديمقراطية التونسية، التي رحبت بمجيء سلطة السابع من نوفمبر، بأنه يتوجب على المعارضة أن لا تتخدد بشعار الانفتاح الديمقراطي للنظام، لأنه شعار مسموم، فالنظام مقبل على تكريس ديكتاتورية أشد فتكاً من عهد بورقيبة، وهو ما حصل بعدما افترس النظام حركة النهضة في طريقه، ومعها المجتمع المدني الوليد .

خامساً - حركة التحرير والموقف من الحركة الإسلامية .

لقد تميز موقف حركة التحرير الشعبية العربية من الحركة الإسلامية بسمتين :

السمة الأولى، حين اتخذت الحركة موقفاً جزئياً إزاء حركة الاتجاه الإسلامي في عقد الثمانينات، انطلاقاً من عدة اعتبارات بعضها يتعلق بالموقف اليساري والإيديولوجي الطاعني على الحركة، وبعضها يتعلق بنمو هذا الاتجاه في مواجهة المعارضة التونسية، التي منطلقها الحركة القومية والحركة الماركسية في البلاد. فحركة التحرير ، ، ، انطلاقاً من مواقفها البرنامجية و السياسية لا تمناع في وجود حركة الاتجاه الإسلامي، على الرغم من المحاذير المترتبة على هذا الوجود، والتي تضر بالحركة الوطنية و الديمقراطية. وهناك قوى سياسية تونسية تتخذ موقفاً كهذا من (حركة الاتجاه الإسلامية) ونخص منها التجمع الاشتراكي التقدمي.

السمة الثانية، وهي أن حركة التحرير الشعبية العربية لمست تحولات حقيقة في وضع حركة النهضة التي اصططمت بالسلطة التونسية في 1981 و 1987 و 1991، وتعرض أعضاؤها وقياداتها لحملة من الاعتقالات والتعذيب والسجن، والتشرد في المنافي. وتقف حركة التحرير الشعبية العربية مع حركة النهضة في الخندق الواحد، بسبب ما تتعرض له من القمع والمحاكمة بهدف استبعادها من المشاركة في الحياة السياسية، فالتمع يجب أن يفضح ويدان من جانب كل إنسان مؤمن بخيار الديمقراطية. كما تحيي حركة التحرير التحول النوعي في خطاب حركة النهضة التتويري الذي أصبح يجسده الشيخ راشد الغنوشي، الذي جعل حركته تتبنى قضايا جماهيرية، مثل الحريات السياسية، والعفو التشريعي العام، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة، والتأكيد على الهوية العربية الإسلامية،

وترسيخ التجربة الديمقراطية من خلال الاعتراف بحق التعدد والاختلاف والتنوع، حيث يقول الغنوشي : « إن الديمقراطية المعاصرة هي الأنسب لحركته، لأن البنية التنظيمية للإسلاميين أصبحت مستقطبة من الأعضاء المتعلمين في الجامعات التونسية والغربية، وهؤلاء ينتمون إلى الفئات الوسطى في المجتمع وينتمون بمستوى ثقافي وفكري حديث، كما يعملون جنباً إلى جنب مع زملائهم من العلمانيين و الديمقراطيين الآخرين في مختلف المؤسسات الإدارية و الاجتماعية و الاقتصادية والإنتاجية » (16).

أخيراً على الرغم من أن حركة التحرير الشعبية العربية تعرضت لحملة بشعة من القمع والملاحقة لأعضائها، وتعتبر نفسها رافداً من روافد الحركة القومية الديمقراطية في تونس، التي تكمن مهمتها في إنشاء خلاياها في كل مؤسسات وتكوينات المجتمع المدني الحديث، إلا أن تعرضها لانشقاق تنظيمي في أواسط عام 1991، جعل هذه التجربة تتعرض لانتكاسة حقيقية في تونس. لأن وجود الحركة في عدد من الأقطار العربية طغى عليه العنصر الفلسطيني، فيما اقتصر العنصر العربي على اللبناني والتونسي. ولهذا السبب، لم تستطع الحركة أن توسع دائرة استقطابها التنظيمي لبناء البديل القومي الديمقراطي، ولا أن تبني مشروع بديل نضالي فلسطيني وطني وواقعي، لذلك كان من المنطقي جداً بعد إسقاطات حرب الخليج الثانية أن تنقسم إلى قسمين، قسم أصبح يناضل داخل الساحة الأردنية بزعامة ناجي علوش الذي شكل حزباً جديداً أردنياً سماه حزب العمل القومي، وقسم آخر يعمل تحت اسم « لجان الحوار القومي الديمقراطي » يقوده توفيق المديني ويعتبر مهمته الراهنة، العمل من أجل تأسيس مشروع فكري ثقافي يكون ركيزة للمشروع القومي الديمقراطي النهضوي، الذي يؤسس للمشروع السياسي المستقبلي



(16) - أنظر مقال توفيق المديني - أصولية تونس : أسئلة عن . «ديمقراطيتها ؟ حريضة الحياة - تاريخ 25 تموز 1992.

الفصل الخامس

حزب الاتحاد الوندوي الديمقراطي في تونس

على الرغم من أن قانون تنظيم الأحزاب السياسية الجديد، الذي أقر في تونس بعد مجيء سلطة السابع من نوفمبر عام 1987، يقصي الحركات الإسلامية والقومية، إلا أن قضية القوميين على اختلاف نياراتهم وأحزابهم، احتلت صدارة الأحداث الوطنية، عندما استقال السيد عبد الرحمن التليلي من عضوية اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي، في أول خريف عام 1988، وكلفه الرئيس بن علي ببعث حزب قومي جديد يوحد صفوف الناصرين والبعثيين ويكون طرفاً في الحياة السياسية مثل بقية العائلات الفكرية .

وكانت الحكومة التونسية التي كان يرأسها آنذاك السيد الهادي البكوش، قد أبلغت رموز القوميين، أنها غير مستعدة للاعتراف بالتنظيمات القومية الثلاثة القائمة حالياً، وهي « التجمع القومي العربي » بزعامة الأستاذ بشير الصيد، و « حركة البعث » بزعامة فوزي المنوسي، وتنظيم « طلائع الوحدة العربية » بزعامة الأستاذ عبد الرحمن الهاني. وتستند الحكومة في رفضها منح الترخيص للعمل، إلى هذه الأحزاب، على كونها لا تخفي تعاطفها مع دول عربية، فيما تشترط الحكومة أن تكون مستقلة وموحدة لكي يعترف بها، حتى لا تكرر اللتشت وتتحول في البلاد إلى نوع من التفسيرات الحزبية، حسب وجهة النظر الحكومية .

ومن المعروف تاريخياً أن التنظيمات القومية في تونس لم تتوصل إلى صيغة للتوحيد، ولم تتفق على زعامة مقبولة من الجميع تحقق النقاء القوميين في إطار تنظيمي واحد. ولهذا جاءت المبادرة لتأسيس الحزب القومي الجديد من السيد عبد الرحمن التليلي - رجل السلطة - الذي قام بعقد اجتماع في 14

أكتوبر 1988، ضم عدداً من الممثلين عن جميع الاتجاهات الفكرية القومية، ومن مختلف مناطق الجمهورية، بلغ عددهم نحو 35 شخصاً. وحضرت هذا الاجتماع وجوه قومية معروفة على الساحة الوطنية من بينها الطاهر لبيب، والأمين العبيدي، والسادة منصف الشابي أحد قيادي « حزب الشعب الثوري التونسي » سابقاً، والميداني بن صالح أحد الرموز البعثية المولوية للعراق، ومنصف الأسود، وإبراهيم بودريالة، وفيصل الجديدي، وأبو يعرب المرزوقي، وحضر من صفاقس السيدان عبد الله المسافي وعبد الكريم الغايري، ومن مدينة قفصة السيدان الأزهر الشريف والعكرمي البصري. كما التحق السيد علي شلفوح المعروف بميوله البعثية السورية، إلى المجموعة. وحضر هذا الاجتماع أيضاً الأستاذ عفيف البوني، الذي أكد أنه حضر بصفته الشخصية على الرغم من انتسابه لحركة البعث .

وقد تمخض عن هذا الاجتماع طرح وثيقة للنقاش تعكس نظر أصحاب المشروع، والقواسم المشتركة لكل الاتجاهات القومية وهذا نص الوثيقة :

« خلال لقاءين انعقدوا على التوالي في غرة أكتوبر و 12 أكتوبر من عام 1988، بين جمع من المناضلين القوميين لمناقشة وضع التيار القومي في تونس، وبحث سبل تجاوز واقع تشبته، الذي يعيق مساهمته الفاعلة على الساحة الوطنية والمغاربية والعربية، وهي مساهمة أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى على ضوء التحولات التي تشهدها بلادنا، والتي مكنت العديد من القوى السياسية من التنظيم والتواجد القانوني .

« وبعد تحاور أخوي وصريح تركّز خصوصاً حول واقع الحركة القومية وسبل تجاوز سلبياتها، تقرر القيام بالإجراءات القانونية لبعث حركة سياسية قومية في إطار القانون، ولتحقيق هذا الهدف تم الاتفاق حول المرتكزات التالية لتكون قاسماً مشتركاً يجمع القوميين دون إقصاء أو استثناء .

1. « الانطلاق من الواقع الوطني للحركة مع الاستقلالية المطلقة عن كل الأنظمة تنظيمياً وقراراً، ومع ضرورة التفاعل مع كل القوى القومية الديمقراطية أخذاً وعطاء .

2. الالتزام بالخيار الديمقراطي كأحد ثوابت الحركة القومية ونبذ جميع أشكال العنف والتعصب .

3. النضال من أجل الوحدة العربية التي تقوم على أسس ديمقراطية تعتمد

- على الإرادة الشعبية الحرة .
 4. التمسك بحقوق الإنسان والدفاع عنها .
 5. العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية ضمن منظور حضاري تقدمي وعقلاني .
 6. العمل على تدعيم المجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية .
 7. اعتماد الحركة في نضالاتها على القوى الشعبية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديمقراطي وحدوي وعادل .
 8. مناصرة جميع حركات التحرر في الوطن العربي وفي العالم وفي مقدمتها قضية تحرير فلسطين، والنضال ضد الصهيونية و الإمبريالية وجميع أشكال التمييز العنصري⁽¹⁾ .
- إضافة إلى هذه الأرضية، تم الاتفاق على تسمية الحزب بـ « الاتحاد الديمقراطي الوحدوي »، وإعداد مشروع للقانون الأساسي لهذا الاتحاد، وتشكيل مكتب سياسي، كما تم الاتفاق أيضاً على أن تكون رئاسة الحزب للسيد عبد الرحمن التليلي، أما الأمانة العامة للحزب الجديد فتولاها السيد الميداني بن صالح، وهو من الوجوه الثقافية المعروفة في تونس، والمعروف كذلك بانتماءاته القومية الوحدوية .

1 - موقف الأطراف القومية من المبادرة :

بعد صدور هذه الوثيقة، راجحت مواقف التنظيمات القومية ورموزها بين المعارضة التامة لهذا المشروع، والاحتراز والتحفظ .

فقد أصدر السيد عبد الرحمن الهاني رئيس « حركة طلائع الوحدة العربية » بياناً وضع فيه وجهة نظر الحركة من المسمى التوحيدي لبناء حزب قومي جديد، جاء فيه ما يلي: « تعتبر حركة طلائع الوحدة العربية أن الفكر الوحدوي فكر مناضل تاريخياً، وأن تنظيمه لا يمكن إلا أن يكون مناضلاً. لذلك وجب أن يكون في قياداته وفي أعضائه بعيداً عن أي شكل من أشكال الانتمائية والولاء » .

(1) - محمد أحمد القاهسي - مقال بعنوان « ميلاد حزب قومي في تونس » منشور في جريدة القبس الكويتية - تاريخ 3 نوفمبر 1988 .

ولتوحيد القوميين تقترح الحركة، إحدى الصيغتين الآتيتين :
انضمام كل القوى الوحدوية المنظمة والمستقلة إلى إحدى التشكيلات
القائمة والمعلن عنها.

تأسيس جبهة القوى الوحدوية مع محافظة كل تشكيل على وحدته
التنظيمية، وذلك كمقدمة لخلق الإطار الجامع الموحد والقانوني⁽²⁾.

أما السيد البشير الصيد الأمين العام « للجمع الديمقراطي الوحدوي » فقد
أبدى احترازا واضحا بل معارضة لهذا المسمى وقد صرح في حينه : « أنه لا
علاقة لنا بناتنا بما سماه البعض غلطاً بمسمى توحيد القوميين، أنها دعوى
رفعتها بعض العناصر التي لا نعتبرها من القوميين. وأضاف « إن الأمر لا
يتعدى مجرد محاولة، لتهميش القوميين وهي فاشلة مسبقاً ولا أدل على ذلك أنها
تقوم تحت إشراف أحد رموز الدستور وعضو في لجنته المركزية »، ويرى
الصيد « أن الحل يتمثل في التخابط مع القوميين الحقيقيين المعبرين فعلاً عن
التوجه القومي »⁽³⁾.

ويعتبر السيد البشير الصيد أن قيام الحزب القومي الجديد « مؤامرة »
تهدف إلى حجب الإطار الحقيقي للقوميين، وهو التجمع الذي أعلن عن
تأسيسه منذ أكثر من ست سنوات ولم يتوصل إلى اكتساب شرعية
واقعية. وتفسر بعض الأوساط القومية والإعلامية هذا الموقف بتساعد مخاوف
السيد البشير الصيد على اعتبار أن السيد عبد الرحمن التليلي يحظى كذلك بثقة
اللبيين، وبصدافة شخصية تربطه بالعقيد معمر القذافي، مما يهدد السيد الصيد
بفقدان السند الوحيد الذي يركز عليه .

أما السيد فوزي السنوسي الأمين العام لحركة البعث (وقد وافته المنية منذ
عدة سنوات) فقد قال : « إن البعثيين كانوا منذ البداية مع التوحيد، شريطة أن
يكون على أسس جدية وبصيغة تحقق التفاعل بين الأطراف القومية ». وأضاف
« إن هذا التصور يتجسد عملياً في صيغة جبهوية تضم للتنظيمات والأفراد ولا

(2) - أنظر مجلة المغرب العربي - العدد 124 - الجمعة 28 أكتوبر 1988 مقال الماشي الطرودي تحت
عنوان «المسمى التوحيدي : آخر المستحبات » (ص 5) .

(3) - أنظر مجلة المغرب العربي - العدد 123 - الجمعة 21 أكتوبر 1988 مقال الماشي الطرودي «
هل يتوحد دعاة الرحلة ؟ » (ص 6) .

تتفي خصوصية كل طرف أو حساسية» (4) .

وكان السيد عفيف البوني أحد رموز البعث العراقي (الذي التحق لاحقاً بالتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم)، قد دافع عن الصيغة الجبهوية، أي تكوين تنظيم يضم مختلف التيارات القومية على أن يحافظ كل تيار على خصوصياته وطبيعة دوره على أساس الأرضية الجامعة، لكن بقية الحاضرين في اجتماع 12 أكتوبر عارضوا هذه الصيغة وأكدوا على مقترح حزب مندمج، مؤكدين « أن صيغة التنظيم الجبهوي غير ممكنة لأن الجبهة تفترض وجود أطراف قائمة الذات تنظيمياً وقانونياً علاوة على أن هذا الشكل التنظيمي من شأنه أن يعمق الخلافات ويعطل عملية التوحيد ». كما أكد الحاضرون « أن رفض الصيغة الجبهوية لا يعني رفض الحساسيات داخل الحزب الموحد، لأن نشاط هذه الحساسيات وفي حدود معينة من شأنه إثراء الحزب ».

كما أبدى السيد مسعود الشابي - الذي يعد الوجه التاريخي البارز في الحركة القومية، والذي تولى مسؤوليات في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق وبغداد، والذي دخل السجن في الستينات من أجل مواقفه القومية في صفوف البعث، وأمضى وقتاً طويلاً في المهجر - برأيه في موضوع تأسيس حزب قومي جديد، حين قال: « أنه لا يتحفظ على وجود حزب قومي جديد ينضاف إلى الأحزاب والتنظيمات القومية الموجودة ». فهو يعتبر « أن بادرة توحيد القوميين بادرة إيجابية ولكن الطريقة التي سلكت لتحقيق ذلك سوف تكون مضرّة لو لم تقع إعادة النظر فيها وسينتج عنها حزب قومي رابع يشكل فصيلاً ورقماً جديدين - إلى جانب الأحزاب والفصائل الأخرى القائمة الآن - لا حركة توحيدية للاتجاهات القومية. كما أنه سينترك عدداً مهماً من الشخصيات القومية، خارج إطار عملية التوحيد هذه وأذكر منهم عدداً من الموقعين على البيان الصادر عن عد من الشخصيات القومية كالسيد الصائغ الصعدي وهو مناضل قومي من الرعيل الأول سجن سنوات عديدة من أجل أفكاره، والأستاذ محمد الرافعي المحامي المعروف على الساحة القومية، والأستاذ محمد الصالح شقير.. وأضاف الشابي : نحن نعتقد أن هناك نية واضحة في الإهساء وهي نية واعية في استثناء عناصر قومية ذات رصيد

(4) - المرجع السابق عنه .

نضالي وتجربة طويلة في المساحة التونسية القومية» (5).

وكان السيد مسعود الشابي قد استنكر تدخل السيد عبد الرحمن التليلي في شؤون القوميين، لأنه لم ينتم في يوم من الأيام إلى تنظيم قومي، حين قال «إذا كان عبد الرحمن التليلي وسيطاً بين الدولة، والاتجاهات القومية فهذا لا يلاقي اعتراضاً لدى القوميين ولكن لديهم خشية - زائدتها بعض التصريحات والاتصالات تأكيداً من أن يقتصر السيد التليلي على دور الوساطة بل أن يسعى إلى فرض وجهات نظر قد يراها عديد القوميين تدخل قوياً في الشؤون التي ترجع إليها بالنظر، مع العلم أن عدداً منهم لا يشك في نوايا السيد عبد الرحمن التليلي إلا أنهم يرون أهل مكة أولى بشعابها.. وقد عبر الشابي عن وجهة نظره في عملية التوحيد، من خلال تكوين هيئة تأسيسية من عناصر قومية معروفة بنضاليتها وبعراقتها في التجربة القومية، وتحظى بثقة الجميع، وتكون مهمتها دعوة مختلف الأطراف لنقاش مسألة التوحيد» (6).

من الواضح أنه من خلال استعراض مواقف الأطراف القومية، أن هناك إجماعاً على أن مبادرة السيد عبد الرحمن التليلي بشأن تأسيس حزب قومي جديد، لم تلق الرضى المطلوب، لما يحوم حولها من شكوك قوية لجهة ارتباط هذه المبادرة بمخطط سلطة السابع من نوفمبر، الذي يستهدف شق وتفتيت الحركة القومية في تونس. لقد جاءت هذه المبادرة من خارج التنظيمات القومية المعروفة، أو ربما من خارج القوميين أصلاً (بالمفهوم الأيديولوجي)، لهذا السبب تبدو مهمة بعث تنظيم قومي قانوني يمكن العائلة القومية بمختلف فروعها من الإسهام، من منطلق وطني، وبعد قومي في الحياة الفكرية و السياسية و الثقافية، أمراً في غاية الاستعصاء.

إن تجاوز أمراض وسلبات الحركة القومية في تونس والمتمثلة بالتشتت والتجزئة، لأسباب داخلية وخارجية، يقتضي بلورة مشروع قومي ديمقراطي نهضوي قولمه، تجسيد سياسة قومية حديثة تمتلك من المقومات، ما يؤهلها لإتجاز عمل تاريخي ينقذ أو يوقف هذه الميؤنة التقهقرية الانحدارية التي انخرطت فيها معظم الحركات القومية في تونس. وليس من الواضح أن مبادرة

(5) - من مقابلة مع مسعود الشابي - منشورة في جريدة الموقف لسان حزب التجمع الاشتراكي التقدمي - بتاريخ 27 أكتوبر 1988 - المجلد 106 (ص 5).

(6) - المرجع السابق ص 6.

عبد الرحمن التليلي تمتلك مثل هذا المشروع الذي ينضج لتصهار التنظيمات والحركات القومية التونسية في حزب قومي جديد، والذي يمتلك قدراً معيناً من الراديكالية والشمول، لكي يمسس للشعب التونسي، ويبث الوعي الثوري في صفوفه بالدعاية والتحريض .

في الواقع لا تعدو أن تكون مبادرة بعث الحزب للقومي في تونس، محاولة ترقيعية وتكتيكية، لأن النخبة المتصدية لإنجاز هذا المشروع لا تمتلك وعياً مطابقاً حديثاً وتاريخياً، يتجاوز الفكر القومي التقليدي والرومانسي أولاً، ولا تمتلك استراتيجية سياسية راديكالية تستهدف العبور بالحركة القومية في تونس من مرحلة الأيديولوجيا المهزومة التي خدمت على أحسن وجه الواقع العربي المهزوم، إلى مرحلة بناء حركة قومية جديدة عصرية وحديثة تطرح عملية بناء الديمقراطية في تونس، ثانياً .

2 - الاتجاه البرنامجي لحزب الاتحاد الوحدوي

الديمقراطي

حصل حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي على التأشيرة القانونية لعمله السياسي في نهاية عام 1988، وقد تولى السيد عبد الرحمن التليلي المزكي من قبل السلطة رئاسة هذا الحزب، وما زال مستمراً في منصبه. ومن بين الأعضاء المؤسسين لهذا الحزب الأسماء التالية : رضا الملولي، عبد الرؤوف الامام، محمد الرفاعي، الميداني بن صالح، الأزهر الشريف، محمد الهاشمي بلوزة، عمر الوصيف، محمد الأمين الشريف، أحمد الشريف، علي القرشي، مصطفى الشريف، أبو الكمال الهبائلي، عبد الجليل بوريال، الأمين الفريدي، محمد الأخضر الأجرى، البشير البجاوي، حسن النوري، بلقاسم بن عمار، صالح الصويحي المرزوقي، صالح النفضي وخالد الشريف، المنصف الشابي، المنصف الأسود .

لقد شخص حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي الأسباب الداخلية والخارجية، التي جعلت التنظيمات القومية في تونس، تعجز عن توحيد صفوفها في إطار حزب واحد، بالأمور التالية (7) .

(7) - وثيقة الاتحاد الديمقراطي الوحدوي - مطلقاته وأهدافه (ص 2) .

أسباب داخلية تمثلت خاصة في القمع الذي مورس على القوميين في قطننا منذ الأمانة العامة، وفي السرية التي فرضت على الفصائل المنظمة بما أخرج عنها من انفصال عن الواقع، ومن زعامات ومن تتألف بين أجزاء الحركة القومية الواحدة .

وهناك أسباب خارجية عن القطر تمثلت خاصة في الانعكاسات السلبية لخلافات بعض الأنظمة العربية المتبينة للوحدة، وقد زادت هذه الانعكاسات في تشتت الحركة القومية في تونس بدون أن يكون لها مبرر موضوعي في الواقع. التبعية السياسية والتنظيمية لعدد الفصائل القومية وهو الأمر الذي جعلها لا تتفاعل مع الواقع، بل تمثل مجرد امتداد لمراكز قوى خارجية عن القطر، وجعلها منقطعة عن الواقع، ومحدودة الحركة في برامجها وتصوراتها .

غياب الديمقراطية كممارسة، وكخيار حضاري في الحركة القومية وفي فصولها المنظمة. وقد كان هذا الغياب نتيجة طبيعية لواقع السرية والتشتت من ناحية، ونتيجة لأطروحات فكرية، وسياسية تفصل بصفة اعتباطية بين الوحدة والديمقراطية، وتتشبث بصيغ وخيارات من نتيجتها مصادرة إرادة المواطن العربي وتغريبها عن مهمتها المركزية في بناء الوحدة».

أما منطلقات وأهداف الاتحاد الديمقراطي الوندوي، فتتلخص فيما يلي⁽⁸⁾:

أولاً - المنطلقات :

« انطلاقاً من الواقع الوطني ومن مبدأ الاستقلالية المطلقة تنظيمياً وقراراً وإيماناً بضرورة التفاعل مع كل القوى الوندوية الديمقراطية والتقدمية .

وتأسيساً على أن التعلق بالوطنية التونسية يتضمن بالضرورة البعد التحرري والديمقراطي الوندوي .

واعتماداً على القوى الشعبية والتقدمية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديمقراطي ووندوي وتقدمي .

وانطلاقاً من أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستقلة إلا في إطار اقتصاد موحد مغربي وعربي .

وانطلاقاً من ضرورة توحيد أوسع ما يمكن من المناضلين المنتمين

(8) - المرجع السابق عنه (ص 4 - 5) .

للعائلات والحساسيات الفكرية ذات التوجه الوحدوي الديمقراطي والتقدمي بشرط الالتزام بمنطلقات وأهداف الحزب والقيوانين للمنظمة للأحزاب » .

ثانياً - الأهداف :

تعميق الخيار الديمقراطي باعتباره ثابتاً حضارياً من ثوابت الحركة ونبذ التعصب ورفض كل أشكال العنف .

العمل من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية على أسس ديمقراطية تعددية ودعم كل توجه وحدوي يركز على الإرادة الشعبية الحرة مع مراعاة خصوصيات النمو في الأقطار العربية .

العمل على تعميق الوعي بالهوية العربية الإسلامية في إطار بناء مشروع حضاري مستقبلي يعتمد قراءة عقلانية لتراثنا العربي الإسلامي ومتفاعلة مع مقتضيات العصر .

العمل على تدعيم الدولة العصرية والمجتمع المدني ومؤسساته من خلال تشجيع المبادرة الشعبية وصون استقلال البلاد واستقرارها والحفاظ على المصالح العليا للوطن وعلى النظام الجمهوري ومكتسبات الشعب .

العمل على إرساء قواعد تنمية شاملة ومستقلة عن كل تبعية ومتكاملة ضمن بعد وحدوي .

اعتماد الخيار الاشتراكي بالعمل على التوزيع العادل للثروات بما يقلص الفوارق الطبقيّة و يستجيب للطموحات الشعبية في العدالة .

مناصرة جميع حركات التحرر والتقدم والديمقراطي والدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي وفي العالم وفي مقدمتها قضية تحرير فلسطين و النضال ضد الصهيونية وجميع أشكال الإمبريالية و التمييز العنصري » .

3 - حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي والتفاعل مع القضايا التونسية والعربية :

إن المنتمين في برنامج حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي، يلاحظ أن هذا البرنامج هو بمنزلة ميلاد برنامج جديد في المسار القومي، خاصة في تأكيديه على الديمقراطية في العمل القومي، وفي الاستقلالية التامة عن الأنظمة العربية تنظيمياً وقراراً، مما يترتب على الحركة القومية في تونس أن تمهم في تحقيق

نقطة نوعية للنضال القومي في الوطن العربي، وأن تشكل نموذجاً جديداً بحكم هذه الإضافة المهمة التي تمكن من تحرير إرادة المواطن العربي، ومن صنع مصيره بنفسه، وهو الشرط الأساسي للحديث عن نهضة عربية حقيقية .

لكن ثنّان ما بين الثرى والثريا على حد قول المثل العربي الشهير، فالبرنامج يبدو وريداً، لكن الممارسة السياسية لحزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي، تبدو متناقضة كلياً مع النهج القومي الديمقراطي الحقيقي، ويتبين ذلك من خلال مسيرة هذا الحزب، ومواقفه خلال عقد التسعينات .

أولاً - على نقيض ما ذهبت إليه أحزاب المعارضة الستة المعترف بها رسمياً، من أن التوقيع على الميثاق الوطني، الذي ينظم ويقتن الحياة السياسية الحزبية في تونس يمثل انتصاراً للديمقراطية، جاءت أول تجربة انتخابية في عهد سلطة السابع من نوفمبر في نيسان 1989، والتي حصل فيها الرئيس بن علي المرشح الوحيد للرئاسة على نسبة 99.27 بالمئة من الأصوات، ثم في الانتخابات التشريعية التي حصل فيها حزبه على كل مقاعد البرلمان، في حين حصلت القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة الإسلامية غير المعترف بها رسمياً على نحو 33 في المئة من الأصوات (لم يعترف لها منها، إلا بالنصف)، لتؤكد أن هذه الانتخابات شكلت انتصاراً لشخص الرئيس بن علي، الذي اكتسب منها، ومن الوفاق، وأجواء التأييد الشعبي، الشرعية التي غابت عنه عند اعتلائه السلطة بواسطة الانقلاب العسكري .

وكانت هذه النتيجة، التي جعلت المشهد السياسي في تونس مستقطباً بين حركة النهضة وسلطة السابع من نوفمبر، هي التي ألقنت الرئيس بن علي بضرورة قمع الحركة الإسلامية واستئصالها، من خلال تطبيق نظرية « تجفيف الينابيع » المعروفة، والتي يتصور أنه على طريقها يتم إقصاء خطر التطرف الديني، ووقف نمو جماعات الإسلام السياسي، والتي عجز الرئيس بورقيبة الأسبق عن مجابهتها، وكانت سبباً رئيساً في إزاحته، وتريع الجنرال بن علي محله .

وفي هذه الحرب بين نظام الرئيس بن علي و الحركة الإسلامية، اصطفت أحزاب المعارضة الرسمية، بما فيها حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي على أرضية خط الاستئصال، حيث اشتركت المعارضة مع النظام في خوفه من انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات كانون أول عام 1991. وكان هذا

التحالف الخطير الذي حصل تحت ذريعة وياقطة ضرب الحركة الإسلامية التي تهدد المجتمع المدني، ويهدف منع ما هو شبيه للحالة الجزائرية، هو الذي أفسح في المجال لتفقدان مكونات المجتمع المدني استقلاليتها، ثم شرعيتها، وأفسح في المجال للحكم الاستبدادي الذي مارسه الرئيس بن علي، وما صاحبه من انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وضرب كل أشكال التعبير الحر، وفرض الرأي الواحد الذي قتل كل الحريات السياسية و الديمقراطية في تونس، وشرعن للظلم والاعتداء على الحصانة الفكرية والجسدية للإنسان، عن طريق استخدام آلة قمع الدولة التونسية، التي بثت الرعب الأعمى في صفوف المواطنين التونسيين، ولا تزال .

هذا الوضع المستمر منذ ما يقارب العشر سنوات، لم يستطع حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أن يصدر بياناً ينتقده. فكيف يمكن للرأي العام التونسي أن يصدق صدقية ونزاهة حزب سياسي يدعي أنه يدافع عن الديمقراطية، في حين أنه منحاز لصالح الدولة التسلطية التونسية في قمعها للشعب، ولقواء الوطنية و الديمقراطية و الإسلامية ؟ وكيف يمكن تصديق دفاع حزب الاتحاد الوحدوي عن الهوية القومية للمجتمع التونسي ألا وهي العروبة و الإسلام، في حين أن أكبر حزب سياسي ألا وهو حزب النهضة الذي يدافع عن الهوية العربية الإسلامية لتونس تعرض بأكمله للتصفية، ولم يصدر حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أي بيان سياسي يستنكر فيه سياسة الاستئصال التي مارسها الرئيس بن علي؟

ثانياً : على الرغم من أن سلطة السابع من نوفمبر تعيش أزمة عميقة، نتيجة ومحصلة لما مارسه نظام الرئيس بن علي خلال فترة حكمه، حين أقصى السياسة من المجتمع، وأصبحت السياسة حكراً على الحاكم فقط، ومارس نوعاً من الانغلاق الإعلامي الكامل الشامل – حيث تحولت جميع الوسائل الإعلامية الرسمية وغير الرسمية إلى وسائل دعائية للسلطة، وما تنتشره من مغالطات – في ظل غياب كامل لأي صوت مخالف، أو رأي مخالف عن موقف السلطة، وانتهج نهجاً يقوم على الانغلاق السياسي الكامل والشامل أيضاً، الذي يقمع أي تحرك سياسي أو جمعياتي، من جانب أحزاب المساندة والمؤيدة للسلطة، ويؤمن السيطرة الكاملة والشاملة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم على الإدارة، وعلى جميع نوابي الدولة ومؤسسات المجتمع، حيث تحولت تونس إلى نموذج في مجال الانغلاق السياسي في الوقت الذي تتسارع فيه المصالحة

الوطنية في الجزائر.. وتتوالى فيه الخطوات الديمقراطية في المغرب، وفي العديد من البلدان الأفريقية - على الرغم من كل ذلك، نجد حزب الاتحاد الوندوي الديمقراطي يتبنى بالكامل هذه السياسة ويساندها بإطالقية بلا أي حرج .

وهكذا يمارس حزب الاتحاد الوندوي الديمقراطي نهج التبعية لنظام الرئيس بن علي، وينتمي إلى مؤسساته. ولا يعني دخول هذا الحزب إلى البرلمان عقب انتخابات عام 1994، أنه أصبح حزباً فاعلاً. فلم يكن هناك أي انتقاد حتى على نطاق محدود لمياسة الرئيس بن علي، من جانب هذا الحزب « القومي الديمقراطي »، فتمت خطوط حمراء معينة معروفة جيداً لجميع أحزاب المعارضة الرسمية للتونسية يجب ألا يجري تجاوزها في المحادثات البرلمانية أو العامة. إن أي نقد للرئيس بن علي أو لمبادئ السياسة التي تعتبر من حقوقه، وهي الأمن والدفاع و السياسة الخارجية، يعتبر تجاوزاً على حدود الخط الأحمر. ولهذا عندما أقر الرئيس بن علي إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني على مستوى منخفض، وانتهج سياسة تطبيعية كاملة معه، لم يجرؤ حزب الاتحاد الوندوي الديمقراطي أن يندد بمياسة التطبيع هذه. فكيف يمكن لهذا الحزب الذي يعتبر نفسه حزباً قومياً ديمقراطياً، يؤيد سياسة التطبيع مع العدو الصهيوني، في حين أن كل الأحزاب والحركات القومية في الوطن العربي ما زالت محافظة على مرجعيتها الإيديولوجية و السياسية المتمثلة في رفضها أي شكل من أشكال التطبيع، أو حتى الموافقة على تسوية مثله للأمة العربية ؟ فبينما تمارس الأحزاب القومية الناصرية في كل من مصر واليمن، ولبنان، وموريتانيا، دوراً ريادياً في بلدانها لجهة مقاومة التطبيع، يمارس حزب الاتحاد الوندوي الديمقراطي في تونس سياسة صمت القبور على هذه القضية. لذلك نجده اليوم أكثر ارتباطاً في تحالفه مع النظام، وهو لا يملك الجرأة الكافية لإعادة النظر في سياساته .

ثالثاً - لقد رشح السيد عبد الرحمن التليي رئيس حزب الاتحاد الوندوي الديمقراطي نفسه للانتخابات الرئاسية، التي جرت في 24 أكتوبر 1999. واتخذ الحزب شجرة الزيتون شعاراً له مع اللون البنّي وترويسة « تونس في القلب ». وعن مشاركته في الانتخابات الرئاسية، قال التليي : « أنه بات من الضروري خرق المحظور وتخطي حدود الفكر الواحد »، وإن الانتخابات « حقيقة تربية لأنها بمنزلة تمرين عام، قبل أول انتخابات حقيقية تعددية

ستحصل لاحقاً». ورأى أن تونس تسير على طريق التعددية السياسية مطلب الجميع. وأن « هذا يفرض علينا جميعاً التزام هذا العمل الكبير حتى يتسنى للمواطنة أن تصبح واقعاً معاشاً من جميع التونسيين، بدون استثناء » وخصوصاً « أن فرض نظام الحزب الواحد (قبل العام 1981) وانقياد المجتمع المدني والتشخيص المفرط للسلطة بما له من آثار مدمرة على المؤسسات وقيم الجمهورية أدى إلى فقد الوعي بضمير المواطنة لدى التونسيين وقلل من مستوى مشاركتهم في الحياة العامة إلى مجرد الإدلاء بالموافقة. وقد شدد الحزب في خطابه الانتخابي على « ضرورة مواصلة المعركة من أجل حقوق الإنسان وحرية الرأي كدعامة مقدسة للديمقراطية » .

لكن ما يجب التذكير به، هو أن المرشح عبد الرحمن التليلي، الذي يتزعم حزباً «قومياً»، لم يشارك في هذه الانتخابات من الموقع المتناقض مع المشروع المجتمعي للرئيس بن علي .

أما عن نتائج الانتخابات فقد حصل عبد الرحمن التليلي على نسبة 0.23 في المئة من مجمل الأصوات في الانتخابات الرئاسية، وبالتعداد الرقمي 7662 صوتاً، ولم يحصل في مدينة قصبة مسقط رأسه إلا على 47 صوتاً فقط، وحصل حزبه في الانتخابات التشريعية على 7 مقاعد أي بزيادة 4 مقاعد عن انتخابات 1994 .

وطبقاً لهذه النتائج المعلنة، فإن انتخابات أكتوبر 1999 جاءت لتعمق السمات الأساسية لانتخابات 1994، حيث تعيش تونس في ظل تعددية موهومة. فالتعددية البرلمانية الحقيقية تبدأ من استبدال النظام الأغليبي السائد حالياً في تونس بنظام انتخابي انتقالي يضمن للمعارضة حضوراً محترماً ومؤثراً في الحياة البرلمانية، وهذا ما لا يسمح به نظام الرئيس بن علي، كما أنه من باب المستحيل أن يطالب به حزب مثل حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي. فنتائج صناديق الاقتراع لا تفتح طريق البرلمان أمام مرشحي المعارضة الرسمية في تونس في ظل نظام الاقتراع الأكثري، والحال هذه لجأت الحكومة التونسية إلى حل قانوني يتيج تجاوز النتائج التي تقرررها الصناديق، وتمثل هذا الحل في تخصيص 34 مقعداً للأقلية المعارضة التي تفشل في الحصول على مقاعد في المنافسة التي تمت على صعيد الدوائر .

على الرغم من أن القانون الانتخابي لمنصب الرئاسة الذي عدل عام 1988، لا يجيز للرئيس تولي مهمة الرئاسة لأكثر من ثلاث دورات، وبالتالي

ووفق هذا القانون فإن هذه الدورة الحالية للرئيس بن علي التي بدأت في شهر أكتوبر عام 1999 هي آخر دورة له، إلا أن هذا الأخير يتطلع إلى رئاسة مدى الحياة على غرار سلفه الحبيب بورقيبة. ومع ذلك، فإن السيد عبد الرحمن التليلي المرشح المنافس للرئيس بن علي، أغفل طوال الحملة الانتخابية القول أن ترشيح بن علي هو الأخير طبقاً للدستور، وهذا إن دل فهو يدل على أن حزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي أعجز من أن يحرّج الرئيس بن علي، لأن الأسلوب الذي عامل به النظام هذا الحزب، وكذلك بقية أحزاب المعارضة الرسمية الأخرى، أدى إلى فقدان هذا الحزب صدقيته أمام الجماهير الشعبية التونسية، حيث أصبح الموقف الشعبي رافضاً له وليسواه من أحزاب المعارضة الرسمية، التي هي مجرد ديكور في صالون سلطة السابع من نوفمبر



الخاتمة

منذ فجر عصر النهضة العربية الأولى وحتى عصر النهضة العربية الثانية، انطوى مفهوم القومية العربية دوماً على معنيين مختلفين: فهو يحيل على إيديولوجية الوحدة العربية التي جسدها كل من الناصرية والفكر البعثي من جهة، ويؤسس لمشروع النهوض القومي ذي المضمون التاريخي، والوحدة العربية كأحد إمكانات واقعنا العربي من جهة أخرى. والتاريخ هو توقيع الممكّنات، أي تحويلها إلى واقع .

فالمشروع القومي العربي الذي كان البعد الديمقراطي غائباً عنه خلال العقود الماضية، هو حركة جماع الأمة العربية في نزوعها إلى التحرر والاستقلال والتقدم. وهو التاريخ الداخلي للأمة العربية، التاريخ المعوق بالاستعمار والإمبريالية ولا سيما الأميركية منها، وبالاحتلال الاستيطاني الصهيوني. وهذا ما يجعل منه بؤرة أساسية من بؤر الصراع العالمي، ويجعل مستقبل النظام العالمي ونسق العلاقات الدولية مرتبطين بوتائر نموه واتجاهات تطوره، بقدر ارتباطه بهما.

ومنذ انهيار السلطنة العثمانية، وانهيار « الثورة العربية »، وقيام الحكم الاستعماري الشامل، في نهاية الحرب العالمية الأولى، شهد المغرب العربي عدة انفجارات استقلالية، وظلت قضية الوحدة العربية قضية خطابات وشعارات حتى لواخر الثلاثينات. ومنذ ذلك التاريخ نشأت حركات قومية عدة كان أهمها :

أ - حزب البعث العربي الاشتراكي - كواتل الأربيعينيات وإن كان المؤتمر التأسيسي عقد سنة 1947 .

ب - حركة القوميين العرب - كواتل الخمسينيات .

ج - الحركة الناصرية - لواخر الخمسينيات .

وقد أسهمت هذه الحركات، حتى وهي تتصارع، في طرح قضية الوحدة، وفي نشر الوعي القومي، ولكنها عجزت أن تتحد على برنامج ثم عجزت عن تحقيق أية وحدة .

وكانت بلدان المغرب، على ما يبدو لم تستطع أن تستوعب مفهوم القومية العربية، الذي لا يستغنى في التيار الفكري القائم على المذهب القومي، ولا في الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية، باعتبارها مفهوماً يشمل جميع التيارات والأحزاب، التي تعمل في المجال الفكري السياسي للأمة، باستثناء تلك التي تتعارض إيديولوجيتها مع القومية صراحة، أو الاتجاه الإسلامي الذي عارض القومية العربية بالإسلام، وطرح الإسلام على أنه نظرية شاملة، تتضمن كل مستلزمات التقدم، وحارب الفكرة للقومية والقضية القومية، على أساس أن لا قومية في الإسلام، أو الاتجاه الماركسي، الذي عارض الأمة بالطبقة، والصراع القومي الشامل بالصراع الطبقي .

ولقد شكل العدوان الثلاثي الأنكلو - سلكسوني، الصهيوني على مصر عام 1956، بالنسبة للبلدان المغاربية، أول استيعاب جدي وفعلي للوحدة العربية كرافعة للتقدم وشرطه الضروري، وأن النضال الجدي ضد الاستعمار والإمبريالية والكيان الصهيوني هو بالأحرى نضال وحدوي، طالما أن التجربة أكدت تصادم المشروع القومي الوحدوي العربي مع الاستعمار والإمبريالية .

وأبرز تاريخ المغرب العربي الحديث اتجاه القومية العربية كمضمون إيديولوجي وكقوى سياسية، مناهجاً يتسم بالخصوصية في فهم الفكرة العربية الوحدوية، والوعي السياسي والفكري القومي. ومن الوهلة الأولى يظهر أن هذا المناخ السائد في المغرب العربي يتجنب مفهوم « الإيديولوجيا »، ويرفضه على عكس ما هو سائد في الخطاب المشرقي. فالأحزاب المغاربية تفتقر إلى النظريات الفلسفية والنظرية الشمولية، بل أنها تنهم بالفراغ الإيديولوجي وعدم التأصيل الفكري للمسألة القومية. إذ لم تستطع بلورة منطقها المستقل، في هذه البلدان، لأنها أحزاب تأسست في عهد الاستعمار، وتأثرت بالنمط الحزبي السائد في فرنسا بالذات، وهي أقرب إلى التكتلات الجماهيرية الكبيرة للفضفاضة، التي يقودها « زعيم منهم »، وهذه الجماهير لم يرتق وعيها إلى مستوى الوعي الإيديولوجي لدى النخبة لأنها ارتبطت بردود الفعل الوطني في جل مراحل تطوره. والحال هذه، فقد جعل طغيان الهاجس الوطني طيلة فترة الكفاح التحريري، للقوى السياسية المغاربية وجماهيرها الحزبية، تركيز في برنامجها السياسي النضالي على هدف تحقيق الاستقلال، وإجلاء الاستعمار، ولم تكن متفكة على برنامج معين لمرحلة ما بعد الاستقلال .

وما يميز المراكز التي تشكل نواظم أساسية للخطاب القومي في منطقة

للمغرب العربي عامة، وتونس بوجه خاص حول الوحدة، هو نوع من التثبوتية، فما هو صائب في الحركة القومية في تونس هو تمسكها بهدف الاستقلال الوطني. فالوعي القومي يأخذ معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص، وهذا يرتبط في جانبه الأكبر بالشروط الخاصة لتطور حركة التحرر الوطني في المغرب العربي، وسيورتها في هذه المنطقة التي اضطرت إلى تفضيل الجانب الوطني والمغربي، من دون أن تنمى الدور الحاسم للنخب القائدة لأحزاب الاستقلال في هذا التوجه، الذي تتفق مع الإيديولوجية للقومية العربية بالمشرق العربي، التي تعتبر أن الارتباط بالوجود الوطني « المحلي » ينقض منطقها الخاص .

ومع ذلك، فقد تموّعت الحركات القومية التي برزت في تونس في قلب العروبة، واعتمدت على مرجعية ثنائية شديدة الإنغراس في المجتمع التونسي، تقوم على العروبة والإسلام، للذين يشكلان مرتكز الهوية القومية في كل بلدان المغرب العربي. ولهذا السبب، لم تتفصل العروبة عن الإسلام أبداً. إذ يستحيل العثور على وعي قومي عروبي بدون الرجوع إلى الإسلام في كتابات الحركات القومية المغاربية. فهذه العلاقة (إسلام - عروبة) تشكل مرجعاً خاصاً لكل الحركات القومية سواء منها التقليدية أو التقدمية والثورية، وهي التي تميز الوعي القومي في المغرب العربي عن المشرق العربي. فهذا الوعي القومي ليس وليد اليوم، إنه وليد الفتح الإسلامي، ووليد التجانس المذهبي المالكي، ووليد حالة الاستعراب، ووليد جامعات عريقة في القيروان والزيتونة، ووليد استمرار التراث والثقافة العربية الإسلامية عبر العصور، وأخيراً هو وليد معارك الاستقلال والنضال ضد الهيمنة الإمبريالية .

وعلى الرغم من نفي النظام البورقيبي وبشكل مباشر وجود جذور تاريخية للوحدة العربية، إلا أن خطاب الحركات القومية في تونس (اليوسفية - الناصرية - للبعث) استمر في التأكيد على أن الوحدة العربية موجودة ولا جدال فيها، وما عدم تحقيقها إلا نتيجة لما يحكيه أعداء الأمة العربية : الإمبريالية الأميركية و الكيان الصهيوني من مؤامرات ضدها. وحتى الحركات « الماركسية اللينينة » إبان ظهورها في عقد السبعينات، والتي مع كونها تعلن تبنيها الاشتراكية العلمية، ظلت تلح بقوة على أفقها الوحدوي العربي، وهذا واضح في أدبيات حزب العمال الشيوعي التونسي، ومنظمة الشعلة .

وبصرف النظر عن الخلافات الإيديولوجية و السياسية القائمة داخل صفوف الحركات القومية في تونس، إلا أن الوحدة العربية، كمعطي آني ثابت، ظل بشكل

العنصر المميز لمجموع الخطاب الإيديولوجي لهذه الحركات القومية، الذي يؤكد بخصوص الوحدة العربية على عروبتها فقط. وتأكيد العروبة هذا من خلال خطاب مغاير لخطاب الحركات القومية في المشرق العربي، يتجلى حتى في فهم العناصر المكونة للأمة : الجنس، اللغة، التاريخ، الوعي، الإسلام. غير أن تأكيد الحركات القومية في تونس المتزايد للعروبة خلال العهد البورقيبي - على حساب الإسلام - يعود إلى شعورهم بالغربة في وطنهم بسبب سيطرة الثقافة والتقنيات واللغات الغربية، فكانوا يرون في المشرق العربي أكثر تطوراً من المغرب العربي، وحاملاً لأمال العروبة في التقدم والحداثة والمعاصرة .

وشكلت القضية الفلسطينية قضية عربية مركزية بالنسبة للحركات القومية في تونس، على الرغم من اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية، الناصرية والبعث، وتوزعها على مجموعات صغيرة. وظل موقفها من التطبيع مع العدو الصهيوني ثابتاً ولم يتغير، ولا تعترف بوجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وتدعو إلى انتهاج سياسة التحرير، وهذا ضد عملية السلام الجارية. غير أنه يوجد حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي الذي يتزعمه عبد الرحمن التليلي، ويضم العناصر القومية الموالية للحكم التونسي، ويتبنى بالكامل سياسة السلطة التونسية فيما يتعلق بالاعتراف بالكيان الصهيوني والتطبيع معه. وهذا الحزب أوجدته السلطات التونسية لمنع تبلور وجود حزب قومي راديكالي في تونس، ولشق صفوف القوميين .

وما زال الموقف من القضية الفلسطينية يشكل في ذهن الجماعي المغاربي حداً فاصلاً بين العداء والتطبيع مع العدو الصهيوني، على الرغم من أننا لم نعد نشهد في تونس مظاهرات شعبية كما في السابق بمجرد حدوث صدام مسلح بين العرب والفلسطينيين من جهة، والصهاينة من جهة أخرى .

غير أن الحركات القومية في تونس، ما زالت تعتبر أن الانخراط في الكفاح من أجل تحرير فلسطين، ومعاداة الكيان الصهيوني كان ولا يزال بشكل واجباً قومياً ودينياً، وأحد الثوابت الوطنية القومية للجمهير العربية .

نستخلص مما تقدم أن التيارات القومية على اختلاف مرجعياتها الفكرية، التي خاضت تجارب نضالية في تونس، لم تقدم شيئاً فيما يتعلق بالمرتكزات التي تشكل النواظم الأساسية للمسألة القومية العربية : الاستقلال الوطني، والهوية القومية، والوحدة العربية، وقضية فلسطين. وظلت المسألة القومية عامة وعائمة، وكان من المؤسف أن الناصرية كنكت بعض هذه المفاهيم العامة، ولكنها لم تضيف.

جديداً، ولا قدمت مفهوماً متماسكاً. من هنا نرى من الضروري تسليط سلاح النقد للفكر القومي على اختلاف تياراته وتلاوينه، من أجل إعادة تأسيس العقلانية في الفكر القومي المعاصر، ونقل الوعي العربي، من وهدة التأخر والقوات إلى مستوى العصر الحديث، ومن حالة الشقاء والاستلاب إلى المطابقة، مطابقة الواقع بأبعاده الثلاثة، التاريخي، والكوني، والمنطقي .

أولاً - مسألة المنهج : إن الحركات القومية في تونس اتبعت منهجاً ذاتياً وغير واقعي، لم يأخذ بعين الاعتبار الإرث التاريخي، وكانت تنقصه الرؤية الواضحة لعالم اليوم في سياق احترام حقوق الإنسان، ومصائره، وتاريخه .

فالحركات القومية في تونس، إما أنها إنشدت إلى الماضي، أو هربت إلى الأمام، ولذلك هيمن عليها الفكر القومي التقليدي والرومانسي، الذي ظل يخلط دائماً بين الهوية والأصل، علماً بأن الأصل والهوية شيان مختلفان وليس شيئاً واحداً. فالشد إلى الأصل كما يقول المرحوم إلياس مرقص ليس إلغاء للوجود، بل هو إلغاء للأمة : لأن مفهوم الأصل يحيل على العرق والشعب العريق، وعلى اللغة، وعلى الجوهر الثابت المتعالي على التاريخ، أو للوجود الماهوي، والرسالة الخالدة، وينتج وعياً ذاتياً منشداً نحو الماضي، ونحو التراث والثقافة التقليدية، وأوهاماً شئى حول العلاقة بين القومية والدين .

وعلى الرغم من أن العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام تشكل عنصراً أساسياً للهوية القومية، التي تميز المغرب العربي عن المشرق العربي، حيث يستحيل العثور على وعي قومي عروبي بدون الرجوع للإسلام، إلا أن الخطاب السياسي والإيديولوجي للحركات القومية في تونس لم تستطع أن تقيم تمييزاً واضحاً، وفرزاً بين مفهوم القومية الذي يتضمن الشعور بالانتماء إلى الأمة وينتمي إلى دائرة الذاتي، حيث أن الشعور بالانتماء القومي هو محصلة سيرورة تاريخية هي سيرورة تكون الأمة أو تشكيلها، تسنده ولا شك وحدة اللغة والثقافة والتجربة التاريخية المشتركة، وهو أحد العوامل الجاذبة في السيرورة الوجدانية - حسب ياسين الحافظ، وبين مفهوم الأمة - كمقولة اجتماعية وسياسية وثقافية وتاريخية، تنتمي إلى دائرة الموضوعي - يتجسد عياناً وواقعياً في المجتمع المدني ودولة الحق والقانون، اللذين تتحقق فيهما الهوية القومية القائمة على قاعدة التعدد، والاختلاف، والتفاضل أو التعارض بين الأفراد، والجماعات، والفئات، والطبقات، والأحزاب، والنقابات الخ. فلا هوية بلا اختلاف كما يقول إلياس مرقص : « إذا ما ألغينا الأفراد وأكدنا الهوية لن يكون لدينا أي تطور، ولن يكون

لدينا سوى " جوهر " وهمي للأمة، عندئذ لا نكون إزاء مسألة الهوية، بل بالأحرى، إزاء عقدة الهوية، والفرق كبير إلى ما لا نهاية بين الهوية وعقدة الهوية، الهوية ذاتية وحقيقية، ثقة بالذات، استقلال فعلي، حرية، حرية للإنسان فرداً ومجتمعاً وأمة».

ثانياً - على الرغم من ولادة الحركات القومية في تونس في المناخ الليبرالي، إلا أنها قطعت مع الليبرالية منهجاً ورؤية سياسية. فالليبرالية تركز على الفرد - الذات الواعية - باعتباره أصل المجتمع المدني، وعلى الملكية الخاصة، بوصفها هي « وحدها ما يجعل البشر أهلاً للحقوق السياسية »، وعلى الحرية الإيجابية التي تفتح عادة الأبواب للمشاركة السياسية للمجتمع المدني، والمربطة بهذا المعنى منطقياً على الأكل بالديمقراطية. وإذا كانت الليبرالية حركة أوروبية، غربية، أي أوروبية غربية المنشأ والمركز، فإنها تعتبر خيراً كبيراً، بالمقارنة، مع ما سبقها أو ما دونها. كذلك للرأسمالية التي تعتبر شراً كبيراً بالمقارنة مع الاشتراكية هي خير كبير بالمقارنة مع الإقطاعية .

وكانت الحركة الوطنية العربية في عصر النهضة العربية الأولى قد ولدت في ظل الليبرالية، باعتبار أن هذه الأخيرة كانت تمثل على الصعيد الطبقي والاجتماعي حركة سياسية تاريخية هي حركة حزب الطبقة الوسطى الميسورة، التي تحتوي في سيورتها الطبقة على عدة فئات متنوعة. وعلى الصعيد السياسي العربي يقول إلياس مرقص بأن الليبرالية هي اعتراف بنخبة طبقة وسطى، برجوازية، بمتقنين وأحزاب، بدائرة حديثة من مجتمعنا أي شكل من أشكال « شعب الله المختار » حديث و إيديولوجي. أما الديمقراطية فهي موقف اعتراف بالكانن والواقع، بذات الواقع والتاريخ، موقف اعتراف بالبشرية الأمية صانعة للتاريخ. فالديمقراطية هي اعتراف بجماهير هذه الأمة العربية، وهي كتلة كبيرة مهمة ويجب أن تتحول إلى ذات تاريخية سياسية فاعلة .

وعلى الرغم من هذا التزاوج بين الليبرالية و الديمقراطية، على صعيد المثل والقيم في إطار ارتباطها بنشوء وتطور الرأسمالية ضمن سيورتها التاريخية، إلا أن التعارض يبقى على قوته الأثرية. لأن الليبرالية اتخذت في سيورة تطورها وارتقاها خطين متعارضين أو منفصلين. أحدهما يرقى باتجاه الديمقراطية والديالكتيك، والحال هذه يمكن أن نقول الديمقراطية في التاريخ تمثل التخطي الديالكتيكي لليبرالية. وثانيهما ينسجم مع الوثنية الرأسمالية و الإمبريالية، وتنبه التيارات اللاعقلانية والظلامية والفاشية، والبربرية

الأميركية أشد صورها قتامة وفضاظة .

وهكذا فالحركات القومية التي قطعت مع الليبرالية، لم تتبن بالمقابل الديمقراطية والديكتاتورية. وظل الفكر القومي العربي على اختلاف تياراته وتلاوينه منذ عصر النهضة العربية الثانية وإلى يومنا هذا في عصر الهزيمة العربية الراهنة يعيش في الوضعانية، ولم يجد قطيعة منهجية ومعرفية مع المذهب الوضعي الإيجابي والانكلوساكسوني، الذي يُنظرُ للانتصار التاريخي والنهائي لليبرالية الأميركية المتوحشة، والعولمة الرأسمالية الجديدة، والدولة التسلطية العربية، والتسوية مع العدو الصهيوني .

ثالثاً - لم تحتل مسألة الديمقراطية الحيز الكبير في الخطاب السياسي للحركات القومية العاملة في تونس، وفي رؤيتها ما ينبغي أن تكون عليه الأمة العربية، وفصلت ما بين الاستقلال والهوية القومية من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى. فبذت لها الديمقراطية جملة من الآليات الشكلية كالانتخابات، وشيء من حرية الصحافة المحدودة والمثومة. ولم تع الحركات القومية أن المسألة القومية، مسألة الهوية ووعي الذات أي الوعي القومي، في وضع الأمة العربية التي تعاني من التأخر التاريخي، ومن التجزئة بوصفها محصلة هذا التأخر التاريخي للشعب العربي، والأوضاع الإمبريالية الناجمة عنه، وتعبيراً عن القانون الموضوعي لعمل الإمبريالية في الوطن العربي، مرتبطة أشد الارتباط بإنجاز الثورة الديمقراطية، التي تختلف عن الثورات الديمقراطية الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما أنها تختلف عن ثورات الاتحاد السوفيتي والصين وفيتنام الخ. وهي تختلف عن الثورات الأوروبية، لأن الثورات الأوروبية قادتها البرجوازية الصاعدة، وارتبطت بظهور الرأسمالية وتطورها في مراكز النظام العالمي وأطرافه على حد سواء. والبرجوازية في وطننا العربي ليست طبقة منتجة وبالتالي ليست طبقة قائدة، وجزء من عملية أو سيرونة العولمة الرأسمالية الجارية والمتسارعة، التي كانت تعني في الماضي أوربة العالم، وتعني اليوم في ظل نظام القطب الواحد أمركته، أي جعله أميركياً من خلال عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام .

ولذلك، فإن البرجوازية العربية التي ارتبطت مباشرة بالاستراتيجية الشاملة للإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي، وفق معادلات الجغرافية السياسية الخاصة بكل قطر، لم تعتبر أن برنامج الثورة القومية الديمقراطية في تعارضاته المحكومة

لقانون الوحدة ولدولة السوق القومية، هو برنامجها. فبنت الدولة القطرية المحكومة لقانون التجزئة والتبعية، والمتجاوبة مع التقسيم الإمبريالي للعمل كما أقرته اتفاقية سايكس بيكو، بين الإمبرياليات المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، حيث شكلت اتفاقية سايكس بيكو هذه ولا تزال الأساس الموضوعي الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي للمأزق العربي الراهن، مأزق غياب الشروط المادية لدولة السوق القومية البرجوازية المدنية المعاصرة. وقد عمق هذا المأزق العربي وواكبه تأسيس الكيان الصهيوني في قلب الأمة للعربية، ودخوله على خط تقسيم العمل الدولي الإمبريالي في المنطقة، ودوره كركيزة للإمبريالية المنتصرة ألا وهي الولايات المتحدة الأميركية. فالمشروع الصهيوني هو ثنائي التجزئة داخل معادلة التبعية والتأخر، وتحويل العرب إلى كيانية وجغرافية لا حول لها ولا قوة داخل تاريخ العولمة الرأسمالية مباشرة، أو في البعد الإقليمي الصهيوني لهذا التاريخ. والمشروع الصهيوني فوق كل ذلك شكل ولا يزال الأساس الموضوعي الثاني للمأزق العربي الراهن .

وأخطر ما تعانيه الأمة العربية الآن هو تلازم عمليتي التهميش والتفتيت وتكاملهما اللذين هما من أبرز خصائص النظام الدولي الجديد، نظام الهيمنة الأميركية التامة، الذي قام، بعد أن حققت الولايات المتحدة الأميركية انتصاراً في حربها مثثلة الأبعاد على أوروبا الغربية، وعلى حركات التحرر القومي، وعلى المعسكر الاشتراكي .

وهكذا، فإن المشروع القومي العربي الذي هو خيار الأمة التاريخي الإستراتيجي، لم يتأسس على مفهوم الديمقراطية بكل منظوماتها المعرفية والفكرية و السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، الديمقراطية هي التي تنبذ في احترام حقوق الإنسان والمواطن، وفي إنجاز تحرير الوطن كله من الاحتلال، وكل أشكال التبعية المباشرة وغير المباشرة، لأن الوطن العربي لا يستطيع أن يقرر مصيره دون الاستقلال الكامل والتحرر الشامل. والديمقراطية تعني أيضاً تصفية حدود التجزئة القطرية، حيث تقوم الإمبريالية الأميركية وريبتها الصهيونية بمحاولات حديثة ومستمرة عبر المشروع الشرق أوسطي الجديد، والتطبيع، وتجيير الصراعات الطائفية والأثنية، إلى تحويل التقسيم الكيان للأقطار العربية إلى مشاريع أمم - كيانية أيضاً، في ظل هزيمة المشروع القومي العربي .

والديمقراطية التي هي شكل ممارسة الحرية في المجتمع المدني ودولة الحق والقانون، تقوم على أساس إقرار حق الأمة في الاستقلال والوحدة، والتقدم،

يوصف الديمقراطية قوام الأمم الحديثة وشرط تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي والحضاري، فمن دون ديمقراطية ليس ثمة أمة حيئة ولا وحدة قومية. لهذا السبب، فإن الحركات القومية التي اختزلت المشروع القومي العربي النهضوي في الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية أو مذهبا قوميا، وساوت بين المشروع القومي، والأحزاب القومية، لا سيما تلك التي وصلت إلى سدة الحكم، ونظرت إلى الاتجاهات الفكرية و الإيديولوجية و السياسية المختلفة : الإسلامية والماركسية والليبرالية التي تتجابه وتتقاطع في المجال السياسي والثقافي للأمة على أنها ليست من الأمة، فكرست بذلك رؤية حصرية وشمولية واحدة سائدة في الحركة السياسية العربية، وادعت لنفسها احتكار حق تمثيل الأمة، والتحدث باسمها، كما يحتكر الإسلاميون مثلاً حق تمثيل الإسلام ولتحدث باسمه، هذه الحركات منيت بهزيمة تاريخية عادلة، لأنها لم تكن ديمقراطية .

لقد حمل الفكر القومي التقليدي الاستعمار ثم الإمبريالية و الصهيونية مسؤولية هزيمة المشروع القومي العربي. وهذا نصف الحقيقة، فالمنتبج لتاريخ الصراع في / وعلى المنطقة العربية يلحظ بسهولة معنى التركيز العربي الإمبريالي الصهيوني الدائم على ضرب الحلقات القومية، كلما فكرت في تحويل المشروع القومي إلى واقع حي (ضرب للنهضة العربية الأولى في عهد محمد علي، والنهضة العربية الثانية في عهد عبد الناصر، وضرب سوريا والعراق، واستنزاف الجزائر)، لكن النصف الثاني من الحقيقة يكمن في أن الحركات القومية لم تطرح المسألة القومية كجزء أساسي من الثورة القومية الديمقراطية المعادية للاستعمار و الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية، ولهذا فقد أنتجت نموذج الدولة البوليسية القطرية، المعاجزة بنيويا عن توفير الحد الأدنى من شروط الثورة القومية الديمقراطية (التنمية، السوق القومي، الديمقراطية، استكمال السيادة القومية على الأرض القومية)، والتي أضحت مظهراً من مظاهر التكيف مع منطق للتوسع الرأسمالي وشروط للتبعية، أي مظهر من مظاهر نقص استقلال الأمة، واستلاب حريتها، وقدرتها على السيطرة وعلى مواردها وثرواتها ومقداريتها، والتي استمدت شرعيتها وحراكها الاجتماعي من الضرورات والاستحقاقات الخارجية، سواء في بعدها الموفياتي أو الأميركي .

رابعا - من خلال قراءة الأدبيات والبيانات الصادرة عن هذه الحركات القومية في تونس، فإن هذه الأخيرة لم تكن بالمسألة الفكرية، لجهة إعادة تأصيل فكري لمفهوم القومية الحديثة، الذي لا يقتصر على التيار الفكري القائم على

المذهب القومي، ولا على الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية قومية، بقدر ما هو مفهوم يشمل مختلف الاتجاهات والتيارات والحركات السياسية التي تعمل في المجال الفكري - السياسي للأمة. فهذه الحركات القومية تنفجر إلى المنهج النظري الديالكتيكي والرؤية التاريخية، التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات المتصلة بالسياق والمرحلة التاريخية للمسألة القومية، من أجل إعادة بناء وعي قومي ديمقراطي، وإعادة بناء الروابط المنطقية بين الفكر والأخلاق والسياسة وتحديد مجال كل منها ووظيفته الاجتماعية، وتعزيز الروح النقدية باعتبارها أخص حصائص الفكر، وقول العقل النقدي الذي ينفي باستمرار وإلى ما لا نهاية. كما تجلّى عدم إعادة الاعتبار للفكر النقدي في القطيعة التي جسدها هذه الحركات القومية مع التراث النهضوي في القرن التاسع عشر (خير الدين التونسي على سبيل المثال)، والتفريط في منجزات التحديث الكولونيالي، حيث كان خطابها يثد إلى المجتمع التقليدي مثل «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة».

وبعد الاختلافات التي عرفتها للتجارب الوندوية العربية، وما نتج عنها من سلبيات منكرة، فإن النصوص السياسية للحركات القومية في تونس، بدت وكأنها أصبحت تبعد عن العروبة والقومية في صيغتها الناصرية والبعثية وغيرها، ولم تهبط الفئات السياسية التونسية لتبني الأطروحة القائلة بضرورة بلورة مفهوم الأمة العربية على أساس مقولتي المجتمع المدني ودولة الحق والقانون. فمفهوم الأمة لا ينفصل في الأساس والمبدأ عن مفهوم المجتمع المدني، باعتباره شكل التوسط بين الأمة التي تتجسد واقعياً وعيانياً على قاعدة التعدد والاختلاف والتعارض وبين الأفراد والجماعات والفئات والطبقات الاجتماعية، وبين الدولة القومية الديمقراطية التي تنسج في المجال لنمو سيروية المجتمع المدني الحديث، الذي يتحقق فيه الهوية القومية مع حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، والتي تعبر سياسياً وحقوقياً عن الكل الاجتماعي، أي عن الشأن العام المشترك بين جميع المواطنين، وعن سيادة الشعب، وتتطابق هويتها مع هوية المجتمع، وتجسد خطأ عدائياً جزرياً للإمبريالية الأميركية والكيان الصهيوني والرجعية العربية.

الوعي القومي لدى الحركات القومية في تونس ما زال متخلفاً، ولم يرتق بعد إلى مستوى نقد الفكر القومي التقليدي، الذي يمتلك تصوراً ميتافيزيقياً للأمة، بوصفها جوهراً خالداً يتجلّى في «دولة قومية» مصممة قبلية (مسبقة الصنع)، وهو تصور مع تأويل محافظ ورجعي للفكرة الهيغلية، فكانت الدولة «القطرية»

الحاضرة هي الشكل السياسي لوجود الأمة الغائبة حسب ميشال كيلو. ولم تتمكن هذه الدولة القطرية التابعة والكمبرادورية، منذ قيامها حتى الآن من « خلق » الأمة، بل على العكس من ذلك نجحت في منع الأمة من إقامة وحدتها وبناء دولتها الديمقراطية، لأنه الدولة القطرية قامت، ولا تزال قائمة على أساس تغييب الشعب وتهميشه، وتحولها إلى سلطة غاشمة استبدادية منفصلة عن المجتمع ومسيطره عليه، على حد قول جاد الكريم الجباعي .

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الحركات القومية في تونس متخلفة عن الوعي بأهمية المسألة الاجتماعية وعمق ارتباطها بالمسألة الديمقراطية، وهونت من شأن هذه المسألة، وفصلت المسألة الديمقراطية عن المسألة الاجتماعية، والمسألة القومية، والوحدة العربية. ولم نع هذه الحركات القومية أن المسألة الديمقراطية تؤسس لحل تاريخي للمسألة الاجتماعية، وللوحدة العربية في آن معاً. ولم ندرك هذه الحركات القومية أيضاً أن التضحية بالمسألة الديمقراطية، والمسألة الاجتماعية في سبيل الوحدة العربية، هي تضحية بهن جميعاً .

والحال هذه، فإن الحركات القومية في تونس إذا أرادت استخلاص العبر من تجارب الماضي، عليها أن تعي أن أطروحة الوحدة العربية التي لا مفر منها، بوصفها ضرورة وشرط تقدم الأمة العربية، لا يمكن لها أن تنجز وتتحقق ولقياً وعياناً إلا في سياق الثورة القومية الديمقراطية، التي لا تزال بكل منطوياتها الفكرية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية على جدول أعمال الأمة .



القسم الثاني

المعارضة اليسارية

الشيوعية التقليدية، و « اليسار الجديد »

— المعارضة العنسية : نشأنا وتطورها —

الفصل السادس:

المسألة الوطنية في وعي الحزب الشيوعي التونسي

من أن قانون تنظيم الأحزاب السياسية الجديد، الذي أقر في تونس بعد مجيء سلطة السابع من نوفمبر عام 1987، يقصي الحركات الإسلامية والقومية، إلا أن قضية القوميين على اختلاف تياراتهم وأحزابهم، احتلت صدارة الأحداث الوطنية، عندما استقال السيد عبد الرحمن التليي من عضوية اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي، في أول خريف عام 1988، وكلفه الرئيس بن علي ببعث حزب قومي جديد يوحد صفوف الناصرين والبعثيين ويكون طرفاً في الحياة السياسية مثل بقية العائلات الفكرية .

1 - ظروف نشأة الحزب الشيوعي :

ولدت الحركة الوطنية التونسية قبل الحرب العالمية الأولى 1907 - 1912 ثم بعدها (1919 - 1921). وكانت رد فعل التونسيين على سيطرة الاستعمار الفرنسي، الذي رفضته أكثرية السكان لأسباب متعددة دينية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية. وقد أحدث الاستعمار تحولات عميقة في المجتمع التونسي (خاصة بعد الحرب العالمية الأولى)، لجهة وجود نظام اقتصادي مزدوج، فمن ناحية، نجد اقتصاداً عصرياً رأسمالياً يتحكم فيه الأوروبيون، ومن ناحية أخرى نجد اقتصاداً متخلفاً يقوم على علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية.

وكان لهذه التحولات أثرها الكبير على التونسيين، حيث أصبحت مشكلة البطالة تخصصهم وحدهم وتجعلهم يرون في نظرائهم الفرنسيين كمنافسين لا يحتمل حضورهم، من هنا نشأ تباين واضح في الاهتمامات الأساسية لكل من

العمال التونسيين والفرنسيين. وإضافة إلى ذلك شهدت تونس أسوأ محاصيل زراعية منذ 50 عاماً ما بين (1920-1924)، فاندلعت إضرابات عشوائية جرت جماهير عمالية هامة أغلبهم غير مخططين في نقابات تلك الفترة (النقابات التابعة للكونفدرالية العامة الموحدة للشغل، أو للكونفدرالية العامة للشغل). في خضم ذلك، اندلعت الإضرابات في وقت لم يكن معترفاً فيه بحق الإضراب وتكوين النقابات. وقام عمال رصيف تونس بأول إضراب مهم في 13 آب 1924، واندلعت عدة إضرابات أخرى مساندة له في مدن بنزرت وصفاقس، قام بها عمال الرصيف و المطاحن .

وأمام تجذر نضال الحركة العمالية التونسية، تشكل أول تنظيم للحركة النقابية التونسية، على يد الزعيم النقابي محمد علي الحامي، الذي ولد بالحامة قرب قابس، ثم كونه تجارب عديدة عاشها في أثناء حرب طرابلس سنة 1911 ، وفي تركيا زمن الحرب وحتى في برلين بعد الحرب... وعندما رجع إلى تونس في آذار من سنة 1924 بالدر إلى إنشاء جمعيات التعاون الاقتصادي وشركات استهلاكية (صيف 1924) كما ساند الإضرابات التي شنها عمال رصيف تونس وبنزرت آب وأيلول، وأخيراً أسس نقابات تونسية مستقلة عن النقابات الفرنسية بتونس وصفاقس وقابس وقفصة وبنزرت (بداية من شهر تشرين أول (أكتوبر) 1924. وفي 19 كانون ثاني تكونت (جامعة عموم العملة التونسيين) "س.ج. - ت.ا" CGTU بتزكية من الحزب الدستوري وبمساعدة وحماس من قبل بعض أعضائه (توفيق المدني، الطاهر الحداد).⁽¹⁾

ولقيت جامعة عموم العملة التونسية مساندة من نقابة الكونفدرالية العامة للشغل الموحدة س.ج. ت.م. C.G.T.U ذات النزعة الشيوعية التي كان يمثلها فينيدوري FINUDORI مدير جريدتها "المستقبل الاجتماعي" على عكس الاشتراكيين الذين ناصبوا العداء، مثلهم في ذلك مثل السلطات الاستعمارية الفرنسية، التي قضت على أول تجربة نقابية محلية في المهد حين تعرض محمد علي ورفاقه إلى أحكام قاسية في أواخر تشرين ثاني (نوفمبر) 1925، واتهمتهم بتدبير تأمر دستوري- شيوعي.

إلى جانب هذا النشاط النقابي، ظهرت بواكير الخلايا الشيوعية في تونس

(1) - محمد اغادي الشريف- تاريخ تونس- من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال- سراسر للشر- تونس الطبعة الثابتة 1985 (ص 117).

في أوساط الجاليات الأوروبية المقيمة في البلاد - أي في صفوف الفرنسيين والإيطاليين واليهود التونسيين - بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا القيصرية. وقد عقدت هذه الخلايا مؤتمرها التأسيسي باعتبارها أول تنظيم شيوعي يتأسس في تونس بضاحية حلق الوادي على يد للنخبة الأوروبية في 48 كانون أول (ديسمبر) 1921، وبوصفه جناحاً تابعاً للفرع الفرنسي للاممية الشيوعية.

ونشط هذا التنظيم الشيوعي في المجال الدعاوي، وأصدر العديد من الصحف أبرزها: حبيب الأمة، حبيب الشعب، التي أخذت على عاتقها مهمة نشر الدعاية الشيوعية في الأوساط الشعبية. ولكن سلطات الاحتلال الفرنسي، قامت بمنع الصحف، وتعطيلها، وخاصة في بداية العام 1922، حين صدر مرسوم يقضي بمنع للدعاية الشيوعية باللغة العربية⁽²⁾.

وكان الشيوعيون التونسيون الطامحون إلى بناء حزب بروليتاري يكون قادراً على قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية التونسية، منخرطين كلياً في النضال الوطني، يشهد على ذلك مساندتهم للحزب الحر الدستوري، الذي تأسس على يد عبد العزيز الثعالبي وثلة من النخبة المثقفة ذات التكوين الجامعي الفرنسي، ومن أعيان تونس في العام 1920، والذي كان يعتبر أول حزب سياسي جماهيري يقود الحركة الوطنية التونسية. وعلى الرغم من طابعه الإصلاحية، إلا أن برنامجها السياسي كان يطالب بالدرجة الأولى بدستور يضمن تمثيلاً ديمقراطياً للمساكنين من تونسيين وفرنسيين ويقوم حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب، ويضمن الفصل بين السلط ومساواة الجميع أمام القانون والحريات العامة.

حدد الشيوعيون في مطالبهم السياسية مطلب الاستقلال السياسي لتونس، لكنهم في أواخر العشرينات، غيروا موقفهم من الحزب الحر الدستوري (القديم) وأصبحوا يجاهرون بعدائهم له. وهذا الانقلاب في الموقف يعزى إلى الأممية الثالثة التي طرحت آنذاك شعار "طبقة ضد طبقة". لكن بالرغم من هذا الموقف الخاطيء من الحزب الدستوري (القديم)، فقد واصل الشيوعيون تمسكهم بشعار

(2) - كراس الحزب الشيوعي التونسي - موجز تاريخه، أهدافه، تنظيمه منشورات الحزب تونس 1982 (ص 9).

الاستقلال السياسي للبلاد⁽³⁾.

وعلى الصعيد العربي، تصدى الشيوعيون التونسيون من مواقع نظرية للحركة الصهيونية العالمية في السنوات 1922، و 1923، و 1925، وأفردوا على صفحات جريدتهم "المستقبل الاجتماعي" الناطقة بالفرنسية عدة مقالات حول الصهيونية. وقد رفع الشيوعيون شعارات صحيحة مثل: عروبة فلسطين، واعتبار الصهيونية أداة في أيدي الإمبريالية الإنكليزية، وانتفاء الطابع القومي عن الحركة الصهيونية.

لكن تحليلات الشيوعيين التونسيين تطوي على ثغرات، كما يقول ذلك الدكتور الهادي التميمي في مقالته عن (دور القضية الفلسطينية في تعميق الوعي العربي في المغرب العربي، مثال تونس). يمكن إيجازها على النحو التالي:

1 - تزيغ صهيونية نيودور هرتزل من أي مضمون سياسي وتحملها مضامين إنسانية وخيرية فقط.

2- اختزال التفاوتات الطبقية لليهود المتواجدين في أوروبا إلى برجوازية كبرى وبروليتاريا، مما نتج عنه عدم التعرض ولو بلغة التعممة إلى الدور الكبير الذي لعبته البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في الحركة الصهيونية العالمية.

3- النظر إلى الحركة الصهيونية العالمية المرتبطة بالدول الإمبريالية، بصفتها مجرد ممثّل لقوة عمل العرب، في حين أن لها أهدافاً أقوى كانت تعنى بتحقيقها، باعتبارها ممثلة لمصالح البرجوازيين اليهود الكبار، ومظهراً من مظاهر الإمبريالية.

4- السقوط في النظرة "الاقتصادية" اللاماركسية، إذ ليس من الصواب القول إن "اللاسامية"، ستزول بصفة آلية حين تزول قاعدتها المتمثلة في النظام الإقطاعي، فأشرس موجات اللاسامية قد عرفت البشرية في مرحلة التراكم البدائي لرأس المال نتيجة الصراع الضاري بين البرجوازيات الأوروبية الصاعدة والتجار اليهود، وفي مرحلة

(3) - تطور الوعي القومي في المغرب العربي - مجموعة من الباحثين - انظر مقال الدكتور - الهادي التميمي - مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى نيسان 1986 (ص 315).

الإمبريالية حيث عانى اليهود كثيراً من الهمجية النازية (4).

2 - مرحلة الثلاثينات - المسألة الوطنية والشيوعية :

كان للازمة الاقتصادية العالمية 1929، التي ظهرت انعكاساتها على البلاد التونسية منذ سنة 1931، حين انخفضت أسعار المواد الزراعية (القمح والزيت) التي مست صغار الفلاحين، وانتهاج سلطات الاحتلال الفرنسية سياسة توطيئ الفرنسيين في تونس، وتجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية، إسقاطاتها المدمرة لجهة جعل للوضع في تونس متفجراً.

فاستفاقت الحركة الوطنية التونسية تحت تأثير قضية التجنيس، واستعاد الحزب الدستوري (التديم) نشاطه أيضاً بفضل عمل النخبة المثقفة التي زاولت تعليمها العالي في الجامعات الفرنسية، والتي دخلت في صراع مفتوح مع القيادة التقليدية للحزب. وفي أواخر سنة 1933، انشق الزعماء الجدد الأخوان محمد والحبيب بورقيبة، والدكتور الماطري والمحاميان الطاهر صفر والبحري قيقه، عن قيادة الدستور القديمة، وجعلوا يقاومونها ليمسكوا بأيديهم مقاليد الحزب. وأفضت الحملة النشيطة التي قام بها أولئك المنشقون إلى انعقاد مؤتمر قصر هلال في الساحل التونسي يوم 2 آذار (مارس) 1934، ومن ذلك المؤتمر سينشأ الحزب الدستوري الجديد (5).

ضمن هذا السياق من بداية تجذر الحركة الوطنية التونسية، واصل الشيوعيون التونسيون نشاطهم بوصفهم ممثلين عن الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي، منسجمين كل الانسجام مع الخط الوطني العام، وتعرضوا للقمع والاضطهاد من جانب السلطات الفرنسية على نحو خاص في أيلول 1934، حين قامت هذه الأخيرة باعتقال ونفي قيادات الحزب الدستوري الجديد إلى جنوبي البلاد، ومنع كل نشاط سياسي إلى جانب قيادات الحركة الشيوعية التونسية أمثال محمد وعلي جراد وحسن السعداوي.

ومع تولي الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا عقب الانتخابات التي جرت في

(4) - المصدر السابق (ص 311).

(5) - محمد الحادي الشريف - مصدر سابق (ص 122).

شهر أيار 1936، ولدت آمال عريضة في تونس اغتبتها الشيوعيون لكي يدخلوا معترك النشاط في الأوساط النقابية والجماعية ويحدثوا فروعا جديدة في البلاد، ويطالبوا بتحقيق إصلاحات ديمقراطية من بينها تمثيل التونسيين في صلب مجلس منتخب وحكومة مسؤولة، والنظر في إصلاح النظام الإداري والقضائي لمصلحة التونسيين، وأخيراً إصلاحات اقتصادية واجتماعية مثل إقرار ثماني ساعات عمل في اليوم، والعطلة الأسبوعية، وتبنوا في الوقت عينه "المسألة الوطنية" كما طرحتها حكومة الجبهة الشعبية لحل مسألة المستعمرات.

وقد توج الشيوعيون التواضعة نشاطاتهم على صعيد ترتيب وضعهم التنظيمي باتخاذ قرار "تونس" الحزب، وجعله حزباً وطنياً، منفصلاً عن الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث عقدوا مؤتمراً في الفترة الواقعة ما بين 21-22 أيار 1939، وكان من نتائجه⁽⁶⁾.

- إقرار استقلالية الحزب، وتسميته « الحزب الشيوعي بالقطر التونسي ».

- تولي التونسيين قيادة الحزب، وانتخاب علي جراد أميناً عاماً.

مع صعود هتلر إلى قمة هرم السلطة السياسية في ألمانيا، واستلام الحركة النازية الحكم فيها بدءاً من العام 1933، وانعقاد المؤتمر السابع للكومنترن عام 1935، أكد الخط العام للحركة الشيوعية العالمية على استهداف تحالف الأحزاب الشيوعية مع الأجنحة الثورية في الحركة الوطنية داخل البلدان المستعمرة، وعلى أن الخطر العالمي في هذه المرحلة ليس الاستعمار (البريطاني والفرنسي بشكل خاص) بل هو خطر الفاشية الألمانية، بالدرجة الأولى.

وأمام انتهاز الاتحاد السوفياتي سياسة مهادنة للاستعمار الإنجليزي والفرنسي، ورفع شعار "الفاشية هي الخطر الأكبر"، أصبح الحزب الشيوعي التونسي يعتبر أن العدو الرئيسي للشعب التونسي ليس الإمبريالية الفرنسية "الليبرالية" بل الفاشية العالمية. وكان هذا الموقف يعني من الناحية السياسية العملية، مهادنة الحزب الشيوعي للتونسي الاستعمار الفرنسي، والوقوف ضد استمرار الكفاح التحرري الذي يخوضه الشعب ضد سيطرته. وهذا ما جعل

⁽⁶⁾ - كرسات الحزب الشيوعي التونسي: موحز تاريخه، أهدافه تنظيمه، منشورات الحزب تونس 1982 ص (11).

الحزب الشيوعي التونسي يرتكب خطأ كبيراً، حين اعتبر الحزب الدستوري الجديد الذي كان على رأس الحركة الوطنية عميلاً للقائمية، لأنه لم يجد نضاله السياسي ضد فرنسا، كما كانت تريد ذلك الجبهة الشعبية الحاكمة في فرنسا، ومصلحة الاتحاد السوفياتي.

لقد أثرت هذه المواقف سلباً في قوة الحزب الشيوعي التونسي وتطوره في ساحة العمل الوطني، وفي صراعه مع الحزب الدستوري، وأقامت انفصالاً بينه وبين الحركة الوطنية التونسية التي نهجت المواجهة مع الاستعمار الفرنسي بطرق متعددة. وكانت استراتيجية الحزب لم تعر أهمية للتناقض الحاصل بين الشعب التونسي والإمبريالية الفرنسية، رغم ما يكسبه هذا التناقض من طابع عدائي، حين أكدت ضرورة التحالف مع "الديمقراطيات الغربية" ضد الفاشية والنازية. وقد صرحت سكرتارية الحزب الشيوعي بتونس في نداء موجه للشعب في حزيران (جوان) 1944، جاء فيه ما يلي: « إن المعركة التي نخوضها يجب أن تتواصل حتى تحرير فرنسا الكلي إلى حد القضاء على الهيكلية عدو الإنسانية، وسيجدد مصير تونس بهذه المعركة وسيبرز أثر نهايتها المنتصرة عالم أفضل، عالم تخلص من الاضطهاد النازي، حيث تكون تونس وفرنسا مشاركتين في مجموعة أخوية فتسيران إلى الأمام نحو المزيد من الحرية والعيش الكريم ».⁽⁷⁾

وفي المرحلة التي كانت فيها الحركة الوطنية التونسية ترفع شعار الاستقلال السياسي، باعتباره شعاراً قادراً على تعبئة الجماهير التونسية، كان الحزب الشيوعي يشير على مناضليه « إن الشيوعيين يرون أن المسألة في الظروف الحالية ليست مسألة استقلال ولكن تتمثل في استئصال مخلفات الفاشية وسحق القوى الاجتماعية التي ولدتها وساندتها: الاحتكارات الاقتصادية وكبار المعمرين والإقطاعيين »⁽⁸⁾. وفي تجمع أقيم يوم 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، وصف على جرد الأمين العام للحزب المنصف باي الذي اعتلى عرش تونس في حزيران (جوان) 1942، وكان ذو نزعة وطنية، بـ «معتقاً بل كان أكثر

⁽⁷⁾ - المستقبل الإحصائي عدد 13 السبت 15 حزيران 1944.

⁽⁸⁾ - الحزب الشيوعي التونسي: المدرسة الأساسية، الدرس الثالث، الشيوعيون والأمة (ص 20-21).
(ليست مؤرخة والأرجح أن التاريخ 1946).

ثقافة من كل الذين اعتلوا عرش تونس، ويتمتع بشعبية كبيرة في تونس، وجذب إليه حركة وطنية مرتبكة لأن أكثر زعمائها نشاطاً كانوا (في السجن). وصفه "بالعصاة والفاشية" على الملأ .

كان الحزب الشيوعي التونسي يكون في مختلف أطره التنظيمية القيادية والقاعدية من أبناء الأقليات الفرنسية والإيطالية المقيمة في تونس، إلى جانب أبناء الطائفة اليهودية التونسية، وأبناء البرجوازية الذين تخرجوا في الجامعات الفرنسية، والحال هذه كان يشكو من نقص الكوادر التونسية- على رغم انخراط العديد من العناصر التونسية المسلمة بداية من فترة ما بين الحربين، واستمر هذا الوجه المختلط إلى ما قبل الاستقلال بقليل تقريباً. وكان لذلك تأثيره المباشر في مكانة الحزب. لقد كانت القيادات مزدوجة سواء في الحزب أو النقابات، والسبب في ذلك وجود جالية أوروبية وفرنسية على وجه الخصوص مكثفة، فيها عناصر شيوعية متحمسة فرضت نفسها. وكانت تتمتع بتسهيلات، وإمكانات، وبحرية أكبر. هذا الأمر ساعد على خلق الحركة الشيوعية التونسية، ولكنه أثر في وجهها الوطني سلباً، لأن السلوك السياسي للحزب كان كما لو كان فرعاً تابعاً للحزب الشيوعي الفرنسي، إذ بُني بالكامل خطه السياسي، وخاصة شعار الكبير الذي رفعته الحركة الشيوعية العالمية، وهو مهادنة الاستعمار لمكافحة الفاشية. فبريطانيا وفرنسا هما دولتان "ديمقراطيتان" والواجب الأول هو كسب ودهما لإقامة "جبهة سلام ديمقراطية" تجابه "جبهة العدوان الفاشية" .

وقد ركز الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان يتبنى شعار الحركة الشيوعية العالمية، متكلمة بلسان الاتحاد السوفياتي، كل اهتمامه على تكوين الجبهة المناهضة للفاشية، الأمر الذي جعله يعمل على جلب الديمقراطيات الغربية على حساب وقوفه مع نضالات الشعوب المستعمرة. وهذا ما أكدّه موريس توريز في برنامج الحزب المقدم في المؤتمر العاشر (حزيران/جوان) 1945، الذي نص على ضرورة "خلق الظروف لقيام اتحاد حر قائم على الأخوة بين الشعوب المستعمرة وفرنسا". وقد أكد مبدأ حرية تقرير المصير، ولكنه أضاف قاتلاً « بأن حق الطلاق لا يعني وجوبه »⁽⁹⁾. وبداية من سنة 1944 شارك الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة بإدخال اثنين من أعضائه

في « اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني »، ولقن مناضليه أن مكان شمال أفريقيا من مصطلحتهم ربط مصيرهم بمصير فرنسا الجديدة (10). والحال هذه ليس غريباً أن نجد الحزب الشيوعي التونسي يرد الاعتبار للنشيد الوطني الفرنسي لامارسياز lamarseillaise، حيث تشدها مناضلوه جماعياً في التجمع الذي أحيوا فيه مشاركة الحزب الشيوعي الفرنسي في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 17 نيسان (أبريل) 1944 (11).

وهكذا، وباسم مكافحة الفاشية، وقع الحزب الشيوعي التونسي في أخطاء قاتلة أثرت سلباً في ساحة العمل الوطني، بسبب من صراعه مع الحزب الدستوري، وانفصاله عن الحركة الوطنية التونسية التي كانت تخوض معركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي بأشكال متعددة. وقد أدى ذلك إلى ضياع العديد من المواقف الوطنية المهمة التي اتخذها الحزب، وضاعت هذه المواقف - الصحيحة - في زحمة المواقف الخاطئة واللاوطنية التي اتخذها، وضاعت تضحيات كثيرة للشيوعيين التونسيين في فترة الأربعينات ضد الفاشية وضد رموزها من الفرنسيين أنصار فيشي (12).

وقد قام الحزب الشيوعي التونسي بإجراء مراجعة نقدية لتلك الفترة بالقول: « وتجدر الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي التونسي، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ارتكب بعض الأخطاء تمثلت في بعض المواقف. وأساس تلك المواقف تقويم غير صحيح لخصائص المرحلة، ولدور القوى الاجتماعية والسياسية المحركة للثورة. مبالغاً في إمكانيات الطبقة الشغيلة على قيادة الحركة الوطنية، وسوء تقديره لإمكانيات الحزب الدستوري باعتباره ممثلاً للبرجوازية الصغيرة، والبرجوازية الوطنية بصفة عامة، ولتأثيرها السائد على الطبقة الشغيلة (13).

وفي معرض نقده لهذه التجربة يقول الأمين العام للحزب الشيوعي

(10) - دروس المدرسة الأساسية للحزب الشيوعي الفرنسي، درس الأمة الفرنسية، باريس 1944.

(11) - Lade'peche Tunisienne.

(12) - انظر النداء اللبنانية 27/5/1948 - الذكرى (45) للحزب الشيوعي التونسي.

(13) - كرسال الحزب الشيوعي التونسي، موحز تاريخه، وأهدافه، تنظيمه - منشورات الحزب الشيوعي التونسي.

التونسي الحالي محمد حرمّل في مقابلة له نشرت بمجلة النهج « طرح الحزب القضية الطبقية، القضية الاجتماعية، لكنه فعل ذلك على حساب وجهه الوطني. فعندما طرح القضية الطبقية طرحها دون شكلها الوطني. تعني بالشكل الوطني أن تكون القيادة تونسية، سواء في النقابات أو الحزب، مهما كان إخلاص العناصر الأوروبية- فمن الصعب أن يقتنع التونسيون بأن غير التونسيين يفعلون ذلك، والأمية تقوم بين شعوب وليس في نطاق تونس، تقوم بين الحزب الشيوعي التونسي والأحزاب الأخرى، بين عمال تونس والعمال في الخارج، لا وسط الحزب في تونس. لقد طبقنا الأمية تطبيقاً غريباً فكان لذلك تأثير سلبي سمح للحزب الدستوري والعناصر للقومية بمقاومة الحزب من هذا المنطلق، وإضعافه، ومحاصرته. وقد استطاع الحزب شيئا فشيئا أن يضيف الطابع التونسي على نفسه (بتونس نفسه).

وعند الاستقلال أصبح الحزب الوجه الوطني، وقضينا على الالتباس الذي اضر بمسيرة الحزب ونفوذه، وخسرنا بسببه للكثير.

دعوني أوضح أمراً. حتى عندما كان قوام الحزب مزيجاً أوروبياً-تونسياً، كانت سياسة الحزب وطنية، لكنها احتوت بعض الأخطاء. فالاتجاه كان مرتبطاً بسياسة الحزب الشيوعي الفرنسي، على أساس أن البروليتاريا في فرنسا هي التي ستقوم بالثورة، وتساعد في تحرير المستعمرات، على غرار ما وقع في ثورة أكتوبر. ففي فترة، كان ثمة تصور بأن كل تغيير ثوري إنما يقع بالارتباط مع طبقة الشغيلة الفرنسية. هذا خطأ أول، بيد أن الخطأ الأول لم يمنع الحزب من اتخاذ مواقف وطنية، إلا أنه حد من فاعليتها. فالحزب في فترة ما لم يرفع شعار الاستقلال، من منظور أن الاستقلال فيه انفصال عن فرنسا التي ستكون ديمقراطية واشتراكية. هذه تعقيدات وأخطاء تبدو فادحة»⁽¹⁴⁾.

3- علاقة الحزب الشيوعي بالاتحاد العام التونسي

للشغل:

منذ اغتيال محمد على الحامي وحتى مجيء فرحات حشاد كانت الحركة النقابية في تونس تعيش حالات التشرّد والتعقب والانقسام بين قاع الرضوخ

⁽¹⁴⁾ - مقابلة مع محمد حرمّل في مجلة النهج العدد 5 آب 1984 (ص 103-104).

للتبعية وسقف الوقوف عند المطلوبة. وكانت الحركة النقابية منقسمة بين نقابة عمال الموانئ بقيادة محمد الري، الجامعة العامة للمواطنين التونسيين، نقابة عمال البناء، نقابة عمال ومنتمسي البلديات، الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي. واتصلت هذه النقابات المستقلة بفرحات حشاد الذي كون في عام 1943 الاتحاد النقابي لعمال منطقة الجنوب التونسي بالتعاون معه على تأسيس اتحاد يجمع شمل العمال التونسيين.

وفي 20 كانون ثاني (يناير)، 1946 عقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمره التأسيسي بقاعة الخلدونية بتونس العاصمة. وانتخبت الـ 52 نقابة الحاضرة في المؤتمر فرحات حشاد أميناً عاماً لها. إلا أن « الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي » التابع للحزب الشيوعي تأخر عن ذلك إلى غاية 1955، حين حل نفسه واندمج في صلب الاتحاد العام.

كتب فرحات حشاد عام 1944 ما يلي: « إن العامل التونسي لا يمكن له أن يتصور كونفدرالية عامة للشغل تابعة لأي حزب سياسي، فهو يرفض أن يقاد بغطاء النقابة إلى اتجاه غير الاتجاه الذي رسمه العمل النقابي المستقل والحر والذي لا يوجد خارجه سوى الفوضى والغموض » (15). واستطاع فرحات حشاد أن يكون الاتحاد العام التونسي للشغل، ممثلاً وحيداً وشرعياً للحركة النقابية في عموم تونس، واستطاع أيضاً في زمن التبعية الذيلية أو الإصلاحيّة السياسية، أن يقف قوياً على رأس الاتحاد في وجه الأحزاب السياسية ويهاجمها ويفضح مؤامراتها المحبوكّة في بيوتات الاستعمار.

غير أن هذا الرفض للتبعية لأي حزب سياسي، لا يعني غياب العلاقات مع الأحزاب السياسية، خاصة أن الاتحاد يضم عمالاً من بينهم من كان منظماً سياسياً. وقد صرح فرحات حشاد في حزيران (يونان) 1948 في «المؤتمر العالمي ضد الإمبريالية» المنعقد ببوتو: « إنني لا أمثل هنا أي حزب سياسي، إنني أمثل العمال المنتمين لكل الأحزاب أو للعمال المستقلين عن أي حزب » (16).

(15) - وثيقة بعنوان " حقيقة الحركة النقابية من 1936 إلى يومنا هذا " الملحق الثاني لرسالة الكفافة في البحث (ص 122).

(16) - تقرير عن المؤتمر العالمي ضد الإمبريالية " تقرير عن أول محاضرة عالمية لشعوب أوروبا - آسيا وأفريقيا ضد الإمبريالية " باريس من 18 إلى 2 حزيران 1948 الصحافة اللندنية العالمية (ص 21).

ومع هذا لم يكن للحركة النقابية التونسية علاقات مستمرة مع الحزب الشيوعي. غداة الحرب العالمية الثانية ازداد نفوذ الحزب الشيوعي في تونس وهو نفوذ ناجم عن المكانة السياسية الكبيرة التي أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي يتمتع بها في الحياة السياسية لفرنسا ومستعمراتها بفضل مشاركته الفعالة في مقاومة النازية أثناء الحرب. وتجسدت سيطرة الحزب الشيوعي عن طريق المنظمات النقابية التي كانت تدور في فلكه مثل « الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي » و« جامعة الصناعات وصغار التجار في القطر التونسي »، كما كان نشاطه آنذاك علنياً، بينما كان نشاط بقية الأحزاب الوطنية الأخرى محظوراً بحجة اتهامها من قبل سلطات الاحتلال الفرنسية بالتواطؤ مع النازية في الفترة التي استولى فيها الألمان على تونس بين تشرين الثاني (نوفمبر) 1942 وأيار (مايو) 1943، وبدلية من آب (أغسطس) غير الشيوعيين التونسيين اسم الحزب، فأصبح يسمى "الحزب الشيوعي التونسي" بدلاً من الاسم السابق، وهو "الحزب الشيوعي بالقطر التونسي". ويعود تغيير اسم الحزب لسببين رئيسيين: أولهما، رغبة الحزب الشيوعي التونسي في الاستقلال عن هيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي، وثانيهما: "عودة الوعي" إلى الشيوعيين، وتبنيهم من جديد لشعار الاستقلال السياسي لتونس.

وكانت علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الشيوعي التونسي بسودها المد والجزر. ففي سنة 1948 شارك الاتحاد في لجنة الحرية والسلام التونسية إلى جانب مناضلين شيوعيين قبل انخراطه بالجامعة النقابية العالمية التي يسيطر عليها الشيوعيون. وألقى السكرتير العام المساعد للاتحاد النوري البودالي خطاباً بالمؤتمر الدولي "لأنصار السلام" المنعقد بباريس وبراغ من 20 إلى 25 نيسان (أبريل) 1949 صفق له المناضلون الشيوعيون، وجاء منه ما يلي: « إننا متيقنون أن الاستعمار الفرنسي لم يكن قادراً على استئناف حربه ضد الشعب الفيتنامي، وكذلك الاستعمار الهولندي لم يكن قادراً على غزو إندونيسيا لولا اعتمادهما على قروض مخطط مارشال وعلى مساعدة الولايات المتحدة الفعلية مما مكنهما من الطائرات والدبابات والمدافع والرشاشات التي تستعملها الآن كل من فرنسا وهولندا لتحقيق رغبة السيطرة على كل الشعوب التي وقعت تحت هيمنتها وتهديدات الحرب التي شنها تجار السلاح والرجعيون لم تزد إلا في تدعيم الوضع العالمي لصالح الإمبريالية التي كانت وما تزال

عدونا الرئيس» (17). لقد تعززت الروابط الكفاحية بين الاتحاد والحزب الشيوعي، وخاصاً تضاملات مشتركة في بداية سنة 1930، خاصة أن الاتحاد تبنى التحليل الذي قدمه الحزب الشيوعي، والمتمثل في أن الإمبريالية الأمريكية قد حلت محل الإمبريالية الفرنسية في المستعمرات. وخلال السنة عينها رفض عمال ميناء بنزرت إفراغ حمولة أسلحة تتمثل في 44 طائرة كانت تحملها الباخرة DIXMUDE كانت قد سلمت لفرنسا في نطاق إعادة تسليح الحلف الأطلسي والمساعدة الأميركية.

وأصبح الاتحاد يحتل مكانة مرموقة في الحياة السياسية التونسية لربطه المطالبات الاجتماعية بالقضية الوطنية ربطاً متيناً، ولارتفاع عدد المنخرطين في صفوفه من عشرين ألف في سنة 1946 إلى نحو مئة ألف سنة 1956، الأمر الذي يعني أن نوره في حياة البلاد وفي الكفاح الوطني ما انفك يتأكد.

غير أن الاستراتيجية الكفاحية التي تبناها الاتحاد بالتعاون، الوثيق مع الحزب الشيوعي، كانت تتناقض مع استراتيجية بورقوية زعيم الحزب الدستوري، الذي كان يبحث عن سند أميركي ضد الإمبريالية الفرنسية من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يبحث عن كسب ثقة فرنسا على أساس ضمان مصالح مشتركة كما أشارت إلى ذلك صحيفة "الرسالة" MISSION لسان الحزب الدستوري الجديد بتاريخ 11 تشرين ثاني (نوفمبر) 1949. وفي الوقت الذي بدا فيه الاستعداد للمفاوضات مع فرنسا في أيار (مايو) 1950، كان بورقوية يرمي إلى عزل الشيوعيين. فقد فصل الدكتور سليمان بن سليمان عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد ورئيس اللجنة التونسية للحرية والسلام من الحزب، لأنه كان مناصراً للتحالف مع الحزب الشيوعي التونسي (18).

ورغم تجربة النضال المشترك بين الاتحاد والحزب الشيوعي، إلا أن هذا لم يمنع الزعيم النقابي فرحات حشاد من انتقاد الأيديولوجية الشيوعية،

(17) - موجز ملخص قدمه مكتب اللجنة العالمية للحي الحرية. باريس (ص 374).

(18) - عبد السلام بن حميدة - الحركة النقابية الوطنية المشغلة بتونس 1924-1936 الجزء الثاني، ترجمة رضا بسلي - محمد العفاس، عبد الله بومطلة - النوري عبيد، نشر دار محمد علي الخامي - الحركة النقابية بشمال أفريقيا (ص 188).

واستعمال الحزب الشيوعي للنقابة لأهداف سياسية، إذ يقول في تموز (جويلية) 1951: « إن الطريقة الشيوعية ترمي في الظاهر إلى تحرير الشعوب وأقول في الظاهر لكن في الحقيقة لا يوجد بالنسبة للكتلة الروسية سوى شكل واحد للتحرر ألا وهو التحرر الشيوعي (KOMIN FOR MISTE). والشعب التونسي رغم أنه مستعمر من قبل الأجنبي ويطمح بالطبع إلى التحرر من رقبة الإستعمار لا يمكن أن يقبل هذا "التحرر النموذجي" المستوحى من أيديولوجية ضيقة. لا تعترف كليا بالحرريات الفكرية الأساسية وبحرية التعبير وهي جداً عزيزة وحيوية للإنسان »⁽¹⁹⁾.

ويوجه حشاد نقده للبلدان الشيوعية لغياب الحرية، التي يخصها بتعريف على النحو التالي « إن الشعب التونسي يعتبر أن الشعب يكون حراً في تقرير مصيره وفي التصرف ديمقراطياً في شؤونه الخاصة عندما يتحصل دستورياً وفعلياً على حقه في تقرير المصير. فهو يعتبر أن الشعب الإنجليزي شعب حر حتى وإن لم يختار الشيوعية. وكذلك الأمر بالنسبة للشعب السويسري والبلجيكي والسويدي والهولندي كلها شعوب حرة عندما اختارت ديمقراطياً نمط عيشها، وانتخبت ممثلها وعينت حكوماتها المسؤولة أمام المجالس الدستورية. إن الشيوعية الكومنفورمية KOMIN FOR MISTE تدعي أن كل هذه الشعوب المعذورة ما زالت في حاجة إلى "تحرير" لوضعها في صف الأنظمة القائمة ببولونيا أو بتشيكوسلوفاكيا، إن الشعب التونسي لا يريد الانعقاد من سيطرة استعمارية ليقع من جديد تحت نظام هيمنة من نوع آخر لذلك يبتعد عن الشيوعية السوفيتية وكذلك يتحصن من ممارسة قومية شوفينية »⁽²⁰⁾

ومع ذلك استمر الحزب الشيوعي في انتهاج خط سياسي يقوم على التقارب مع الحركة النقابية التونسية، وتحقيق التضامن الوطني في مواجهة الاستعمار الفرنسي. وقد قام الحزب الشيوعي بمساع في هذا الاتجاه، ففي 27 كانون ثاني (يناير) 1932 قدم الخيارى أحد القادة الشيوعيين "مذكرة لا تتناول مطالب التونسيين الوطنية، (إنهاء الحماية) فحسب بل ومطالبهم السياسية أيضا (انتخاب مجلس تأسيسى) ومطالبهم الاقتصادية (إرجاع خيرات الشعب التي

⁽¹⁹⁾ - فرحات حشاد- الحركة النقابية بشمال أفريقيا (ص 188).

⁽²⁰⁾ - المصدر السابق (ص 188-189).

جردت منه (21). وقد تحققت وحدة نضالية حقيقية.. « فقد تجمع ممثلو الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي، والاتحاد في لجنة واحدة بالبريد ولم العرائس والمكناشي وبأماكن أخرى وبعثوا معاً ببرقيات للمقيم العام ولمنظمة الأمم المتحدة » (22).

لكن هذا التقارب بين الحزب الشيوعي التونسي مع الاتحاد والحزب الدستوري الجديد قابله الجناح المعتدل في الحزب الأخير بالرفض. على أنه تجدر الملاحظة أن قاعدة الحزب الدستوري الجديد كانت تدعو إلى التقارب مع الشيوعيين. وبالفعل كان المناضلون النقابيون المنخرطون في الحزب الدستوري الجديد قد أبدوا استعداداً أكثر من غيرهم في مؤتمر الحزب المنعقد في كانون ثاني (يناير) 1952 لتبني خط سياسي جنري يتمثل في تصعيد كفاح لا هوادة فيه ضد الاستعمار الفرنسي، وهم لا يستبعدون التحالف مع الشيوعيين، إن اقتضى الأمر ذلك. وعلى كل حال، فالأمر الثابت في هذا المؤتمر هو فشل الجناح الأكثر اعتدالاً والمعروف بنزعة الغربية المعادية بشدة للشيوعية. وأسهم الاتحاد آنذاك بحكم نضاله المشترك مع شيوعي "اتحاد عملة القطر التونسي" في خلق تيار جبهوي ضد الإمبريالية، رغم أن حشاد لم ينفك يذكر في مراسلاته، (23) " بأن القمع الاستعماري يسلط على الوطنيين أكثر من الشيوعيين لكن ذلك يرجح لحرص تكتيكي أكيد، لا لمعاداة الشيوعية (24).

واستمر الحزب الشيوعي ينتهج خطأ سياسياً يسعى إلى تدعيم الجبهة الوطنية التونسية ضد الإمبريالية. ونشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي إثر مؤتمر الحزب الدستوري الجديد في كانون ثاني (يناير) 1952 بياناً أكدت فيه « أن ضمان انتصارنا الأكيد على عدونا الإمبريالي يكمن في اتحادنا جميعاً. دستوريين جدد وشيوعيين، نساءً ورجالاً وشباباً، ووطنيين

(21) - 1. بول لورنتان *A, paul lentin* الحركة الوطنية في تونس: الجذور والتاريخ. كراسات عمالية عدد 35، نيسان (أبريل) 1952 (ص 59-80).

(22) - المصدر السابق (ص 79).

(23) - السيزل - هي الجماعة العالمية للغابات الحرة - *SISL* المعادية للشيوعية، والمناصرة عن الغرب .

(24) - لقد ذكر مثلاً في شباط (فبراير) عام 1932 إذ الصحف الشيوعية لم يتم حظرها خلافاً للصحف الوطنية الأخرى.

مستقلين دون تمييز على أساس المنبث الاجتماعي أو الخاصية العرقية ويقطع النظر عن الأفكار السياسية» في جبهة وطنية تونسية... وقد يتيأس اليوم اتحادنا في جبهة وطنية بعد الموقف الذي اتخذته مؤتمر الحزب الدستوري الجديد 18 كانون ثاني (يناير) 1952، حيث نصت لاحتها على أنه : « لا يمكن أن يتحقق تحرير الشعب التونسي في ظل النظام الحالي » ... ونرمي من وحدة نضالنا هذه إلى تحقيق الأهداف العاجلة التالية:

- 1 - برلمان وطني تونسي منتخب انتخاباً عاماً مباشراً ومرياً.
- 2 - حكومة تونسية مسؤولة أمام نواب الشعب.
- 3 - إدارة تونسية للتونسيين تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة فيها (25).

اصطلحت محاولة الحزب الشيوعي التونسي الخروج من عزلته، وندأوه بتوحيد القوى الوطنية بالاتجاه الدستوري المؤيد للولايات المتحدة الأميركية، والذي يرفض أي شكل من أشكال التحالف مع الشيوعيين. وقد صرح بورقيبه لجريدة TUNISA SOIR في 12 شباط (فبراير) 1952 بأن السلطات الفرنسية أرادت من وراء إيقاف قيادتي الحزب الدستوري الجديد والحزب الشيوعي بصورة متزامنة، أن تقنع الأميركيين بتعامل الحزب الدستوري مع الشيوعيين. وأضاف قائلاً: « إن هذا خطأ كبير لأنني في زيارتي الأخيرة إلى أميركا التقيت بعدة شخصيات سياسية ونقابية فهمت جيداً اتجاه حزبنا واقتنعت بأن أحسن سد ضد الشيوعية في المجال الاجتماعي يمثلته الاتحاد العام التونسي للشغل بينما يمثلته في المجال السياسي الحزب الدستوري الجديد » (26).

لقد ظل الشيوعيون التونسيون يعلنون وفاءهم لمبدأ صراع الطبقات ومبدأ الأممية البروليتارية، ولكنهم لم يتمكنوا من فهم جوهر الحركة النقابية في بلد مستعمر مثل تونس، حيث مهمتها الأولى والملمحة تتمثل في الفكك الاستقلال، بل إن ذلك من واجبها باعتبارها منظمة نقابية وطنية. والحال هذه، كان الاتحاد

(25) - عبد السلام بن حميدة الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس 1924 - 1956 مصدر سائق (ص 35).

(26) - بورقيبه: تونس وفرنسا، باريس منشور آت جولييار 1954 Julliard (ص 298). مقابلة صحفية لتونس سوا 1952/2/12 . Tunis - soir

العام التونسي للشغل أكثر التصاقاً بالواقع التونسي، وجعل المهمات السياسية تحتل المرتبة الأولى في نضاله، ووضع استراتيجية تعطي الأولوية للنضال من أجل الاستقلال. وبذلك أصبح هذا الاتجاه قوة منظمة مهمتها تحرير الشغيلة عبر التحرر الوطني. فاندمج العمل النقابي بالعمل السياسي، وتعدى حدود نضالات الأحزاب السياسية ذات الأفق الإصلاحي والبرجوازي وحزب الدستور - القديم والجديد.

بعد ذلك جاء أحمد بن صالح على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل. وكان يمثل رأياً مستقلاً عن رأي الحزب الدستوري الجديد، وهو راعي البرجوازية الصغيرة الإصلاحية في الحزب الدستوري، وفكرة استقلال الاتحاد العام كقوة تنظيمية إزاء هذا الحزب وسياسته الاحتوائية. وكان الأفق السياسي لـبن صالح يحدده سقف بناء مجتمع على غرار الديمقراطيات الاسكندنافية.

الفراغ السياسي، وغياب الحزب المعارض لحزب الدستور في فترة الاستقلال، هما اللذان شجعا بن صالح على جعل الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة نقابية سياسية على غرار حزب العمال البريطاني، كنواة أولى في الوقت عينه لتوحيد العمال في المغرب العربي. وقد صرح بن صالح في عيد العمال، الأول من أيار 1955 "من الخطأ الاعتقاد بأن النضال من أجل المسألة الوطنية سينتهي مع الحصول على الاستقلال الداخلي. فعلى العكس من ذلك سيبدأ في هذه المرحلة، لكن سيتجه إلى المسائل الداخلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقة". ومع حصول تونس على الاستقلال الداخلي، وتفجر الصراع داخل الحزب الدستوري الجديد بين تياري الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، وجد الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه مجبراً على المشاركة في الصراعات الداخلية للحزب الدستوري، في حين رفض هو من قبل الارتباط بأي حزب سياسي كان. وقد تحالف بورقيبة مع الاتحاد ليحسم الصراع السياسي الداخلي، وللقضاء على منافسه بن يوسف. وبعد الانتهاء من تصفية آخر اليوسفيين كانت المسألة الملحة أمام بورقيبة وحزبه هي تصفية الحركة النقابية التي تضيق بها حدودها المرسومة لها في مؤتمرات هذا الحزب. وبدأت المعركة في مؤتمر الاتحاد في سنة 1956، وكان الحبيب عاشور رجل الحزب الدستوري الجديد قد أسندت إليه مهمة معارضة أفكار بن صالح. ورفض خروج الاتحاد العام عن وصاية الحزب. وظهر للعيان اتجاهان في المؤتمر:

- 1- اتجاه معاد للنضال الاقتصادي والاجتماعي ولكل ما قارب الاشتراكية بقيادة الحبيب عاشور رجل السلطة.
- 2- واتجاه منفتح على الأفكار الاشتراكية والحريات العامة - يرفض تبعية الحزب التي هي بالأساس تبعية الدعوة للبقاء ضمن الحدود النقابية والمعاداة الكاملة لكل فكر اشتراكي حتى لو كان إصلاحياً. هذا الاتجاه كان بقيادة أحمد بن صالح.
- وفتني الصراع بتقسيم الطبقة العاملة، عندما طلب بورقيبة من الحبيب عاشور بالانشقاق وإنشاء اتحاد عمالي "الاتحاد التونسي للشغل" يحظى بدعم من الحزب الدستوري.
- وحين حصلت تونس على الاستقلال السياسي في 20 آذار (مارس) 1956، رأى فيه الحزب الشيوعي التونسي "مكتسباً وخطوة إيجابية على طريق الاستقلال النهائي".

4 - الحزب الشيوعي ومرحلة التدعيم المؤسساتي للنظام (1956-1969):

في العام 1956 حصلت تونس على استقلالها السياسي من فرنسا على يد « بيار منداس فرانس»، وذلك لقطع الطريق على الشق الذي ينادي بتحرير تونس ضمن تحرير كل المغرب العربي (جناح اليوسفيين). وفي 25 تموز من العام 1957 أعلن الحبيب بورقيبة الذي كان يشغل آنذاك ثلاث وزارات في عهد الباي " الصادق باي "... إن تونس ذات نظام جمهوري، ولم تعد مملكة. في هذه المرحلة يمكن أن نرتب ما تم إنجازه على الصعيد المؤسساتي- السياسي على الوجه التالي:

- 1 - إنشاء "مجلس الأمة" وهو صيغة برلمانية يقوم بتصديق كل القرارات السياسية الصادرة عن الحكومة والحزب.
- 2 - إصدار دستور البلاد في سنة 1958. وهو دستور ينتم في طابعه العلم "بالليبرالية" نصاً.
- 3 - إنشاء نظام جمهوري ينتخب رئوسه كل خمس سنوات.
- 4 - إصدار مجلة "الأحوال الشخصية" وهي مجموعة تشريعات تنسم في

طابعها العام بـ "الثورية البرجوازية" حددت من الزواج ب 17 عاماً، وأقرت بالإجهاض، ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وعدلت من قوانين الميراث المستمدة من الإسلام لمصلحة المرأة خصوصاً... وحددت للزواج بإمرأة واحدة لا أكثر، والمهر بدينار (ما يساوي 50 ليرة سورية) أو (دولار أميركي) .

5 - إنشاء جهاز قضائي منفصل ومستقل عن السلطة السياسية (نصاً).

6- فتح الجامعة التونسية وخلق جامع الزيتونة بحجة "علمنة التعليم" .

أيد الحزب الشيوعي كل إجراءات الحكومة التونسية المستقلة هذه، وخاصة منها تأمين القطاعات الاقتصادية الكبرى كالنقل، والكهرباء، والمياه، والمناجم، وكذلك الإصلاحات في الميدان الزراعي، مثل حل الأحباس وتأمين جزء من أراضي المعمرين للفرنسيين.

وإلى جانب هذه المواقف الإيجابية التي اتخذها الحزب من السلطة التونسية الفتية، فقد انتقد المظاهر السلبية، التي بدت في الظهور بعد الاستقلال، وخاصة قصة استئثار البرجوازية التونسية بنتائج النضالات الوطنية، للشعب التونسي، ومحاولات الهيمنة والنفوذ بالسلطة، وإفراز سياسات معادية للطبقات الشعبية. ولم يكن ذلك ينفصل عن دعوات الحزب إلى إرساء تقاليد ديمقراطية في البلاد من حيث المحافظة على التعددية السياسية، (وخاصة أن الحزب الشيوعي كان القوة السياسية الوحيدة المعارضة في البلاد آنذاك)، أو من خلال المشاركة في الحياة الديمقراطية ممثلة في البرلمان والانتخابات البلدية: فقد شارك الحزب في الانتخابات التأسيسية للمجلس النيابي عام 1956، ثم شارك في الدورة التشريعية التالية عام 1959، وفي الانتخابات البلدية التي تمت في البلاد على الرغم من المضايقات المتعددة التي قامت بها أجهزة السلطة ضده (27).

وفي فترة ما بعد الإستقلال، عقد الحزب الشيوعي ثلاثة مؤتمرات حزبية وطنية: المؤتمر الخامس في العام 1956 وهو عام الاستقلال. وقد قرر المؤتمر ألا يكون في الحزب غير التونسيين، وتم تعديل النظم الداخلي بما يخدم هذا

(27) - فائز سارة- الأحزاب والحركات السياسية في تونس - من دون ذكر دار النشر - الطبعة الأولى 1986 - دمشق - (ص 144).

التوجه. وأصبح الحزب حزباً شيوعياً تونسياً على الرغم من احتجاج الحزب الشيوعي الفرنسي آنذاك. وهذا أول إيراد للوجه الوطني بصورة واضحة لا لبس فيها. وعقد المؤتمر السادس في كانون ثاني 1957، أما المؤتمر السابع فقد عقد في آذار (مارس) 1962. علماً أن محمد التافع تسلم منصب الأمين العام للحزب في العام 1948، واستمر في هذا المنصب القيادي حتى العام 1980، وبرز في هذه الفترة عدد من قادة الحزب أهمهم محمد حرمل، وموريس نزار.

في هذه المؤتمرات، قوّم الحزب الشيوعي مجمل سياساته ومواقفه، وممارساته، وواصل الجهود لبناء الحزب كحزب ماركسي، واستخلص الدروس من تجاربه القديمة، وخاصة أيام كان يمارس فيها الحزب نوعاً من التعصب والتحجر. وقدم للحزب نقداً ذاتياً علنياً تقيماً يخص الأخطاء التي ارتكبها الحزب في تلك الفترة.

أما على صعيد المساندة للثورة الجزائرية، تشير بعضى المراجع إلى مساندة الحزب الشيوعي التونسي للثورة المسلحة في الجزائر لأجل انتزاع حرية واستقلال الشعب الجزائري، بينما تشير مراجع أخرى إلى أن موقف الحزب كان أقرب إلى موقف الحزب الشيوعي الجزائري الذي عارض الثورة المسلحة.



الفصل السابع

الحزب الشيوعي والانتقال إلى المعارضة الإصلاحية

1 - الحزب الشيوعي في ظل هيمنة الحزب الواحد - (مرحلة 1963 - 1981) :

تميزت فترة 1956-1962 من حكم البرجوازية التونسية، بأنها كانت مرحلة تشكلها السياسي والإيديولوجي، وذلك عبر هيمنتها على جهاز الدولة، كما كانت مرحلة رجعية في مجمل مواقفها السياسية وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها عولت على مقدرة تحالفها مع البرجوازية التقليدية في حل مشاكل التخلف والتبعية .

وفضلاً عن ذلك، كانت سياسة الدولة- التونسية الفتية، تستند إلى سياسة تخفيف حدة العداء تجاه الاستعمار القديم و الاستعمار الجديد، و المحافظة على "الوحدة القومية" تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية. ولقد كانت تجربة معركة الجلاء عن بنزرت العام 1962، أحد معالم هذه السياسة.

في ظل تلك المدة هيمنت الشعارات والرموز الأيديولوجية للنظام التونسي المجردة من الوقائع الجديدة، والتي لا تربطها أية صلة بالمسائل السياسية الاقتصادية للشعب، وبقضاياها الوطنية والقومية.

وقد حدثت محاولة انقلابية ذات طبيعة برجوازية صغيرة وطنية غير ملتزمة بالجماهير في 24 كانون أول 1962، فاعتمد النظام هذه الفرصة لاتخاذ قرار بحل الأحزاب السياسية المعارضة وتجميدها، فتم حظر الحزب الشيوعي، وصورت صحافته: جريدة « الطليعة » ومجلة « تريون دي بروغري »،

وقمعت الحريات السياسية. ولكن الأمر بالنسبة لبرجوازية الدولة الصاعدة كان يتمثل في فرض رقابة تامة على المنظمات الجماهيرية، وبالأخص منها الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العلم لطلبة تونس. واجتمع المجلس القومي للحزب الدستوري بمدينة الكاف في آذار (مارس) 1963، وقرر أن كل المنظمات الجماهيرية تعتبر من « خلايا الحزب » وتعمل تحت قيادته، ويتمثل دورها في « تطبيق سياسة الحزب كل في ميدانها ».

وجاءت عملية حظر نشاط الحزب الشيوعي وصحافته مترافقة مع شن حملة اعتقالات واسعة ضد قيادة الحزب وكوادره. فتم اعتقال كل من محمد حرمل، وعبد الحميد بن مصطفى، والهادي جراد، فيما توفي حسن السعداوي في أحد مراكز الأمن التونسي. وتم تشديد الرقابة على كادر الحزب ومنظماته المحظورة النشاط، وتقديم عدد من الشيوعيين إلى المحاكمات العلنية⁽¹⁾.

وكانت النتيجة التاريخية الضرورية التي توصلت إليها الفئات الوسطى، التي امتلكت بالفعل سلطة الدولة، هي إنشاء القطاع العام والاعتماد على الدولة في الحل الاقتصادي، للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي عاشتها تونس في العام 1962، وفي سبيل تشكيل أساس، مادي لسلطتها السياسية، وكره مباشر في الوقت عينه، على الضعف البنوي للبرجوازية التقليدية. كان انتهاج الدولة سياسة التخطيط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، علماً بأن الحكم التونسي يطلق على مفهوم التخطيط، مصطلحاً خاصاً به وهو "التصميم". وحول هذه السياسة الجديدة يقول ميشال كامو: «وفي هذا الصدد، فإن رأسمالية الدولة لم تكن تشكل فقط المظهر (الاقتصادي) للوصاية، ولم تكن الدولة تستجيب فقط لدوافع ضبط عملية التراكم، بل كانت أيضاً تتخذ كإغيات تعود إلى ضرورات التكامل السياسي »⁽²⁾.

لقد أرغمت الدولة التونسية على ضرورة الشروع في التخطيط وبناء رأسمالية الدولة، وتنظيم العلاقات الجديدة بين الدولة والرأسمالية، باعتبارها

⁽¹⁾ - فايسر سارة - الأحزاب والحركات السياسية في تونس - الطبعة الأولى 1986 - دمشق - (ص 142).

⁽²⁾ - توفيق المديني، أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس - دار الزاوية للنشر والتوزيع - دمشق الطبعة الأولى نيسان 1989 (ص 16).

مرحلة جديدة تشتمل على تغييرات مهمة في البنية الاجتماعية، لقوانين المجتمع، وتخدم بشكل رئيس عملية التراكم الرأسمالي، وتسير في خط تنمية وتعزيز الرأسمال الخاص، في علاقاته العضوية بالسوق الرأسمالية العالمية. وشكل "مؤتمر المصير" المنعقد في مدينة بنزرت العام 1964، منعرجاً سياسياً وتاريخياً مهماً، في حياة تونس، حين استبدل اسم الحزب وأصبح يسمى منذ ذلك التاريخ "الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي". فتم إقرار مسألة "الاشتراكية الدستورية" وبرز الرجل القوي أحمد بن صالح في فضاء السياسة التونسية، فقاد بدوره تجربة التخطيط إلى "الاشتراكية"، التي لم تكن سوى محاولة بناء رأسمالية للدولة، في ظل السيطرة الإمبريالية الأمريكية.

وجعل هذا للصعود القوي لأحمد بن صالح، يحتل أربع وزارات دفعة واحدة: وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد، ووزارة التعليم، وببإشرافه في تطبيق برنامج الأفاق العشرية 1962-1971 بوتائر متسارعة، وارتبطت تجربة رأسمالية الدولة ارتباطاً وثيقاً بإزالة البنى القديمة للعهد المتشابهة ببقايا العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية في الزراعة. غير أن الإصلاح الزراعي الذي اضطلعت بتطبيقه "الاشتراكية الدستورية"، والدولة، لم يكن موجهاً لتصفية ملكية الإقطاعيين، ولا يسعى إلى تأميم الملكية الكبيرة لكبار المالكين العقاريين والرأسماليين الزراعيين. وقامت الحركة التعاضدية في تونس بتصفية ملكيات الفلاحين الصغار، والتجار، وطبقت الأساليب الإرغامية والإدارية التسلطية لفرض التعاضديات الزراعية والتجارية في الريف، الأمر الذي قاد إلى إلحاق الضرر الكبير بالفلاحين. ونجم عن هذا الوضع، إفقار شديد لجماهير الفلاحين الصغار والمتوسطين، وهجرة كثير منهم، لبيع قوة عملهم في أسواق الدول الرأسمالية، وخاصة فرنسا، ووجود جيش كبير من العاطلين عن العمل.

ثم إن تجربة الاشتراكية الدستورية، مهدت الطريق لتطور الرأسمالية في الريف، وشكلت القاعدة المادية لعملية التراكم الرأسمالي لمصلحة البرجوازية التقليدية والبيروقراطية الجديدة. وتشكلت في خضم هذه التجربة "رأسمالية الدولة" شريحة البرجوازية البيروقراطية ذات النزعة الاستبدادية بقيادة محمد الصباح المدير السابق للحزب الاشتراكي الدستوري، والتكنوقراطي الهادي نويرة، رئيس الوزراء السابق، والمدعومة من قبل جبهة رأس المال الخاص المحلي، ومن المساندة الأمريكية للكبيسة.

كما تميزت مرحلة حركة التعاضد، بتسلط البيروقراطية، واحتكارها للقرار السياسي الاقتصادي، وممارستها الاستبداد على الجماهير الشعبية الكادحة، من خلال قمع القوى اليسارية، وضرب النقابات أو تعميم الشعب المهنية الدستورية في المصانع والمؤسسات المختلفة، وتتصيب قيادة مسالمة ومتناقضة جزئياً مع مصالح العمال على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل.

وبذلك فقدت هذه التجربة حليفاً أساسياً، وهو القوة المنتجة الأساسية في البلاد لدعم التحولات الاقتصادية التي قامت بها رأسمالية الدولة. وكان لأزمة سنة 1969 في نهاية مرحلة (رأسمالية الدولة) التي شهدتها تونس في سنة 1964 واستمرت حتى سنة 1969، تحت راية "الاشتراكية الدستورية" وتعايش القطاعات الثلاث، بقيادة الجناح البيروقراطي التسييري في الحزب (أحمد بن صالح)، أن جعلت النظام غير مستقر، داخل الحدود والأهداف التي رسمتها وفرضتها هذه التجربة.

ولذا تحالف جناح البرجوازية البيروقراطية المتصلب مع جناح البرجوازية التقليدية ذي الميول الليبرالية، الذي يتزعمه أحمد المستري الوزير السابق للدخالية والدفاع وحسيب بن عمار وزير الدفاع السابق، وكلاهما من أعضاء الديوان السياسي للحزب الحاكم. وقاد هذا الائتلاف حملة تصفية تجربة "رأسمالية الدولة"، وتقديم رائدها أحمد بن صالح للمحاكمة بتهمة "الخيانة العظمى"، وقد ساندته في ذلك أوساط الرأسمالية الاحتكارية الأميركية، ففتح بذلك طريق التطور الاقتصادي الليبرالي (3).

إزاء هذه التجربة أصدر الحزب الشيوعي التونسي وثيقة فكرية - سياسية بعنوان « من أجل سياسة تقدمية وديمقراطية جديدة » في العام 1975، قوم فيها العوامل التي أدت إلى إفشال تجربة السنوات 1960 - 1969. وساند الحزب الشيوعي الجوانب الإيجابية في الستينات، وانتقد سلبياتها وحذر في العام 1969 من خطر التراجع وتركيز الاتجاه الرأسمالي، ومواصلة العداء للديمقراطية. وأكد أن تركيز الحزب الواحد وما تبعه من مضايقات وتعطيل للحريات الديمقراطية زاد في ضعف القوى التقدمية، وزاد في تجميد الحركة النقابية والمنظمة الطلابية مما حرم هاتين المنظميتين من مساهمة فعالة في إنجاح تجربة التطور التقدمي. ونجم عن كل ذلك تنشيط للنزاعات المعادية

(3) - المصدر السابق (ص 25-26).

للشيوعية التي لا تقيد إلا القوى الرجعية والاستعمار الجديد.

وعلى كل، فرغم الأخطاء، والنواقص، ورغم المراقيل والتعطيلات، فإن تجربة 1960-1969 تركت تراثاً طيباً من الإنجازات الإيجابية، فقد حاولت أن ترفع سداً يمنع الاستعمار الجديد من التسرب في بلادنا وذلك بالشروع في تشييد اقتصاد مستقل أساسه التصنيع ويعترف خصومه أنفسهم (بمجهود التنمية الملحوظ) على حد تعبيرهم، الذي تم في العشر سنوات الماضية ملاحظين حجم التعديلات وقيمتها ولاسيما في (ميادين المنتجة بعد أمد بعيد) وإقامة قاعدة صناعية وتنويع نشاطات الاقتصاد الوطني بفضل إحدث مشاريع جديدة، وتوسيع المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي الخ...

« كما إن تجربة سنوات 1960-1969 أفضت إلى توسع الملكية الكبيرة الفلاحية بحمايتها الأراضي التي استرجعتها الدولة من المطامع وحددت إمكانيات (أصحاب الأفاريات) بفضل إصلاح قطاع التجارة وتأمين السياحة في قواعدها الأساسية وغير ذلك من الإجراءات. وحصل تقدم محسوس في التشغيل وافتتح باب التعليم والثقافة.

« هذه كلها مكاسب إيجابية من ولجب القوى التقدمية أن تدافع عنها وأن تقاوم المحاولات الرامية إلى ترك المؤسسات المؤممة للخواص أو بيع أراضي الدولة والمسامي الحثيثة التي يقوم بها أنصار التطور الرأسمالي.

« أما فيما يتعلق بتجربة بن صالح لا سيما من سنة 1964، فإن مواقف الشيوعيين التونسيين كانت صحيحة بصفة عامة ويمكن تلخيصها كما يلي: مساندة التجربة التقدمية بحزم وانتقاد الأخطاء انتقاداً بناءً وصريحاً في الوقت نفسه لتحذير التجربة نفسها من الأخطار التي تحقّق بها.

كان للشيوعيين احترازا فيما يخص تشكل الإصلاحات، لا سيما كيفية فهم التعاضد والأشكال التي جاء فيها. وكان الشيوعيون يعتبرون أنه من الخطأ الواضح الأساليب المعمول بها، والتي كانت لها عواقب سيئة في العاجل على حالة الكثير من صغار الفلاحين وصغار التجار الذين لم يفهموا ما كانت ترمي إليه فعلاً هذه التجربة التي كان نصيبها مع الأسف أن تعزلت، وأصبحت تحت رحمة القوى اليمينية الرخيصة. ولكن على الرغم من الأخطاء والاحترازا فإن الشيوعيين ساندوا المجهودات التي قام بها أحمد بن صالح بشجاعة وبدون

كلال ليحقق اتجاهاً تقدماً في ظروف صعبة جداً، وقدموا له مساندة ناشطة بقدر ما تسنى لهم من إمكانيات... واتضح صحة موقف الشيوعيين سواء في مساندة الروح التقدمية لتلك التجربة أو في انتقاد جوانبها السلبية⁽⁴⁾.

وخلال فترة الحظر، كانت مهمة الحزب الشيوعي تكمن في المحافظة على وحدته الأيديولوجية والسياسية عبر مقاومة الانحرافات اليمينية واليسارية التي برزت في داخله وخاصة في الأوقات الصعبة. وكان هدف الشيوعيين في تلك الفترة الحفاظ على الأداة النافعة للإسهام في معركة شعبهم لأجل الديمقراطية، ولأجل فرض العدول عن السياسة الرأسمالية.

وقد عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الثامن في شباط 1981، قبل رفع الحظر عنه ببضعة أشهر، وصدرت عنه وثيقة من أربعة أجزاء، رسمت مختلف وجهات نظر الحزب إزاء القضايا الأساسية⁽⁵⁾.

ففي الجزء الأول، جاء في معرض تحليل الطبقات الاجتماعية والتناقضات بينها ما يلي: تعاضم شأن البرجوازية الجديدة، حيث تمكنت بعض العناصر من البرجوازية الصغيرة من كسب مواقع اقتصادية جديدة أو توسيع مواقع قديمة بفضل نفوذها السياسي وما يوفره لها من تسهيلات. وهكذا ظهرت البرجوازية الجديدة، وتطورت تدريجياً عبر مراحل معقدة، وعلاوة على موقعها في القطاع الفلاحي حيث سبق للبرجوازية القديمة (أي للرأسماليين الفلاحين والمستغلين للفلاحة الكبرى والتصدير) أن حصلت على قواعد متينة، فإنها تركزت في المشاريع التجارية الكبرى كالأستيراد والتصدير والسياحة وفي العديد من الأنشطة التابعة لقطاع الخدمات بما في ذلك المضاربة العقارية، وفي مقاولات البناء والأشغال العمومية، وفي الصناعات الموجهة نحو التصدير، وفي شركات التأمين والبنوك بالتعاون مع الرأسمال الأجنبي.

وفي تقويمه للأزمة العميقة التي طرأت على الإصلاحية الدستورية، جاء في وثيقة المؤتمر الثامن أن المحتوى الجديد الذي أعطى للإصلاحية في عهد بن صالح بات رهين الأشكال الأيديولوجية المسيطرة على الحزب الاشتراكي الدستوري المتجسمة في نفي الصراع، وفي محاولة التوفيق بين مصالح

⁽⁴⁾ - وثيقة "من أجل سياسة تقدمية وديمقراطية جديدة" - منشورات الطريق 1975 (ص 9-15-11).

⁽⁵⁾ - الحزب الشيوعي التونسي - وثيقة المؤتمر الثامن - شباط (فبراير) 1981. (ص 12-19)

متناقضة إلى أكبر حد. كما أنه بات رهين الإطار العام الذي تطورت فيه تلك الإصلاحية، أي إطار الحزب الواحد الذي يريد الجمع بين اتجاهات متناقضة، وإطراً للتعمق والسلطة المطلقة، والموالة للأمريكان الخ... واستطاعت الإصلاحية الدستورية من خلال الرجوع الصوري لأشكالها القديمة أن توهم الناس لمدة محدودة (فكان الحديث عن القطاعات الثلاث، ثم أتى التعامل مع الحركة النقابية على أساس الميثاق الاجتماعي) غير أن الإصلاحية الدستورية لم تعد قادرة على أداة وظيفتها بصفة عادية، وحتى في شكلها هذا فإنها فقدت فعاليتها ولا سيما مصداقيتها، فدخلت في أزمة أولاً إثر اختيار الاتجاه الرأسمالي، وثانياً إثر القطيعة مع الحركة النقابية.

وجاء في الجزء الثاني من الوثيقة، المتعلق بتحليل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ما يلي: إن الوضع الذي كان سائداً منذ سنة 1960، قد انقلب سيره واتسم منذ بداية السبعينات بالطابع الرأسمالي الموجه للسياسة الاقتصادية والاجتماعية... إنها سياسة تشجع عناصر البرجوازية الجديدة التي تربطها مصالح بالرأسماليين الأجانب، كما إنها تجر تبني ومساعدة نمط النمو الذي يفرضه الرأسمال الأجنبي الاستعمار الجديد وذلك أمر له انعكاساته، حيث يؤدي تدعيم التبعية الاقتصادية أكثر فأكثر، إلى إرماء رأسمالية تونسية متخلفة وتابعة، تتطور تطوراً رأسمالياً وتعيش على المساعدات من الخارج، مما يؤدي إلى إجماع البلاد التونسية في فلك الاستعمار الجديد ويجعلها تخضع لتأثير الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقادت هذه السياسة الرأسمالية إلى تبييد المجهود الوطني في مجابهة التخلف، وتعميق قوة الفوارق الاجتماعية، لما اقترنت بسياسة قمعية منافية للديمقراطية، وما أحنثته من أزمة خطيرة في تونس ظهر عمقها واتساعها في الانتفاضة العمالية والشعبية في 26 كانون الثاني 1978، ثم في حوادث قفصة المملحة في سنة 1980.

وفي الجزء الثالث المتعلق بتحليل الوضع الدولي، تعرض الحزب الشيوعي إلى أهم الأحداث الساخنة في ذلك الوقت. ففي تحليله للثورة الإيرانية، يقول: « إذا كانت الثورة الإيرانية قد حطمت مواقع الإمبريالية فإن التناقضات التي تتخبط فيها هذه الثورة (مشاكل طبقية، المسألة الوطنية) تمنح الإمبريالية إمكانية للمناورات. إن الحرب التي أثارها العراق ضد إيران تحقق موضوعاً الأغراض الخفية للإمبريالية، إذ هي تضعف الثورة الإيرانية وتضعف في

الوقت نفسه الجبهة النضالية للشعوب العربية ضد الإمبريالية، والصهيونية (قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق، وسوريا وليبيا).... أما في أفغانستان، فإن الأخطاء التي ارتكبتها القوى التقدمية التي أخذت يزمم السلطة في نيسان (إبريل) 1978، والظروف الموضوعية المعقدة لهذا البلد الذي لا يزال يبرز تحت هياكل قبلية متخلفة مبادت على وقوف القوى المحافظة والمضادة للثورة، والتي تهدف بتأييد من الإمبريالية، وبعد سقوط الشاه، إلى العثور على معقل آخر لضرب حركة التحرر الوطنية والبلدان الاشتراكية^٥.

وإذا كان الحزب ظل متمسكاً بخيار الاشتراكية، كخيار يضمن تطورات اقتصادية كبيرة في أمد قصير نسبياً، إلا أنه وجه انتقاده لما جرى في بولندا، التي كانت تعيش ظروف الصراع بين نقابة تضامن وحكم جارولنسكي العسكري، حين قال: إلا أن بناء الاشتراكية لم يتم ولا يتم بدون أخطاء أو نقاط ضعف أو تناقضات فهي لم تعرف الانتصارات فحسب. ومثال ما وقع في بولونيا يبين أن أخطاء وانحرافات جسيمة يمكن أن تحدث وأن تبلغ درجة من الخطر تهدد الاشتراكية ذاتها. غير أنه يمكن للاشتراكية أن تجد في نفسها إمكانيات لتصحيح الأخطاء ولحل مشاكل النمو المعقدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وذلك بالنضال ضد كل انحراف بيروقراطي وبلاستجابة لمتطلبات الديمقراطية الجديدة وتطورها من خلال المشاركة النشيطة لمجموع العمال ومنظماتهم الجماهيرية ولا سيما النقابات التي يجب أن تلعب الدور الخاص الذي يعود إليها ». فضلاً عن ذلك، قوم الحزب ميزان القوى الجديد في العالم والوضع الدولي، وحلل طبيعة السياسة الخارجية التونسية، موضحاً « إن موقف تونس فيما يتعلق بالقضية الأفغانية والثورة الإيرانية وبمناسبة الحرب العراقية الإيرانية وبحثها الصريح عن حماية عسكرية فرنسية أميركية وعلاقتها الاقتصادية مع السوق الأوروبية المشتركة ومع فرنسا كل هذا يجعلها تلعب دور المساعد للاستعمار الجديد (الحوار الثلاثي والعمليات الملتئية).

وقد خصص الجزء الرابع من وثيقة المؤتمر الثامن لموضوع برنامج الحزب، واشتمل على المطالبة بـ^(٦).

^٥ - المصدر السابق (49-50-51-52-53).

١ - على الصعيد السياسي :

ركز الحزب على أن محاولة القمع التي انتهجها النظام في 26 كانون ثاني 1978 وسجن القيادات النقابية، ومحاولة احتوائه للاتحاد العام التونسي للشغل لم تنجح في إيقاف الحركة المطالبة والقضاء على الحركة النقابية، والحال عينه في الجامعة، حيث لم يحل القمع أيضا أي مشكل ولم تمنع للمحاكمات السياسية العديدة ولا المناورات والاستفزات المتنوعة والايقافات والسجن التي يرجع بعضها إلى 1967، الطلبة من مواصلة الدفاع عن طموحاتهم الشرعية والمساهمة في النضال العام من أجل الحريات الديمقراطية والتغييرات الضرورية.

ولاحظ برنامج الحزب للشيوعي التغييرات الحاصلة في تونس، مع مجيء رئيس الوزراء الجديد محمد مزالي، والوعود التي قطعتها حكومته لأجل إحداث انفراج في الوضع السياسي التونسي، مثلا إيجاد حلول لمشاكل الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام لطلبة تونس بالحوار، وإجراء انتخابات حرة. وعلى هذا الأساس، أكد برنامج الحزب الشيوعي، أنه لكي تمثل هذه الإجراءات الخطوة الأولى في إرساء ديمقراطية حقيقية، فإنه يجب أن تدخل ضمن ديناميكية تغييرية ممثلة أساسا في تحقيق ما يلي:

- 1 - الحل السريع لمشاكل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس على أسس ديمقراطية وصحيحة. وهذا يعني رفع جميع الاستثناءات والاحترام الفعلي لإرادة الشغاليين والشباب الطالبين.
- 2 - الإعلان عن عفو تشريعي عام يرجع حقوق المساجين السياسيين والنقابيين.
- 3 - إلغاء كل القرارات والقوانين المناهية للدستور حتى تضمن حريات التعبير والتنظيم لكل الاتجاهات السياسية بصفة واضحة دون قيد أو استثناء بما في ذلك حق الشيوعيين التونسيين في إصدار الصحف ورفع الحظر الذي تسلط على حزبهم منذ سنة 1964 اثر قرار إداري.

2 - في المجال الاقتصادي .

طالب برنامج الحزب الشيوعي بضرورة مراجعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية بصفة تضع حداً لمطامع الرأسماليين الطفيليين ولتزايد خطورة الفوارق الاجتماعية، وبطريقة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماهير الكادحة، وتنتج نحو طريق تطور وطني حقيقي واستقلال اقتصادي. وأكد البرنامج أن الشيوعيين التونسيين يناهضون بشدة السياسة الرأسمالية المعادية للديمقراطية التي عمقت الفوارق الاجتماعية وحولت النضالات الرامية إلى الخروج من التخلف عن أهدافها الأساسية وقادت البلاد إلى أزمة خطيرة. ويبقى هدفهم الأساسي هو الاشتراكية، في المرحلة الراهنة- مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ذات المحتوى الاجتماعي المتقدم والذي يفتح الطريق نحو الاشتراكية- وهم يناضلون من أجل بديل ديمقراطي يضمن تطوراً اقتصادياً متكاملًا موجهاً نحو تلبية حاجيات الجماهير الشعبية.

3 - الأهداف الاقتصادية .

أكد برنامج الحزب أن البديل الجديد التقدمي والديمقراطي الذي نقترحه يتركز على تحقيق ما يلي:

- في المجال الزراعي ضرورة إجراء إصلاح زراعي، يمنع تجمع الأراضي في أيدي أقلية محظوظة، ويمكن الفلاحين من أكثر ما يمكن من الأراضي (الملكيات الفقيرة والمتوسطة)، ويضع حداً للزروح ويطور الزراعات الغذائية ويوسع السوق الداخلية بما يسمح بتصنيع فعلي. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نحد من الملكية الكبيرة بالرجوع إلى مقاييس تختلف حسب الجهات وأنواع الزراعات وأن يقع التوزيع المجاني للأراضي على الفلاحين الفقراء والعملة الفلاحين وإعانة هؤلاء على تطوير إنتاجهم ووسائل عملهم بكل الطرق.
- في مجال التصنيع : يجب تغيير العلاقة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص وإعطاء القطاع العام مهمته الحقيقية كمحرك للتطور، كما يجدر أيضاً أن تتغير أهداف الإنتاج في اتجاه تطوير أشكال إنتاجية وطنية متجهة أساساً نحو السوق الداخلية.
- في مجال التجارة: يجب القضاء على القطاعات الطفيلية خاصة في الميدان العقاري ومجال التصدير والاستيراد كما يجب مراقبة الأسعار

بصورة حقيقية.

- في مجال الضرائب أو الجباية: جعل السياسة الجبائية تتماشى وضرورة التشفير ولا يتمنى هذا إلا بالاعتماد على كل الفئات الاجتماعية الوطنية وإجبار الأقلية المحظوظة على دفع ضرائب: توظف على ثرواتها الجديدة. وهكذا تساهم كل الفئات في معركة الخروج من التخلف والنهوض بالبلاد.

4- الأهداف الاجتماعية

ضرورة تطبيق سياسة تشغيل منظمة للقوى العاملة، وإيجاد حلول جذرية لمسألة السكن، وتوفير خدمات صحية ودوائية مناسبة للفئات الشعبية، وتطبيق سياسة تعليمية وثقافية وإعلامية تستجيب لحاجات الطبقات الشعبية ومصالحها.

5- الأهداف السياسية

- التأكيد على نهج الديمقراطية، وإتباع سياسة تقدمية في البلاد، عبر تأكيد الترابط بين الديمقراطية والسياسة التقدمية في المبادئ الاقتصادية والاجتماعية.

- التأكيد على أن التعددية السياسية هي تجسيد للخيار الديمقراطي في البلاد، والذي يترسخ من خلال إيجاد صيغة العمل المشترك للقوى الوطنية والديمقراطية لمعالجة أوضاع البلاد. وقد عقب هذا الاقتراح سلسلة من المبادرات لبحث عمل موحد والاتصالات وتبادل الآراء مع الوحدة الشعبية وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والاتجاه الإسلامي .

- تأكيد الحزب ضرورة عمل القوى الوطنية والديمقراطية التنوسية لإقرار اتفاق وطني على أساس الحريات الديمقراطية، وإعادة النظر في الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية.

6- السياسة الخارجية ،

أكد الحزب الشيوعي في مؤتمره، أنه حتى تسير تونس في طريق التغيير اللازم فإننا في حاجة أيضاً إلى سياسة خارجية متحررة من كل موالاة للغرب، وغير منحازة فعلاً تنشط في اتجاه وحدة المغرب العربي، وتجعل شعبنا يشارك

في نضال كل الشعوب العربية ضد الإمبريالية والصهيونية. إن الشيوعيين يناضلون ويناضدون كل القوى الوطنية للنضال من أجل سياسة خارجية تتماشى ومصالحة بلاتنا الوطنية.

2 - الحزب الشيوعي واستئناف نشاطه العلني في 1981 :

بعد مظلمة تاريخية حرمت الحزب الشيوعي من ذلك ما يزيد على ثمانية عشر عاماً، وبعد محاولات عديدة ومتكررة قام بها في عقدي الستينات والسبعينات لتمكينه على الأقل من إصدار صحيفته، تم رفع الحظر عن نشاط الحزب الشيوعي التونسي في تموز 1981، إثر مقابلة بين محمد حرمل الذي تولى منصب الأمين العام للحزب في العام 1980، والرئيس السابق الحبيب بورقيبة.

و استأنف الحزب إصدار جريدته « الطريق الجديد » في 3 تشرين أول (أكتوبر) 1981، وجاء في افتتاحية العدد الأول ما يلي: « فالطريق الجديد تجسيم للمسار الديمقراطي الذي هو في بدليته وتجسيداً للتعددية التي بدأ الاعتراف بها وهو بلا شك سيأخذ مكانه مع الصحف الوطنية والديمقراطية ليعزز عملها... » ولكن الطريق الجديد سيسهم في مقاومة الاتجاه الرأسمالي الحالي وتركيز الأفاق الاشتراكية حتى تخرج تونس حقاً من التخلف وحتى يكون تطوير البلاد في صالح مجموع شعبيها « ولن ينسى الطريق الجديد ميدان السياسة الخارجية » فيستعمل دوماً في سبيل سلوك سياسة عدم انحياز حقيقية وفي سبيل مساندة حركات التحرر في العالم وقضايا الشعوب العربية وخاصة القضية الفلسطينية مساندة تامة، وفي سبيل توثيق العلاقات مع القوى المعادية للاستعمار وخاصة مع البلاد الاشتراكية. والطريق الجديد سيمسعى أن يكون منبراً للفكر التقدمي، الفكر الثوري المعاصر يروج الاشتراكية العلمية بعيداً عن كل تحجر وكل تعصب، وعن الآراء المسبقة، والاختلافات والأكاذيب التي تروجها حملات متواصلة أدت مثلاً ببعض الثياب الذين يعتبرون أنفسهم شيوعيين ماركسيين لينينيين إلى مقاومة الشيوعية والاشتراكية⁽⁷⁾.

وهكذا وبعد ثمانية عشر سنة تظهر « الطريق الجديد » لتأخذ المشعل

(7) - الطريق الجديد - العدد الأول - السبت 3 تشرين أول (أكتوبر) 1981 - الافتتاحية.

عن "الطلیعة"، التي وقع منعها في كانون أول 1962، مواصلة بذلك الخطوات للضالية التي بدأتها جريدة "حبيب الأمة" اليومية للصادرة في 23 تشرين أول "أكتوبر" 1921. ونستعرض الآن الصحف الشيوعية منذ نشوئها في تونس على النحو التالي:

الأجنبية			العربية		
L' Avenir Social	1944 - 1922	أسبوعية	1921	يومية	حبيب الأمة
Le Combat Social	1925	أسبوعية	1921	يومية	حبيب الشعب
L' Aube Sociale	1925	أسبوعية	1921	يومية	الاستبصار
La Bataille Sociale	1925	أسبوعية	1921	يومية	البصير
Le Proletaire	1926	أسبوعية	1921	يومية	الخبر
L' Avenir de La Tunisie	1944 - 1956	أسبوعية	1921	يومية	المهضوم
Liberte	1945	أسبوعية	1922 - 1921	أسبوعية	المجلة
L' Avenir	1955	أسبوعية	تصدر بصفة غير قانونية		
L' Espoir	1955	شهرية	1962 - 1937	أسبوعية	الطلیعة
L' Espoir	1963	دورية	1945	أسبوعية	المستقبل التونسي
Jeunesse De'mocratique	1975	دورية	1949	أسبوعية	التونسي
			1949	شهرية	حياة الحزب
			1954	أسبوعية	صوت الأمة
			1981 - 1968	شهرية	الطريق

وكان رفع الحظر عن نشاط الحزب الشيوعي التونسي ترافق مع انتهاج النظام التونسي سياسة « التفتح والديمقراطية » عقب المؤتمر الحادي عشر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الدستوري الذي أقر مسألة الديمقراطية. وقد جاء في القسم المتعلق بها: « والمؤتمر مع إقراره بالتعددية في الآراء والحق في التعبير والتنافس الشريف الذي يؤكد أن الديمقراطية تقتضي أولاً وبالذات وجود دولة مهابة، وأن الدولة والهياكل تتطور ولا استقرار إلا في ظل دولة قوية... وأن المؤتمر إيماناً منه كما أكد ذلك "المجاهد الأكبر" ضمن خطابه الذي افتتح به المؤتمر، بأن ما بلغه الشعب من رقي، وما يحذو الشباب من طموحات وما تقتضيه المصلحة من تشريك جميع التونسيين واتخاذ القرار مهما اختلفت بينهم الآراء داخل الحزب أو خارجه، يدعو إلى السماح بظهور تنظيمات وطنية. سياسية كانت أو اجتماعية شرط أن تلتزم المصلحة العليا والشرعية الدستورية وحماية المكاسب القومية ونبذ العنف والعصبية والإرهاب الفكري وعدم الولاء أيديولوجياً أو مادياً لأي جهة أجنبية .

وكانت انتفاضة 26 كانون ثاني (يناير) 1978، ولزمة الاتحاد العام التونسي للشغل عقب سيطرة الجناح الأكثر رجعية في صلب النظام اثر الانتفاضة، والانتقال الذي قام به هذا الأخير على رئاسة الاتحاد من خلال زج بن عاشور في السجن، وعملية قفصة العسكرية كانون ثاني (يناير) 1980، التي هزت أركان السلطة الحاكمة، هي أهم الحوافز التي دفعت النظام إلى انتهاج سياسة « التفتح والديمقراطية » وكان على حكومة محمد مزالي أن تواجه كل المتاعب دفعة واحدة الحزب الذي أصبح يحتاج إلى إعادة بناء، والجيش الذي اعتاد على الخروج إلى الشارع، والأمن الذي تحطمت أسطوره حين لم يستطع إجهاض عملية قفصة ولا إحباط الهجوم الصهيوني، والاقتصاد الذي دخل إلى غرفة المعايير الفائقة، والنقابات الهائجة التي تحتاج إلى ترويض (كما قال بورقيبة). غير أن قوة الأمر الواقع كانت أقوى من نوابها أي رجل، وتلك هي الفجوة التي تحدثت في كل مرة يطمح فيها بلد من العالم الثالث إلى الخروج للنهواء الطلق.

في غضون ذلك، قام النظام في تونس، بمحاكمة قيادة "حركة الاتجاه الإسلامي" في تموز 1981. وقد أراد النظام من هذه المحاكمة، تحجيم قوة "حركة الاتجاه الإسلامي"، وسد الطريق أمام إمكانية التحالف بينها وبين المعارضة التونسية، حين أقرت حكومة مزالي السابقة إجراء انتخابات تشريعية

مبكرة في خريف 1981.

وقد أكد الحزب الشيوعي في تحليله الطابع السياسي لهذه المحاكمة حين تسأل هل ما تعرض له هذا الاتجاه الإسلامي « يمكن أن يسحب النظام على مختلف التيارات السياسية التي لم تحصل بعد على تأشيرة. فهي عرضة للمحاكمة "من أجل الاحتفاظ بجمعية غير مرخص بها". وأضاف الحزب أن هذه المحاكمة بوصفها محاكمة سياسية « تمثل انكاساً في المسيرة الديمقراطية وتبرهن من جديد على أن النضال من أجل إرساء دعائم الديمقراطية يستدعي من كل القوى الديمقراطية والوطنية المزيد من التلاحم والنضال من أجل دعم هذا المسار. وهذا يمر حتماً بالعمل من أجل إقرار الحريات العامة وإلغاء القوانين اللادستورية وإصدار عفو تشريعي يهيئ الظروف لدفع جديد نحو الديمقراطية » (8).

وأمام تعاطف حركة الاتجاه الإسلامي في الشارع التونسي، وازدياد نفوذها ودورها السياسي وتعرضها لحملة ظالمة من النظام، حدد الحزب الشيوعي موقفه منها على النحو التالي: « أنه من حق أي مواطن أن ينتسب إلى "الاتجاه الإسلامي" وأن يدافع عن رأيه كما من حق أي مواطن أن ينتسب إلى اتجاهات أخرى. هذا وإبنا لا نغض الطرف عن تقييم الاتجاه الإسلامي نفسه: إننا نعتبره تياراً فكرياً سياسياً يوظف الدين في السياسة فتختلف معه في ميادين وتلتقي معه في ميادين أخرى. إن توظيف الدين في السياسة يكون إيجابياً أو سلبياً، تقدماً أو رجعية حسب ما تحتوي عليه السياسة، التي ينطلق منها، وحسب الظروف والجماعات التي تستعمله. وقد كان إيجابياً بل ثورياً في بعض الظروف، وفي الإمكان أن يكون له دور إيجابي في ظروف أخرى، ولكنه في الإمكان أن يكون هذا الدور سلبياً إذ اخفتت الحقائق والمصالح الضيقة والتعصب وراء الدين وإذا كان توظيفه لأغراض وأهداف رجعية.

إن الإسلام ليس في حد ذاته مقياساً للتعرف على حقيقة وأهداف الذين يتخذونه اتجاهًا، ذلك إن الإسلام دين للجميع ولكن الجميع فئات وطبقات وصراخ طبقى ونزعات، فهناك الرأسمالي وهناك العامل، وهناك الرجعي

(8) - الطريق الجديد - المصدر السابق (ص 4م).

وهناك التقدمي، وهناك دول إسلامية رجعية وهناك دول إسلامية معادية للاستعمار.

ونحن متمسكون بالقيم الإسلامية التقدمية كما أننا متمسكون بالتقاليد العقلانية المتأصلة في تراثنا من ابن رشد وابن خلدون ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني والطاهر الحداد وغيرهم ممن اجتهدوا وتفتحوا لكل جديد تقدمي وطوروه. والتمسك بتلك القيم لا يعنى المحافظة الجامدة بل التطور المستمر. واعتقادنا أن التفتح إلى الماركسية كعلم لتحليل المجتمع وكأسلوب للعمل على تغييره يملئ به إخلاصنا لتلك القيم وإمداداتها⁽⁹⁾.

في العام 1981 أعلنت حكومة مزالي إجراء انتخابات تشريعية مبكرة. واكتسب هذا الحدث أهمية بالغة بعد 13 عاما من هيمنة نظام الحزب الواحد، حرم خلالها الشعب التونسي من الاختيار، وأفرغت عملية الانتخابات من كل مغزى سياسي. ولعل المرحلة الحالية تتميز بنوعية جديدة، إذ لم يعد الحزب الحاكم يجد إزاءه سوى الحزب الشيوعي بمفرده ينادي بالديمقراطية والحرية، بل نجد كذلك عدة حركات سياسية من أهم اهتماماتها تركيز مناخ سياسي منسجم بالتسامح والديمقراطية، فضلا عن أن مطلب الديمقراطية أصبح مطلباً ملحا للجماهير الشعبية التي ما انفكت ترفعه كشعار في كل تحرك جماهيري. وكانت هناك مجموعة من الظروف التي أحاطت بهذه الانتخابات يمكن أن نوجزها كما يلي:

1 - إن ضبط تاريخ أول تشرين ثاني (نوفمبر) 1981 لإجراء الانتخابات التشريعية لا يترك متسعا من الوقت للأحزاب والحركات السياسية المعارضة، التي مازالت تعمل في إطار شبه علني، باستثناء الحزب الشيوعي، الذي لم يحصل على حق الوجود القانوني إلا في 19 تموز 1981. والحال هذه فإن المنافسة الانتخابية في هذا الإطار تصبح غير متكافئة بين حزب حاكم يقوم بحملته الانتخابية عبر استعمال هيكل ومؤسسات الدولة، وبين أحزاب وحركات معارضة لا تزال تناضل من أجل حقها في الوجود ومن أجل التعريف بنفسها.

2- إن إجراء انتخابات مبكرة يشكل محاولة لتجنب فصول المعارضة،

(9) - المصدر السابق (ص15).

واحتواء مطلب التعددية السياسية والفكرية، باعتبار أن التمثيل النيابي يصبح مقولاً للاعتراف بالأحزاب.

3- إن الحزب الحاكم دخل هذه الانتخابات ضمن استراتيجية تعتمد على محاصرة أطراف المعارضة، فاختار الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم قواته "جبهة وطنية"، بإقحام الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر قوة اجتماعية أساسية في البلاد وأكبر نقابة في هذه القوائم. وفي هذا مس باسقاطية الاتحاد، لأنه فرض عليه تحالف انتخابي مع الحزب الدستوري، وعلى كل منخرطيه مهما كانت انتماءاتهم السياسية.

4- إن القانون الانتخابي المتبع في هذه الانتخابات جائر، لأنه يعتمد طريقة التمثيل بالأكثرية، أي أن القائمة التي تحصل على أكثرية الأصوات في دائرة انتخابية هي التي تفوز بجميع المقاعد المخصصة لهذه الدائرة.

إزاء موقف السلطة التونسية المعادي للمعارضة التونسية، ما هي نظرة الحزب الشيوعي لهذه الانتخابات؟

يقول محمد حرمل في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 9/8/1981 المتعلقة بالانتخابات، « ونحن لا ننظر إليها انطلاقاً من فكرة هل أنها ستقيد النظام أم لا، بل ننظر إليها على ضوء السؤال التالي: هل تغيد المسار الديمقراطي أم لا؟ ولا ننظر إليها من حيث أنها انتخابات في حد ذاتها ولكن في كيفية توجيهها وفي الصيغة التي يمكن أن نكتسبها، ننظر إلى الانتخابات كمعركة، كجزء من التجربة الديمقراطية، ومن المفيد أن تكون الانتخابات معركة من أجل التحول الديمقراطي الحقيقي، لذلك قدمنا اقتراحنا بخصوص القوائم المشتركة قبل الاعتراف بالحزب وقبل الحصول على الجريدة، لأنه من الممكن أن يقال إن الحزب الشيوعي التونسي أراد قوائم مشتركة حتى لا يقع في قضية الـ 5 بالمئة، لكن قدمنا اقتراحنا كقوائم بعد الحصول على الجريدة وبعد الاعتراف بالحزب، معنى ذلك اقتراحنا ليس اقتراحاً ظرفياً تكتيكياً آنانياً بل اقتراح يتجاوز مصالحنا الحزبية الضيقة ويتعداها لطرح قضية

المصلحة الوطنية الديمقراطية في البلاد... (10).

ولم تتوصل المعارضة التونسية إلى صيغة قائمة انتخابية مشتركة في الانتخابات التشريعية. لذا تقدم الحزب الشيوعي للمشاركة في الانتخابات تحت قوائم « التغيير في صالح العمال ومجموع الشعب »، وطرح أسماء (42) مرشحاً في ستة دوائر انتخابية:

(1) - تونس الشمالية ويرأس القائمة: محمد حرمل.

(2) - تونس المدينة ويرأس القائمة: عبد الحميد بن مصطفى.

(3) - تونس الجنوبية ويرأس القائمة: عبد المجيد التريكي.

(4) - قفصة ويرأس القائمة: محمد النافع.

(5) - قابس ويرأس القائمة صالح الحاجي.

وكان اللون المميز لجميع هذه القوائم هو اللون الأزرق.

وقد شارك الحزب الشيوعي التونسي في كل الانتخابات التي وقع تنظيمها في الفترة بين 1956-1962. وكانت المشاركة في الدوائر التالية.

(1) انتخابات المجلس التأسيسي أيار 1956.

"قوائم الاتحاد" في دوائر:

(1) - تونس العاصمة، (2) ضواحي تونس، (3) باجة، (4) جندوبة، (5) الكاف، (6) مجاز الباب - زغوان، (7) صفاقس السخيرة، (8) جبنيانة - قفصة، (9) نابل، سليمان (45) سوسة، (11) المهدية، (12) القيروان جلاص، (13) مكنر - سليانة - تاجروين.

- في الانتخابات البلدية، جرت يوم 5 أيار 1957، تقدم الحزب الشيوعي بـ "قائمة العمل لصالح الشعب".

- وفي الانتخابات التشريعية لسنة 1959، تقدم الحزب الشيوعي بثلاث قوائم، تحت عنوان "قوائم الديمقراطية والتقدم".

(4) - د دائرة تونس (2) د دائرة قفصة، (3) د دائرة جندوبة.

وفي صباح الاربعاء 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1981، عقد الحزب

(10) - الطريق الجديد، العدد 2، السبت 15 تشرين أول (أكتوبر) 1981 (مر9).

الشيوعي التونسي ندوة صحفية حضرها عدد من ممثلي الصحافة الأجنبية والوطنية، وقدم فيها محمد حرمل الأمين العام للحزب، موقف الحزب من الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي جاءت مفاجئة لجميع المراقبين السياسيين، ولقادة الأحزاب السياسية التونسية المعارضة، بل أنها فاجأت بعض أطراف السلطة: وتبعاً لذلك فقد اتهمت أحزاب المعارضة السلطات التونسية بتزوير الانتخابات التشريعية. وقال محمد حرمل « نحن نملك ملفاً كاملاً يتضمن كل الوقائع التي لا يمكن الطعن فيها عن التجاوزات، وخرق القانون... وهي تجاوزات كانت تقع أحياناً بل غالباً في وضوح النهار وأمام الجميع في معظم الدوائر الانتخابية التي قدمت فيه قوائم معارضة.... لقد وقع تغيير شنيع لنتائج هذه الانتخابات وهي أول انتخابات في نطاق التعددية، أول انتخابات تساهم فيها التنظيمات السياسية المعارضة منذ حظر الحزب الشيوعي التونسي في سنة 1963 »⁽¹¹⁾.

وهكذا، ظهرت شكلية الديمقراطية التي أقرتها السلطة التونسية في هذه الانتخابات التشريعية المبكرة في خريف 1981، بكل وضوح، عندما لجأت أجهزة الدولة إلى عملية تزوير هذه الانتخابات. فمشاركة المعارضة في هذه الانتخابات لم تلغ عدم المساواة بينها وبين النظام في الواقع، فيما يتعلق بالشروط المجحفة التي وضعها، ولم تلغ الفروقات الكبيرة في الإمكانات الواقعية لاستعمال الحقوق السياسية والمدنية بشكل ديمقراطي، من أجل تعبئة قواعدها الانتخابية للمعترف بها نظرياً من قبل السلطات. ومن هذا المنطلق، فإن مسألة السماح بالتعددية السياسية وفق الشروط التي وضعها النظام، والانتخابات المزورة التي جرت في تونس، تؤكد أن هذه الديمقراطية المقنعة لم تقلص من الدور الاحتكاري الذي يلعبه الحزب الدستوري في سير آلية الحكم السياسية، بل إنها كانت ولا تزال تخدم وتتجاوب مع مصالح وأهداف حكم الطبقة البرجوازية الكمبرادورية الجديدة.

من بين أكثر المسائل التي تناولها الحزب الشيوعي التونسي بالنقد هي الاختيارات الرأسمالية للحكم، التي أفرزت عدة ظواهر أصبحت ملازمة للاقتصاد التونسي في مرحلة الثمانينات، منها انحسار مردود الصادرات، و

(11) - الطريق الجديد العدد 6، السبت 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984 (ص 6).

انخفاض إنتاج النفط، وتقل حجم الديون الخارجية، والأزمة في احتياطي العملة الصعبة، والعجز في الميزان التجاري، ودخول مجمل الاقتصاد التونسي في مرحلة من الكساد، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة. كما أن هذه الاختيارات الرأسمالية، أخذت تفكك المجتمع التقليدي بالتدريج، ولا سيما أجزائه الفلاحية، وتعمق الفوارق الاجتماعية والطبقية، مما أدى إلى تهيمش جزء كبير من الشباب النازح من الأرياف، حيث لم يجد هؤلاء في الصناعة ميداناً كافياً للتشغيل. فالصناعة محدودة، ونسبة البطالة فيها مرتفعة، وهي تضرب الشباب، المهمش اقتصادياً واجتماعياً. ولم يستطع الشباب دخول الدورة الاقتصادية، وبالتالي الدورة الثقافية.

لا شك أن هذا النمط التنموي الرأسمالي التابع الذي يشجع على الاستهلاك دون أن يمكن الغالبية الساحقة من الاستهلاك، بل من الإنتاج والاستهلاك، يخلق حرمانات قاسية، فهو يتخمس السوق بسلع كمالية غير ضرورية، ليس بمقدور جميع الناس التمتع بها. وهذا النمط يتسم بطابع مزدوج:

فهو يبدو كأنه يفتح أبواب العيش بشكل متقارب لنمط العيش في الغرب، ولكنه يفتحها لجزء من السكان: الأقلية المتنعة، ويغلقها بوجه الأكثرية المحرومة.

لقد أفرز هذا النمط، وهذه أهم نتائجه الاقتصادية والاجتماعية، بل حتى الحضارية، طبقة يسميها الحزب الشيوعي: البرجوازية الجديدة، التي أثرت في فترة ما بعد الاستقلال، وقد اغتنت في ميادين طفيلية غير مرتبطة كلها بالإنتاج. غير أن هذا النمط دخل في أزمة عميقة، حين كان الجواب الذي طرحته الرأسمالية التابعة في سبيل التطوير المتزايد للصادرات، والمحافظة على أسعار تنافسية جيدة للبيضات المصدرة، لاستمرار الانفتاح الاقتصادي على السوق الرأسمالية العالمية، هو الضغط على الأجور، وإحلال المراقبة الشديدة من قبل الدولة محل التحديد الحر للأجور في إطار السياسة التعاقدية بين مختلف الأطراف الاجتماعية، وتطبيق برنامج نقشف بمزيد من الخضوع المطلق لشروط صنوق النقد الدولي، وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية بالنسبة للطبقات الشعبية: الخبز ومشتقات الحبوب، وهي كلها عوامل قادت إلى اندلاع « ثورة الخبز » في نهاية العام 1983 وبداية 1984، التي لعبت الجماهير الساحقة من الفلاحين الفقراء والشباب العاطل عن العمل دوراً أساسياً في تجريحها.

3 - الحزب الشيوعي و« ثورة الخبز » 1984 :

كان لتوجهات وممارسات واختيارات نظام الحكم في مختلف الميادين دوراً رئيسياً في تغذية الأزمة العامة في تونس، وهي اختيارات طبقية واضحة، فضلاً عن الانفراد والاحتكار وتسيير البلاد بعقلية الحزب الواحد، الأمر الذي أحدث قطيعة عنيفة بين توجهات، وانحيازات السلطة وبين مطالب ومطامح أجزاء واسعة من الشعب والشباب في الجامعة، وفي الشارع، كانون ثاني 1978، وفي " ثورة الخبز " 1984.

وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي بياناً سياسياً حثلت فيه طبيعة الأحداث الخطيرة والدامية، التي جرت في مدن وقرى تونس منها بالخصوص، القصيرين، وقابس وقفصة، وقبلي، والتي ذهب ضحيتها مئات القتلى والجرحى، وموقف الحزب منها بالقول: فإن اللجنة المركزية:

(1)- تعتبر أن هذه الأحداث هي نتيجة مباشرة للقرار الحكومي القاضي برفع الدعم عن الحبوب ومشتقاتها، مما أدى إلى الترفيع في سعر الخبز والعجين ترفيعاً مجحفاً أضرب بصفة خطيرة بالقدرة الشرائية للكادحين وأوسع فئات الشعب في قوتها اليومي.

(2)- تندد اللجنة المركزية باستعمال القمع والعنف، وتدخل الجيش ضد المتظاهرين، الذين عيروا عن غضبهم إزاء قرار الحكومة.

(3)- تذكر أنه سبق للحزب الشيوعي، إن عبر عن معارضته لمثل هذا القرار، وحذر من عواقبه الوخيمة، وذلك بالخصوص في عدد الطريق الجديد، الذي وقع حجزه في أكتوبر الماضي (يذكر في هذا العدد أن الأجهزة التونسية قامت بمصادرة جريدة الطريق الجديد، ومنعت إصدارها لمدة ستة أشهر، وإحالتها إلى الملاحقة القضائية، تحت حجة قيام الصحيفة بنشر لنبأ كاذبة).

(4)- إن الحزب الشيوعي الذي ساند، ولا يزال الاتحاد العام التونسي للشغل، وحماية وحدته من مناورات التقسيم والانشقاق، يعتبر أنه كان من المفروض أن يتسم موقف الاتحاد بوضوح أكثر، حتى لا يترك المجال مفتوحاً لمثل هذه القرارات.

(5)- إن اللجنة المركزية، إزاء هذه الأوضاع الخطيرة وانطلاقاً من موقع المعارضة الوطنية المسؤولة تطالب- كحل عاجل- بوضع حد فوري لكل الإجراءات القمعية مهما كان شكلها، كما تطالب بالعدول عن قرار الترفيع في أسعار الخبز والعجين، وفتح استشارة جدية مع كل الأطراف المعنية حول قضية صندوق التعويض.

(6)- إن الحزب الشيوعي التونسي، يعتقد أن الحل الذي يسمح بحماية المكاسب الديمقراطية، ويجنب البلاد الهزات والأزمات، ويضمن مصالح الفئات الشعبية، يتطلب التخلي عن توصيات صندوق النقد الدولي، ومراجعة الاختيارات الرأسمالية⁽¹²⁾.

وفي مقابلة أجريت مع بوجمعة الرميلى عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي قال: "إن الأحداث اندلعت فور إعلان الحكومة عن رفع الدعم الحكومي، وإن أعضاء الحزب خرجوا على رأس تظاهرات معارضة في المناجم التونسية، واستنكر عمليات "التخريب" مؤكداً أن الحزب لا يجيز مثل هذه الأساليب محملاً مسؤولية ما حدث للأجهزة الأمنية في مواجهة الانتفاضة، التي سوف تترك أثراً على موقف الحزب الحاكم إزاء ظاهرة "الانفتاح الديمقراطي"⁽¹³⁾.

وبصدد اقتراحات الحزب لمعالجة الوضع، أكد القائد الشيوعي التونسي إن معالجة الأساس الذي قامت عليه الأحداث تكمن في:

(1)- "معالجة العجز الحاصل في الميزان التجاري، وإشكالية الوضع الاقتصادي بعموميته، من خلال فرض ضريبة على الثروات لأجل تمويل دعم الحبوب والمواد الأساسية.

(2)- القيام بحملة دعاوية عبر أجهزة الدولة لأجل إغاثة العائلات قليلة الدخل.

(3)- المطالبة ببرنامج وطني لأجل معالجة البطالة وخاصة في أوساط الشباب .

(12) - بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي منشور بمجلة الرأي التونسية 6/1/1984.

(13) - مقابلة مع بوجمعة- الرميلى - عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مجلة اليسار العربي العدد 62 شباط 1984.

(4)- العمل على تنمية المناطق المحرومة والريفية، وتنشيط الاستثمار هناك ومقاومة البطالة والتزوح في هذه المناطق⁽¹⁴⁾.

وفي مقابلة أخرى، أجريت مع الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل، أشار هذا الأخير إلى أن الأحداث أكدت ثلاثة عناصر أساسية.

(1)- عودة الاتجاهات المتشددة إلى أوساط الحزب الحاكم، واعتماده على الأجهزة الأمنية، ورفض الحوار مما يعني عودة النظام إلى اتباع السياسات القديمة.

(2)- احتدام الصراعات داخل الحزب الحاكم حول مسألة الخلافة على قيادة السلطة وحزبها، الحزب الاشتراكي الدستوري، مما يعني غياب وضع الاستقرار في البلاد.

(3)- افتقاد الحزب الحاكم لدوره القيادي في البلاد، الأمر الذي بات يتطلب بديلاً، وهو ما تحسه الجماهير التونسية.⁽¹⁵⁾

أسهم الحزب الشيوعي التونسي، ومعه فصائل المعارضة التونسية، ورابطة حقوق الإنسان في القيام بحملة سياسية كبيرة من أجل الحيلولة دون تنفيذ حكم الإعدام بحق بعض المشاركين في أحداث ثورة الخبز. وقد استجاب الرئيس بورقيبة للحملة، وتم استبدال الحكم بحقهم إلى السجن المؤبد، كما أبدى الحزب الشيوعي ارتياحه لخطوة الرئيس التونسي بورقيبة بإطلاق سراح سجناء حركة الاتجاه الإسلامي المحكومين بالسجن منذ شهر تموز 1981، ومن بينهم الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة. وقال الحزب تعقيباً على الخطوة إن "هذا الإفراج خطوة هامة من الضروري أن تتبعها خطوات أخرى. وبهذه المناسبة يؤكد الحزب... إن العفو التشريعي العام ضرورة وطنية لتنقية الأجواء ورفع المظالم، ويجدد طلبه بالإفراج والعفو عن المحكوم عليهم في أحداث قفصة، وعن المجموعة المعروفة "بالتنظيم السري" كما أنه يجند المطالبة برجع كل ضحايا التعسف إلى أرض الوطن، ونخص بالذكر منهم أحمد بن صالح⁽¹⁶⁾.

⁽¹⁴⁾ - المصدر السابق.

⁽¹⁵⁾ - مقابلة مع محمد حرمل الأمين العام للحزب الشيوعي في مجلة بيروت النساء 14/5/1984.

⁽¹⁶⁾ - الرأي التونسية العدد (281) تاريخ 8/10/1984 (ص 4).

4 - المؤتمر التاسع للحزب وتعاظم الصراعات وأخطار

عدم الاستقرار :

عقد الحزب الشيوعي التونسي مؤتمره التاسع في الفترة بين 12-13-14 حزيران (يوليو) 1987، وإذا كان المؤتمر قد عقد في إطار العلنية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للحريات السياسية التي تراجعت كثيراً، حتى أصبحت التعددية عينها في الميزان، وأدى ذلك إلى محاولات متواصلة لإسكات النقد والرأي المخالف والمطالب الديمقراطية والاجتماعية. وتم تشديد الخناق على صحافة المعارضة ومنها "الطريق الجديد"، فصدر معظمها. كما شهدت هذه الفترة احتداداً كبيراً في الأزمة السياسية في تونس، تمثلت في انتقال حكومة مزالي إلى الهجوم لتصفية الاتحاد العام التونسي للشغل في خريف 1985، وتفجر حرب الخلافة في تونس للرئيس بورقيبة التي أدت إلى سقوط محمد مزالي من حلبة الصراع السياسي وفراره خارج البلاد، وملاحقته قضائياً في نهاية العام 1986، وتفجر الصراع من جديد بين حركة الاتجاه الإسلامي والنظام، واعتقال قيادات الحركة الإسلامية في ربيع 1987، حيث جسدت السلطات التونسية النهاية العملية والعلنية لسياسة التعددية السياسية.

هذه هي أجواء تونس عشية انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي، حين قدم الأمين العام محمد حرمّل تقرير اللجنة المركزية الذي تضمن في أهم عناوينه المفاصل التالية:

1- الأزمة السياسية.

2- أزمة المجتمع التونسي في بعدها الاقتصادي والاجتماعي.

3- تونس ومحيطها الوطني والحضاري الطبيعي.

4- تونس ومحيطها العالمي.

واستناداً إلى ما جاء في التقرير، تكمن مظاهر الأزمة السياسية في تونس في تدهور الحريات لا سيما في المدة الأخيرة. وقد بدأ ذلك بتزييف انتخابات 81 وتواصل محاولة إسكات المعارضة بالخصوص، ونسف الحركة النقابية، وتجميد حركة المطالبة، وتشديد الحصار على كل تعبير يخالف السلطة والحزب الحاكم مهما كانت نزعته، حتى إن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان لم تسلم من ذلك التعسف وتعرض أمينها العام إلى للاعتقال... كما سجن مناضلون

يساريون منهم عناصر قيادية من التجمع الاشتراكي، ثم أطلق سراحهم بعد أيام بموجب عفو رئاسي...

وقد تضخم دور جهاز الأمن وكثرت المضايقات والمحاكمات، وأصبح أي مواطن مهدداً في حريته وفي كرامته، والحريات مهددة حتى في ممارسة أبسط الحقوق التي تقرضها التعددية، وتتواصل محاولات إفراغها من محتواها. ومن أهم العواقب المدمرة لمسيرة البلاد نفس الاتحاد الذي يمثل مكسباً وطنياً وديمقراطياً ناضلت من أجله أجيال من الثقابين.

إن التعسف إزاء هذا الواقع بكل تعقيداته لا يحل المشاكل بل يزيدها تعقيداً. فضلاً عن أن التعسف مرفوض حضارياً وسياسياً مهما كانت الحركة التي تتعرض له (في إشارة إلى المحاكمة الثانية للعناصر القيادية لحركة الاتجاه الإسلامي أمام محكمة أمن الدولة صيف 1987). وقد رفعنا صوتنا كما رفعنا صوتنا في المدة الأخيرة في البلاغ المشترك مع حركات المعارضة إيماناً منا بالحريات للجميع ونطالب بإطلاق سبيل المساجين وإلغاء المحاكمات السياسية وسن عفو تشريعي عام. ومعلوم كذلك أننا التقينا مع حركة الاتجاه الإسلامي في نطاق حركة المعارضة ولم ننم على تلك اللقاءات التي كانت أرضيتها واضحة وإيجابية...

ومن مظاهر الانزلاق في أوضاع البلاد الضبابية التي تطفئ على قضية الخلافة التي لم تجد بعد حلاً واضحاً ديمقراطياً لهشاشة المؤسسات الدستورية وللصراعات المتواصلة، داخل الحزب الحاكم نفسه، واحتمال المفاجآت والمغامرات، وحتى التداخلات الأجنبية التي تعجز البلاد عن التحكم فيها، والتصدي لها، لا سيما أن السلطة تواصل تصلبها.

وقد أصبحت مطروحة قضية الاختيار الديمقراطي للخلافة مع ما يتطلبه ذلك من مراجعة للدستور إذا اقتضى الأمر⁽¹⁷⁾.

أما في مجال الأزمة الاقتصادية، فإن التقرير بخصها بتحليل معمق على النحو التالي: « تتطور الأزمة السياسية في البلاد على أرضية أزمة اقتصادية

⁽¹⁷⁾ - تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر التاسع الذي قلمه محمد حرمي الأمين العام. تونس حزيران 1987 (ص6-7-9-15-19).

استفحلت في السنوات الأخيرة واتسمت بالعمق والحدة والتراكم. وقد كان من أهم مؤشراتنا ابتداء من سنة 1982 تعثر النشاط في مجال الإنتاج وارتفاع الأسعار بنسبة 15% في مستوى الاستهلاك وتفاقم البطالة. ورجعت هذه المؤشرات سنة 1986 بعواقب أكثر خطورة وحدة شملت معظم القطاعات بما فيه إقلاس العديد من صغار الحرفيين والتجار وتفاقم للبطالة لم يسبق له مثيل شمل أصحاب الشهاد منهم أطباء ومهندسون وصيادلة، وكذلك نفاذ رصيدنا بالعملة الصعبة....

ولكن لا يجوز أن تخفي هذه العوامل الخارجية عن إرادتنا العوامل الأخرى الناتجة عن اختيارات وتوجهات نظام الحكم ونمط التنمية الذي تأصل منذ السبعينات، وهو النمط الرأسمالي الذي أظهر حدوده وانعكاساته السلبية، وأظهرها كلما ازداد تأصلاً كما أظهرها مفضوحة في الأوقات المتأزمة. وقد أظهرت المدة الأخيرة أن السياسة الاقتصادية أصبحت في الحقيقة ضرباً من الهروب إلى الأمام بالاعتماد على نمط رأسمالي متأزم، دون مراعاة الثمن الذي يدفعه المجتمع ودون التحكم في عواقبه السلبية حيث ترجع الأزمة باستمرار متفاقمة ومتفجرة.....

ونحن نرفض المنطق القائل إن الأزمة ناتجة عن القطاع العام وتدخل الدولة، وأن الحل في القطاع الخاص، وقانون الربح والسوق... فترك قانون السوق يعمل دون رقابة وتدخل، والتقويت في القطاع العام يعني في بلد متخلف إطلاق العنان لا للرأسمالية في المطلق، ولا التنمية، وإنما للرأسمالية الطفيلية، والرأسمالية العالمية، وتعميق التبعية بكل عواقبها على الاقتصاد والمجتمع برمته. وقد عرفت عدة بلدان تجارب مأساوية لاقتصادها من جراء وصفات صندوق النقد الدولي، الذي يفرضها باسم قانون السوق والليبرالية، وهذه شهادة رجل ليس شيوعياً ولا ماركسياً ولا معادياً للرأسمالية ولا للأنظمة العربية في تصريح له جاء في جريدة LA PRESSE التي لا يمكن اعتبارها معادية للنظام الحاكم... هذا الرجل هو الأمين العام لاتحاد البنوك العربية ومدير مركز الدراسات فيها، في تصريح له في آذار (مارس) 1987 نقلته جريدة LA PRESSE أن المعالجات التي يفرضها صندوق النقد على البلدان المدينة تهدد استقرار هذه البلدان لحدة مرارة الدواء. ويضيف بالحرف الواحد: إن المشكلة مع صندوق النقد ليست جديدة، كان ولا يزال الصندوق يفرض على البلدان المدينة نظاماً لتغيير ميزان دفعاتها الخارجية دون الاهتمام بتوازناتها الداخلية.

وهدف الصندوق هو نفسه في جميع البلدان: خلق فائض من العملة حتى تتمكن تلك البلدان من تسديد ديونها... وهذه الحلول لا تفر أي حساب للظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتلك البلدان" (18).

ويؤكد تقرير اللجنة المركزية أن المخرج من الأزمة العامة في البلاد يكمن في إيجاد "البديل" في مختلف الميادين، وذلك بتحالف يجمع كل القوى النقابية والسياسية الديمقراطية على اختلاف مشاربها. ومواقعها وتعبئتها في حركة وطنية ديمقراطية جديدة واسعة وقوية، ومرتبطة بال جماهير الشعبية، ومؤثرة فيها باعتبارها ضرورة تاريخية حيوية، بعد أن فقد الحزب الدستوري، الذي قاد الحركة الوطنية في الكفاح ضد الاستعمار دوره القيادي للطبقات والفئات الشعبية، وبعد أن أصبحت أيديولوجيته غطاءً أيديولوجياً وسياسياً للرأسمالية والبرجوازية الجديدة. كما أكد الحزب ضرورة إجراء تغييرات شاملة في الوضع الاقتصادي وسياسياً وثقافياً وحضارياً مع اتباع سياسة خارجية معادية للإمبريالية على الصعيد الخارجي.

وقوم تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مجمل المتغيرات على الساحة العربية مشيراً إلى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، كانت وراء ظهور برجوازية عربية جديدة مرتبطة بالنمط الرأسمالي المتخلف والتبعي، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة التناقضات في هذه البلدان، وتعاظم دور الشغيلة ونضالهم على الرغم من الفتنور الذي أصاب حركة التحرر الوطني العربية بعد وفاة عبد الناصر عام 1970.

ويرى الحزب الشيوعي أن ما يسمى أزمة حركة التحرر العربية لا يعني فقط عجز الفئات القديمة عن مواصلة المسيرة الثورية والتقدمية، بل وكذلك إن الحركة التقدمية وفي مقدمتها الأحزاب الشيوعية العربية والأحزاب والحركات الديمقراطية لم تتمكن بعد من إعادة بناء الحركة على قواعد جماهيرية.

وقد اتضح ذلك بمناسبة الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982، وقلة ردود الفعل الجماهيرية. وقوم تقرير اللجنة المركزية عالياً نضال الشعبين الفلسطيني واللبناني في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان ودان تواطؤ معظم الأنظمة

(18) - المصدر السابق (ص 12-13-14-15).

العربية وتخاذلها في مواجهة العدو الصهيوني (19).

5 - الحزب الشيوعي والمواقف من المسألة القومية وقضايا الوحدة العربية :

أسهم الصعود القوي للحركة القومية العربية في شروط تاريخية محددة في أوائل الخمسينات (ثورة مصر 1952) وأواسط الستينات، في إحداث التبدلات التاريخية والسياسية التي شهدتها الوطن العربي، والتي مارست بدون شك تأثيراً كبيراً في إحداث انقلاب فكري وسياسي في موقف الحركة الشيوعية العربية، من وجود الأمة العربية، والقضية القومية العربية، والوحدة العربية. وقد أولى المؤتمر التاسع للحزب أهمية ملحوظة للمسألة القومية، إذ عالجه في باب المقدمات النظرية والفكرية للبدل الوطني وتحت عنوان فرعي: "القضية القومية"، معتبراً أن تونس بخصوصيتها وتاريخها، والعلاقات التي نسجها التاريخ القديم والمعاصر، ومصالحتها المصيرية جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والوطن العربي... وأن الطموح إلى الوحدة يستمد قوته وشرعيته ودوامه من المكونات والركائز الموضوعية والذاتية للقومية العربية في معناها الواسع... إلا أن الانتماء إلى الأمة العربية لا يلغي الفروق والخصائص الوطنية التونسية والجزائرية والمصرية والفلسطينية، وهي واقع ملموس لا يجوز طمسه، وتندرج في إطار الوطن العربي الشامل والقومية العربية التي فيها الوحدة وفيها التعدد في آن واحد(20).

ويوضح محمد حرمل الأمين العام للحزب فكرة الخصوصيات هذه بقوله: « نعتقد أن التحليل الموضوعي يثبت أن من خاصيات القومية العربية استيعابها لمجموعة متنوعة لكنها مترابطة ومتكاملة (DIVERSITE ET UNITE) وأن هذا يعني أن القومية العربية هي قومية أوسع تستوعب مختلف القوميات أو شبه القوميات، فمثلاً هناك القومية التونسية ولكنها عربية في نفس الوقت، أي

(19) - ملخص من تقرير اللجنة المركزية المشور في مجلة النشرة - أتبنا العدد (26) تاريخ 11/19

1984 (ص14-15).

(20) - الحزب الشيوعي التونسي - المؤتمر الوطني التاسع الوثيقة السياسية التي صادق عليها المؤتمر. تونس 14/13/12 حزيران 1987 - (ص47).

لرابطاتها بالقومية العربية» (21).

وينتقد الحزب الشيوعي التّونسي الحركات القومية التقليدية والرومانسية، التي ظهرت في المشرق العربي، والتي تضفي نوعاً من التجانس المطلق في التركيبة البنيوية للوطن العربي، وتتغنى فكرة الخصوصيات القطرية، وفشلت فضلاً تاريخياً في تحقيق أي وحدة عربية، بعد أن كانت تسيطر على الطاقات السياسية للمجتمع العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى العام 1970.

ويرى الحزب الشيوعي «إن القاعدة النظرية القديمة التي كانت ولا زالت وراء ممارسات حركات قومية فعالة على الساحة لا سيما في المشرق العربي والتي أدت إلى فشل الوحدة العربية، تلك القاعدة القديمة التي تعتبر مختلف البلدان العربية أمة واحدة ودون فروق، وتكرر الخصائص الوطنية التي نسجها التاريخ وتعتبرها مجرد فروق إقليمية، في حين أن تلك الخصائص الوطنية واقع ملموس لا يجوز طمسه» (22). ويعزو الحزب الشيوعي إخفاق المشروع الوحدوي إلى أن القوى القومية، عملت من أجل: «وحدة فوقية أو اندماجية أو شكلية، ولأنها أيضاً كانت مرتبطة بفشل البرجوازية العربية بمختلف فئاتها» (23).

ولما كان الحزب الشيوعي يرى أن تحقيق شعار الوحدة العربية ككل أمر بعيد المنال في الظروف العربية الراهنة، نظراً لأن حركة التحرر الوطني العربية ليست حركة متجانسة، وموحدة، وليست معسكراً واحداً بل هي معسكرات، ولأن الأنظمة العربية التي تستخدم الخطاب الوحدوي العربي، تتناقض سياستها النظرية على طول الخط مع اتجاه العمل الوحدوي، بسبب

(21) - بمراجعة مع محمد حرمل - كتاب "الطريق الجديد" نشرة دار المغرب العربي- تونس 1982 (ص

82-84).

(22) - الحزب الشيوعي التونسي - الوثيقة السياسية (ص 47-48) يذكر الأمين العام للحزب: "إن العوامل السياسية والقوى الرحمة قد لعبت دوراً في انفصال الوحدة السورية المصرية. وقد انطلقت هذه القوى من الخصوصيات القومية والتشعور الوطني، انشأت الوحدة" ثم تهم القوميين وبعضهم بأنهم "في الممارسة من اتشد التمسكين بقومياتهم الخفية، بل أستطيع أن أقول أنهم ساهموا في الانقسام لا في التقارب والوحدة" انظر كرسى "الطريق الجديد". - بمراجعة مع حرمل - (ص 84/83).

(23) - المصدر السابق عيه .

خدمة مصالحها الظرفية الأثنية القطرية مع أنها تهاجم القطريات، لهذا كله فإن الحزب الشيوعي يرى أن لحركة التحرر مضمونين: الأول قومي وحدوي مشترك ينطوي على وحدة أهداف مشتركة وخاصة مقاومة الإمبريالية والصهيونية والرجعية، والثاني، وطني في إطار تعدد وتنوع الظروف الخاصة لكل قطر. ويعتقد الحزب الشيوعي: « إن مشروع الوحدة يندرج في عملية تاريخية طويلة الأمد وفي إطار وحدة مغاربية وعربية عقلانية وواقعية لا نكتفي بالعواطف والأوهام بل تستند إلى التحليل العلمي والتجارب.... ويجعل هذا التوجه الاستراتيجي توجها يتميز بالاستمرارية حيث أن هذا المشروع يندرج في إطار عملية تاريخية طويلة الأمد، مرتبطة اشد الارتباط بصعود القوى الاجتماعية والسياسية التقدمية والاشتراكية » (24).

ويعتبر الحزب الشيوعي التونسي أن تحقيق الوحدة العربية كهدف استراتيجي يجب أن يمر عبر بناء المغرب العربي بالتنسيق بين الحركات الديمقراطية في مختلف البلدان للضغط الديمقراطي على الحكومات حتى تتجاوز الخلافات الهامشية وتشرع في الاستجابة لهذا المطمح التاريخي الشرعي (25).

وعلى صعيد المغرب العربي، يحمل الحزب الشيوعي الأنظمة المغاربية مسؤولية العجز عن إقامة أي تعاون مثمر وغير متقطع يخدم مصالح الشعوب ووحدة المغرب العربي. وكان الحزب الشيوعي يؤيد على الدوام خطوات التقارب والتعاون بين بلدان المغرب العربي مجتمعة، لكنه وقف ضد سياسة المحاور في المنطقة، التي شهدت ولادة محور تونس الجزائر وموريتانيا عبر معاهدة الإخاء في العام 1983، قابله محور ثان عبر إعلان معاهدة وحدة بين ليبيا والمغرب في أيلول 1984. وكان الحزب يدعو في جريدته "الطريق الجديد" للحكومة التونسية إلى اتخاذ موقف الحياد إزاء سياسة المحاور المتقلبة في المغرب العربي. وقالت الجريدة في تعليقها على معاهدة وحدة « إن هذه المعاهدة، وما يمكن أن ينجم عنها من توازنات مغاربية جديدة، تعد بمثابة محور مواز لمحور الجزائر تونس وموريتانيا... وهنا تكمن الخطورة» وأضاف:

"ونحن نؤيد كل ما يقرب بين شعوب المغرب العربي، ونتمنى النجاح لهذا

(24) - الحزب الشيوعي التونسي - "جريدة السياسة" - مصدر سابق (ص 48 و 63).

(25) - المصدر السابق عنه .

الاتحاد المعلن بين ليبيا والمغرب.... لكن الذي يقلقنا هو احتمال تحول المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو الثلاثية إلى محاور متعادلة، تستغلها الإمبريالية، فتكتف بتخلاتها السافرة والخافية ويصبح بناء المغرب العربي أبعد مما كان⁽²⁶⁾.

القضية الفلسطينية

أما موقف الحزب الشيوعي التونسي إزاء القضية الفلسطينية فهو ينسجم مع مواقف الأحزاب الشيوعية العربية، التي تبنت قرار تقسيم فلسطين من جانب منظمة الأمم المتحدة، للقرار 181. ولقد اعتبر الحزب الشيوعي قرار التقسيم هذا ضربة قاصمة للإمبريالية البريطانية وحلفائها العرب المنضوين تحت لواء منظمة "الجامعة العربية". ويقول الحزب في تقريره لهذا الموقف: "... إن الإمبريالية الانكلوسكسونية لم تنجح في السيطرة على فلسطين وفي إجهاض انتعاشها التام إلا بالتفرقة بين العرب واليهود في فلسطين"⁽²⁷⁾. فبينما كان الحزب الشيوعي ينفي نفياً قاطعاً وجود "الأمة اليهودية" تماشياً مع موقف ماركس ولينين حيال هذه المسألة، أصبح الحزب يرى في المجموعات التراكمية من المستوطنين الصهاينة الذين يحملون صفات بلدانهم الأصلية وخصائصها "قومية يهودية في طريق النشوء والتطور"⁽²⁸⁾. ويرى الحزب الشيوعي التونسي "... أنه ليس من مصلحة يهود تونس- رغم انسياقهم أحياناً وراء تضليل الحركة الصهيونية الرجعية أن يفصلوا قضيتهم عن قضية مجموع الشعب التونسي، كما أن عليهم أن يحترسوا من أحابيل بعض الصهاينة الذين لا يخدمون إلا مصلحة الاستعمار في بلادنا"⁽²⁹⁾.

ساند الحزب الشيوعي الثورة الفلسطينية منذ انطلاقها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفق قرارات

⁽²⁶⁾ - الوطن الكروية 1984/9/46.

⁽²⁷⁾ - L'avenir de la Tunisie 13/12/1947

⁽²⁸⁾ - L'avenir de la Tunisie 14/8/1948

⁽²⁹⁾ - المصدر نفسه.

الشرعية الدولية 242-338. وانطلاقاً من هذا الموقف أيد الحزب الشيوعي المبادرة التي عمل من أجلها الاتحاد السوفياتي صديق فلسطين والوطن العربي، والمعروفة باسم مشروع بريجنيف، كما ساند الحزب الشيوعي القرارات التي اتخذتها منظمة التحرير في مجالسها الوطنية المتعاقبة.

ويقول أحد قيادي الحزب الشيوعي صالح الحاجي حول موقف الحزب من اتفاقيات كامب ديفيد بأنها « تتدرج ضمن الهجمة الإمبريالية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من استراتيجيتها العسكرية المعادية لحركات التحرر في العالم. وهذه الهجمة تهدف إلى استعادة السيطرة على المنطقة العربية عن طريق تصفية الثورة الفلسطينية، ومنجزات حركة التحرير الوطني السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تهدف إلى إقامة شبكة من القواعد والأحلاف العسكرية، وإخضاعها لمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتهدف هذه الهجمة إلى تجميع الرجعية العربية في محاور تخدم مخططات الإمبريالية، وتهدف كذلك إلى ضرب العلاقات العربية السوفياتية.

إن اتفاقيات كامب ديفيد هي المظهر الرئيس لهذه الهجمة الإمبريالية على منطقتنا، فهي تهدف بصورة واضحة إلى إقامة حلف عسكري عدواني، وتصفية القضية الفلسطينية لمصلحة الصهيونية، وذلك عن طريق تحويل هذه القضية إلى قضية حكم ذاتي، وإفراغها من جوهرها الأساسي، وهي العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة.... وإلى سلب أراضي عربية جديدة وإحاقها بـ " إسرائيل". وقد دان حزبنا هذه الاتفاقية بشدة... وساند كل المبادرات التي قامت بها الدول لمجابهتها⁽³⁰⁾. وأضاف القيادي الشيوعي قائلاً إن الحزب الشيوعي اتخذ موقفاً مؤيداً لنضال الشعب الفلسطيني واللبناني في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان في صيف العام 1982، ونشط في الأوساط السياسية بحملة دعائية وطنية عامة لمساندة المواجهة الوطنية لقوات الغزو، ونظم مظاهرة تضامنية في العاصمة تونس⁽³¹⁾.

وكان موقف الحزب الشيوعي التونسي من القضية الفلسطينية يتطابق كلياً مع موقف القيادة المتنفذة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها المرجعية الفلسطينية المعترف بها في العواصم المغاربية، وإن كانت هذه المرجعية لا

⁽³⁰⁾ - مقابلة مع صالح الحاجي في مجلة الحرية 1981/10/26.

⁽³¹⁾ - مقابلة مع صالح الحاجي في جريدة النداء اللبنانية 1983/2/13.

تتجاوز حركة « فتح » والنهج السياسي الذي يكرسه ياسر عرفات في داخلها وعلى مستوى المنظمة. وكان مبدأ " للقبول ما يقبله الفلسطينيون " هو التسويغ الذي تسوقه الأحزاب الشيوعية المغربية وغيرها من الأحزاب الأخرى الحاكمة وغير الحاكمة في المغرب العربي، لمباركتها اتفاق أوسلو الذي أبرم في 3 أيلول (سبتمبر) 1993 بين الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة اسحق رابين وقيادة عرفات، ومن ثم لتأييدها التطبيع بين الكيان الصهيوني والأنظمة المغربية.



الفصل الثامن

الحزب الشيوعي في ظل سلطة السابع من نوفمبر

1- الحزب الشيوعي و تدعيم المسار الديمقراطي

الدوائر السياسية التونسية والعربية والدولية، التي تابعت شمس الأحداث الطاغية على تونس، منذ الإطاحة بمحمد مزالي صيف 1986، وهجوم النظام على الحركة الإسلامية والقوى الديمقراطية في ربيع 1987، وانتهاء فصل من فصول الصراع بين البورقيبية و" حركة الاتجاه الإسلامي " بصدور الأحكام المختلفة للإسلاميين للتسعين في خريف العام عينه، رأت في ذلك الوقت أن تونس، قد دخلت مرحلة جديدة، مع صعود رجل تونس القوي الجنرال زين العابدين بن علي الذي لمع نجمه في فضاء السياسة التونسية، واستولي على السلطة بانقلاب أبيض، في 7 تشرين ثاني (نوفمبر) 1987، منهيًا بذلك حكم العجوز بورقيبة الذي استمر ثلاثة عقود.

وعبرت القوى السياسية في تونس، لا سيما حركات المعارضة سواء التي تتمثل في أحزاب معترف بها، أو التي تنتظر أن يعترف بها بعد إتمام قانون الأحزاب المصادقة عليه، عن ارتياحها لبيان السابع من نوفمبر، الذي ألقاه الرئيس بن علي عبر التلفزيون التونسي، وتوجه فيه إلى الشعب بكل قواه العاملة والسياسية للانخراط في الفعل الجدي من أجل تطبيقه في أحسن الظروف وبأقصى النتائج.

وقد اعتبر السيد محمد حرملة الأمين العام للحزب الشيوعي الخطاب (بيان 7 نوفمبر) مهما جداً في مختلف الجوانب التي عالجها. وقال إنه موقف يدعم جو الحوار بين أحزاب المعارضة والسلطة. وأضاف: « نحن نجدد مساندتنا

للروح الديمقراطية والصراحة التي ميزت خطاب الرئيس في تناول مختلف المشاكل بما فيها الإشارة إلى العقبات والعراقيل التي تعترض البلاد في اتجاه التغيير » .

وقد نجح العهد الجديد إلى حد مقبول في تنقية المناخ السياسي الذي كان مشحوناً بالتوتر بل ومهدداً بالانفجار قبل قيام حركة السابع من نوفمبر.

وهناك شواهد كثيرة على سياسة الانفتاح التي يسلكها العهد الجديد، أبرزها الاتجاه إلى رفع القمع المسلط على قيادات الحركة الإسلامية، والاعتراف ببعض أحزاب المعارضة.

على أن الاتجاه « الديمقراطي » الذي سلكه العهد الجديد في تونس أصبح يوظف شعار « طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد » من أجل توطيد ركائز النظام، ذلك أن هذه "الديمقراطية التعددية" لم تغير شيئا، مبدئياً وعملياً في الاختيارات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، للسلطة في تونس.

وفي الذكرى الأولى لتوليهِ مهام السلطة في تونس، أعلن الرئيس بن علي عن إجراء انتخابات رئاسية، وكذلك انتخابات تشريعية في تونس، في الثاني من نيسان (أبريل) 1989. وكان البرلمان التونسي قد صدق تعديل دستور العام 1959، القاضي بإلغاء الرئاسة مدى الحياة، وتحديد مدة التجديد للرئيس، بثلاث ولايات فقط، مدة كل منها خمس سنوات، وجعل السبعين عاماً الحد الأقصى للترشيح إلى الرئاسة، وفرض العودة إلى الانتخابات عن طريق الشعب مهلة لا تتعدى المتين يوماً في حالة شغوره.

وكان زعماء الأحزاب السياسية الست المعترف بها رسمياً "الحزب الشيوعي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية، التجمع الاشتراكي التقدمي، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (الوطن)، والحزب الاجتماعي التقدمي (الأفق)"، وزعماء نقابيين، وممثلو حركة الاتجاه الإسلامي، وعبد الرحيم زاوري الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، قد وقعوا في يوم 7 تشرين ثاني (نوفمبر) 1988، على وثيقة الميثاق الوطني، التي تنص على مبدأ الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، وعلى أن من واجب الدولة، أن تضمن الحريات الأساسية، كحرية تشكيل الجمعيات

والأحزاب السياسية، شريطة أن تمارس الحريات في حدود القانون، ويؤكد الميثاق الوطني: « إن القيود الوحيدة التي ينبغي فرضها هي القيود التي تتضمن أسس المجتمع الديمقراطي والأمن العام للقانون، وحقوق الغير ». وقد أبقى هذا الميثاق على قانون الأحوال الشخصية الذي أقر في عهد بورقيبة.

وكانت الصحافة في تونس، عرفت انتعاشة مهمة بعد التغيير الذي حمل الرئيس بن علي إلى سدة الحكم في العام 1987، وعُدَّت دعامة أساسية للديمقراطية الوليدة، فتم تعديل قانون الصحافة بما يحظر مصادرة الصحف في المطابع، وهو أسلوب كان مألوفاً أيام الرئيس السابق الحبيب بورقيبة. وعادت صحف المعارضة الأربع التي كانت معطلة إلى الصدور، وهي "المستقبل" (الديمقراطيين الاشتراكيين) و "الموقف" (للتجمع الاشتراكي التقدمي) و "الطريق الجديد" (الحزب الشيوعي) و "الوحدة" (حزب الوحدة الشعبية). كما منحت مساعدات مادية للمرة الأولى لصحف الأحزاب لإعانتها على مواجهة نفقات الطباعة، وقدرت بـ 25 ألف دينار (نحو 20 ألف دولار) لكل صحيفة.

وتزامن استئناف صدور صحف أحزاب المعارضة في العام 1988 مع معاودة صدور المجلات المستقلة، التي تعكس آراء قطاعات واسعة من المجتمع المدني (النقابات والجمعيات والهيئات والطلاب)، ولا سيما مجلتي "المغرب العربي" و "حقائق" الأسبوعيتين، إلا أن أعرق صحيفة مستقلة وأكثرها احتراماً وصدقية "الرأي" لم يتح لها معاودة الصدور بعد حظر عدد خاص أعدته لمناسبة التغيير، الذي حصل في قمة السلطة.

ويمكن القول أن العام 1988 كان السنة الذهبية للصحافة التونسية، إلا أن الرياح بدأت تهب في العام التالي بغير ما تشتهي سفينة الديمقراطية.

فقد توجه التونسيون إلى صناديق الاقتراع في 2 نيسان (أبريل) 1989، (نحو مليونين و 700 ألف ناخب تونسي) لانتخاب رئيس الجمهورية، ولانتخاب 141 نائبا لمجلس النواب. وكان عدد القوائم الانتخابية المتنافسة 84 قائمة، تنتمي إلى سبعة أحزاب سياسية، وذلك لملء مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 141 مقعداً موزعة على 25 دائرة انتخابية.

وبلغ عدد المرشحين 487 مرشحا يتوزعون على النحو التالي:

- 141 مرشحاً باسم التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم.
- 124 مرشحاً باسم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.
- 116 مرشحاً مستقلاً تدعمهم حركة النهضة الإسلامية.
- 37 مرشحاً باسم حزب الوحدة الشعبية.
- 25 مرشحاً باسم التجمع الاشتراكي التقدمي.
- 17 مرشحاً باسم الحزب الاجتماعي للتقدم.
- 16 مرشحاً باسم الاتحاد الديمقراطي الموحدوي.
- 6 مرشحين في قائمة مشتركة بين التجمع الاشتراكي والتقدمي والحزب الشيوعي.
- 5 مرشحين في قائمة مشتركة بين التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي الموحدوي.
- وكان بن علي قد فاز بنسبة 99.27% من عدد أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية، وفازت قوات التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بجميع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها 141 مقعداً.
- وهمشت الانتخابات بقية أحزاب المعارضة، غير أن الحزب الحاكم وجد نفسه أمام ظاهرة لم تكن في الحسبان هي صعود القوة الإسلامية التي يمثلها المستقلون، والتي فازت رسمياً بنحو 14% من الأصوات، والتي كسبت ثقة ثلث الناخبين في الساحة التونسية.
- وتقدم الحزب الشيوعي التونسي والتجمع الاشتراكي التقدمي بطلبات طعن احتجاجاً على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 2 نيسان 1989. وحين تم تعيين الدكتور حامد القروي رئيساً للحكومة في 26 أيلول من العام 1989، بدلا من الهادي البكوش، وصرح في أول خطاب له أنه « سيكتف الحوار والتشاور مع مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين من أجل تعزيز المصلحة الوطنية، وقالت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في بيانها الصادر بتاريخ 15 تشرين أول (أكتوبر) أنها أخذت علماً بتصريحات رئيس الوزراء الجديد الإيجابية حول موضوع التعددية والميثاق الوطني والحوار، إضافة إلى لقاءاته مع الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية. وشدد البيان على ضرورة تجسيد

هذه التصريحات ورفع القيود التي تعرض العملية الديمقراطية للخطر. وللمرة الأولى، أشار التلفزيون التونسي إلى اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وبث مقابلة مع الأمين العام محمد حرمل بكاملها.

وفي الانتخابات البلدية التي جرت في 15 حزيران (يونيو) من العام 1990، والتي فاز فيها التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بنحو 98% من مقاعد المجالس البلدية، قاطعت أحزاب المعارضة الرسمية المعترف بها وكذلك الحركة الإسلامية في تونس، تلك الانتخابات. وأكدت أحزاب المعارضة أن السبب في بقائها بعيداً عن الانتخابات يعود إلى عمليات تزوير واسعة النطاق جرت في انتخابات العام 1989، وإلى المناخ السياسي السائد، قائلين إن سيطرة الحزب الدستوري الحاكم على وسائل الإعلام، وكذلك البيروقراطية والإخفاق في تطوير نظام الانتخابات هي الأسباب الرئيسية التي دعت إلى مقاطعة الانتخابات.

وهكذا، لم تتحقق التعددية في البرلمان، وفي مجالس البلديات، ووصل المسار الديمقراطي إلى أفقه المسمود مع اشتداد الاستقطاب الثنائي بين النظام والحركة الإسلامية في مطلع التسعينات. وقد أيدت أحزاب المعارضة خيبة أملها في خطاب الرئيس بن علي في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1990، لتجاهله المعارضة الإسلامية، وهزّته من مطالب المعارضة بالفصل بين الدولة والحزب الحاكم. ولاحظ زعيم الحزب الشيوعي التونسي محمد حرمل أن الخطاب لم يستجيب للمطالب الأساسية التي تقدمت بها المعارضة لكسر الجمود السياسي. وقد حمل الخطاب الذي جاء في الذكرى الثالثة لتولي بن علي السلطة في تونس، المعارضة المحلية تبعاً إعاقه محاولات الحكومة لإقامة ديمقراطية فعلية في تونس.

1 - تحالف المعارضة مع الحكم في الحرب ضد الحركة الإسلامية :

إذا كانت النتائج التي أعلنت عن الانتخابات البرلمانية هي السبب المباشر الذي فتح الصراع مع الحركة الإسلامية، بعد هدوء وتبادل الودّ لأكثر من عام، إلا أن هناك أسباب أخرى جعلت هذا الصراع يتأجج. وفي مقدمة هذه الأسباب كان رفض السلطات التونسية أكثر من مرة الطلب الذي تقدمت به حركة "النهضة" للحصول على تأشيرة حزب سياسي. وكان حزب النهضة خرج من الانتخابات البرلمانية بعد الحزب الحاكم مكرساً نفسه كقوة أساسية في

المجتمع، تشاطر التجمع الدستوري الديمقراطي النفوذ في الشارع. وقد حركت المواجهة الشاملة في تونس بين حركة النهضة والحكم كثيراً من الأحجار على شطرنج اللعبة السياسية الداخلية في البلاد. فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وجد الحكم نفسه مضطراً لتهنئة جبهة الصراع مع الأحزاب غير الإسلامية، ومد جسور الحوار معها، بل والبحث عن وسائل للحصول على رضاها. وفي أجواء الحرب المفتوحة بين سلطة السابع من نوفمبر وحركة النهضة، ترسخت علاقة تحالف غير عادية بين النظام وقوى واسعة من النخبة والمعارضة السياسية الرسمية التي وعدت بتحقيق نموذج ديمقراطي في غياب الحركة الإسلامية.

وأصبح محمد موعدة زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين آنذاك ونائبه خميس الشماري، ينظران للخط الذي يدعو إلى التخلي عن المفهوم التقليدي للمعارضة، وتدعيم خيار التحالف مع السلطة.

وفي ظل وضع حسمت فيه السلطة التونسية أمرها على استئصال الحركة الإسلامية راهنت المعارضة الرسمية التونسية- على اختلاف في تفاصيل الموقف بين مكوناتها- على الخيار الممكن، متمثلاً في خيار التحالف مع النظام، على أساس وعد قطعه السلطة بتحقيق الديمقراطية، بعد التفرغ من قمع الإسلاميين. وقد حكمت علاقة التحالف بين السلطة والمعارضة الحياة السياسية التونسية منذ سنة 1991 إلى فترة الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع 1995⁽¹⁾.

وتوج شهر العسل بين السلطة والمعارضة، في انتخابات آذار (مارس) 1994 الرئاسية والتشريعية، بدخول أربعة أحزاب من قوى المعارضة التونسية لأول مرة في تاريخ تونس المجلس النيابي، إذ حصلت المعارضة على 19 مقعداً، توزعت على النحو التالي: 10 مقاعد لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، و 4 مقاعد للحزب الشيوعي التونسي، فيما تقاسم بقية المقاعد الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وحزب الوحدة الشعبية.

⁽¹⁾ - مجلة تونس الشهيدة العدد السادس وفبراير - سبتمبر/ أكتوبر 1996 مقال رئيس التحرير: الوضع التونسي (ص 8) .

ويصف الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي محمد حرمّل دخول المعارضة إلى البرلمان بقوله: دخول نواب أحزاب المعارضة الوطنية للبرلمان يعني تعددية لأول مرة في تاريخ البرلمان، ولنا شخصياً الأمين العام الوحيد لحزب معارض في البرلمان مع الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) وهذا في حد ذاته خطوة هامة في طريق وتوسيع التعددية في البرلمان وخارج البرلمان⁽²⁾.

وعلى العراقيل التي تعيق تطوير فكر التعددية، يقول محمد حرمّل: "أولى هذه العراقيل الإعلام إذ لا يمكن أن نبني ديمقراطية عصرية بدون تعددية في الإعلام وخصوصاً في التلفزة والإذاعة الوطنية، وهذه من أهم مطالبنا. المشكلة الثانية هي أن التجمع الدستوري الديمقراطي (الحاكم) الذي لنا معه علاقات جيدة ونعتبره حزب الأغلبية، ونحن قابلون لدوره كحزب الأغلبية وليس لنا أي عداة معه له احتكار مطلق لكل الفضاءات احتكار إلى درجة أصبح يهدد دور الأحزاب ودور التعددية⁽³⁾."

وعن دور المعارضة داخل التركيبة البرلمانية يقول الأمين العام للحزب الشيوعي: « نحن ساندنا وساند المشاريع الوطنية التي ليس فيها مشكل فنرفع أبادينا للتصويت على هذه المشاريع إيجابياً ولكن في بعض المشاريع نقيم ملاحظات نقدية »⁽⁴⁾.

وعما أضافته مشاركة المعارضة والتنسيق فيما بينها، يضيف محمد حرمّل: « أولاً أضافت التعددية، وهذا أهم شيء بالنسبة للبرلمان أي أضافت آراء وأفكار ومشاكل لم تكن موجودة من قبل في البرلمان وحركة جديدة، وأضافت علاقات متميزة مع أعضاء نواب التجمع الدستوري الديمقراطي، الذين كانوا يجهلون الأحزاب الكبرى وكذلك أحزاب المعارضة لم تكن تعرف نواب التجمع إذ تكون مناخ إيجابي في العلاقات، وهذه حركة جديدة مازالت في خطواتها الأولى. أما فيما يخص التنسيق فلم يوجد بعد، لأن أحزاب المعارضة مختلفة. ثم أن مواقفها ليست منسجمة في البرلمان. ففي بعض الأحيان نصوت في نفس الاتجاه، وفي بعض الأحيان لا نصوت في نفس الاتجاه. وهذه هي

(2) - مقابلة مع محمد حرمّل - منشور في جريدة الدستور الأردنية بتاريخ 28/10/1995.

(3) - المصدر السابق.

(4) - المصدر السابق.

التعددية ومازال هناك مشاكل ستبُلور وتتوضح في المستقبل * (5).

استمر أنصار خيار التحالف مع السلطة من جانب أحزاب المعارضة الرسمية يدافعون عنه باستمرار، وهم يمنون أنفسهم وقواعدهم بأن تجربة المسار الديمقراطي في تونس لا تزال في بدايتها، وإنما تحتاج وقتاً كافياً حتى تؤتي ثمارها. غير أن الثمار التي وقع جنبها كانت ثماراً كارثية. فقد تقلص هامش الحراك السياسي إلى أدنى مستوياته، واستمرت السجون مكتظة بالآلاف المساجين السياسيين من كل الاتجاهات الفكرية والسياسية، وتراجع حضور المعارضة في مؤسسات الدولة. وفي مناسبة انتخابية عولت مختلف أحزاب المعارضة الرسمية كثيراً على نتائجها لإقناع قواعدها بمرودية وواقعية التحالف مع السلطة، لم تحصد هذه الأحزاب مجتمعة سوى 6 مقاعد من بين 4090 مقعداً بلدياً.

وكانت نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في ربيع 1995، بمنزلة الهزة العنيفة التي اجتاحت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، أكبر أحزاب المعارضة، الأمر الذي دفع أمينها العام محمد موعدة إلى توجيه رسالة مفتوحة إلى الرئيس بن علي في 21 أيلول 1995، تضمنت نقداً جريئاً وصريحاً لسلطة السابع من نوفمبر تمثل في التأكيد على عودة نظام الحزب الواحد المهيمن بصورة أشد تطيراً وإحكاماً، وتطويع المجتمع المدني أكثر من العهد البورقيبي، وقيام الأجهزة الأمنية التونسية بعملية "تضغط خانق"، على المجتمع المدني السياسي، واستغلال شعار "التطرف الإسلامي" كذريعة للقضاء على كل تشكيلات المعارضة، وسيادة نظرة أحادية للإعلام رتيبة وجامدة، إضافة إلى ما تعانيه الحياة الفكرية والثقافية من جمود وتراجع في شتى المجالات.

وأكد سجن محمد موعدة 11 عاماً، ونائبه الشماري 5 أعوام، (تم إطلاق سراحهما، شرطياً في نهاية عام 1996)، عن عودة المحاكمات السياسية في ظل الحصانة من العقاب، وانكسار التحرك نحو الديمقراطية، وارتدادها بصورة أقوى بكثير مما كان يُتنبأ به، لجهة خروج تونس من نظام "الديمقراطية الفوقية والمراقبة" إلى نظام تسلط الحزب الواحد الحاكم والمهيمن، وتوضيع السياسة

(5) - المصدر السابق.

في الدولة، لكي تصبح حكرًا على السلطة الحاكمة، إذ أصبحت تونس منقسمة إلى فضاءين متخارجين، فضاء الدولة وحزبها الحاكم، وأحزاب المعارضة الدائرة في فلكها، أو القابعة على الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع، وفضاء الشعب، في ظل غياب مجتمع مدني يتمتع ببنية قوية لعلاقات تكافؤ مع مجتمع سياسي متكامل.

إزاء خروج الشعب من عالم السياسة وعدم إنتاج السياسة في صلب المجتمع المدني، كيف يقوم الحزب الشيوعي التونسي هذا الوضع؟

في افتتاحية عدد "الطريق الجديد" الصادر في 15 نيسان (أبريل) 1996، (وهو الأول منذ احتجاجها في العام 1995) التي يصدرها الحزب، أشار الأمين العام محمد حرمل إلى أن السؤال المتداول في تونس هو « هل أن السياسة من خارج الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) لم تعد ممكنة ولا مجدية؟ وأوضح محمد حرمل أن هذا السؤال بطرحه علينا وعلى سوانا عدد من المناضلين طغى عليهم اليأس والتشاؤم، وصاروا يعتبرون أنه لم يعد ممكناً التعبير عن رأي مخالف (للحكم) بعدما تراجعت فضاءات التعددية، وانتشر العزوف عن العمل السياسي، وتوقف تيار الانتماء إلى الأحزاب، وتعمق احتكار الحياة العامة من قبل الحزب الحاكم، حتى كادت المواطنة تنحصر في الانتماء إليه » : وأضاف حرمل: * هل انتهت السياسة مثلاً قيل عن الأيديولوجيات أنها انتهت وحتى عن التاريخ أنه انتهى؟.

وأكد « أن السياسة في وظيفتها النقدية والمعارضة مازالت ممكنة، لأننا نعتبرها مسؤولية تاريخية ملقاة على عاتق الحركة الديمقراطية في كل المراحل، في حركة مستمرة ومقطعة، فيها المد والجزر، النجاحات والخسائر، و الفتن والركود ».

وحمل حرمل على التيارات التي دخلت السياسة بمبادئ نبيلة، لكنها في الحقيقة جامدة ومسطحة على الواقع، يسارية وغير يسارية، تغذيها ثقافة الرفض المستمر والمعارضة التقليدية والثباتية المطلقة، حكم معارضة المعمول بها في أوروبا والبلدان المتقدمة. وقال: « لا أشك في أن لها الفضل في شيء من الصمود، لكنه صمود عقيم، بالإضافة إلى أن مواقفها تؤدي حكماً إلى هدر الطاقات والعزائم وغلق باب الاجتهادات وتشتيت المناضلين والالتقاء مع التيارات الرجعية والسلفية المتموقة خارج البلد والتي تبذل قصارى الجهود لتنظيم (تسويد) صورة لوطن مثلاً تؤدي إلى نفي مستلزمات الوفاق الوطني

والقطيعة مع السلطة الوطنية».

وأشار حرمّل إلى أن «المتشائمين يقولون لم يبق أمامكم أي هامش» إلا أنه شدد على نجاعة الخط الثالث الذي يختلف عن المساندة المطلقة، والمعارضة المطلقة. وأكد أن الهامش ضيق في الظرف الراهن، لكن القضية ليست في وجود الهامش أم عدم وجوده بقدر ما هي خيار لا مناص منه لإعادة أنفاس الحركة الديمقراطية والتقدمية وتأمين الظروف لتوحيد طاقاتها المشتتة والضائعة هنا وهناك واستقطاب فئات من الشباب بالاعتماد على الاجتهاد الفكري». وحض الحكم التونسي على استخلاص الدروس من التجارب تعميقاً لمفهوم الوفاق الوطني وإقادة المسار الديمقراطي. وحذر من الاغترار بالمساندات الظرفية والانتهازية أو الانزعاج من المعارضات التقليدية خصوصاً إذا ما تميزت عن السلفية ومعالجتها سياسياً وفكرياً لأن في التعددية والديمقراطية النقد الإيجابي والنقد السلبي .

واقترح «توسيع فضاءات التعددية ورفع العراقيل التي تعطل المسار الديمقراطي حتى تساهم كل العزائم الصادقة (...) في تحقيق توازن جديد في العلاقة بين الدولة والمجتمع»⁽⁶⁾.

وعلى الرغم أن نظام الحكم للجنرال بن علي القائم على الحزب شبه المنفرد يعكس في سياسته الداخلية تجنب الاندفاع نحو التعددية الفعلية، ويتخذ القرارات السياسية المهمة دون التشاور حتى مع قيادة حزب التجمع الموسعة، ويستمر في تعيين أكثر من نصف أعضاء اللجنة المركزية لحزب التجمع، كما كان شأن سلفه بورقيبة، ويستخدم المشاركة الشعبية من خلال نظام الحزب الواحد لكي تظل مشاركة محدودة جداً من الناحية العملية، لا يقصد منها بالتأكيد أن تؤدي إلى خسارة السلطة تدريجياً، بل ترسيخها وإبعاضها، وربما عقلمتها، رغم ذلك كله، فإن الأمين العام لحركة التجديد الوريثة الشرعية للحزب الشيوعي التونسي، محمد حرمّل، لا يعتبر حزبه معارضا وإنما مسانداً للسلطة.

والحال هذه، فإن حركة التجديد تساند سياسة الدولة التسلطية التونسية، التي قلصت المجال السياسي للمجتمع وجعلته حكراً على النخبة الحاكمة

(6) - محمد حرمّل - افتتاحية الطريق الجديد - 15 نيسان (أبريل) 1996.

والمسيطرة على السلطة، لتطابق حدود الهوية الحصرية والشمولية لحزب التجمع، وألغت دور المجتمع التونسي في إنتاج السياسة، وأطرت الانتخابات العامة التي تجري في تونس لخدمة أهداف ومصصلحة هيمنة الحزب الواحد، وعدم السماح حتى بهامش من المناقشة والترضيات المحدودة للمعارضات الرسمية، وألغت أيضاً مختلف تكوينات المجتمع المدني .

ولم يع محمد حرمّل أن نزع السياسة من المجتمع التونسي نابع من سيادة الرؤية الحصرية والاستبدادية والواحدية في أيديولوجية الدولة التسلطية التونسية، التي تنصب نفسها كلاً أو تُحل نفسها محل الكل، وتطرد الآخرين من عالمها، ولا تنتظر لمعارضة الآخرين لها، إلا على أنها مروق وكفر وإضعاف لوحدة الجماعة السياسية في أحسن الظروف، وتعطي نفسها من الحقوق - الامتيازات ولا سيما امتياز تمثيل الطبقة والشعب و الأمة، ما تنكره على غيرها.

2- نظرة الحزب الشيوعي إلى المسألة التنظيمية واليسار

الجديد :

لا تختلف بنية الحزب الشيوعي التونسي التنظيمية عن البنية التنظيمية لأي حزب شيوعي عربي، سواءً على مستوى بناء الحزب وقاعدته، أم على مستوى بناء هيئاته القيادية، وتسلسل التراتبية الحزبية فيه. فالهوية الأيديولوجية للحزب، هي الماركسية اللينينية، بوصفها النظرية الثورية العلمية التي يهتدي بها. ويعد الحزب الشيوعي التونسي نفسه حزباً ثورياً من نوع جديد يعمل على استقطاب الجماهير العمالية والفلاحية والشعبية بصفة عامة، وإعادة تنظيم قطاع الشباب لجعله قادراً على لعب دور طليعي في النضال.

وتقوم المرتكزات التنظيمية للحزب الشيوعي على أنه:

1 - حزب الطبقة العاملة.

2 - تبنيه النظرية الثورية العلمية "الماركسية اللينينية".

3 - اعتماده مبادئ المركزية الديمقراطية في بنية الحزب، وفقاً للأسس التالية:

1- تسعى الهيئات القيادية وخاصة المركزية إلى تشجيع البحث والتفكير

والمبادرة، وقبول ملاحظاتها ومناقشتها، وتنظيم حلقات تثقيف الحزبيين.

2- انتخاب جميع الهيئات المسؤولة من القاعدة إلى القمة بما يضمن مشاركة أعضاء الحزب في اختيار قياداتهم مع جواز تعيين بعض الهيئات في الحالات الاستثنائية أو للفترات الانتقالية.

3- حرية المناقشات للتوصل إلى القرار، حيث تخضع الأقلية للأكثرية، مع حق كل عضو في الحزب في التمسك بأفكاره وقناعاته في إطار تحزب، حتى ولو كانت هذه الأفكار مخالفة لاتجاه الحزب المقرر (7).

المعضوية في الحزب :

يسعى الحزب الشيوعي التونسي أن يضم في صفوفه كل التونسيين الواعين بضرورة الكفاح السياسي المنظم للطبقة الشغيلة ولكل الفئات الشعبية. ويتم قبول العنصر في الحزب بعد أن يبنى برنامج الحزب وقانونه الأساسي، وينخرط في إحدى منظماته، ويتعهد بالعمل في تلك المنظمة ويوافظ على دفع اشتراكه المالي، ويتمثل واجبات عضو الحزب في المسائل التالية :

1- المشاركة بانتظام في الاجتماعات، والعمل بجدية في المنظمة والعمل على تطبيق سياسات الحزب، وتنفيذ قرارات هيئاته، وأن يتعمق في معرفة سياسة الحزب.

2- أن يعمل على رفع مستواه السياسي والفكري، ويحترم نظام الحزب الداخلي، وقانونه، ويعمل على إنجاز برنامجه.

3- تطبيق النقد والنقد الذاتي.

أما حقوق العنصر في الحزب فتتمثل فيما يلي:

1- انتخاب الهيئات المسؤولة في المنظمة المنتمي إليها.

(7) - كرس الحزب الشيوعي التونسي، موحز تاريخه، أهدافه، تنظيمه، منشورات الحزب تونس 1982 (ص28).

2- الترشيح إلى الهيئات الحزبية في حال توافر المؤهلات والكفايات المطلوبة.

3- الإسهام في رسم سياسة الحزب وقراراته والمشاركة في المناقشات الحزبية، والتصويت على القرارات.

4- ممارسة سياسة انتقادية إزاء أعضاء الحزب وقراراته في إطار الالتزام بالموضوعية، والابتعاد عن الاعتبارات الشخصية⁽⁸⁾.

وفي نطاق عملية تجديد بناء الحزب على أرضية التحولات الاجتماعية والأيدولوجية التي عرفها المجتمع التونسي، الذي انتقل في الثمانينات من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ومن النقابة التابعة إلى الاستقلالية، أكد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي التونسي تعميق مسيرة التجديد والتصحيح في عملية بناء الحزب وذلك من خلال :

أولاً : تعميق الديمقراطية في كل المجالات وتشجيع التفكير والبحث والمبادرة والنقاشات السياسية والفكرية في نطاق الهياكل ولجان العمل لتطوير وتجديد وتعميق أطروحاتنا الماركسية.

ثانياً: مع أن كل قراراتنا كانت جماعية في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، لا بد من مواصلة المجموعات في اتجاه تعميق العمل الجماعي، وتوزيع المسؤوليات، وإحكام العلاقة بين مختلف الهياكل.

ثالثاً: نبذ عادات الحلقات والتكتلات لأنها تضر الديمقراطية وتبادل الآراء وتضر بوحدة الحزب. إن المركزية الديمقراطية عندنا ليست قالباً جامداً نطبقه على واقع الحزب بل هي خلق مستمر نثريها بتقاليد جديدة تقاليد ديمقراطية. والديمقراطية التي نريدها لشعبنا نريدها كذلك لحزبنا مع خصوصياتها.

إن الأساس في المركزية الديمقراطية هو الانسجام وتعدد الإسهامات، وفيها الخلافات ولا يجب أن تكون بيروقراطية ولا فوقية بل إطاراً حياً يسمح بالنقاش والنقد ويسمح كذلك لحزب ثوري أن يقوم بدوره مما يجعل الأقلية تقبل قرارات الأغلبية ولو حافظت على رأيها⁽⁹⁾.

⁽⁸⁾ - كراسي الحزب... المصدر السابق (ص 28-29).

⁽⁹⁾ - محمد حرمل - تقرير اللجنة المركزية المقدمة إلى المؤتمر التاسع تونس حزيران 1987 (ص 30).

هيكليّة الحزب:

يتكون الحزب من هيكليّة هرمية الشكل تبدأ من القاعدة نحو القمة، وترتبط بين القاعدة "الخلايا" والقمة « المكتب السياسي » هيئات منتخبة، بحيث تتولى جميع هذه الهيئات تطبيق سياسات الحزب وقيادته حسب موقعها.

1- الخلية : وهي أساس تنظيم الحزب، ويمكن أن تتألف في المعمل أو الحي أو المدينة. ويمكن أن تتشكل داخلها شعبة للنساء.

2- الفرع: ويتألف من جميع الخلايا الواقعة في منطقة معينة.

3- الجهة: وتتكون من جميع الفروع الواقعة في نطاق الولاية أو أكثر من ولاية .

4- اللجنة المركزية: وهي أعلى قيادة حزبية في الفترة الفاصلة بين مؤتمرات للحزب، وتتولى تسيير نشاط الحزب السياسي والتنظيمي.

5- المكتب السياسي: وتنتخبه اللجنة المركزية من بين أعضائها لقيادة الحزب ونشاطاته وسياساته في الفترة الفاصلة بين اجتماعات اللجنة المركزية، وفي إطار الخطة، التي ترسمها، وهو مكلف تنفيذ قرارات اللجنة المركزية.

6- الكتابة "السكرتاريا" ويتم انتخابها من قبل اللجنة المركزية التي تحدد أعضائها، ومهمتها السير على تنفيذ قرارات المكتب السياسي واللجنة المركزية⁽¹⁰⁾.

الحزب الشيوعي أمام الماركسية وأزماتها :

في ضوء التحولات الكونية العاصفة التي يشهدها عالمنا المعاصر، الذي يتقدم إلى القرن الحادي والعشرين بوتائر متسارعة، والتغيرات الجذرية المتولدة عن العولمة الرأسمالية الجديدة، التي ترافقت مع الثورة الصناعية الثالثة، التي تؤدي إلى سيطرة المعلوماتية، وتغيير راديكالي في المعطيات الأساسية للمجتمعات الحديثة، فضلاً عن التبدلات التي أطلقها البريستروكا في الاتحاد السوفياتي وما نجم عنها، واقعياً، من انهيار الاتحاد السوفياتي،

(10) - كرسى الحزب، المصدر السابق (ص 27).

وانهيارات في بناء الاقتصادية والاجتماعية والميادية، وإفرازات لوقائع جديدة في خريطة الوضع العالمي، وانقلابات جذرية في موازين القوى الدولية وطبيعة العلاقات الدولية، وما طرحته من أسئلة جوهرية متصلة بالواقع، والتاريخ، والنظرية، في ظل تجر أزمة الماركسية على المستويين الفكري والأيدولوجي، حين أصبحت ((موضوعاً للسؤال، سواء سؤال المعادين لها الذين يدعون أنها استنفذت قدراتها، وأصبحت جزءاً من الماضي، أم سؤال الوعي المهزوم بأشكاله المقدسة وغير المقدسة، الذي طرح هل ما زالت الماركسية صالحة كنظرية معرفية علمية لعالمنا المعاصر وعملية تغييره " (11)، في ضوء كل هذا، نجد الحزب الشيوعي التونسي يغير اسمه ويستبدل به اسماً جديداً هو: "حركة التجديد".

وقد نفى محمد حرمل أن يكون الانتقال من صيغة الحزب الشيوعي إلى صيغة "حركة التجديد" التي تأسست في العام 1994، تغييراً للاسم فقط، وأوضح أنها « مقولة مفترضة يرددها البعض للإساءة ونفى التجديد عنا باعتبارنا حزباً بالمعنى المتعارف إلى جانب أحزاب أخرى ». وأضاف : « أسسنا حركة التجديد باعتبارها الفؤاد الأولى لإعادة بناء الحركة الديمقراطية والتقدمية برمتها على قواعد فكرية وسياسية للمرحلة التاريخية الجديدة، وتأمين الظروف لتوحيد روافدها المختلفة بما يعزز إيجابياتها ويهشم سلبياتها ويعزز الاتجاه السليم " (12).

ومن الملاحظ الفكرية و السياسية والتنظيمية لحركة التجديد هذه، كونها حزباً وطنياً تقدمياً يسارياً يدافع عن العمال والفلاحين والفئات الفقيرة، ويعارض الانعكاسات الناجمة عن تعميق الفوارق الاجتماعية والجهوية .

ليس من شك أن حركة التجديد هي تعبير عن أزمة يعاني منها الحزب الشيوعي التونسي، مثله في ذلك مثل كل الأحزاب الشيوعية في العالم العربي، وعلى مستوى عالمي، خصوصاً بعد التحولات والانهيانات التي قادت إلى موت الاتحاد السوفيتي، وانتصار الليبرالية الأميركية المتوحشة، التي تقتل الإنسان في عالم الجنوب. فحركة التجديد تمثل محاولة تاريخية يائسة تحمل في

(11) - توفيق الدبيني- محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي- دار البيان- طبعة الأولى 1994- (ص 200).

(12) - الطريق الجديد- 15 نيسان (أبريل) 1996.

ثناياها معالم سقوطها، لأنها عاجزة عن تقديم أجوبة عقلانية وتاريخية للعديد من المعضلات التي يعاني منها المجتمع التونسي، منها أسباب توقف حركة الانتساء الواسع إلى الأحزاب السياسية، والعزوف عن العمل السياسي أولاً. وإصرار المعارضة الرسمية على الانتماج في عالم سلطة السابع من نوفمبر، وعلى أرضية برنامجها السياسي، في حين أن كل المجتمع المدني أصبح مخترقاً اختراقاً عميقاً من قبل الدولة البوليسية التونسية، كما أن المنظمات النقابية المستقلة عن الدولة إلى حد ما - مثل الاتحاد العام التونسي للشغل أو اتحاد الطلبة -، كانت قد تحولت إلى منظمات تابعة للدولة ثانياً. فضلاً عن أن التعددية السياسية المحدودة التي أقرتها سلطة السابع من نوفمبر تدخل في سياق اتخاذ الدولة المستبدة التونسية إجراءات لتحرك سطحي وانتقالي نحو الديمقراطية المراقبة من دون أن يتخلى الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) عن الاحتكار الأعمى للسلطة السياسية، كما أن هذه التعددية وظفت من أجل المحافظة على وجود النظام، وليس للتحرك الفعلي نحو الديمقراطية ثالثاً. وفرض الدولة البوليسية التونسية قيوداً شديدة وصارمة على المؤسسة القضائية، وعلى حرية الصحافة، وعلى حرية تشكيل الجمعيات التطوعية، حتى لا تصبح أداة فعالة لمعارضة تتحدى النظام الحاكم، وتكون بذلك عملياً من مؤسسات المجتمع المدني القادر على إثبات وجوده، رابعاً .

الموقف من اليسار الجديد :

كانت علاقة الحزب الشيوعي التونسي بتنظيمات اليسار الجديد الماوية والثروتسكية يسودها التوتر البالغ درجة العداء أحياناً، خصوصاً في مرحلة الستينات والسبعينات. وعلى الرغم أن الحزب الشيوعي لا يدعي أنه يحتكر اليسار، إلا أن تنظيمات اليسار الجديد في تونس تبنت إيديولوجية معادية للأحزاب الشيوعية والبلدان الاشتراكية، انطلاقاً من النظرة الماوية، وبتأثير مباشر من الحركات الماوية في فرنسا. وفي معرض تقويمه لتنظيمات اليسار الجديد، يقول محمد حرمل بهذا الصدد « لعبت هذه القوى، وبخاصة في الجامعة التونسية في صفوف الطلبة دوراً إيجابياً في الصمود بوجه التعسف، وفي مقاومة تصرفات وممارسات الحزب الحاكم. لكنها لعبت دوراً سلبياً في محاولة استقطاب جزء من الشباب الجامعي ونشر أفكار خاطئة في صفوفهم

وبخاصة "مفهوم الثورة البروليتارية العاجلة أي الثورة الأنثوية، بدون أي تحديد للواقع التونسي، ومعاداة الحزب الشيوعي التونسي باعتباره، كما يزعمون، حزباً تحريقياً، ومعاداة البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي باعتبارها بلداناً استعمارية وتحريفية إلخ"⁽¹³⁾.



⁽¹³⁾ - محمد حرمي - من نضرب الواحد إلى التعددية - مقابلة في مجلة النجم - الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي - العدد 5 - آب 01984 (ص 123-124).

الفصل التاسع:

منظمات اليسار الجديد في تونس...

يعود ظهور تنظيمات اليسار الجديد في تونس إلى العوامل الرئيسية التالية:
الأول : شهدت بداية الستينات محاولة انقلابية قامت بها مجموعة من العسكريين والمدنيين معظمهم من اليوسفيين بهدف الإطاحة بالنظام البورقيبي، وذلك في 24 كانون أول (ديسمبر) 1962. وقد اعتمدت الدولة التونسية تلك الفرصة، لإلغاء التعددية السياسية وحظر نشاط الحزب الشيوعي بوصفه الحزب المعارض العلني الوحيد، ومصادرة صحافته ودورياته، وفرض رقابة تامة على المنظمات الجماهيرية والنقابات، وقمع الحرية السياسية، وإحلال هيمنة الحزب الواحد، فكراً وممارسة.

الثاني: شهدت أوروبا عامة وفرنسا خاصة في بداية الستينات ولادة الحركات الماوية والتروتسكية، التي كانت تعد الأحزاب الشيوعية الكلاسيكية أحزاباً تحريفية، وانهجت خط العداء للبلدان الاشتراكية عامة، والاتحاد السوفياتي خاصة، بوصفه دولة "إمبريالية اشتراكية"، وتحريفية حسب وجهة نظرها.

الثالث: ظهور أزمة في الدور القيادي للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، ومعها فقد مصداقيته في نظر جزء أساسي من الشباب الجامعي.

هذه العوامل مجتمعة كان لها تأثير مباشر في محاولة استقطاب جزء من الشباب الجامعي، ونشر الأفكار الماوية و التروتسكية في صفوفهم، وخاصة مفهوم "الثورة البروليتارية العاجلة". وهكذا قامت مجموعة مؤلفة من الأساتذة والباحثين المقيمين في فرنسا، والطلبة التونسيين، وأعضاء سابقين في أحزاب ومنظمات سياسية متعددة الاتجاهات، من الشيوعيين، والماويين، والتروتسكيين،

و البعثيين، بأول محاولة لتأليف تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس " *Rassemblement pour le travail socialiste en Tunisie* الذي عرف تحت اسم « Perspectives » « آفاق » .

1 - ميلاد آفاق :

تأسس هذا التنظيم في باريس صيف العام 1963، بعد نقاشات طويلة بين الأعضاء المؤسسين له، الذين ينتمون إلى تيارات عدة ماركسية، وتروتسكية. وناصرية ثورية، وأعضاء فرع الاتحاد العام لطلبة تونس. وعندما تأسس تنظيم «آفاق» لم يكن في نية المؤسسين تكوين حزب سياسي أو السعي للاستيلاء على الحكم بل الغاية الأولى هي الاهتمام ببعض القطاعات الجوهرية التي تهم مستقبل تونس وإعداد الدراسات الضرورية .

وكان هذا التجمع تلقي فيه هذه التيارات وتناقش بحرية على الرغم من تعددها واختلافاتها وتفاوت تجارب أعضائها ورموزها، نخص بالذكر منهم: نور الدين بن خضهر باحث اقتصادي ويعمل الآن مديراً للنشر بدار سبراس للنشر، ومحمد الشرفي، الذي تولى رئاسة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من سنة 1988 ولغاية 1989، وتولى منصب وزير التربية والعلوم من سنة 1989 ولغاية 1994، ولارتبط بما عرف ببرنامج الإصلاح التربوي، وأحمد السماوي، وإبراهيم رزق الله، الذي يعمل طبيباً الآن في تونس، وأحمد بن عثمان المقيم في باريس الآن، وهو يعمل رئيساً للمنظمة العالمية للإصلاح الجنائي، ومحمد عزيز كرشان المقيم في فرنسا منذ عام 1995، وتاج الدين بالرحال الذي يعمل محامياً بتونس العاصمة، ونائباً بمجلس النواب ممثلاً عن التجمع الدستوري الديمقراطي للحاكم، ومنذر القرقروري القادم من المجموعة التروتسكية التي التحقت بآفاق، وجلبار نقاش عضو سابق في الحزب الشيوعي التونسي، وهو تروتسكي انضم للمجموعة بتونس ويعمل كمهندس فلاح، وحفناوي عماديرية عضو سابق في حزب البعث العربي الاشتراكي .

ويحدد نور الدين بن خضر بدقة خصائص الجيل المؤسس لآفاق، فهو عنده:

جيل محظوظ بجنوره الاجتماعية، وبمحيطه السياسي والأنيولوجي المتميز في تونس كما في باريس، وهو محظوظ بثقافته، وبالأفاق المفتوحة أمامه بالبداية وخاصة في صلب الدولة الفتية .

جيل سعيد، بحبه للحياة وملاذئها .

جيل مسؤول، يعتبر التسييس واجب المواطنة الأول، يعتز برأيه ولا يهاب به، يقبل وجود الآخر ولا يهابه، لا يخشى الجديد بل يطلبه، يرفض التخلف ويتوق إلى العلى، يقدر دور المنقذ في مجتمعه ويعي واجب التضامن وشد إزر الضعيف.

جيل مصدوم، وعى مبكراً التناقض في الربط بين الاستقلال وبين شعارات الحرية والعدالة والرخاء، وهو أول جيل معبر عن ما أسمته الكاتبة التونسية هالة باجي بسـ «خيبة الأمل الوطنية». وهو - أي الجيل - أول مدين للزعيم الأب الذي تراجع عن الخطاب المؤسس وعن أرقى المطالب بالرجوع إلى براءة ذلك الخطاب المؤسس، وهو أول متبني للصراع العلني كلفة ذلك ما كلفه.

وقام التجمع بإصدار مجلة سياسية نظرية ناطقة باللغة الفرنسية باسم "آفاق تونسية" التي حملت شعار "من أجل تونس الفضل"، وأخذت على عاتقها مهمة التصدي. (1)

1 - لسياسات النظام البورقيبي وطبيعته الديكتاتورية الفردية.

2 - لسياسة ضرب الحريات العامة في البلاد.

3 - لمحاولة توحيد القوى اليسارية التونسية.

وكان التجمع يعتبر نفسه متوقفاً على يسار الحزب الشيوعي التونسي، حيث بدأ ينشط تنظيمياً في أوساط الاتحاد العام لطلبة تونس، والاتحاد العام التونسي للشغل، بهدف توسيع قوة ونفوذ تجمع الدراسات، الذي اشتهر باسم مجلته "آفاق". وأسهم التجمع إسهاماً كبيراً في خوض النضال الوطني الديمقراطي في تونس طيلة مرحلة الستينات، التي كرس الاحتكار السياسي الأعلى للسلطة من جانب الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي غير اسمه في مؤتمر المصير العام 1964.

وفي صانقة عام 1964، عقد تجمع آفاق اجتماعاً - إثر مؤتمر اتحاد الطلبة الذي انعقد في الصانقة ذاتها بالمنستير - بغابة زيتون بمنطقة الشراجل

(1) - مجلة الكفاح العربي 1979/8/6 (ص 22).

قرب المكثين حضره قرابة الخمسين شخصاً منهم من قدم من باريس ومنهم مقيمون بتونس، وتمت المصادقة خلال هذا الاجتماع على لائحة نادت بتحويل مركز نشاط تجمع الدراسات من باريس إلى تونس، وتغيير هيكلته لاستيعاب المنخرطين الجدد. لكن مع انتقال التجمع من باريس إلى تونس تغير أسلوب عمله وأصبح شبيهاً بعمل الأحزاب، لكن بشكل سرّي .

وفي هذا السياق يقول الباحث نور الدين بوقرة أنه بعد الانتقال ثبت أن «الهيكلية الأفقية أي طريقة اللجان (اللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية واللجنة الثقافية واللجنة القانونية) لا يمكن أن تكون صالحة إلا لعدد قليل من الأشخاص. » لذلك وعندما التحق عدد كبير من الطلبة بالتجمع في السنة الجامعية 1963 - 1964 بات من الضروري التخلي عن الهيكلية الأفقية واعتماد الهيكلية الحزبية لضمان الجدوى والفاعلية لنشاط التجمع .

لقد خاض التجمع أولى معاركه ضد النظام، عقب هزيمة حزيران العام 1967، حين أسهم في قيادة التظاهرات الشعبية العامة في تونس رداً على العدوان الصهيوني الإمبريالي على الدول العربية، حيث قام المتظاهرون في العاصمة بالإعلان عن استكراهم للسياسة التونسية الخارجية التي يحكمها نهج التبعية في فلك الاستعمار الجديد، الإمبريالية الأميركية، وعن مواقف الرئيس بورقيبة الذي وافق على مشروع أيزنهاور لسد الفراغ في الشرق الأوسط أي محاربة الحركة القومية العربية والشيوعية، والدفاع عن "العالم الحر"، وبسبب موقفه من القضية الفلسطينية المعروف حين ألقى خطابه الشهير في مدينة أريحا بفلسطين العام 1965، وطالب الفلسطينيين بالاعتراف بقرار التقسيم 181.

ويصف أحد قياديي "منظمة العامل التونسي" تلك المرحلة بالقول، وبدأت المنظمة تزرع فروعها داخل البلاد، وصارت تشارك في الهبات النقابية والطلابية، وفي الملتقيات الفكرية. ففي عام 1967، وجهت إليها الدعوة للمشاركة في مؤتمر عقد في الجزائر حول الاشتراكية في العالم العربي، كما شاركت أيضاً في النقاش الكبير، الذي انتظم في بورصة العمل في العاصمة تونس، حول سياسة التعاضديات. وكنا الوحيدين الذين أوجدوا صحافة معارضة في تلك الفترة، وأمنوا لها توزيعاً واسعاً في أوساط المثقفين والشباب . ويضيف هذا القيادي "صحيح أن الحزب الشيوعي التونسي أصدر نشرة "أمل" باللغة الفرنسية، وبدأ يوزعها في الداخل.. لكن لنا الفضل في المبادرة لخلق

مناخ فكري وتنشيطه، وتطوير الصراع الأيديولوجي لأجل مناقشة علمية لقضايا مجتمعنا. فمثلاً عندما قام محمد حرمّل بإصدار كراس عن الطبقات في تونس نشرنا ردّاً عليه ". ويتابع هذا القيادي في وصف نشاطات تلك الفترة بالقول "أما في مجال الديمقراطية السياسية فكانت لنا مواقف واضحة وسجلنا تبايناً مع الآخرين بجلاء، فحين استقال أحد الوزراء في الستينات باسم الديمقراطية (أحمد المستيري)، وضعنا الفرق بين نوعين من الديمقراطية: الديمقراطية الشعبية والديمقراطية البرجوازية". أما في مجال نقده للسياسة الخارجية يقول هذا القيادي: "لقد شاركنا في تظاهرة الخامس من حزيران 1967، احتجاجاً على الولايات المتحدة وبريطانيا، وحوكم بعض أعضاء منظمنا على أثر تلك التظاهرة، كما ساعدنا القضية الفيتنامية، وذلك بالمساهمة في بعث "لجنة فيتنام السرية"، والتي اشتركت فيها عناصر من الديمقراطيين ومحبي السلام، وتكريساً لهذا التعاطف، فقد نظمنا تظاهرة ضد وزير خارجية فيتنام الجنوبية الذي زار تونس آنذاك " (2).

2 - « آفاق » والموقف من القضية القومية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة :

تباينت آراء ومواقف تنظيم "آفاق" من القضية القومية العربية، والقضية الفلسطينية، والنضال السياسي المطروح على الأمة العربية في مواجهة الإمبريالية العالمية، والحركة الصهيونية، والكيان الصهيوني، والأنظمة والقوى الرجعية العربية، بحسب تباين المشارب الفكرية والسياسية لمؤسسيها، على رغم أن التنظيم أصبح يبنى الأيديولوجية الواحدة الماركسية اللينينية. فبقدر ما نجد مواقف تؤيد حركة الثورة العربية من أجل تحرير فلسطين، وتحقيق الوحدة العربية، نجد مواقف داخل التجمع تتبنى مواقف أيديولوجية متناقضة مع ذلك كله.

ويمكن استعراض هذه المواقف المتناقضة ضمن سياق فترتين زمنيتين، ولكن متداخلتين ومتصلتين: الأولى: قبل هزيمة حزيران 1967، حيث يقول

(2) - مجلة النهار العربي والدولي 1981/7/13 لقاء مع أحد قادة منظمة العمال التونسي، وكذلك أيضاً صحيفة الوطن الكويتية 1981/10/31.

الأستاذ نور الدين بن خضر، أحد مؤسسي "أفاق" "إن قضية فلسطين لم نعلنها إلا ابتداء من أواخر سنة 1966، وكانت قضية فيتنام هي التي ملأت الدنيا وشغلت الناس... وكان الأخوان البعثيون والقوميون يعيرون علينا بشدة نقاسنا نحو هذه القضية... وفي الواقع أنا مقتنع الآن أننا كنا نحمل فعلا بعض النقائص في مجال اهتمامنا بالقضايا العربية والفكر العربي عامة" (3). أما الأستاذ أحمد نجيب الشابي (كان أحد مناضلي "أفاق"، ثم منظمة العامل التونسي، والآن هو الأمين العام للجمع الاشتراكي التقدمي)، فيقول: « الفكر الماركسي في نزعته الأممية البروليتارية وفي ترجمته التونسية لم يكن ليولي قضية الهوية أهميتها بل انتقصها وحقر منها معتقداً بأن الأخوة العمالية الكونية فوق الفوارق القومية، وفيها الحل للتناقضات القومية، فلم يحسن فهم حركة التحرر الوطني، وانعزل عنها قبل الاستقطاب، وناصب العداء للقومية العربية، باعتبارها من الترهات الرجعية التي تقوم على أخوة الدم والعرق و الدين " (4).

وأصدر « تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي » التونسي كراساً باللغة الفرنسية، تحت عنوان: "خصائص المرحلة الحالية للتطورات وأدوات الثورة العربية" كان من المفروض أن تساهم به المجموعة وتلقيه في ندوة الجزائر حول "الاشتراكية في العالم العربي"، التي عقدت في 22 أيار 1967، أي قبل الهزيمة بحوالي شهر. وقد تضمن الكراس أطروحات متقدمة حول المسألة القومية، تتماثل مع الخط الذي تبناه التروتسكيون العرب من قضايا الثورة العربية. واعتبرت "أفاق" الكراس أن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الوحدة العربية؛ ليس فقط لأن الوحدة تشكل طموحاً مشتركاً لشعوبنا نظراً لوحدة اللغة والدين والتاريخ ولكن لأن الوحدة هي الوسيلة الوحيدة التي بتسنى لأقطارنا ومن خلالها تشييد الاشتراكية الحقة (5).

كما اعتبرت أن الوحدة العربية ضرورة اقتصادية وثقافية، غير أنها لا

(3) - من حوار معه في مجلة "الموقف" الناطقة باسم التجمع الاشتراكي التقدمي. (قل أن تنحول إلى صحيفة) عدد 64 تاريخ 1985/8/10.

(4) - مجلة "الموقف" عدد 63 تاريخ 1985/8/3.

(5) - وهو كراس من الحجم الصغير يضم 22 صفحة. دار النشر بجهينة، وكان من المفروض أن تساهم فيه المجموعة وتلقيه في ندوة الجزائر حول "الاشتراكية في العالم العربي" في 22 أيار (مايو) 1967، ولم يتسنى فهاذا ذلك حيث وقع قسراً كملاحق فقط (ص 5 - 19).

dupeuple Les Caracteristiques

يجب: "أن تكون متقدمة على النضال من أجل بناء النظام الاشتراكي، فقد دلت التجربة، وما زالت، إن هذه الوحدة لن تتحقق إلا إذا كانت وليدة النظام الاشتراكي"⁽⁶⁾. أما عن شكل الوحدة التي تؤمن بها "آفاق" فيجدها الكرّاس كالتالي: " فنحن نعلم أن كل قطر عربي لوحده ليس بمقدوره بناء الأسس الاشتراكية وإن هذه الأخيرة لن تتحقق إلا في إطار أوسع، وبإمكان وحدات إقليمية أن تهيئ لوحدة عامة"⁽⁷⁾.

وفي الوقت عينه، نشرت "آفاق" مقالاً بعنوان: "تونس أمام أزمة الشرق الأوسط"، جاء فيه ما يلي: "إن النضال ضد إسرائيل التي نجدنا أمام طريقتنا في كل مرة بنادر مبادرة تقدمية لا يمكن أن يكون إلا نضالاً متواصلاً صميمياً، يدخل في إطار النضال ضد الإمبريالية التي تهاجم كل الشعوب. ولذلك أيضاً فإن النضال ضد الأنظمة - ومن بينها النظام التونسي - المرتبطة بالإمبريالية، يجب أن يكون من الثوابت النضالية السياسية لليسار"⁽⁸⁾.

ونشرت مجلة "آفاق" في عددها الصادر بتاريخ 14 حزيران 1967، مقالاً بعنوان "اليسار التونسي والثورة العربية"، أكد عروبة تونس وشعبها الذي يبرز تحت كل كل زعامة متغربة تحاول قطعه عن جذوره وعن محيطه العربي... وأن الإيمان بعروبة تونس لا يدخل في إطار الحلم ولكنه اعتقاد راسخ وثابت.

الثانية بعيد هزيمة حزيران 1967، إذ أصدر "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي" كراساً تحت عنوان: "المسألة الفلسطينية في علاقاتها بتطور النضال الثوري في تونس"، وهو الكرّاس الثاني للمجموعة، وعرف بالكرّاس الأصفر نسبة للون غلاف الكرّاس. وقد انتهى إلى أن تونس أمة بحالها وبلغتها، وبشخصيتها المميزة، وأن القومية العربية هي إحدى الثروات التي تقوم على أخوة الدين والعرق والدم.... وأن الشعب الفلسطيني "أحد رعايا دولة إسرائيل

⁽⁶⁾ - المصدر السابق (ص 6).

⁽⁷⁾ - المصدر السابق.

⁽⁸⁾ - Alya Cherif (ch) : L'itineraire Politique De L'opposition Progressiste Dans La Taunisie Independante (1955 ~ 1970) M'emoire (In'e dit) Pre'sente'e Pour l'obtention Du diplome D'Etude Superieure De Science ,U, Paris 1975 , (P122 - 123)

التي يشكل أقلية فيها" (9).

إذا كانت هزيمة حزيران قد فجرت التناقضات الأيديولوجية والسياسية في صفوف تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس ، إلا أن حملات الاعتقال والمطاردة المتوالية التي تعرضت لها كادرات وقيادات التجمع بهدف تصفيته في إطار سياسة الاستبداد، التي أغلقت كل محاولات الحرية، وتصفية كل صوت معارض، ومصادرة أشكال التعبير والممارسة، وتقديم معتقلي "التجمع" أمام محاكم أمن الدولة، وصدر أحكام قاسية وصل بعضها إلى السجن عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة، هذه الضربات أسهمت في تحطيم البنية التنظيمية للتجمع، وشل فعاليته السياسية، وإنهاء وجوده التنظيمي في الجامعة والشارع التونسي.

فقد تعرض تنظيم آفاق إلى محاكمة سياسية في 2 تموز 1968، وأصدرت محكمة أمن الدولة برئاسة القاضي علي شريف أحكاماً على 84 متهماً سياسياً تراوحت ما بين 14 سنة سجنًا، على كل من نور الدين بن خذر، وجلبار نقاش، و 11 سنة سجنًا على كل من محمد بن طاهر ومحمد بللونة و 9 سنوات سجنًا على كل من محمد عبد العزيز كريشان وطاهر بن حسين بن عثمان، والبقية تراوحت أحكامهم ما بين سنتين، وبعض الغرامات المالية .

وكانت تجربة السجن قد خلقت تفاعلات فكرية وسياسية جديدة، إذ حصلت أوسع عملية مراجعة وحوار، ودراسة نتائج التجربة الماضية، وتبلورت وجهات نظر جديدة باتت بانتظار فرص تحقيقها بعد الخروج من السجون والمعتقلات، لتبدأ مرحلة جديدة من التجربة، تجربة اليسار الماركسي، خارج المدرسة التقليدية للحركات الشيوعية، وحزبها في تونس. وكان لسقوط أحمد بن صالح وإخفاق سياسة التعاضديات، واعتقال صاحبها بتهمة الخيانة العظمى عام 1969، أن أفسح في المجال لظهور شكل من أشكال الانفتاح السياسي من جانب السلطة ورئيسها بورقيبة. وهكذا، أصدر الحبيب بورقيبة في العام 1970 قراراً بالعمو عن السجناء السياسيين ومن بينهم أعضاء تجمع الدراسات والعمل

(9) - وهو الكرسي الثاني للمجموعة وعرف بالكرسي الأصفر نسبة للون غلاف الكرسي. أوردت عليا الشماوي حينما كتبته منه في الفصل السابق، كما أورد الدكتور أنور عبد الستار مقتطفات منه في كتابه "الفكر السياسي العربي المعاصر".

الاشتراكي " آفاق " (10) .

بعد مرور ثلاثين سنة من تكوين آفاق، يحلّ الأبناء المؤسسون العوامل التي قادت إلى انتشار حركة آفاق بمجرد قيام أول محاكمة لها، فيرجعونها إلى سببين رئيسيين :

الأول: شراسة القمع الذي تعرضت له الحركة. فقد كانت مواجهة غير متكافئة و قمعا لا يطاق، تميز بالتعذيب، والأحكام الجائرة والمضخمة، كان يحاكم فرد بعدة سنوات سجنًا من أجل منشور وزعه، علاوة على أن خمسة أفراد من التنظيم كانوا مهدين بحكم الإعدام. كل ذلك يبرز أن قوة الضربة التي وجهتها السلطة كانت أقوى بكثير من حجم الحركة .

الثاني: إن المجتمع التونسي غير مستعد للصراعات الراديكالية. فالمجتمع التونسي يعيش منذ فترة طويلة من تاريخه في رقعة جغرافية صغيرة ومسطحة لا مكان للاحتماء بالجبال أو الأدغال ولا مكان فيها للتناقضات الأساسية الدينية أو العرقية .

يضاف إلى ذلك كما يقول عدد من أصحاب المبادرة أن التاريخ التونسي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أفرز نخبا كانت الأكثر تقدما من نظيراتها في العالم العربي-الإسلامي، وهبأت المجتمع التونسي لنوع من التعامل مع الدولة كما أن قواعد التسيير فيما بعد جعلت توزيع الثروات في تونس أكثر منطقية من غيره في المجتمعات الأخرى، وأفرز المجتمع الطبقات الوسطى والصغرى بدرجة جمعت بين الكم والكيف، وهي التي تساهم في تغذية المجتمع بأيدولوجية الرضا بالوجود والبعد عن الأيدولوجيا المترفة، وب عقلية حماية الرزق المكتسب خرفا عليه من الثلاثي إن دخل صاحبه في صراع (مجلة حقائق عدد 657 - من 9 إلى 15 تموز 1998).

3- منظمة العامل التونسي: النشأة والتطور

مع تجذر الحركة الطلابية في النضال الديمقراطي في آخر الستينات، وعجز تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي، الذي كان تعبيرا راديكاليا عن اتجاه

(10) - مجلة المستور العدد (299) تاريخ 15/8/1983، قصة التنظيمات السرية في تونس (ص 26).

داخل الحركة اليسارية التونسية، عن تقديم مشروع فكري وسياسي يقدم أجوبة واقعية للمعضلات التي يعاني منها المجتمع التونسي، بادر عدد من أعضائه السابقين في باريس ممن كانوا على خلاف فكري وسياسي مع "الكراس الأصفر" حول القضية الفلسطينية، الذي كان سبباً ودافعا لخروج العديد من المناضلين من "التجمع"، إلى تأسيس منظمة جديدة سميت بمنظمة العامل التونسي، عرفت باسم مجلتها "العامل للتونسي" التي تحرر باللهجة التونسية المحلية، وذلك من سنة 1969 إلى سنة 1973، وقد عوضت نشرة "أفاق" وأصبحت لسان حال المنظمة.

كانت منظمة العامل التونسي متأثرة بمناخ الحركات اليسارية الماوية والثرؤتسكية التي سجلت حضوراً قوياً في الساحة الأوروبية، وبأطروحتها، خاصة حول ما يتعلق بالصراع الأيديولوجي بين قطبي الحركة الشيوعية العالمية الصين والاتحاد السوفياتي. وكانت الحركة الطلابية التونسية التواقفة إلى التغيير الثوري والجزري، والتي تعبر في الوقت عينه عن حاجة وطنية عميقة في التخلص من هيمنة الحزب الواحد، تستجيب وتتفاعل مع هذه الأطروحات العالمية.

غير أن منظمة العامل التونسي ظلت متقلنة لأطروحات المدارس الفكرية العالمية، من دون أن تحسم التناقضات الفكرية والسياسية التي كانت قائمة في تجربة "أفاق"، الأمر الذي وضعها من جديد على أرضية الصراعات الداخلية على الرغم من الاتفاق التام والمعلن حول الموقف من النظام وضرورة مواجهته بشكل شعولي، عبر إيجاد وعاء تنظيمي - سياسي، يبنى الماركسية صيغة عامة، وينظم نضالات قطاعات شعبية في المعركة مع النظام⁽¹¹⁾.

المسألة الفكرية التي تصدت لها مجموعة من منظمة العامل التونسي في تلك المرحلة، هي تلك التي تحلقت حول مجلة "النضال" التي عرفها أصحابها بأنها "لسان حال الثورة العربية في تونس"، وهي مجموعة ثرؤتسكية، أصدرت كراساً بعنوان: "المسألة الفلسطينية: من القومية إلى الماركسية" خصص للرد على موقف "أفاق" ومعالجة نظرية حول الطبيعة الطبقيّة للصراع العربي

(11) - فابيز سارة الأحزاب والحركات السياسية في تونس 1932 - 1984 بمجلة دار النشر الطبعة الأول 1986 (ص 172).

الصعيوني، ودراسة حول المنهج والماركسية الدوغمائية. وانتهى الكراس، إلى اعتبار الأمة العربية: « حقيقة تاريخية وواقعية، وأن وجودها لا يمكن إلا أن يكون نقطة انطلاق مسار الثورة العربية، في حين أن عدم وجودها لا يغير شيئاً من الاتجاهات الوحشية الموضوعية والذاتية لهذه الثورة. كما أن الوحدة العربية تهدي لنا أساسين لاستراتيجية التنمية في المستقبل، فهي تسمح بتجميع الثروات الطبيعية والقدرات البشرية والاستثمارات (البشرية) وتضع حدا لعقبة مهمة، إلا وهي ضيق السوق الداخلية، كما أن للنضال ضد الإمبريالية مستحيل في إطار دول مجزأة»⁽¹²⁾. تركّز النشاط التنظيمي والسياسي لمنظمة العامل التونسي في أوساط الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام لطلبة تونس، في الداخل وفروعه في فرنسا، للذين كانا يطالبان بالتعددية السياسية، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وهي كلها مطالب تستجيب لحاجيات اجتماعية عميقة. وقد نجحت منظمة العامل التونسي في بلورة اتجاه نقابي ديمقراطي عميق الجذور في صلب الحركة الطلابية التونسية، وفي قاعدة الحركة النقابية العمالية، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على تجنر النضال الديمقراطي في الجامعة التونسية في صفوف الطلبة، الذين قاموا بانتفاضة عارمة في 5 شباط فبراير 1972، رفعت شعارات معادية للنظام، وجسدت القطيعة بينه وبين الحركة الطلابية، وأسهمت إسهاماً فعلياً في مقاومة الممارسات القمعية للحزب الحاكم، إلى درجة أن الجامعة التونسية أصبحت معقلاً حقيقياً لليسار الجديد.

غير أن الإسهام الإيجابي من جانب منظمة العامل التونسي في تأطير النضالات الطلابية، ما كان ليخفي عوامل التفتت والانقسام داخل المنظمة التي بدأت تطفو على السطح في العام 1974 وما بعده، في ضوء التطورات الداخلية والإقليمية والدولية، التي استجذبت في بداية عقد السبعينات، وبدأت في طرح أسئلتها الملحة على منظمة العمل التونسي.

ولما كانت هذه المنظمة تنظيماً غير متجانس على الصعيدين الأيديولوجي وبالتالي السياسي، نظراً لتركيبتها المعقدة، بوصفها خليطاً من الماركسيين

(12) - أصدرت هذه المجموعة 5 أعداد من مجلة "بطل"، آخرها كان في شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكسانون أول 1970، ثم توقفت عن الصدور. وقد أوردت عليا الشريف في أطروحتها السابقة الذكر أغلب أجزاء هذا الكراس، واعتمدنا على ذلك في دراستنا هذه.

الخارجين من الحزب الشيوعي، ومن التروتسكيين، والماويين، والغيفاريين و أنصار الثورة الطلابية في فرنسا، ومن البعثيين والقوميين العرب والناصريين، فقد عجزت هي ذاتها عن تشكيل قوة طليعة راديكالية، مثلما عجزت تاريخياً عن بلورة مشروع فكري سياسي يحقق تركيبة بين الواقعي والثوري، يقدم أجوبة عقلانية للأسئلة المطروحة في أبعادها الثلاثة.

1- **البعد الأول:** تحديد طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في تونس، هل هي من طبيعة « رأسمالية متيمنة عليها »، أم هي « شبه إقطاعية شبه مستعمرة »، والموقف من النظام خصوصاً أنه برزت صراعات داخل الحزب الحاكم بين جناح بورقوية وجناح أحمد المستيري اللببرالي عقب انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم في العام 1971، الذي كاد يفضي إلى إسقاط بورقوية، بعد أن استتدت الدورات الثلاث الدستورية كرئيس للجمهورية.

2- **البعد الثاني:** الموقف من المسألة القومية، وحقبة انتماء تونس لأمة العربية، أو في كونها تمثل "أمة تونسية" مستقلة بذاتها، والموقف من القضية الفلسطينية، والصراع العربي الصهيوني.

3- **البعد الثالث:** الموقف من الصراعات داخل المعسكر 'الاشتراكي وخاصة الصراع الصيني - السوفياتي.

وقد لخص أحد قيادي العامل التونسي معطيات الصراع داخل المنظمة في تلك الفترة وأسبابها بالقول: انه قد ظهرت أحداث داخلية وعالمية أسهمت في تصعيد التناقضات داخل منظمة العامل التونسي وبالتالي في إفراز العديد من المجموعات الماركسية وبخاصة في أوساط الطلبة المهاجرين. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الانقسامات قضية الوحدة العربية. أي هل تونس أمة موحدة ومستقلة أم هي قطر ينتمي إلى أمة مجزأة تناضل من أجل وحدتها ؟ وكذلك قضية الموقف من السلطة، وطبيعتها، وكيفية التعامل معها. أي بمعنى آخر هل التناقض بين السلطة والشعب حاد وعدائي؟ أم أن هناك إمكانية للتعامل مع شق من السلطة. إضافة إلى هذه القضايا، تأثر الماركسيون بتونس باحتدام الصراع داخل الحركة الشيوعية العالمية، كالموقف من نظرية العوالم الثلاثة

الصينية، والموقف من فكر ماونسي تونغ⁽¹³⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الساحة التونسية، وأوساط العمال المهاجرين التونسيين، قد عرفت ولادة عدة تنظيمات يسارية تتبنى الأيديولوجية الماركسية اللينينية، وتنتقد الحزب الشيوعي، وكذلك منظمة العامل التونسي. ومن بين هذه التنظيمات: « التجمع الماركسي اللينيني »، المنظمة الماركسية اللينينية (الشعلة)، الحركة الديمقراطية الجماهيرية، حزب الشعب الثوري التونسي، منظمة "الحقيقة"...

ولم يبق من هذه التنظيمات الآن سوى حزب العمال الشيوعي التونسي (الذي يعد امتداداً أو انقطاعاً لمنظمة العامل التونسي، رغم إنكاره لذلك).

أسهمت هذه التنظيمات الصغيرة في إنكاء حدة الصراعات داخل منظمة العامل التونسي، التي يصفها أحد قياديي هذه المنظمة على النحو التالي: "إن الصراع، اتخذ أحيانا أشكالا حادة ومرضية بسبب تعود المناضلين على أساليب الصراع داخل الحركة الطلابية المتميزة في إطلاق التشويهات عوضاً عن النقد الزني، والحسم السريع عوضاً عن النقاش الرصين، لكن أسباب الخلاف تبقى حقيقية وجوهرية... فالذين اعتقدوا في إمكانية استغلال التناقضات داخل السلطة كرسوا مواقفهم بالتعامل مع رموز السلطة، وبخاصة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، أما قضية الخلافات حول تقويم الأوضاع الدولية، فهناك من أصبح يعتقد بل ويروج في كل المناسبات أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد العدو الأساسي للشعوب، بل أصبح من الممكن التحالف معها لمواجهة الاتحاد السوفياتي"⁽¹⁴⁾.

في مرحلة السبعينات تطورت النضالات النقابية العمالية والطلابية والنضالات السياسية لمختلف القوى الوطنية والديمقراطية، وبالمقابل دخل الاقتصاد التونسي في أزمتة البنيوية العميقة منذ العام 1975، بعد فترة الانتعاش الأولى التي شهدتها عقب نهاية تجربة الاشتراكية الدستورية، وانتصر الخط البيروقراطي المتشدد داخل النظام بقيادة رئيس الحكومة السابق الهادي نويرة، ومدير الحزب الاشتراكي الدستوري محمد الصباح، وعبد الله فرحات، والذي

(13) - مجلة البصرة "قمر" العدد (16) تاريخ 1984/3/12، مقابلة مع أحد قياديي العامل التونسي.

(14) - المصدر السابق.

يعتمد أساساً على سياسة الحديد والنار في الاحتفاظ بالحكم، ويمثل الامتياز الإمبريالي للأميركا، وظهر إلى الوجود التيار الإسلامي في مواجهة التيارات الماركسية والقومية.

هذه العوامل مجتمعة، شكلت منعطفاً سياسياً خطيراً، لجهة شن الأجهزة البوليسية حملة اعتقالات واسعة بهدف تصفية منظمة العامل التونسي، استمرت عامين متتاليين 1974 و 1975، إذ تم اعتقال مئات من أعضاء المنظمة من الشباب والطلبة والأساتذة والعمال المنتسبين لهذه المنظمة، التي قام أعضاؤها بتوزيع منشورات معادية للنظام وسياساته على نطاق واسع في المعامل والمدارس الثانوية، والمحطات والأسواق العامة.

بلغ عدد معتقلي المنظمة في العام 1974 وحده عدة مئات من الكادرات والأعضاء والانصار، وقدم منهم للمحاكمات (202) شخص معظمهم من الطلبة والطلبات، صدرت بحقهم أحكام مختلفة بالسجن.

وفي العام التالي 1975 تم اعتقال أعداد أخرى، وبلغ عدد من قدم إلى المحاكمة (151) منهم، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن راوحت بين السجن لمدة ستة أشهر وتسع سنوات، استناداً إلى التهم التالية: (15)

- الانتماء إلى منظمة غير مشروعة.

- إهانة شخص رئيس الدولة.

- التعريض برئيس دولة أجنبية.

- التشهير بأعضاء الحكومة.

- نشر أخبار زائفة والتعريض على التمرد.

4 - الانقسامات والتشردم في صفوف منظمة العامل

التونسي:

في ظل غياب وعي مطابق للواقع التونسي، من جانب منظمة العامل التونسي، ونتاج خضوعها للتلقائي لتأثيرات المدارس الفكرية العالمية، فضلاً

(15) - ملف القمع في تونس ملحق "القاعدة" الصحفية المركزية للحبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة" "ببروت" العدد (15) - النصف الأول من كانون الثاني 1976 (ص 14).

عن تعرضها لحملات القمع والاعتقال والمحكمة، وما أفرزته السجون من إعادة تقويم تجربة تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي "، وكذلك دراسة جوانب التجربة الجديدة، كل هذه العوامل مجتمعة، جعلت منظمة العامل التونسي نفسها عرضة لإنشغالات عديدة، بسبب من تبلور عدة اتجاهات في صفوفها نوجزها على النحو التالي:

1- الاتجاه الأول : وهو يمثل الدعاة المؤسسين لمنظمة العامل التونسي،

الذين يعودون بأصولهم إلى "تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي"، "أفاق"، والذين يعتبرون النظام التونسي نظاماً رأسمالياً، وإن طبيعة الثورة المقبلة، هي من طبيعة ثورة اشتراكية، وأن تونس بلد لا ينتمي إلى الوطن العربي، بل ينتمي إلى دول العالم الثالث، وإن اللغة التونسية المحلية ينبغي أن تكون أداة الاتصال مع الجماهير، وينبغي اعتمادها في الصحافة الحزبية في مخاطبة الجماهير. وهذا الاتجاه الانعزالي كان يقوده جليل نقاش، وهو يهودي الأصل، وفرانكوفوني. وقد تخلى هذا الاتجاه عن تبنيه للأيديولوجية الماركسية اللينينية، باعتبارها مثل كل الأيديولوجيات، تؤدي حتماً إلى الديكتاتورية والعنف والتسلط. وكان هذا الاتجاه متأثراً بأفكار وآراء الفلاسفة الفرنسيين الجدد، أو ما يسمونه باليومين الجديد، الذين أصبحوا يركزون نضالهم على موضوع الأقليات "النساء والأقليات القومية"، فضلاً عن تبنيهم لمقولة "حرية الجسد والعقل" باعتبارها أساساً للحرية، وإن النظريات الثورية، التي عرفها القرن العشرون نظريات أدت إلى كثير من الكوارث و الفواجع " (16).

2- الاتجاه الثاني: ويمثل مواقف وآراء الجيل الثاني من المنتمين إلى

المنظمة بعد عام 1970. وكان هذا الاتجاه يقوم طبيعة النظام التونسي، أنه كمبرأوري في طبيعته، وتابع سياسياً، وإن طبيعة الثورة المقبلة، هي ثورة وطنية ديمقراطية كمرحلة ضرورية للانتقال إلى الثورة الاشتراكية، وهو يؤمن بوجود أمة عربية، وإن تونس تنتمي إلى الوطن العربي أولاً، وإلى العالم الثالث ثانياً، وأن اللغة العربية هي

(16) - مجلة الدستور 1983/8/15 - مصدر سابق.

اللغة الصالحة لتكون لغة أدبيات المنظمة وصحافتها في الاتصال مع الجماهير. غير أن هذا الاتجاه الثاني نظراً لعدم تجانسه، وبروز خلافاته نظرية وسياسية في صفوفه، شهد تبلور ثلاثة تيارات في داخله، مهدت لإنشاقات عديدة.

1 - التيار الأول وهو التيار المساند في المنظمة الذي تبنى النظرية الماركسية اللينينية، وفكر ماوتسي تونغ في التنظيم، بعد عملية التصحيح التي شهدتها المنظمة في مطلع السبعينات، حيث رفع هذا التيار شعار "حرب الشعب طويلة الأمد" كأسلوب إسقاط النظام التونسي، واعتبر سياسة الانفتاح التي يمارسها ليست أكثر من « سياسة إجهاض للنضال الديمقراطي الوطني ». وكان هذا التيار قد انتقل من تبني الخط الماوي التقليدي إلى تبني "الخط الألباني" باعتباره "الخط الصحيح للوصول إلى الاشتراكية الحقيقية".

2- التيار الثاني، الذي أطلق عليه اسم "الخط الثوري"، تبنى معظم أطروحات التيار الأول، لكنه يختلف في قضية تقويم النظام، وقضية إسقاطه، وأسلوب إسقاطه. ففي الوقت الذي أكد فيه التيار الأول أن النظام مجموعة متماسكة وموحدة وخالية من التناقضات، أكد "الخط الثوري" على أن النظام التونسي مكون من جناحين: الأول جناح متصلب- يعتبر نفسه الدعامية الأساسية والشرعية للنظام، هذا الجناح اخذ تشكيلته النهائية في خريف 1974، ويمثله محمد الصباح نو الفزعة الفاشية مدير الحزب، والتكنوقراطي الهادي نويرة رئيس مجلس الوزراء. والثاني جناح البرجوازية الليبرالية التونسية، المضروب على صعيد- السلطة السياسية- منذ مؤتمر المنستير عام 1971، ويحاول لبس قميص الديمقراطية الفضايف والانفتاح الليبرالي، ويحاول استقطاب الشارع التونسي تحت دعوات "الديمقراطية" و "الليبرالية".

وهكذا، أكد الخط الثوري « إن هناك تناقضات في داخل السلطة لا بد من استغلالها لمصلحة النضال الديمقراطي الوطني » .

3- التيار الثالث: وقد حافظ على تبنيه اسم المنظمة "العامل التونسي" مجموعة عام 1977، وأكد انه يتبنى نظرية العوالم الثلاثة الصينية،

التي تقر بان العالم الأول يتكون من "الإمبريالية الاشتراكية السوفياتية، والإمبريالية الأميركية"، والعالم الثاني يتكون من دول أوروبا الغربية، والعالم الثالث هو بقية البلدان، التي تتمثل فيها حسب هذه النظرية أنظمة ديكتاتورية عفنه مثل نظام بنوشيه ونظام شاه إيران، ونظام ماركوس، مع دولة مثل الصين أو فيتنام. الخ.

وحسب هذه النظرية، يجب أن يتحالف العالم الثالث مع العالم الثاني لمقاومة العالم الأول.

وقد تبنت القيادة الصينية بعد وفاة ماوتسي تونغ هذه النظرية، التي بلورها دينغ شياوبنغ في بداية السبعينات، وتبناها ماوتشي تونغ. وانطلاقاً من هذه النظرية، يصبح نظام السادات نظاماً وطنياً باعتباره معادياً للسوفيات، وكذلك النظام التونسي، الذي اعتبره هذا التيار الثالث «نظاماً وطنياً في داخله عناصر فاشية»، وأنه من الضروري «كسب الشق الديمقراطي» في تركيبة النظام والتعامل معه، الأمر الذي أدى إلى نبذ شعار الكفاح المسلح وحرب الشعب باعتباره طريقاً للوصول إلى السلطة وبناء الاشتراكية، وتبني هذا التيار الطريق السلمي للوصول إلى الاشتراكية عبر النضال الديمقراطي.

لا شك أن تزايد الانقسامات في صفوف منظمة العامل التونسي، قد أسهم إسهاماً كبيراً في تفتيتها وتشرذمها التنظيمي لاحقاً، وإلى تحول هذه المنظمة من أكبر منظمة يسارية معارضة في تونس طيلة عقد السبعينات إلى تنظيم ضعيف في بداية الثمانينات، على الرغم من قيام السلطة بإطلاق سراح معتقلي المنظمة في آب 1980، بعد مجيء حكومة محمد مزالي بعدة أشهر، وذلك في نطاق «سياسة التفتح والديمقراطية»، التي أقرتها.

وقد اختلفت معظم "التنظيمات" التي انشقت عن العامل التونسي من الساحة السياسية التونسية، بسبب عجزها التنظيمي، واندماجها في أطر الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أصبح الإطار الأوسع يستوعب مختلف التيارات اليسارية. والحال هذه بقي على الساحة التونسية تنظيمان شيوعيان فحسب : "منظمة العامل التونسي" و"الحزب الشيوعي".

ويصف أحد قادة المنظمة التحولات التي بدأت تهب عليها في عام 1977 بالقول "من الناحية التنظيمية" لم يبق سوى العامل التونسي كتتنظيم ماركسي لينيني إلى جانب الحزب الشيوعي التونسي معلناً عن نفسه في الصحف، في .

جميع التظاهرات، أما التنظيمات الأخرى التي انشقت عن العامل التونسي، والتي لم تعد تعلن عن نفسها، فإن مجال نشاطها اقتصر على العمل داخل النقابات وفي أوساط الطلبة. أما نحن- العامل التونسي- فإنه إضافة لنشاطنا داخل الاتحاد العام التونسي للشغل وفي أوساط الطلبة، ومشاركتنا في جميع التظاهرات السياسية والثقافية بالبلاد، فإننا أصبحنا نركز اهتمامنا أكثر فأكثر على الجانب الفكري، لأننا نعتقد، أن ابتعاد العديد من المناضلين عن منظمنا مرده إلى إهمالنا للجانب الفكري في السبعينات، مع ملاحظة أن الحركة الشيوعية العالمية تمر بفترة دقيقة تتطلب منا مجهوداً فكرياً مضاعفاً لمعالجة أهم القضايا الحساسة لتقويم التجربة السوفيتية والتجربة الصينية⁽¹⁷⁾.



(17) - مجلة النشرة- قعرص العدد (46) مصدر سابق.

الفصل العاشر:

حزب النجم الاشتراكي التقدمي

بعد الانتفاضة العمالية والشعبية التي اندلعت بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أعلن الإضراب العام في 26 كانون ثاني (يناير) 1978، وبعد الأحداث العسكرية التي شهدتها مدينة قفصة في كانون الثاني (يناير) 1980، توصلت مجموعة كبيرة من الكوادر الماركسية اللينينية في نطاق تقويمها لواقع الحركة الوطنية الثورية في تونس، إلى تسجيل حقيقتين لا مهرب منهما بعد أن فرضتهما حركة الصراع السياسي في تونس.

الأولى : عجز النظام البورقوبي عن مواكبة المرحلة والاستمرار في التفرّد بالسلطة السياسية، فقد أصبح الانفتاح السياسي أمراً لا مناص منه لمحاولة تجديد دم حكم البرجوازية وتأييده .

الثانية : عجز الحركة الوطنية والثورية التونسية بجميع فصائلها الماركسية اللينينية، عن عملية الاستقطاب والتنظيم الواسعة للجماهير العمالية والفلاحية لقيادتها نحو الانعتاق النهائي. والمحصلة السريعة تأتي في شكلها العكسي للمعادلة البسيطة لمهام الطليعة، إذ أصبحت هذه الطليعة ظلاً تابعا وذيلاً لحركة الجماهير الواسعة والمفعمة بالاحتمالات وخصوصيات التجارب، وبدل من أن تقود الطليعة الجماهير، وهذا على شرط الاستيعاب والتعلم منها لا على شرط الوصاية والأبوة، أصبحت الجماهير، هذه الجماهير المسحوقة والعقوبة - والمستقطبة من قبل قوى معادية لها استراتيجياً - تقود هذه الطليعة المشتتة التي تولد وتموت في المعنى على هامش مدارس الاستهلاك الفلسفية .

ولا شك أن الحركة الوطنية والثورية التونسية التي تعد أكثر من 15 تنظيمًا ومنظمة وحزبًا في مرحلة السبعينات ظلت عاجزة ومشرذمة تنظيمياً،

وتعاني من التأخر والتخلف عن حركة الجماهير، أصبحت تبحث بعد انتفاضة الجماهير وفي خضم الأبوّة والوصاية والتشردم والقنّامة - عن حزبها السياسي الثوري. لكن هذا الحزب ظل رضيعاً يحبو على الأرض، لذا تشكلت مجموعة من الكوادر تحت اسم « الماركسيون المستقلون » في أواخر العام 1980، لتتقن لنفسها طريقة أخرى في سيرورة العمل السياسي داخل تونس. وهذه المجموعة التي ترفض الصرامة الأيديولوجية، هي التي شكلت نواة حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، الذي تألف بصورة أساسية من أوساط المعارضة الشيوعية التقليدية، ومن الأعضاء السابقين في منظمة العامل التونسي، ومنظمة « الشعلة » وبعضهم الآخر جاء من منظمة « الحقيقة » التي كان يقودها حفناوي عمارية .

وهكذا، تكون حزب التجمع الاشتراكي التقدمي من عدة اتجاهات إيديولوجية وسياسية ومتصارعة تاريخياً، لكن هذه التشكيلة السياسية الجديدة، حددت في منطلقاتها أن النقاء أعضائها لم يتم على أساس الوحدة الإيديولوجية المترصة، وإنما على أساس الانعقاد في خوض تجربة عمل سياسي في إطار من التوجه الديمقراطي والتقدمي، الذي ينبذ التطرف كاتجاه سياسي، ويأخذ تجربة « التجمع التقدمي » المصري مثلاً للتوجه والعمل السياسي. واستناداً لتوجهه هذا، فقد بادر المنخرطون في هذه المجموعة إلى الاتصال مع مفكرين وقادة وسياسيين مصريين ومغاربة من قيادات التجمع التقدمي المصري ومن قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب (1) .

وقد رافق نشاط هذه المجموعة، على هذا الصعيد، نشاط على صعيد آخر، يتمثل في الدعوة إلى إقامة حوار وطني شامل بين مختلف القوى اليسارية التونسية، بهدف « تجنب البلاد ما يمكن أن ينجم عن نشاطات التطرف الديني أو الماركسي » والتي باتت تسيطر في الجامعة، والتي صار « خطرها » يمكن أن يمتد إلى النقابات والنوادي الثقافية (2) .

ويقول حفناوي عمارية عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي حول ذلك : « إن التجمع قد بدأ عبارة عن مبادرة قام بها جمع من المناضلين التقدميين بعد مشاورات حول مبدأ العمل السياسي العلني في الظرف

(1) - مجلة الدستور العدد (299) تاريخ 1983/8/15 (مر 27 - 28) .

(2) - مجلة الدستور - المرحم الساش .

الراهن، وحول مضمون واتجاه هذا العمل » (3) .

وكانت السلطات التونسية قد قامت باعتقال بعض من الرموز العاملة في اتجاه إقامة هذه التجربة السياسية في أواخر عام 1980 بحجة « العمل على تشكيل منظمة سياسية محظورة »، ثم ما لبثت أن أطلقت سراحهم نظراً لعدم الأدلة الكافية (4) .

وعلى الرغم من استمرار الاعتقالات في صفوف هذه المجموعة الناشئة، إلا أن قيادات التجمع استمروا في بذل الجهود الكافية من أجل تجميع مختلف الاتجاهات الماركسية في سبيل فرض تجربة عمل وطني ديمقراطي على أسس اشتراكية ديمقراطية، وفي الاتصال بالقيادة والمفكرين العرب من خارج تونس، وقد أدى ذلك إلى قيام الأجهزة التونسية الأمنية باعتقال بعض أعضاء المجموعة في بداية عام 1983، حيث تم التحقيق معهم، ثم أفرج عنهم بعد ذلك (5) .

1 - إعلان التجمع، والاختيار الديمقراطي

التجمع الاشتراكي التقدمي، تنظيم سياسي يساري تونسي، نشأ في عام 1983، وبرز منذ ذلك الحين قوة رئيسية من قوى المعارضة اليسارية التونسية. وقد أعلن أحمد نجيب الشابي الأمين العام للحزب في ندوة صحفية في العاصمة تونس، في 13 كانون أول (ديسمبر) 1983 عن بيانه التأسيسي، الذي تضمن الإعلان عن تأسيس « التجمع الاشتراكي التقدمي » مبنياً فيه الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحزب الجديد، وقدم إلى السلطات في اليوم عينه الوثائق المطلوبة للحصول على الترخيص القانوني وترخيص لإصدار صحيفة ناطقة باسم الحزب (6) .

وفي أثناء الندوة الصحفية حدد أحمد نجيب الشابي الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي الاتجاهات السياسية للحزب بقوله : « لما كان هدفنا الأسمى تحرير الإنسان من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، فإن تصورنا

(3) - مجلة المغرب التونسية العدد (83) تاريخ 1983/12/24 .

(4) - مجلة الدستور - مرجع سابق .

(5) - بيان سياسي بمناسبة الإعلان عن تأسيس حزب التجمع الاشتراكي التقدمي في 1983/12/13 .

(6) - بيان سياسي - المرجع السابق - لقياد أحمد نجيب الشابي في الندوة الصحفية في 1983/2/13 .

أنظر أيضاً مجلة المستقبل التونسية 1985/12/15 (ص 2) .

الاشتراكي يندرج في اتجاه النقد الجذري للرأسمالية، والعمل على تجاوزها تاريخياً نحو إرساء مجتمع خال من الطبقات. وينهض مبدؤنا الاشتراكي على أساس ملكية المنتجين أنفسهم لوسائل الإنتاج الكبرى، ووجوب تسيرهم لها، وأن حركتنا تنسب إلى الفكر الاشتراكي العمالي العالمي، ولهذا فهي ترى، أن الطبقة العاملة مدعوة إلى أن تلعب الدور القيادي في عملية التحول هذه من الرأسمالية إلى الاشتراكية، الذي ننشده .. ولذلك فإننا نعمل على إقامة نظام اشتراكي قوامه الديمقراطية. وعليه فإن النظام الديمقراطي المنشود يقوم على السياسة الشعبية كمبدأ، وعلى ضمان الحريات الفردية والعامّة.. لكن انضاج الظروف الموضوعية والذاتية لإقامة نظام اشتراكي في تونس يفترض المرور بمرحلة انتقالية ذات مضمون وطني ديمقراطي يكون هدفها المركزي الذي يستأثر بالأولوية تحقيق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا « تساهم فيه القطاعات الاقتصادية الثلاث: » القطاع العام الاشتراكي، والقطاع التعاوني الحر، والقطاع الخاص الوطني ». وينبغي، أن يترافق الإنماء الاقتصادي بجملة إصلاحات اقتصادية اجتماعية تقيء في إطار إصلاح النظام السياسي في اتجاه إقامة نظام ديمقراطي تعددي يضمن الحريات الفردية والعامّة وفي مقدمة هذه الإصلاحات (7) :

- تحقيق إصلاح زراعي لفائدة الفلاحين الفقراء والمحرومين من الأرض، يستجيب لقيم العدل الاجتماعي، ويساعد على تطوير الإنتاج الزراعي، وتحديث وسائله ودمجه في الاقتصاد الوطني.
- القيام بإصلاحات اجتماعية لفائدة الشغاليين على نحو يؤمن لهم حياة أفضل.
- إدخال إصلاح ديمقراطي على التعليم في كل المستويات وخاصة بتعميم التعليم الأساسي الإجباري والمجاني، وتزريب مواد.
- الدفاع عن حقوق المرأة المكتسبة، والعمل على إلغاء كل تمييز في القانون، وفي الواقع بين وضع المرأة ووضع الرجل، والعمل على إشراكها فعليا في الحياة الاجتماعية والسياسية بما يتناسب ووزنها في المجتمع .

(7) - المرجع السابق .

- ضمان الشغل للشباب في إطار سياسة حقيقية للتشغيل.
- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالنقل والسكن والصحة وجعلها في متناول الفئات الشعبية، وجعل الإدارة في خدمة المواطن بشكل فعلي.
- وحول ما اعتبره "البيان السياسي" مهام مباشرة للحزب على الصعيد السياسي، طالب السلطات التونسية بالقيام بثلاث خطوات : (8)
- إصدار عفو تشريعي عام.
- إلغاء المحاكم الاستثنائية.
- إلغاء القوانين اللامستورية وخاصة قانون الصحافة.
- وانطلاقاً من اعتبار «أنفسنا فصيلاً من حركة التحرر العربية الديمقراطية، والمعادية للإمبريالية» فقد حدد «البيان السياسي» الاتجاهات البرنامجية للحزب خارجياً في أهم المفاصل التالية : (9)
- أولاً : إن «الاندماج المغاربي والعربي» يستجيبان لتطلعات الجماهير العربية في بناء وحدتها السياسية بوصفها إطاراً لنهضتها الحضارية والثقافية الحديثة.
- ثانياً : إن القضية الفلسطينية تحتل «مركزاً في اهتمامنا، وهي قطب الرحى في نضالنا العربي» .
- ثالثاً : و «إن التعاون بين الاتحاد السوفييتي والقوى الوطنية العربية، على أساس الاستقلال، والمصلحة الوطنية، والمنفعة المشتركة من العوامل المساعدة على التصدي للقوى العدوانية الأمريكية»، وحلفائهم الصهاينة.
- رابعاً : «وفي النضال من أجل أهدافنا في التحرر الوطني وصيانة السلم العالمي، نملك سياسة دعم لحركة التحرر العالمية ولكفاحات الطبقة العاملة العالمية» .
- خامساً : الوقوف ضد سياسة الأحلاف واتباع سياسة «تنهض على مبادئ الاستقلال والحياد التام تجاه الأحلاف والنضال ضد كل

(8) - بيان سياسي - المرجع السابق .

(9) - المرجع السابق .

أشكال التدخل والسيطرة والعمل من أجل السلم وحق الأمم في تقرير مصيرها.

سادساً : اعتبار الحركات العدوانية للإمبرياليين وحلفاتهم هي مصدر التوتر في العالم وهي تهدد الإنسانية بأخطار حرب عالمية جديدة.

وقد لخص حفناوي عمارية الاتجاهات الأساسية البرنامجية للحزب والتي تؤلف أساس البرنامج السياسي للحزب، وهو قيد الإنجاز بالقول : « إن المرحلة الراهنة -حسب يقيننا- تتسم بوجود انفتاح سياسي مازال محتشماً ولكن نأمل في أن يترسخ وأن يتم الاعتراف فعلياً بكافة الحريات الديمقراطية. ونحن نبارك الخطوات المنجزة ضمن حدودها ولاسيما الاعتراف ببعض الحركات السياسية -نحن- مع نعدّد الأحزاب لكافة الطبقات والفئات والقوى على مختلف مشاربها. نحن ديمقراطيون ونناضل من أجل تثبيت الديمقراطية والفوز بها للجميع، أما الجانب الآخر فهو إنجاز مهمات التحرر الوطني بتخليص بلدنا من التبعية الاقتصادية وما ينجم عنها من جرائر كالتبعية التكنولوجية والتبعية في التغذية والتسلّح وغيرها. كما نتبنى المطالب الاجتماعية للجماهير العمالية والفلاحية والشباب والنساء ولكمبة والفئات الوسطى عموماً...ومن أجل -إصلاحات اجتماعية جذرية في مستوى توزيع الثروة وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية من شغل وتعليم وصحة ونقل وغيرها. بكلمة إننا نهدف مرحلياً إلى توفير الشروط السياسية لإحداث التحول الديمقراطي في مجتمعنا وذلك هو السبيل الأمثل للمسير نحو الاشتراكية التي هي هدفنا⁽¹⁰⁾.

وجاء في ميثاق التجمع الاشتراكي التقدمي وهو الباب المتعلق بـ « رد الاختيار الديمقراطي » ما يلي :

تتخذ سلطة الدولة في جميع الاتجاهات مضموناً اجتماعياً محدداً ولا تقف على الحياد في الصراعات الاجتماعية .

وكما أن سلطة الدولة في المجتمع الرأسمالي تعبر عن مصالح الطبقات الرأسمالية السائدة، فإن سلطة الدولة في المجتمع الاشتراكي تعبر عن مصالح العمال والشغاليين المحررين من رقبة الاستغلال وهي أداة حكمهم .

(10) - من مقالة حفناوي عمارية في مجلة العرب التونسية 1983/12/24 (ص 83) .

وعلى أن المضمون الطبقي للدولة في المجتمع الاشتراكي لا يضي من تلقاء نفسه الشرعية على النظام السياسي للاشتراكية و لا يبرر أي شكل من أشكال الحكم بل إن السلطة الاشتراكية لا تتحقق ولا تكتسب شرعيتها إلا بقدر ما تنقيد بمبدأ السيادة الشعبية وتكون التعبير الصادق عن الإدارة الحرة للشعب. وليس النقيض بالسيادة الشعبية اختياراً ممكناً للاشتراكية بل هو حتمية اجتماعية. فالاشتراكية لا يمكن أن تولد وتتطور في تعارض مع إدارة الشعب. والسيادة الشعبية تفرض لقيامها ضمان الحريات للأفراد والمساواة بين المواطنين فلا يمكن للمجتمع أن يكون حراً ولا للشعب أن يكون سيداً إذا جرد أفراد من حرية المعتقد والتفكير والتعبير والصحافة والنشر والتنقل والاجتماع والتنظيم، وإذا لم تضمن لهم السلامة والمراسلات وسائر الحريات الأساسية والواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

والسيادة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الاقتراع العام المتساوي والمباشر، والذي يشكل أساس الشرعية مصدر التشريع. وتتبلور هذه الإدارة من خلال نظام نيابي منبثق عن الشعب وخاضع لمراقبته.

لذلك يعتبر التجمع الاشتراكي التقدمي أن النظام النيابي الديمقراطي التعددي القائم على مبدأ السيادة الشعبية، هو النظام السياسي الملائم لبناء الاشتراكية، والذي بدوره تتعثر مسيرة الاشتراكية.

وإذا كانت المساواة في النظام النيابي للرأسمالية مساواة شكلية قانونية تحجب تحكم أصحاب رؤوس الأموال في الحياة السياسية، وتخفي واقع عدم المساواة بين المواطنين في الفرص والحقوق، وتسمح باحتكار السلطة من طرف نخبة سياسية بعيدة عن القاعدة الشعبية ومشاغها اليومية، والتي لا تطالها مراقبة، فإن النظام النيابي للاشتراكية حين يوفر المساواة الفعلية بين أفراد الشعب - يعمل على تجاوز هذه النقص في اتجاه تمكين الطبقات الاجتماعية من ممارسة السلطة وإخضاع ممثلي الشعب إلى التشريع الشعبي بما فيه المبادرة وحق الرفض وسحب الثقة حسب شروط وإجراءات يحددها القانون.

ولتقريب السلطة من المواطنين يقر التجمع الاشتراكي التقدمي بمبدأ لامركزية السلطة وبوجوب انتخاب مجالس جهوية ذات صلاحيات واسعة في إطار وحدة مؤسسات الدولة الوطنية .

ولتمكن الشغاليين وسائر المنتجين من فرصة التدخل الناجع في الحياة السياسية يقر التجمع الاشتراكي التقدمي مبدأ التنظيم المجالسي للشغاليين والمنتجين على مستوى الوطني بدءاً بالأحياء.

ويمثل هذا التنظيم الشكل الأرقى لتوحيد الشغاليين وتجاوز انقساماتهم الحزبية والنقابية. فهو تنظيم كفاحي يمكن الطبقات الكادحة من التدخل الناجع في السياسة العامة للبلاد. ولما كان هذا التنظيم قائماً على أساس مهني فهو لا يمكن أن يشكل مؤسسة من مؤسسات الدولة وإنما يلعب دوراً استشارياً و جوبياً، ويشكل مصدراً للتصور والمبادرة السياسية.

وتتناهى الشرعية في النظام الاشتراكي مع « حرية استغلال الإنسان للإنسان » وكل أشكال الاضطهاد والتمييز على أساس جنسي وقومي وعرقي أو ديني .

وعلى هذا الأساس يقاوم التجمع الاشتراكي التقدمي النظرة الدونية للمرأة ومعاملتها ككائن قاصر، ويعمل لإقرار المساواة بين الجنسين في التربية والتعليم والعمل والحياة السياسية.

ويناضل التجمع الاشتراكي التقدمي من أجل احترام حقوق الأقليات الدينية والقومية في الوطن العربي على أساس مبدأ المساواة في المواطنة. كما يعمل التجمع الاشتراكي التقدمي على نشر وإقرار التسامح في الميدان الفكري والعقائدي، ويناهض المشاريع الاستبدادية الداعية إلى تأسيس الدولة على مطاردة حرية الفكر والمعتقد (11).

لقد أحدث حزب التجمع الاشتراكي التقدمي إنقلاباً حقيقياً في إيديولوجية منظمات اليسار، حين تولى قيادته المحامي احمد نجيب الشابي، وأنتهج خط الاشتراكية الديمقراطية الرافض لشعارات الحرب الباردة، والرافض أيضاً للرأسمالية بوصفها خياراً اقتصادياً يعمق الفوارق الطبقة في المجتمعات، ويضع القيم الاقتصادية والثراء وجمع الثروات والادخار فوق القيم الأخرى. وقد جعل حزب التجمع من الحريات الفردية التي تتادي بها الليبرالية البرجوازية ناجعة للجميع، حتى للطبقة الكادحة من الشعب، على عكس

(11) - حرسلة الانطلاقة - لسان حركة التحرير الشعبية العربية العدد (203) - أيلول / سبتمبر 1988.

الأحزاب الشيوعية التي أولت في كثير من الأحيان الحقوق الاجتماعية اهتماماً أكبر على حساب الحقوق الفردية .

2 - حزب التجمع و « ثورة الخبز »

حين اندلعت « ثورة الخبز » كما أجمعت على تسميتها معظم الأوساط الإعلامية الرسمية العربية والعالمية، أصدر حزب التجمع الاشتراكي التقدمي بياناً بأسم مكتبه السياسي أكد فيه : « أن السلطة السياسية تتحمل وحدها مسؤولية الأزمة الاقتصادية، التي آل إليها النهج الرأسمالي التبعية، بما يؤدي إليه من إعطاء الأولوية للتصدير على حساب الحاجيات الأساسية، والضغط على الأجور والتضحية بالقطاع الفلاحي، وتفاقم الدين الخارجي، وأنه لا يمكن بآية حال من الأحوال، أن تحل هذه الأزمة على حساب الجماهير الكادحة وقوتها اليومي » .

وبعد أن أبدى الحزب أسفه لما حصل من أضرار بالامتلاكات العامة والخاصة، وأعتبر أن مردّها حرمان الشعب من التعبير المنظم، ومن المؤسسات الديمقراطية، التي يمارس من خلالها حقه في أخذ القرار. ودان الحزب اللجوء إلى السلاح لمواجهة الغضب الشعبي، مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا من قتلى وجرحى في عدة مدن من الجمهورية دفاعاً عن حقهم في الخبز والحياة الكريمة، وطالب الحكومة بـ (12) :

- العدول عن إجراءات الزيادة في أسعار الحبوب ومشتقاتها.
- رفع حالة الطوارئ، والكف عن القمع والمناوبات، وإطلاق سراح المعتقلين .
- فتح حوار وطني شامل، تشارك فيه القوى الاجتماعية و السياسية كافة لأجل تسطير مستقبل البلاد الاقتصادي، ومعالجة مسألة صندوق التعويض في إطار سياسة استقلال وطني وتقدمي اجتماعي .

دور مجلة الموقف :

على الرغم من أن جل صحف المعارضة التونسية صدرت في أواخر

(12) - نص البيان - بدون تاريخ .

السبعينات ومطلع الثمانينات، وأسهمت إلى جانب عدد من الصحف المستقلة، وخاصة صحيفة « الرأي » التي كان يرأس تحريرها حبيب بن عمار، في تطوير الساحة الإعلامية، وشق الطريق لما يعرف بصحافة الرأي، فإن مجلة حزب التجمع الاشتراكي التقدمي لم تبشر صدورها أسبوعياً إلا بدءاً من الثاني عشر من أيار عام 1984، إذ أصبحت هذه المجلة الناطقة الرسمية باسم الحزب، ومنبره الإعلامي لنشر أخباره ومواقفه، وتغطية نشاطاته. وفي افتتاحية العدد الأول من مجلة «الموقف» كتب أحمد نجيب الشابي رئيس تحريرها يقول : « لقد اختارت أسرة الموقف وجموع المناضلين الذين حملوا على كاهلهم هذا المشروع أن تكون المجلة مستقلة عن كل تنظيم حزبي. واختيارهم هذا، لا يصدر عن موقف سياسي من مسألة الحزب والتنظيم، وإنما يعبر عن إيمانهم بضرورة وجود منبر للحوار الحر، تتلاقح فيه الأفكار والآراء كافة ». وأضافت الافتتاحية قائلة « إن استقلالية هذه المجلة، ورغبتها في أن تكون محطة للحوار، لا يعني أنه ليس لها اتجاه سياسي، فهي ملتزمة بقضايا التقدم الكبرى تونسياً ودولياً، وتنتمي أسرة تحريرها إلى حركة اليسار التونسي، وهي تسعى إلى إيصال صوتها إلى القارئ عبر الحوار مع بقية العائلات الفكرية والسياسية، لا عن طريق خلق الصوت المخالف»⁽¹³⁾.

وانسجاماً مع الدور الذي أراد أن يلعبه حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، على صعيد الساحة السياسية التونسية، تحولت مجلة الموقف إلى منبر ديمقراطي، حين تطرقت إلى نشر موضوعات سياسية وفكرية، تعبر عن مختلف وجهات نظر المعارضة التونسية من القوى المنشقة عن الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، إلى القوى القومية والدينية، والحزب الشيوعي التونسي. فقد خصصت المجلة ملفات متعددة للمعتقلين السياسيين وأحزابهم من مختلف المدارس والاتجاهات الفكرية والعقائدية، بدءاً من أعضاء « التنظيم السري »، ومروراً بحزب التحرير الإسلامي، وانتهاءً بمعتقلي أحداث قفصة. ورصدت الجوانب السياسية والاجتماعية والمعيشية المحيطة بالمعتقلين وأسرههم كما خصصت ندوة موسعة لمناقشة « الوضع السياسي وأفاق التجاوز » شارك فيها ممثلون عن مختلف الاتجاهات السياسية في البلاد، وندوة أخرى بعنوان «

⁽¹³⁾ - فاهيس سارة - الأحزاب والحركات السياسية في تونس - بدون ذكر دار النشر - الطبعة الأولى 1986 (ص 194).

قانون الأحزاب كيف ؟ ومتى ؟ »، كما فتحت صفحاتها لمناقشة أفكار القوى السياسية المعارضة وآرائها وتطوراتها الداخلية، وعلاقتها مع السلطة والمعارضة، إلى جانب استخدام المجلة منبراً لعرض وجهات نظر أعضاء وأعضاء قياديين في حزب التجمع حول القضايا الهامة سواء ما يتعلق منها بالحركة اليسارية وأزماتها، أو ما يتعلق بالحركة النقابية (14).

3 - حزب التجمع في مواجهة أزمات نهاية العهد البورقيبي :

لقد حافظت حكومة محمد مزالي على الخيار الاقتصادي والاجتماعي للنظام البورقيبي عينه، واستمرت في تلقين كل طبقات الشعب وأحزاب المعارضة منذ مجيئها عام 1980 بسياسة « التفتح و الديمقراطية »، وبالعودة بالإصلاح في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وأصدرت بداية العام 1983 منشور تمنع الاجتماعات النقابية في المصانع والمؤسسات، لكي ترضي أرباب العمل، وعمدت إلى طرد العمال المضربين من عملهم، وكذلك الكوادر النقابية النشطة.

في معرض تقييمه لحكومة مزالي، يؤكد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي « نحن لا ننكر المكتسبات، لكننا نطالب بالتوسع لتوظيف طاقات البلاد كلها، وإشراك الناس كلهم لرسم مصيرهم ومستقبلهم ومنهم بالخصوص القوى الحية والفاعلة في الساحة سياسياً ونقابياً وثقافياً »، الأمر الذي يدعم الثقة بالشعارات التي رفعتها حكومة مزالي عند قدومها، ويعزز المسار الديمقراطي والتعددية السياسية (15).

وعندما بلغت الخلافات بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحكومة مزالي أقصى درجات العمق، وبين الحبيب عاشور ومحمد مزالي، خصوصاً إذ كانت هناك خلافات مبدئية عميقة وجذرية حول سياسة الأجور والإنشاقات في الحركة النقابية، باعتبارها خطراً فعلياً يهدد الطبقة العاملة برمتها، حدد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي موقفه من موضوع التعددية النقابية، عندما أكد أحد

(14) - المرجع السابق (ص 195 - 196).

(15) - « الفيس الكونونية تاريخ 1984/7/2 مقابلة مع الأمين العام للحزب ».

قادة الحزب الأساسيين : « نحن مع استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل ومع ديمقراطية هيكله، دون أن نتدخل في شؤون النقابيين الداخلية » (16) وذلك انطلاقاً من أن «منظمة الشغيلة» احتلت ولا تزال موقعاً محورياً من بين عوامل النهضة الاجتماعية والسياسية في تاريخ بلادنا الحديث » (17).

أما فيما يتعلق بموقف حزب التجمع الاشتراكي التقدمي من المعارضة التونسية، فإنه يراها : «متعددة من غير تنسيق، وأولى الخطوات لنجاحها وفعاليتها هو وجوب توليها المهام بنفسها، والمبادرة بدفع الأمور إلى الأمام والمعارضة المنقسمة، لا يمكن أن تقوم بهذا الدور». ويتابع الأمين العام للحزب قائلاً : « ونحن كتجمع اشتراكي معينا إلى ذلك، ولعلنا توصلنا إلى تحقيق بعض النجاح، لما اتفقت ستة أحزاب سياسية من بينها التجمع على إصدار بيان مشترك يندد بأحكام الإعدام، ويطالب بإلغائها وهذا يقع لأول مرة بتاريخ التعددية السياسية في تونس، وهذا عمل أولي ما زال على درجة من الضعف والهشاشة لدرجة لا تعتبره عاملاً ويوحي بالانعطاف في مجال العمل السياسي المشترك، سيما وأنه مازال يعاني التردد من طرف المعارضة نفسها لعدم تجانسها، ولأنها من الممكن، أن تكون واقعة تحت تأثير سياسة فرق تسد، التي تنهجها السلطة بدهاء » (18).

أما موضوع التحالفات بين حزب التجمع وأطراف المعارضة، فإن الحزب يرى إمكانية قيام علاقات مختلفة المستويات مع أطراف المعارضة، ويؤكد حفناوي عمادية عضو المكتب السياسي: «نحن ننوي إقامة علاقات مع كل القوى السياسية المعارضة على أساس المطالبة بالحرية العامة والعفو التشريعي، وتمكين الأصوات الحرة أفراداً وجماعات من حقها في التعبير. وفي التقييم نقيم علاقات ثنائية أو أكثر من ثنائية حسب مقتضيات العمل السياسي فعدا عن التحالفات الظرفية والموسمية، نسعى إلى تطوير صيغ العمل المشترك وإرساء تقاليد ديمقراطية في التحالفات بدون وصاية أطراف أو

(16) - مجلة المغرب العدد (83) مرجع سابق (ص 62).

(17) - مجلة الموقف التونسية تاريخ 1984/5/26 - الافتتاحية - أحمد نعيم الشابي. أنظر أيضاً مجلة الموقف التونسية تاريخ 1984/6/16 صفري الحياوي - أزمة اليسار والحركة العمالية والتجمع الاشتراكي (ص 42).

(18) - القيس الكرتيتي - مرجع سابق.

محاولات احتواء. طبعاً نقيم تحالفات إستراتيجية مع القوى التقدمية، التي تشاطرنا البرنامج المحلي في خطوطه الرئيسية» (19).

وعندما شهد الحكم التونسي تحولاً نوعياً على صعيد تعاطيه مع المعارضة اليسارية، ومع التيارات الإسلامية، في أوائل الثمانينات سمى رئيس الوزراء السابق محمد مزالي الذي قاد تيار الليبرالية والانفتاح داخل الحكم والحزب الاشتراكي الدستوري، إلى التخفيف من حدة المواجهة بين الحكم والمعارضة، بهدف تحسين الوضع الداخلي والخلاص من المضاعفات السلبية التي خلقتها الصدامات المتكررة في فترات سابقة. وكانت العلاقة بين مزالي وحركة الاتجاه الإسلامي من أبرز الأمثلة على الاتجاه الليبرالي لرئيس الوزراء السابق. كيف يحدد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي موقفه من حركة الاتجاه الإسلامي؟ فإن الحزب يرى أنها لا تمثل كتلة متماسكة، بل تعبرها التناقضات، التي تعبر كامل المجتمع. فمنها الديمقراطي، ومنها التقدمي، ومنها أيضاً الظلامي والاستبدادي (20). ومع رؤية هذه التناقضات داخل حركة الاتجاه الإسلامي، فإن الحزب يؤيد حصول هذه الحركة على حقها في الوجود في الساحة السياسية التونسية، انسجاماً مع «تعدد الأحزاب» لكافة الطبقات والفئات والقوى على مختلف مشاربها الفكرية، وبرامجها السياسية» (21). وما يعزز هذا الموقف من جانب الحزب قيامه بدعوة السلطة للاعتراف بحق النشاط العلني في أعقاب الإفراج عن سجناء حركة الاتجاه الإسلامي (22).

ومع احتدام حرب الخلافة خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث كانت الأطراف المتعاركة والمتنافسة تربح اليوم معركة، وتخسر غداً معركة، حدد حزب التجمع الاشتراكي التقدمي موقفه من الخلافة بقوله إنه ليس طرفاً فيها، وإنه لا دور له في هذه القضية باعتبارها قضية شخصية لرموز النظام وشخصياته الرئيسية، ويقول الأمين العام للحزب أحمد نجيب الشابي «نحن كتجمع اشتراكي، وكذلك المعارضة الأخرى، يجب أن نعرف كيف نتلاقى

(19) - مجلة العرب العدد (83) تاريخ 1983/12/24 - مرجع سابق.

(20) - مجلة الموقف التونسية العدد (17) تاريخ 1984/9/1 أحمد نجيب الشابي - اليسار والإسلام -

(ص 14).

(21) - مجلة العرب العدد (83) - مرجع سابق.

(22) - مجلة الموقف التونسية العدد (13) تاريخ 1984/8/4 - افتتاحية.

المسقوط في لعبة الخلافة، لأنها توظفنا وتجربنا إلى حسابات بعيدة المدى، ونحن عملنا بالأساس، يركز على الفئات والمبادئ المسامية، ويتوجه إلى القضايا الكبرى والرئيسية، التي تهم الوطن والشعب، ولا ندخل في المناورات، وهمسات الكواليس المريبة»⁽²³⁾.

4 - حزب التجمع في ظل سلطة السابع من نوفمبر

تم الاعتراف الرسمي بحزب التجمع الاشتراكي التقدمي في عام 1988، في سياق إجراءات الانفتاح في عهد الرئيس بن علي، الذي اتخذ عدة إجراءات تبدو للوهلة الأولى ومن خلال المراهنات عليها كأن سلطة الحزب الواحد أصبحت لمصلحة « ديمقراطية تعددية » تركز على الصراع السياسي الديمقراطي بين الأحزاب المختلفة وفق قوانين محددة ومعروفة. وفي ظل سيادة الحريات على مختلف أنواعها، وصولاً إلى التمثير بتحول تونس واحة للديمقراطية في الوطن العربي، على يد رجل خرج من صلب المؤسسة العسكرية والبوليسية .

وتستند هذه التعليقات إلى مجمل الإجراءات المتخذة على امتداد السنة الأولى من حكم بن علي، والذي تميز بقدر ملموس من « الانفتاح » قياساً إلى عهد بورقيبة، فيجري تصوير عودة عدد من القادة المنفيين مثل أحمد بن صالح وغيره، والافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين وصدر قانون جديد للأحزاب، كدليل قاطع على دخول تونس مرحلة الديمقراطية المنشودة. ويجري إغفال مواقف أحزاب المعارضة الديمقراطية من مجمل هذه الإجراءات، كما يجري إغفال تعقيدات اللحظة السياسية التونسية الراهنة، في سبيل تدعيم هذا الحكم القاطع حتى يبدو كأن مجمل الأزمات والمشكلات التي عانت منها البلاد طيلة السنوات الماضية، قد وجدت حلولها المطلوبة، أو أنها في طريقها إلى الحل والمطلوب بعض الصبر والتعاون مع « العهد الجديد » لتخطي هذه « العقبات » .

لقد رحب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي بمجمل هذه الإجراءات التي تتطوي على قدر من الإيجابيات التي أتاحت للمعارضة الديمقراطية حيزاً من

(23) - « النقص الكويتية تاريخ 1984/7/2 - مرجع سابق .

حرية الحركة، إلا أنه أبدى في الوقت عينه تحفظات جادة على هذه الإجراءات، وعلى جوانبها السلبية الكثيرة. كما برزت مخاوف حقيقية عند حزب التجمع من أن تؤدي هذه الإجراءات إلى إضفاء مسحة ليبرالية على النظام دون العساس بجوهره .

استمر حزب التجمع الاشتراكي التقدمي في مساندة « العهد الجديد » طيلة الفترة الممتدة من عام 1987 ولغاية 1992 تاريخ انتهاء محاكمة قيادات وكوادر حركة النهضة، حيث اعتبر الحزب أن الانفراج الذي قام به الرئيس بن علي يذكره إلى حد بعيد بـ « ديمقراطية » السادات عقب انقلابه الشهير في أيار عام 1971. وهو لا يعني أبداً انتقال تونس إلى مرحلة الديمقراطية الحقيقية، بل إن هذا « الانفراج » المحدود يشكل مدخلا إجبارياً يتعين على النظام ولوجه للتمكن من تثبيت ركائزه .

ويعتبر الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي أحمد نجيب الشابي بأن المعارضة التونسية لم تتجح في المحافظة على وجودها، واستغلت سلطة السابع من نوفمبر انقساماتها من أجل إضعافها وتهميشها. كما أن المعارضة ارتكبت خطأ في التقدير حين تخلت عن وظيفتها النقدية، ولم يكن الوضع خالياً من العيوب في السنوات الأولى من التغيير : فالتعديلات المتلاحقة بشأن قانون الانتخابات أو قانون الصحافة كان بإمكانها أن تكون موضوعاً للنقاش. كما أن أغلب قيادات المعارضة انسأقت في طريقة الانتهازية الأمر الذي أفقدها صدقية في أوساط ان رأي العام. وكانت النتيجة أن الحزب الذي حاول أن يقوم بدوره النقدي، يجد نفسه مهمشاً، بحجة أنه غير ممثل في البرلمان، والحال هذه يتم حرمانه من استخدام أجهزة الإعلام الحكومية للمشاركة في الحياة العامة بشكل طبيعي .

ويعتبر الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي أن ثلاثة عناصر أساسية تقف وراء أزمة الصحافة والإعلام، أولها القانون الذي يربط إصدار الصحف الجديدة بالحصول على إشعار من الإدارة يقوم في الواقع المعيشي مقام الترخيص، وهو قانون حول حق طبيعي يكفله الدستور إلى مجرد رخصة تصدر عن الإدارة. هذا بالإضافة للطابع الزجري لقانون الصحافة. ويضيف الشابي في مقالة كتبها في العدد الأخير من مجلة « الموقف » تحت عنوان حرية الإعلام أولاً : إن السبب الثاني ذو طابع سياسي، ويتمثل في الدور السلبي الذي لعبته وزارة الإعلام في توجيه وتأطير الصحف. وهو أمر

متواصل على الرغم من إلغاء الوزارة، وآية ذلك أن شيئاً لم يتغير من مضمون الصحافة والإعلام. إن وحدانية الخبر والاتفاق لا يزالان يهيمنان على القطاع.

أما السبب الثالث فيعود برأيه إلى تنظيم الإعلام العمومي الذي تحول بيد وكالة الإعلام الخارجية إلى وسيلة ضغط لتوجيه الصحافة والحفاظ على انسجام خطابها وتهميش الصوت المخالف إن لم نقل قتله وإخماده⁽²⁴⁾.

5 - حزب التجمع والموقف من بعض القضايا السياسية :

مع بداية الانعطاف الكبير في الصراع بين نظام الرئيس بن علي وحركة النهضة في مطلع التسعينات، والذي قاد إلى تصفية الحركة الإسلامية في تونس، سعى حزب التجمع الاشتراكي التقدمي مع أحزاب المعارضة الأخرى إلى بلورة « بديل » معارض آخر يملك الثقل الشعبي الذي كانت تملكه حركة النهضة، وصديقتها السياسية، ما يتيح لهذا « البديل » المحافظة على موقع « السلطة المضادة » وبالتالي فرض دوره محاوراً للحكم. وعلى الرغم أن الطريق كانت سالكة أمام أحزاب المعارضة الشرعية الستة لتملأ الفراغ الذي نشأ بفعل القمع الذي تعرضت له الحركة الإسلامية، إلا أن ضعف القاعدة الشعبية لأحزاب المعارضة أعاقها عن الانتقال إلى مرحلة جديدة تصير فيها المحاور الأقوى للحكم. وأدى تحالف أحزاب المعارضة مع الحكم إلى فقدان صديقتها أمام الشارع التونسي، وإلى تعميق عجزها وقصورها لجهة عدم تشكيلها « القطب الديمقراطي ».

أولاً - يعاني حزب التجمع الاشتراكي التقدمي من خلل استراتيجي، إذ جرت ثلاث دورات إنتخابية في أعوام 1989 و 1994 و 1999 إلا أنها لم تسمح لأي عنصر من أعضائه باحتلال مقعد واحد داخل البرلمان، ونتيجة لذلك يعني هذا الحزب المعارض الهادي، والذي اختاره النظام مع بقية أحزاب المعارضة الأخرى، خارج دائرة الإنتاج السياسي. فهو لم يتمكن أن يوسع دائرة نفوذه وقواعده، ورغم أنه يرفض أن يوصف

⁽²⁴⁾ - المحامي الطرويدي - مقالة إلغاء وزارة الإعلام في تونس لم يؤد إلى ازدياد الصحافة - حريضة الحياة - تاريخ 1999/3/20 .

بأنه جزء من أحزاب السلطة، إلا أن الظروف وطبيعة المرحلة التي مرت بها تونس طيلة عقد التسعينات حثمت أن تكون « إستراتيجية » جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية النظام، خصوصاً بعد أن طُلقت أحزاب المعارضة تاريخياً خيار العمل الجبهوي فيما بينها .

ولا يدعي حزب التجمع الاشتراكي للتقدمي أنه يمثل قطاعات واسعة من السكان، في ظل الهيمنة المطلقة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم على الحياة السياسية في تونس، إذ يفسر أحمد نجيب الشابي حصوله على نسبة 99.77 في المئة من أصوات الناخبين بسبب علاقة الحزب الحاكم العضوية بالإدارة والدولة : ويعتبر الشابي أنه بمجرد أن يقطع هذا الحبل السري، سوف يحصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على نسبة 17 في المئة، كما هو الحال بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني. وإذا عاد هذا الحزب إلى السلطة، فإنه سوف يعود بأكثر من 20 % .

والحال هذه فإن أدوات قياس نسبة التمثيل الشعبي للأحزاب السياسية في تونس غير موجودة .

وفضلاً عن ذلك يعتبر الأمين العام للحزب أحمد نجيب الشابي أن استئثار الحزب الحاكم بنصيب الأسد من المقاعد النيابية، يعود في جانب أساس منه إلى طبيعة النظام الانتخابي السائد في تونس، الذي يعتمد على نظام القوائم في دورة واحدة، وهو نظام اعتمدته الأحزاب الشمولية لضمان احتكار الحزب الحاكم لكل المقاعد النيابية في المجالس التمثيلية المختلفة .

وعلى الرغم من أن الرئيس بن علي قد قام بتقحيح هذا القانون الانتخابي لجهة منح خمس المقاعد في البرلمان (34 مقعداً) إلى أحزاب المعارضة الرسمية، إلا أن هذا الترميم للنظام الانتخابي لم يكن كافياً لإقرار التعددية بدرجة تعكس نضج الشعب التونسي ووعيه. ويعتبر حزب التجمع الاشتراكي للتقدمي أن مراجعة القانون الانتخابي باتت أمراً ضرورياً في تونس، ومرة أخرى - وكل مرة بعد الانتخابات يعود الحديث عن تقحيح المجلة الانتخابية معبراً عن الحاجة إلى قانون إنتخابي عادل وملام لحاجتنا إلى التعددية والديمقراطية. ومرة أخرى يكتفي في المستوى الرسمي بإصلاحات جزئية لا تنطرق

إلى أصل المشكل. وأصل المشكل يكمن بالذات في النظام الانتخابي، نظام القوائم في دورة واحدة، والذي تخلت عنه كل البلدان التي قررت خوض غمار التجربة الديمقراطية بجرأة. والحل يكون إذاً في التخلي عن هذا النظام كلية واستبداله بنظام الدوائر الفردية حيث يكون المترشح فرداً في دائرة إنتخابية صغيرة الحجم نسبياً مع ما يقتضي ذلك من تعديلات تفرضها الخصوصيات القومية والتاريخية للبلد المعني ... وأثبتت الإنتخابات الأخيرة أن تونس في حاجة إلى إصلاح سياسي ديمقراطي، وإلى مراجعة للقوانين المنظمة للحريات العامة، وأن "الإصلاح" الذي يُرغب فيه الحزب الحاكم " لا يستجيب وطموحات الشعب التونسي إلى حياة ديمقراطية متطورة .

وفي هذا السياق يطرح الأمين العام لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي تعريفه للديمقراطية، بأنها ليست جبراً بالرأي السياسي فقط، إنها قيل كل شيء برنامج مطالب. فنحن نطالب بمراجعة قانون الصحافة، حتى لا يخضع إصدار الصحف للرقابة، ونطالب أيضاً باعتماد قانون إنتخابي يقرب الناخب من المرشح، ونحن نقترح إقرار قانون النسبية في الإنتخابات، لأن قانون القائمة يسهل سيطرة الحزب الواحد. ونحن نناضل من أجل إعادة التوازن بين السلطات الثلاث، بما يعزز استقلالية القضاء والبرلمان. .. ويبدو لنا أكثر أهمية من الديمقراطية هو حرية التعبير. وإذا كانت الحريات الأساسية، ومن ضمنها حرية الصحافة، غير محترمة، وإذا كانت نقطة التوازن بين السلطات غير موجودة، فإن الديمقراطية تفقد معناها، فالشيء الأهم من التداول على السلطة، هو وضع الشروط التي تجعل إمكانية تحقيقها واردة في المستقبل (25).

ثانياً - إن حزب التجمع الاشتراكي التقدمي يمثل تيار « الاشتراكية الديمقراطية » في تونس، فهو الذي يمثل يمار الوسط بمفهومه الحقيقي، فهو أقرب إلى الاشتراكية منه إلى الرأسمالية الجديدة.

(25) Interview avec Ahmed Nejib Chaabi – Jeune – Afrique No. – 1980 – 1981 – Du 22 Decembre 1998 Au 4 janvier 1999 (P62 – 63)

ومع ذلك فإن الأمين العام للتجمع أحمد نجيب الشابي مقتنع بأن الرأسمالية هي نمط إنتاج وليست ديناً، وأن المبادرة الخاصة تخلق الثروة، لكن السوق لا تلبّي كل الحاجات، وأن تدخل الدولة يمكن أن يكون تحت شكل تنظيم من السوق لا تحت شكل تدخلية الدولة القديمة. والحال هذه فإن خطاب حزب التجمع الاشتراكي التقدمي في المجال الاقتصادي هو بيان اشتراكي ديمقراطي يقوم على المضى قدماً في عمليات الخصخصة، على أن يوسعها لتشمل الخدمات العامة، ويشدد على ضرورة خلق التوازنات بين أساليب التمويل الفاعلة ومطالب العدالة الاجتماعية. ويتبنى الحزب برنامجاً رأسمالياً ذا وجه إنساني، لكنه يعتبر في الوقت عينه أن الاندماج المغاربي والعربي يمكن أن يساعد تونس على تخفيض الآثار السلبية لعملية الاندماج في العولمة الرأسمالية، التي تقود إلى فقدان فرص العمل، وهبوط في الاستثمار وتقلص في الموازنة الخ .

ثالثاً - ويتميز حزب التجمع الاشتراكي التقدمي عن بقية أحزاب المعارضة اليسارية، بدفاعه عن الهوية العربية الإسلامية، وبإقامته حدوداً فاصلة بين العروبة، التي هي واقع لغوي، وثقافي وتاريخي، وبين القومية العربية كإيديولوجية سياسية. وفي معرض تقييمه للمسار التاريخي للقومية العربية يعتبر الأمين العام نجيب الشابي - أن القومية العربية التي تبلورت في الشرق الأدنى في نهاية القرن التاسع عشر، عكست إيديولوجياً إرادة العرب في التحرر من السيطرة العثمانية. وعشية الحرب العالمية الأولى، شجع البريطانيون حركة القومية العربية من أجل موازنة الحلف المعادي لبريطانيا المتمثل بألمانيا وتركيا. وبعد خلق الكيان الصهيوني، اتخذت إيديولوجية القومية العربية مفهوماً معادياً للكلونيالية مع بقائها محصورة في نطاق الشرق الأدنى. ويعود الفضل إلى مصر عبد الناصر التي أعطت بعداً تاريخياً لحركة القومية العربية شملت كل بلاد العرب. وفي السلطة، لم يحقق القوميون العرب أي هدف من أهدافهم : تحرير فلسطين، الوحدة العربية، الديمقراطية. ويعزى هذا للفشل أيضاً إلى فشل نموذج للنظير الدولي، ونمط الحزب الشمولي الأوحده. وقد عانت حركة القومية العربية أيضاً من الصعود القوي للإيديولوجية الإسلامية.

ويكشف لنا الموقف الحاد من العلمانية باعتبارها قضية مركزية للقومية، هذا الفصل الذريع .

إن حزب التجمع الاشتراكي التقدمي لا يتبنى إيديولوجية القومية العربية، إنما يعتبر العروبة والإسلام مرجعية تاريخية وثقافية، لا يمكن لمجتمعنا أن يتغاضى عنها، في نطاق انخراطه في عملية التحديث (26) .

رابعاً - في ظل التنامي الكبير الذي شهدته الحركة الإسلامية في العالم العربي في عقدي الثمانينات والتسعينات، وتراجع الحركة القومية العربية على جميع المستويات، وأمام اشتداد الضغوطات الإمبريالية الأميركية والصهيونية، لجهة فرض مسيرة التسوية الاستسلامية في المنطقة العربية، خصوصاً بعد انفجار النظام الإقليمي العربي عقب حرب الخليج الثانية، يشهد العالم العربي نوعاً من التقارب الملموس بين التيارين القومي والإسلامي، بعد أن سادت حالة التناحر والإقصاء والتصادم بينهما. وفي هذا الالتقاء بين العروبة والإسلام، يقول الأمين العام لحركة التجمع الاشتراكي التقدمي نجيب الشابي ما يلي : « في تقديرنا أن التيار القومي يعاني انحصاراً شعبياً بسبب إخفاقه في تحقيق الأهداف الكبرى التي طرحها على نفسه، وهي تحرير فلسطين، وتوحيد البلاد العربية، ودفع عملية التقدم. ولئن نجح إلى حد ما في هذا الصعيد أو ذلك، فإن إشغاله الشعبي وقدرته التعبوية قد تراجعت. وبالمقابل عرفت الصحوة الإسلامية مداً واتساعاً شعبياً في مختلف البلدان العربية والإسلامية. فكان ذلك منطلقاً لدى العديد من القوميين لمراجعة النفس والتساؤل عن سبب هذا التراجع، وهذا المد. ويبتدي الآن أكثر من مفكر قومي إلى إعادة النظر في علاقة العروبة بالإسلام. لأن الفكرة العربية كفكرة قومية هي من جملة الأفكار التي ولدت في المشرق العربي بالدرجة الأولى ثم انتقلت إلى كافة الوطن العربي عن طريق الناصرية بالذات .

هذه الفكرة قامت على أساس توحيد العرب على اختلاف انتماءاتهم

(26) - المرجع السابق عنه.

الدينية والطائفية على أساس قومي لغوي وتاريخي، وهذا كان من نتيجته الانقطاع الثقافي عن التراث العربي الإسلامي المعرفي، وعلى المستوى الجغرافي كان الانقطاع عن العمق الإسلامي، فهذه من الإشكاليات التي تقف الآن حجر عثرة في علاقة الحركة القومية بمحيطها الشعبي الذي يبقى بالدرجة الأولى محيطاً إسلامياً. فمراجعة القوميين لعلاقتهم من الناحية الفكرية والنظرية بالإسلام كحضارة وعقيدة وشريعة من ناحية، والإسلام كعمق بشري من ناحية أخرى، هو موضع تفكير. وأيضاً الحركات الإسلامية الآن. ومنذ نهاية السبعينيات تتبنى نفس الأهداف التي تطرحها الحركة العربية في التحرر والتوحيد. ولذلك كان هذا التلاقي أيضاً مبعثاً لفتح حوار. وهذا المؤتمر الذي حضره أسس مؤتمراً مستقلاً عنه هو مؤتمر الحوار العربي الإسلامي .

يبقى أن الحوار ما زال بين مكوني هذين التيارين في بدايته متعثراً وخاضعاً لملايسات الظروف، ولا يمكن القول إنه أفرز اليوم نتيجة، ربما لأن القوميين أنفسهم ليسوا متفقين حول الأرضية التي يمكن الالتقاء على أساسها مع الإسلاميين، والإسلاميون أيضاً قد يكونون ينظرون إلى هذا الجانب من زاويته التكتيكية لتكتيل أكبر قوة لتعبيئتهم الشعبية. لا أقدر أن أجزم شخصياً لأنني لم أشارك في المؤتمر العربي الإسلامي، ولا أمارس مباشرة هذا الحوار ولكن أتابعه عن بعد (27) .

خامساً - ولما أصبحت الديمقراطية أدلوجة تنبناها معظم التيارات السياسية والإيديولوجية، وبالأخص منها التيار الإسلامي والتيار القومي، يلخص نجيب الشابي موقفه من المسألة الديمقراطية، التي بات كل من هذين التيارين يرفعانها كشعار، وكفاهيم، وكمجموعة قيم: « في الحقيقة أعتقد أن الفكر القومي ليس له موقفه محدد ومجمع عليه من كثير من القضايا التي تؤسس المشروع المجتمعي. فهل القومية العربية هي اشتراكية تقدمية أم لا ؟ لا يوجد جواب محدد نظري إنما يغلب هذا

(27) - من مقابلة الأستاذ العام نجيب الشابي نشرت في جريدة المستقلة بتاريخ 5 أغسطس / آب 1996 .

الاتجاه أو ذلك وفقاً للطرف. فالحركة القومية في بداية القرن وفي النصف الثاني من القرن والأُن في موفى هذا القرن ليس لها نفس الموقف من كثير من القضايا الأساسية. فما هو موقف القوميين من المسألة الديمقراطية ؟ القوميون يبتنون الآن المطلب الديمقراطي لكنهم في الحكم لا يمارسون النظام الديمقراطي. والإسلاميون أيضاً ينتقدون موقف الرفض المبدئي للديمقراطية إلى موقف التبنّي العملي لها، ولكن هذا الموقف العملي غير مؤسس على قاعدة أصولية في تكثيرهم. فهناك قطعة معرفية إن أمكن القول بين المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية والمطالب العملية الآن. وهذا يجعل المرء في حاجة إلى مزيد من تعميق النظرة إلى التطور الذي طرأ على الحركة الإسلامية .

بقي أن نقول يجب أن نتحول الديمقراطية إلى عبارة سحرية يعتقد بأنها قادرة على حل مشاكل الناس. الديمقراطية يمكن النظر إليها من جانبين : جانب تقني : لا يطرح أي مشاكل ويتعلق بكيفية مشاركة الناس في الحياة العامة وكيفية تنظيم السلطة والدورات الانتخابية وأشكالها وصيغها فهذه كلها تقنيات لا تطرح أي مشكلة من حيث اقتباسها، كما لا تطرح للسيارة أو الطائرة أي مشكلة حضارية للعالم العربي .

ولكن الديمقراطية كفلسفة تقوم على مبدأ المواطنة والفردية ونظرية العقد الاجتماعي القائم على المصلحة بين الأفراد، كل هذه نظرية مادية متكاملة للوجود ولعلاقة الإنسان بالإنسان وهي بهذه الصفة تتعارض مع موروثنا الإسلامي. وبالتالي تبني الديمقراطية كفلسفة يطرح قضايا ذات بعد فلسفي فكري حضاري لا بد من تعميق الحوار فيها حتى يكون تعاملنا مع الديمقراطية تعاملًا واعيًا، وحتى نعرف ماذا يمكن أن نأخذ منها وما لا يجب أن نأخذ منها (28) .

سلامياً - وفي ظل الشلل التام الذي أصاب اتحاد المغرب العربي، الذي تأسس في نهاية عقد الثمانينات، والذي تشقه تناقضات مستعصية الحل، في ظل عدم تبلور برنامج قومي ديمقراطي نهضوي لهذا الإقليم العربي

(28) - المرجع السابق عنه .

من الوطن العربي، يَقُومُ نجيب الشابي الأوضاع في المغرب العربي على النحو التالي : « موضوع اتحاد المغرب العربي، هو أيضا من المواضيع التي لا يختلف عليها مغربيان بالمعنى المغربي للكلمة، باعتبار أن مطلب الوحدة المغربية كجزء من وحدة الأمة العربية وجزء من وحدة العالم الإسلامي من الأشياء ذات الجذور العميقة في التراث النضالي لشعوب المنطقة، وفي عقائدها ووجدانها. وهذه كلها تتلاقى تماماً مع مصالحها وبالتالي كان النظر إلى تأسيس الاتحاد المغربي نظرة متفائلة، لاقت تجاوباً وأملًا في تحقيق شيء مما طمح إليه المغاربة كشعوب. ولكن كان الوعي حاداً بأن البواعث بين الأنظمة التي تصنع القرار كانت مختلفة، فليبيا بالدرجة الأولى طموحات سياسية و إيديولوجية. بالنسبة لتونس العامل الاقتصادي قد يكون العامل في البحث عن صيغ للتعاون، الجزائر كانت منذ البداية غارقة في أزمتها الداخلية، والمغرب منذ البداية كان ينظر بكثير من الشك في جدوى مثل هذا العمل، وكان يصبو إلى التعاون مع أوروبا باعتباره المستوى الأهم لإنجاز شيء ما عملي، وبالتالي لم يكن بولي المسألة المغربية أهمية خاصة، إضافة إلى أنه يعيش تناقضاً مع الجزائر حول قضية الصحراء، التي هي بؤرة التوتر في المغرب العربي تعطل مسيرته الوحيدة.

ولذلك لم نباغت في الحقيقة بحالة الشلل التي انتهت إليها مؤسسات الاتحاد المغربي الذي ولد متعزراً من الوهلة الأولى، ولم يحقق في الحياة الواقعية أي شيء يذكر. ولذلك موقفنا إزاء هذا هو الأسف والمطالبة بأن تتعالى حكومات المغرب العربي عن الأمور الظرفية والشخصية والجزئية بما يحقق المصلحة الوطنية لمختلف هذه البلدان ولكن هذا مطلب بريء (29).

ويضيف الشابي تحليله في التوتر الجزائري - المغربي بشأن قضية الصحراء، قائلاً : « أعتقد أن الصراع الجزائري المغربي بشأن هذه القضية صراع معقد، لأنه يولج مصالح قوتين أساسيتين في المغرب العربي، وإن كثيراً من القوى التقدمية في الوطن العربي قد أخطأت

(29) - المرجع السابق عنه .

التقدير حين اعتقدت أن المسألة الصحراوية مسألة بإمكانها أن تدفع المجتمع المغربي إلى حالة من التقدم والتطور السياسي. العكس هو الذي كان، باعتبار أن هناك وعياً مجتمعاً عليه في المغرب وهو أن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب المغربي، وأن تجزئة التراب المغربي أمر مرفوض ينظر إليه باعتباره عدواناً مجانياً من أشقاء وهو أساس لوحدة وطنية بين الحكومة والقوى السياسية .

أعتقد أن الواقع التاريخي يشير إلى أن هذه الرقعة هي جزء من التراب المغربي ، وأن المغرب العربي والأمة العربية ليست لها أية مصلحة في الدفع إلى خلق كيانات مصطنعة وأن إنهاء هذه القضية على أساس النظرة الوطنية والوحدية هو الطريق الأسلم. لكن هل ينظر إلى هذه المسألة في الجزائر من هذه الزاوية لا أظن ذلك ولذلك مع الأسف ستظل المسألة الصحراوية مشكلاً يؤثر على الجسم المغربي لمدة من الزمن قد تطول (30) .

سابعاً - وفي موضوع التنمية الاقتصادية المغربية، البعض يتحدث عن اندماج الاقتصاد المغربي في ما يسمى باقتصاد السوق أو العولمة والبعض الآخر يتحدث عن إمكانية قيام تنمية اقتصادية مستقلة. يحل التجمع هذا الموضوع على النحو التالي، الذي يطرح مسألة التنمية المستقلة، الآن ينظر إليه كأنه من أهل الكهف الذي لم يع تطور الزمن، ولكن ما نعرفه نحن هو أن اندماجنا ضعيف في السوق الدولية بسبب لنا الكثير من المتاعب الدولية، بسبب لنا الكثير من المتاعب سواء على مستوى مدخول الجباية الوطنية أو على مستوى توازن ميزاننا التجاري، أو على مستوى قدرتنا الحقيقية على منافسة البضائع الخارجية، وتأثير ذلك على النسيج الصناعي الوطني، وتأثير ذلك على التشغيل، ثم على القدرة الشرائية للمواطنين، الذين يدفعون من قوتهم اليومي ثمن هذه السياسات. فبالتالي لم يكن التدويل في أي وقت من الأوقات اختياراً لحكوماتنا، وإنما كان أمراً مفروضاً من القوى الدولية وفقاً لمصالحها، وتدخله الدول العربية فرادى، تدخله في حالة تنافس وتسابق يشككي منه حتى الأوروبيون أنفسهم الذين يصرحون على أعمدة صحافتهم

(30) - انرجع السابق عليه .

بأنهم لا يجدون مغرباً عربياً موحداً، يتحدثون إليه، رغم أن حاجتهم أن يتحدثوا مع كتلة اقتصادية، وإنما يجدون أمامهم دولا لا تجتمع، إلا إذا طلبوا منها الاجتماع وتأتي مشقة في مستوى القرار والتوجه والمصلحة. هذا شيء يؤلمنا ويتطلب منا المزيد من النظر⁽³¹⁾.

ظل حزب التجمع الاشتراكي التقدمي حزبا مغضوبا عليه طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي، و عقد مؤتمره الأخير في شهر حزيران الماضي من سنة 2001، واستبدل اسمه، و أصبح يسمى "الحزب الديمقراطي التقدمي". وقد جدد هذا المؤتمر الأمل في امكان اعادة بناء الحركة الديمقراطية التونسية وفق شروط سياسية و هيكلية جديدة. وللدلالة على ذلك اصدرت قيادة هذا الحزب بيانا سياسيا رد ت فيه على اعلان " التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم ترشيح الرئيس بن علي لولاية رئاسية رابعة، لتناقضه مع المدة 39 من الدستور التونسي التي تنص على انه لا يجوز للرئيس ان يترشح لأكثر من ثلاث ولايات متتالية.



⁽³¹⁾ - المرجع السابق عيه .

الفصل الحادي عشر

حزب العمال الشيوعي التونسي

بعد مرحلة الانشقاقات المتكررة التي عرفتها منظمة العامل التونسي، وهزيمة اليسار الجديد في مواجهة السلطة، تشرذمت صفوف الحركة اليسارية في تونس، وفقدت وجودها التنظيمي تحت وطأة الملاحقات والمحاكمات، ولم يبق فيها سوى عدد من القيادات والكوادر التي استمرت في تمثيل منظمة العامل التونسي، ضمن رؤية جديدة، تقوم على انتهاج خط سياسي وأيديولوجي، سماته المرتكز آت التالية :

1 - عربياً، أصبحت المنظمة مهتمة بالقضايا العربية، لجهة تأكيدها ضرورة وحدة الشعوب العربية، المنتمية إلى أمة عربية واحدة، وتأكيد انتماء تونس لهذه الأمة.

2 - داخلياً، أن المنظمة استمرار للحركة النضالية اليسارية، التي برزت منذ الستينات، وشاركت بجهد كبير في ترسيخ الديمقراطية، ودفع التقدم الاجتماعي، وتعزيز الاستقلال الوطني. والحال هذه، اعتبرت المنظمة أن تونس تمر بمرحلة تحرر وطني لم تنته بعد، ولهذا فهي معنية بتحقيق المهام الوطنية باعتبارها مرحلة ضرورية نحو الوصول إلى الاشتراكية وبناءها في تونس، والتوجه نحو الطبقة العاملة، ونشر الفكر التقدمي الجديد، في أوساطها.

لكن مع بداية الثمانينات، طرحت المنظمة مسألة التفاعل مع تطور النظام التونسي باتجاه « التفتح والديمقراطية »، وإمكانية احتلال موقع في النضال الشرعي عبر إصدار صحيفة، وتركيز جهاز حزبي. لكن عمليات التزوير التي حصلت في الانتخابات التشريعية عام 1981، جعلت المنظمة تعيد حساباتها بصدد الموقف من النشاط السياسي العلني.

وقد أعلنت المنظمة رفضها للشروط التي أقرها النظام في موضوع

مشاركة القوى والأحزاب السياسية في انتخابات 1981. وقال أحد قياديي المنظمة: "إن ممارسة الحريات لا يمكن أن تكون مشروطة إلا بما يحميها من الفاشيين وأعداء الحرية، لذلك نرفض الشروط الأيديولوجية والسياسية، التي تستهدف إلزام الحركات السياسية بالدفاع عن النظام" (1).

ذلك لأن الشروط التي تضمنها "الميثاق الوطني" المعلن من جانب السلطة والمطلوب الموافقة عليه، يتعارض و"حماية النزعة الراديكالية والديمقراطية التي ظهرت في المجتمع التونسي وتوحيدها وتطويرها، ولا مجال بالنسبة إليها، لأن لعب دور الحجة على وجود الديمقراطية ظاهرياً، أو أن نكون ديكوراً لهذه العملية التي يراد تمريرها باسم الانفتاح" (2).

ورغم أن عدة أوساط سياسية فسرت أن هناك عملية تضارب بين الحكم والتيار اليساري في الثمانينات، بهدف تشجيع اليسار على الابتعاد عن أسلوب العمل السري، الذي اضطر إليه في الستينات والسبعينات، بسبب غياب الاعتراف بوجود المعارضة، إلا أن منظمة العامل التونسي حددت شروطها التي تراها مناسبة لمسير الانتخابات بصورة حرة في ثلاث نقاط أساسية:

الأولى: إصدار عفو تشريعي عام في البلاد، وتجاوز الإجراءات المفروضة على المناضلين السياسيين والنقابيين.

الثانية: إلغاء القوانين الدستورية القائمة، وخاصة قانون الجمعيات وقانون الصحافة، اللذين يحرمان على القوى والتيارات ممارسة حقوقها.

الثالثة: مراجعة القانون الانتخابي، وتوفير الإمكانات المادية والإعلامية لجميع التيارات السياسية للمشاركة في العملية الانتخابية (3).

وكانت المنظمة متشككة في الشعارات التي رفعتها التجربة التعددية في تونس، مشيرة إلى أن الحكم ابتعد عن التعاطي المتوازن بين الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم والمعارضة على نحو أدى إلى منح جميع الامتيازات ووسائل العمل والتسهيلات للحزب الحاكم، ونزع الغطاء عن الأحزاب الأخرى

(1) - مجلة النهار العربي واليومي - 1981/7/13 - لقاء مع أحد قادة منظمة العامل التونسي.

(2) - المصدر السابق.

(3) - المصدر السابق.

"لتعجيزها أو لتعرية ضعفها".

وقد قوّم أمين عام منظمة العامل التونسي حمة الهمامي، نتائج الانتخابات التي رفضت المنظمة الدخول فيها بقوله: " إن البرلمان الذي جاء نتيجة لهذه الانتخابات لن يختلف عن سابقه وأنه "سيقوم بالمهام العادية نفسها، وهي تشريع القوانين التصفية.... لذلك دعونا إلى مقاطعة هذه الانتخابات وإلى مواصلة النضال لأجل تحقيق المطالب الديمقراطية، للشعب التونسي، التي تحاول السلطة طمسها، والتي هي حالياً العفو التشريعي العام، وإقرار حرية التنظيم وحرية التعبير، وحرية الاجتماع والتظاهر " (4).

إذا كانت المنظمة قد أعادت النظر في العديد من "الثوابت" النظرية، مدخلة إصلاحات كبيرة على تصوراتها الفكرية والأيدولوجية، في محاولة منها للتكيف مع أوضاع تونس والعالم العربي، إلا إنها لم تحسم بشكل قاطع موضوع النشاط السياسي العلني، وإن كانت قد رفضت شروطه كما حددها النظام.

وعلى هذا الأساس تابعت المنظمة عملها شبه السري شبه العلني في صفوف المعارضة التونسية، مركزة على قضايا الحريات والديمقراطية طوال السنوات الماضية، على أساس أن هذه القضايا يمكن أن تؤلف مدخلاً حقيقياً في التطور السياسي للبلاد. كما انضمت منظمة العامل التونسي في أول خطوة من نوعها من جانب المنظمة إلى جانب خمس منظمات سياسية في البلاد، في إصدار بيان حول المحاكمات التي نصبته السلطة لمعتقلي "ثورة الخبز" في عام 1984، وتضمن البيان:

- 1 - استنكار المحاكمات الجارية، والمطالبة بوقفها، وإلغاء الأحكام الصادرة عنها وخاصة الأحكام بالإعدام.
- 2 - دعوة المنظمات والقوى الديمقراطية والإنسانية إلى التظاهر بالعاصمة في حملة شاملة لتحقيق ذلك.

وإزاء اتساع المطالبة بتراجع السلطة التونسية عن أحكام الإعدام، قام الرئيس بورقيبة بإصدار قراره بتخفيض الأحكام بالإعدام الصادرة بحق عشرة من معتقلي "ثورة الخبز" إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وقد اعتبر هذا

(4) - مجلة النهار العربي والدولي العدد (238) تاريخ 1981/1/23، (ص 33) مقابلة مع حمة الهمامي.

القرار خطوة هامة وإيجابية من جانب السلطة (5).

كما أن منظمة العامل التونسي، اهتمت بموضوع الصحافة، فأصدرت مجلة فكرية وعلمية جامعة اسمها « أطروحات » بترخيص من السلطات التونسية في بداية العام 1984. وقد جاء في افتتاحية العدد الرابع من مجلة أطروحات ما يلي: "السمة البارزة لدى أبناء جيلنا هي طغيان المشافهة وغياب التدوين أو ندرته ... وحتى الكتابات القليلة المتوفرة لا يلبي معظمها حاجيات واقعنا المعيشي، متخلفة بحكم محدودية أفقها، كاريكاتورية اجتراحية تقتصر إلى الطرفة والتميز ... إنها ببساطة، كتابة "مصابة بفقر الدم" حسب عبارة غرامشي.

إن السؤال المطروح حالياً هو: كيف السبيل إلى الارتقاء بمنقبتنا من مرحلة التقاليد الشفاهية السائدة إلى مرحلة الكتابة الواعية والمسؤولة؟ وهل من إمكانية لحل معضلات هذه الكتابة عندنا؟ ... إن ما يمكن أن يحققه الكاتب من نجاحات لم يرتبط أشد الارتباط بخصال لا بد من توفرها لديه، ومن أهمها تنوير رؤيته للواقع وتوسيع آفاق تفكيره بالإلمام بما تراكم من معارف إنسانية عبر كتابات من سبقوه وإثرائها بإضافته. إن نشأة جيل من الكتاب مسلح بهذه الخصال، منغرس بعمق في واقعه وساع بجذ إلى تجاوز هذا الواقع الفكري الرديء لكفيل ببلوغ المبتغى (6).

لقد صدرت ثمانية أعداد من مجلة أطروحات، ثم توقفت عن الصدور، وكان هدفها تحقيق تراكم تراث نظري سياسي اليسار الماركسي، في الوقت الذي تسود فيه ثقافة سياسية شفوية في تونس .

1 - ميلاد حزب العمال الشيوعي التونسي

لما كان اللجوء إلى النضال السري، ليس اختياراً إرادياً بقدر ما كان اختياراً فرضته ظروف القمع البوليسية، وانعدام الحريات الديمقراطية، في تونس، فإن التطورات التي فرضتها الحركة الديمقراطية والجمهورية، جعلت

(5) - النقاء اللبنانية - تشرين السورية 1984/6/20 .

(6) - مجلة أطروحات - العدد الرابع - السنة الأولى - آذار (مارس) نيسان (أبريل) 1984 افتتاحية نحن والكتابة.

منظمة العامل التونسي تقتحم ميدان النضال الشرعي العلني. ويقول أحد قادتها بهذا الصدد "نحن عازمون على اقتحام معركة شرعية نشاطنا ووجودنا التنظيمي والعمالي مساهمة منا في النضال من أجل الحريات الحقيقية، وليس في أفق لعبة ديمقراطية مغلوطة، وذلك بصرف النظر عن استعدادات النظام لمنحنا الشرعية القانونية، لأن الشرعية تكتسب ولا توهب، وسنواصل، كما فعلنا في الماضي، النضال من أجل حريتنا وحقنا في التعبير والعمل السياسي العلني" (7).

وهكذا تأسس حزب العمال الشيوعي التونسي في أواخر العام 1985، وهو حزب يتبنى الماركسية اللينينية، ويعتبر امتدادا وانقطاعا لمنظمة "العامل التونسي" في الوقت عينه. وعلى الرغم من أنه لم يحصل على التأشير القانونية، إلا أن حزب العمال الشيوعي التونسي رغم حداثة تكوينه، أسهم إسهاماً كبيراً في تجذير النضال النقابي والسياسي الديمقراطي، وتعرض إلى هجمة قمعية سنة 1986. ورغم وفاته لبعض الأطروحات اليسارية في السبعينات، وخاصة الموقف من الأحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي، فقد أصبح يرى في الديمقراطية وسيلة للنضال والدفاع عن الطبقات الكادحة (8).

وظل حزب العمال الشيوعي التونسي في وضع شبه سري- شبه علني، فلم تكن بنيته التنظيمية مكشوفة، غير أنه برز كل من حمة الهمامي الأمين العام للحزب، ومحمد الكيلاني نائبه كأبرز قياديين، يعملان بصورة علنية. وكان حمة الهمامي الناطق الرسمي للحزب، ينشر خطبه وكتبه، ويساهم في الندوات الصحفية، ويبدو أن ما يصدر عنه يلزم الحزب.

2- حزب العمال الشيوعي التونسي والموقف من المسألة القومية

يعتبر حزب العمال الشيوعي التونسي حزباً ماركسياً لينينياً، يجسد الخط الساليني على صعيد نمط تفكيره الأيديولوجي، فهو له موقف نقدي حاد من الاتحاد السوفيتي، وتجربة بناء الاشتراكية فيه. وهو وإن كان يتبنى فكر

(7) - مجلة "النهار العربي والموالي" 1981، 7/13 - مصدر سابق.

(8) - أنظر مجلة المغرب العربي الأسبوعية عدد (154-155).

ماوتسي تونغ، إلا أنه حدد كذلك موقفه من الصين في ضوء السياسة الجديدة التي بدأ ينتهجها دنغ شياوبينغ، خصوصاً إزاء التقارب مع الولايات المتحدة، وأصبح يعتبر الصين دولة غير اشتراكية وتحريفية. وظل الحزب وفياً لخط أنور خوجا الزعيم الشيوعي الألباني السابق، إذ كانت تربطه علاقات وطيدة جداً بالبلانيا قبل انهيار الاشتراكية فيها في مطلع التسعينات.

ويؤكد حمة الهمامي الأمين العام للحزب، أن الطبقة العاملة في الأقطار العربية هي التي تتحمل مسؤوليتها التاريخية، في قيادة العملية الثورية التحررية من نير الإمبريالية والرجعية في كل قطر من هذه الأقطار. ومن الأكيد أنها لا يمكنها أن تقوم بهذه المهمة دون أن تتوافر لها هيئة أركانها ممثلة بالحزب الشيوعي الماركسي اللينيني « الذي يطرح على الماركسيين اللينينيين في كل قطر تكوينه وتحقيق انصهاره في طبقته، والثقاف الشعب حولها »⁽⁹⁾.

و يؤكد حزب العمال الشيوعي التونسي أن الشعب التونسي: "جزء من القومية العربية بحكم عوامل اللغة والأرض والتاريخ والثقافة المشتركة، وأن نضاله ينصهر ضمن النضال العام للشعوب العربية من أجل تحقيق الوحدة ضمن أمة واحدة، حال الاستعمار، وما اجر عنه من تجزئة وظهور كيانات مختلفة دون تطورها الاقتصادي والسياسي والثقافي على نفس الدرجة"⁽¹⁰⁾.

لا شك أن الحزب يتبنى تعريف متالين للأمة، وهو إذ يقر بعروبة تونس، إلا أنه يرى أن الأمة العربية مازالت لم تستكمل شروط تكوينها وانماجها في إشارة واضحة إلى غياب الوحدة الاقتصادية. ولهذا يرى أن النضال في سبيل تحقيق الوحدة السياسية للأمة كفيل باستكمال هذه الشروط ووجود الأمة بحد ذاته. ويعتبر حزب العمال الشيوعي التونسي أن الوضع العربي الراهن غير مهيأ للوحدة، لأن الوحدة العربية في نظره لن تتحقق في ظل الأنظمة الإقليمية الحالية. لأن الوحدة تتقافى ومصالح الأنظمة شديدة الارتباط بالإمبريالية العالمية، وهي لن تقوم إلا بصورة تدريجية. فالأقطار التي تنجح فيها الثورة

(9) - مجلة الوحدة العدد 52 كانون الثاني 1989 " مقال الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية" عبد اللطيف اشعاشي. انظر كرس حمة اعمامي " ضد الغلامية"، (في الرد على الاتهام الإسلامي)، دار النشر للمغرب العربي - تونس 1985، والذي حصص اجزاء الأحمر منه لهذه المسألة تحت عنوان "أممور لكن مفعوم بالفرقة القومية" (ص 132).

(10) - المصدر السابق حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية.

تتحد، وهكذا دواليك. وهذا التدرج مرتبط بكون الثورة لا يمكن أن تحصل مرة واحدة من المحيط إلى الخليج، بحكم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي⁽¹¹⁾.

كما أن الحزب يعتقد أن تحالف الطبقات الشعبية المتكونة من العمال والفلاحين هو القوة الاجتماعية المؤهلة لتحقيق الوحدة العربية. ذلك "أن البرجوازية القومية عاجزة عن تحقيق الوحدة لأنها عاجزة عن اختيار طريق مستقل عن العالم الرأسمالي، ولذلك فالوحدة لا يمكن تحقيقها إلا بقيادة الطبقة العاملة، لأنها الطبقة الوحيدة المعادية للإمبريالية، ولأنها الوحيدة أيضاً القادرة على لف الجماهير الشعبية حولها. فهي طبقة غير أجنبية، وبترديد نفسها تحرر جميع الطبقات الأخرى من الاستغلال والاضطهاد"⁽¹²⁾.

ويضيف حزب العمال الشيوعي في نقده للفكر القومي والتجارب الوحدية الفاشلة قائلاً: "إن التيار القومي البرجوازي قد فشل في تحقيق الوحدة القومية لأنه عجز عن قطع الصلة مع الإمبريالية العالمية" وأيضاً لأنه لا يتصور أي تطور قومي خارج النظام الرأسمالي... كما أنهم ظلوا ينظرون إلى الوحدة من زاوية برجوازية، وهو ما انجر عنه أن البرجوازية في القطر الأقوى كانت تنظر إلى الوحدة كوسيلة لتحقيق سيطرتها على القطر الآخر واستثمار خيراته وثرواته ويده العاملة. ولنا شاهد على ذلك في الوحدة المصرية- السورية، إن رفض الشعب السوري استغلال البرجوازية المصرية له، وقام ضدها، فاستغلت القوى الرجعية الإقليمية في سوريا هذا الرفض لتقصف ذلك المشروع"⁽¹³⁾.

3 - حزب العمال الشيوعي التونسي في ظل سلطة

السابع من نوفمبر

على الرغم من أن الحزب تقدم رسمياً بطلب الحصول على تأشيرة قانونية لنشاطه السياسي، إلا أن السلطات التونسية لم تستجب لهذا الطلب، وظل الحزب

(11) - حمة المامي "ضد الضلالة" - مصدر سابق (ص 132).

(12) - انظر حوصلة لورنتف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية.

(13) - حوصلة لورنتف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية وأيضاً: « ضد الضلالة » (ص 145-146).

ينشط من دون الخضوع لأي حظر. وفي العام 1988 شهدت تجربة التعددية الإعلامية بعض الانفراج، كما حاول الحكم إعادة ربط جسور الحوار مع المعارضة وسعى إلى منحها بعض فضاءات التعبير، وتمكن حزبان مختلفان من الحصول على امتيازين لإصدار صحيفتين: وهما حركة النهضة (الفجر)، وحزب العمال الشيوعي التونسي (البديل). وهما الحزبان الوحيدان غير المجازين قانونياً اللذين يصدر كل منهما صحيفة ناطقة باسمه.

ومع تفجر الصراع والمواجهة بين سلطة السابع من نوفمبر وحركة النهضة في مطلع التسعينات، اضطر حكم بن علي إلى تهدئة جبهة الصراع مع الأحزاب العلمانية ومد الجسور معها، فأقام تحالفاً معها بهدف القضاء على البنية التنظيمية للحركة الإسلامية.

وكان حزب العمال الشيوعي التونسي من أكثر الأحزاب السياسية تطرفاً ومناوئة لحركة النهضة، التي ينعته بأنها "حركة ظلامية ورجعية" حتى أن أمينه العام حمة الهمامي، أصدر كراساً بهذا الصدد عنوانه "ضد الظلامية" انتقد فيه بشدة أطروحات الحركة الإسلامية التونسية. وقد التقى حزب العمال مع النظام في الموقف عينه من حركة النهضة، باعتبارها العدو الرئيسي للمجتمع المدني وللديمقراطية حسب وجهة نظرهما.

وقد أفقد هذا التحالف غير المعلن بين حزب العمال الشيوعي التونسي والنظام، الحزب مصداقيته السياسية في تونس، بسبب استمرار تشبته بنهجه الدوغمائي، وقراءاته غير الدقيقة لطبيعة الحركة الإسلامية التونسية وأهدافها، وكذلك تقويمه غير الصائب لطبيعة سلطة السابع من نوفمبر، التي استخدمته هو والمعارضة العلمانية، كرصااص في مواجهة الحركة الإسلامية.

أما في حرب الخليج الثانية، فقد دعا حمة الهمامي الأمين العام للحزب إلى اعتماد برنامج قومي جاد لمواجهة العدوان الأميركي الصهيوني ضد العراق. ووصف العدوان الثلاثيني على العراق بأنه ليس مجرد صراع بين العراق وقوى أجنبية تدعي حماية الشرعية الدولية، إنما هو صراع بين طموحات العرب نحو نهوض قومي شامل وبين قوى طامعة بأرض وثروات العرب. وأكد أن الظروف القائمة في مواجهة الإمبريالية والصهيونية والرجعية هي أفضل من كل الظروف السابقة، لأن المواجهة التي خاضها العراق كشفت تدخل الخنادق والمتاجرين بالشعارات القومية وأعطت أهمية واسعة للنضال من أجل الوحدة العربية. ولختم حديثه قاتلاً: إن ما حصل في معركة العراق

المقدسة يمثل قاعدة وأرضية لبعث جبهة وطنية وقومية عريضة معادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية ترتقي إلى مستوى المعركة المقبلة⁽¹⁴⁾.

وجدير بالذكر أن حزب العمال الشيوعي التونسي كان من أشد المتحمسين في مساندة العراق، مثله في ذلك مثل باقي الجماهير العربية في تونس. غير أنه مع انتهاء حرب الخليج الثانية وإسقاطاتها المدمرة المعروفة، وكذلك مع انتهاء محاكمة قيادات وكوادر حركة النهضة في تونس صيف 1992، وسيادة الحل الأمني- البوليسي في التعامل مع ملفات المعارضة التونسية، تعرض حزب العمال الشيوعي التونسي، إلى اعتقالات ومحاكمات، شملت أبرز قياديه وهم حمة الهمامي، ومحمد الكيلاني، ومحمد بن ساسي. وقد أصدرت محكمتان تونسيان (محكمة قابس ومحكمة سوسة) حكماً بالسجن لمدة تسع سنوات على حمة الهمامي الأمين العام للحزب، بتهمة الاحتفاظ بتنظيم غير مرخص له شرعياً، وتهمة ملفقة له، وذلك في ربيع 1994. ولم يفرج عن مساجين حزب العمال الشيوعي إلا في خريف 1996، حيث أصبح هذا الحزب الماركسي الصغير جداً يعاني بدوره من انشقاق داخلي في صفوفه، بسبب تفجر الصراع بين قطبي قيادته: حمة الهمامي الذي يمثل خط التشدد في التعامل مع السلطة، ومحمد الكيلاني الذي يمثل خط التعاون معها.

وفي نهاية عقد التسعينات عادت السلطات التونسية إلى ملاحقة قيادات وأنصار حزب العمال الشيوعي التونسي. فقد اعتقلت آلة القمع البوليسية عشرين طالباً وطالبة من أصحاب الميول اليسارية، وقدمتهم إلى المحاكمة إضافة إلى المحامية المدافعة عن حقوق الإنسان راضية نصراوي في تموز عام 1999، بتهمة « تسهيل عقد اجتماع أعضاء جمعية تدعو إلى الحقد »، في إشارة إلى حزب العمال الشيوعي التونسي، التنظيم الصغير والمحظور الذي يقوده زوجها حمة الهمامي، بعد تعرض هؤلاء المناضلين إلى التعذيب الوحشي. وفي الرابع عشر من تموز الماضي، صدرت الأحكام، وراوحت بين ستة أشهر و تسع سنوات بحق الطلبة النقابيين .



(14) - صوت الشعب الأردنية- تاريخ 1991/7/18 .

الخاتمة

نعيش المعارضة اليسارية في تونس - على اختلاف مكوناتها، من حركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي) إلى حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، مروراً بحزب العمال الشيوعي التونسي غير المعترف به رسمياً - في أزمة عميقة ولهذه الأزمة أبعادها السياسية والاجتماعية والإيديولوجية. وعلى الرغم مما قامت به كل هذه الأحزاب من نشاطات سياسية كل من موقعه، وقدمت من توضيحات إلا أنها لم تستطع أن تتجز أهدافها السياسية، وبخاصة بناء ديمقراطية فعلية وحقيقية في تونس. فالحزب الشيوعي لم ينجز البديل التقدمي الديمقراطي في تونس الذي ظل يمجده طيلة تاريخه، والتجمع الاشتراكي التقدمي لم يحقق الإصلاح المنشود، وحزب العمال الشيوعي التونسي لم يقم بالثورة الوطنية الديمقراطية، و« الثورة الاشتراكية ».

وتؤكد التجربة السياسية والتاريخية في تونس أن المعارضة اليسارية بمختلف مكوناتها لم تستطع أن تجند قطاعاً واسعاً من المواطنين، وبالتالي أن تعبر عن إرادة طبقة أو تحالف طبقي شعبي. ويعود هذا من وجهة نظرنا إلى أن أحزاب المعارضة اليسارية في تونس كانت أحزاباً مدنية، في وقت كانت فيه المدينة أقلية بالنسبة لمعظم الشعب التونسي. وأن هذه الأحزاب كانت أحزاب نخبة من المثقفين في مدينة تونس العاصمة والمراكز المدنية الأخرى، وأنها لم تكن أحزاباً شعبية. ولأن المشاركين في هذه الأحزاب كانوا كذلك، وكانوا يعملون على هامش السلطة، فيدعون إلى المشاركة في الانتخابات، ويكتفون بالمطالبة بالإصلاحات، ظلوا بعيدين عن جماهير الشعب، التي هجرتهم.

ولهذا لم تصبح أحزاب المعارضة اليسارية أحزاب طبقة وشرائح اجتماعية ذات مصلحة في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي وتغيير جذري. وظلت الطبقات والفئات الاجتماعية في تونس تسلك طريقها الخاص، عندما تريد أن تعبر عن إرادتها، كما وجدت في انتفاضة 26 يناير (كانون ثاني) 1978، و « ثورة الخبز » في نهاية 1983 وبداية 1984، ولم تكن في مثل هذه الحالات مستعدة

لاعتبار أحزاب المعارضة اليسارية، أي حزب منها، قيادتها. وهذه مسألة طبيعية، لأن قيادات الجماهير الشعبية التي تمرتت في أكثر من مناسبة في تونس، كانت تتطلب تنظيم قطاعات منها، ووضع البرنامج التي تعبر عن مصالحها، وانتهاج النهج الذي يلبي مطالبها، وهذا ما لم تستطع أحزاب المعارضة اليسارية أن تفعله .

وقد عجزت أحزاب المعارضة اليسارية التونسية عن اكتشاف البرنامج اللازم في مرحلة معينة، وحين أشارت إلى بعض ملامح التحول الديمقراطي، لم تكتشف الأسلوب اللازم الذي يحقق عملية بناء دولة الحق والقانون بالتزام مع بناء مجتمع مدني حديث. ولقد أخذت التطورات والأحداث العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، تدفع إلى تحديد برنامج آلية التحرك نحو بناء ديمقراطية فعلية. وهذا البرنامج لا يتحقق بالوسائل التي تتبعها المعارضة اليسارية، التي ترفض أن تمارس سياسة المعارضة الجذلية للسلطة، التي قد تؤدي إلى قطيعة مع السلطة، بل اكتفت بممارسة دور معارض لا يتجاوز حدود الوفاق الوطني، الذي أقرته الدولة التسلطية التونسية. ولذلك غابت التجمعات الشعبية عن أحزاب المعارضة اليسارية، في مواسم الانتخابات .

إن هذا لا ينفي وجود قيود متشددة مفروضة من الدولة البوليسية التونسية تمنع المواطن من الإسهام في الحياة الحزبية، والطبقة من أن يكون لها حزبها، والجماهير من أن تأخذ زمام قضيتها. ولكن هذه القيود والعوائق، كالقمع البوليسي، وعدم صدور صحف المعارضة منذ سنوات (فالطريق الجديد لسان حال الحزب الشيوعي تحولت إلى مجلة شهرية، وكذلك الموقف لسان حال التجمع الاشتراكي التقدمي، ورغم ذلك لم تستطع المحافظة على الصدور بصفة دورية ومنظمة)، واحتكار الدولة أجهزة الإعلام بشكل مطلق، وتوظيفها لخدمة مصالح وأهداف حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، وتغيب المعارضة، فضلاً عن أن الصحف الواسعة الانتشار ظلت دائماً قليلة الاهتمام بالمعارضة اليسارية والحوار مع قياداتها، وكذلك التخلف العام في المجتمع، وعدم التبلور الطبقي لدى العمال والفلاحين، كانت موجودة في الجزائر والمغرب. ومع ذلك، فإن أحزاب المعارضة المعنية في هذين البلدين تخطت هذه العوائق، وبنّت أحزاباً شعبية .

ومن هنا، فإننا في هذا المجال، نعتبر القصور قصور الأحزاب والقوى السياسية، لأن الجماهير التونسية شاركت في عدة هيئات، وانتفاضات،

واضرابات عمالية وطالبية كبرى، خارج إطار الأحزاب اليسارية. لقد كانت مشكلة الحزب اليساري عامة، كيف يكون حزباً شعبياً، لا بالشعارات فقط، ولا بالبرنامج، بل كيف يقود القطاع الذي يتوجه إليه من الشعب، وكيف يصبح قيادة شعبية ؟ ولم يستطع الحزب اليساري حتى هذه الأيام أن يحل هذه المشكلة، حتى عند الاستيلاء على السلطة ولم تناقش الأحزاب اليسارية هذه المسألة مناقشة علمية، وإن كانت تستخدم في مجال اتهام حزب لآخر، بالقصور وعدم الشعبية.

وفي ظل الحرب الباردة، لم تستطع الأحزاب اليسارية في تونس أن تعبر عن إيديولوجيتها، وبرنامجها السياسي، تعبيراً دقيقاً وفعالاً. ولذلك ظلت مرتبكة في الإيديولوجية والسياسة معاً، لأنها تحاول استيعاب إيديولوجية سابقة. وهناك مشكلتان هنا : الأولى كيف تفهم هذه الأحزاب اليسارية الإيديولوجية وكيف تستطيع التعبير عنها، والثانية كيف تحولها إلى برامج سياسية. هنا وقعت الأحزاب اليسارية في قصور الدراسة والفهم، فحول كل منها إيديولوجيته إلى طوبى، وكان طبعياً أن يفشل في أن يحولها إلى برنامج سياسي محدد، وملائم لتطور مجتمعه التاريخي.

لقد كانت الأحزاب اليسارية التونسية حائرة دائماً وسط الصراع الأيديولوجي العالمي، ومرتبكة دائماً في دومة الحركة السياسية، وتحاول التوفيق في خطواتها السياسية بين مصالحها في البقاء، والسلطة والأيديولوجيا والبنية الاجتماعية المتخلفة، والدين. ولذلك كان الخط السياسي رجراجاً، وكان النقلب السياسي سمة بارزة. ولأن الأمر كان كذلك، كان مستحيلاً عليها أن تتجح أو تنتصر.

ومن اللافت للنظر في الواقع التونسي أن أحزاب المعارضة اليسارية في تونس قسمان، في ميدان التشديد على أهمية الأيديولوجيا، أولهما يشدد على أن الالتزام الأيديولوجي هو الأساس. وثانيهما، لا يرى التشديد على الأيديولوجيا ضرورياً، مثل التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الشيوعي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الممارسة العملية، تثبت أن الذين يشددون على أهمية الأيديولوجيا نظرياً، لا يلتزمون ذلك في الممارسة العملية ولا يعطون الأيديولوجيا، حتى بعدها النظري.

وفضلاً عن ذلك كله، تقتصر أحزاب المعارضة اليسارية في تونس إلى الخبرة في إصدار المجلات الثقافية النظرية ذات الشأن، لكي تكون منابر للحوار الوطني، والنقد السياسي والمطارات الفكرية، والصوت الذي يعبر عن

شواغل مختلف مكونات المجتمع المدني (أحزاب، جمعيات، منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ونقابات)، ولهذا لم تكن بإصدار مجلات نظرية علمية. وكان طبيعياً أن يؤثر هذا القصور في المجال الفكري - الثقافي في تنمية الوعي داخل أحزاب المعارضة اليسارية، وفي عدم نشر الثقافة الديمقراطية، وترسيخ مبدأ حق الاختلاف، وتحفيز قطاع متزايد من النخب والمواطنين للاهتمام بالشأن العام، والمشاركة في النشاط السياسي والجمعياتي وفي علاقتها بال جماهير الشعبية، ولأن إخضاعها لسياسات عملية، تتشغل باليومي دون البعيد المدى وتتدمج بمنطق الواقع القائم، دون ارتباط وثيق بالمبادئ والقيم. ولذلك لم تستطع هذه الأحزاب أن تفهم حركة المجتمع، ونمو القوى فيه، ولا أن تجسد إرادة التغيير، ولا أن تعمق الوعي السياسي، وتربي أجيالاً ثورية .. ويتجلى هذا العجز، في الانفصال عن حركة الجماهير، وفي تبني المواقف والمواقف المضادة، وفي تغليب اليومي على البعيد المدى .

إن قصور المعارضة اليسارية عن تجسيد إيديولوجيتها وتحويلها إلى برنامج سياسي محدد، منسجم مع متطلبات المرحلة التاريخية، وإلى ممارسة عملية يومية، جعل أحزابها غير فعالة في إنجاز المهمات التاريخية، وأوقع الجماهير التونسية في بلبلة الصراعات الأيديولوجية المختلفة ودفعها إلى السلبية. وهذا ما يفسر لنا تآكل شعبية أحزاب المعارضة اليسارية، واستقطاب الحزب الحاكم النخبة اليسارية من الأنتليجنسيا، ومن أصول المقترعين الذين كانوا يصوتون للمعارضة في الماضي، وتراجع الرصيد الشعبي للمعارضة اليسارية في السنوات العشر الأخيرة .

لا شك أن أحزاب المعارضة اليسارية نشأت في مجتمع تونسي مختلف وتابع، وهذا ما جعلها هدف القوى الرجعية المحلية، التي طورت أجهزة القمع. وقد وضعت الأجهزة الأمنية سياسات مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية لتفتيت القوى السياسية المعارضة، ولابتزاز المواطنين وإخضاعهم . ثم إن الأجهزة الأمنية التونسية التي لا تراعي الحريات، ولا تحترم حقوق الإنسان، مستعدة لارتكاب المجازر البشعة عند الضرورة، كما حدث في انتفاضة 26 يناير (كانون الثاني 1978) و « ثورة الخبز » عام 1984 .

والحال هذه، فقد ولجحت تشكيلات المعارضة اليسارية في تونس صعوبات جمة في عمليات بناء حزب العمال والفلاحين، وتعود الأسباب في هذا الفشل إلى أن القوى التونسية البروليتاريا والفلاحين الفقراء والشرائح الديمقراطية

والثورية من الطيقة الوسطى ضعيفة الخبرة السياسية والتنظيمية أولاً. وأن أحزاب المعارضة اليسارية لم تكن تمتلك الخبرة التنظيمية اللازمة لبناء جسم موحد ومتماسك وفعال، والخبرة اللازمة لتعبئة جماهيرها وقيادتها، والوعي اللازم لفهم طبيعة المعركة الدائرة ودورها فيها ثانياً. كما أن العقل السياسي القادر على التحليل العلمي، واتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب كان غائباً ثالثاً. ولما كانت هذه خبرات ومهمات كبيرة، فلن يكون سهلاً لكتسابها، وكان هذا واضحاً على الصعيد التونسي، إذ إن أحزاب المعارضة اليسارية لم تستطع كلها أن تكتسب هذه الخبرات، وأن تحقق هذه المهمات، وإن كان هناك فرق، فإنه كمي. ولذلك فليس هناك حزب يساري تونسي حقق بعض مهماته الرئيسية .

إن هذا يعكس مدى الخلل الإيديولوجي والسياسي، وتفاقم هذا الخلل بعد سقوط الشيوعية، الخيار الإيديولوجي السابق، حين جاءت عقيدة أخرى لتقدم أجوبة مطلقة عن جميع قضايا الإنسان: الأصولية الإسلامية التي احتلت موقع الإيديولوجية الشيوعية في التعبئة الجماهيرية سواء على صعيد الجامعة التونسية، أم على صعيد المدن والأرياف. ولكن المعارضة اليسارية في تونس لم تكن تعاني من خلل إيديولوجي وسياسي فقط، بل إنها أيضاً كانت تعاني من خلل في الجانب التنظيمي. والجانب التنظيمي ليس هو حالة متوسطة بين النظرية والممارسة، إنه النظرية في الممارسة، وبالتالي فهو اتحاد النظرية والممارسة، اتحاد النظري والعملية .

ولما كانت المسألة التنظيمية لم تول الاهتمام النظري الذي تستحق، ولم تتوفر لها الخبرات العملية اللازمة فإنها مازالت بعيدة عن البحث، وبالتالي بعيدة عن الفهم من جانب أحزاب المعارضة اليسارية، وتتجسد هذه المسألة، في مدى تجسد الوعي التنظيمي في الأعضاء والمراتب القيادية، للقيادة أولاً، ومدى تأثير النظام الداخلي في وعي المسألة التنظيمية ثانياً، وفي مدى التزام القيادة والمراتب القيادية النظام الداخلي والمبادئ التنظيمية ثالثاً، وفي مدى انسجام النظرية التنظيمية مع البرنامج السياسي والمهمات السياسية رابعاً، وفي مدى القدرة على اكتساب الخبرة للتنظيمية اللازمة لإنجاز المهمات السياسية خامساً، وفي مدى تطوير الخبرات والقدرة للنضالية والسياسية والثقة بالشعب وقدراته سادساً .

ولأن هذا لم يتم، فإن الحزب اليساري التونسي، أو الشيوعي التقليدي، أو

الجديد، يرتبط عادة باسم شخص، أو يدين عملياً ونظرياً لشخص، وتصبح الهيئات العليا مجرد هياكل رمزية، أو جماعات موظفين يخدمون رئيس الحزب أو الأمين العام. وتتخذ العلاقة بين المراتب شكلاً تسلطياً من جهة، وتسببياً من جهة أخرى. لأن التسلط يسقط الانضباط الواعي، ويقدم نظام الرأى والعلاقات الشخصية، وقد نتج عن ذلك اختلال عمل التنظيم بعقد نظامية، ونقص الالتزام والانضباط فيه، وبروز الدور الشخصي للأمين العام، أو الأعضاء ذوي المراتب المسؤولة، على حساب البنية التنظيمية، ونمو الروح الشلالية، والمحاور ذات المصالح الشخصية، وسيادة روح التسيب والكولسة، مما أدى إلى إضعاف البنية التنظيمية، وإلى بروز صراعات استغلت كثيراً في صفوف أحزاب المعارضة اليسارية. فما هو النائب سالم رجب عن « حركة التجديد » الذي انتخب على لائحته في دائرة المهديّة عام 1994، ابتعد عنها بسبب قلة الانسجام مع قيادتها، وعاد شخصية مستقلة مثلما كان قبل الانتخابات. وكان النائب سالم رجب قد أمضى شبابه في الحركات اليسارية، ثم في الحركة النقابية قبل دخوله مجلس النواب على لائحة حركة التجديد. وأوضح النائب المعنى لجريدة الحياة أنه لم يختار موقع الاستقلال، « وإنما أشعرتني حركة التجديد منذ الأيام الأولى اللاحقة على فتخابي بأن علي أن أكون في ذلك الموقع، وزاد شارحاً « أول من صنفني في هذه الخانة هو الأمين العام للحركة محمد حرم في أول حديث أدلى به ». وكان رجب يشعر بحكم أصوله الفكرية و السياسية أن « التجديد » هو أقرب حزب إليه بين التشكيلات السياسية القائمة قبل الانتخابات الأخيرة، خصوصاً أنه سبق أن ترشح في انتخابات 1989 على لائحة « التجديد » لما كان يحمل اسم « الحزب الشيوعي ». وكانت حركة التجديد قد سيطرت على أربعة مقاعد في البرلمان عقب انتخابات 1994، لكن اثنين من هؤلاء انشقوا ليخوضا الانتخابات الأخيرة التي جرت في 15 أكتوبر عام 1999 بلوائح مستقلة، فيما انفصل الثالث عن الحركة منذ خمسة أعوام .

فلماذا كثرت الانشقاقات داخل أحزاب المعارضة اليسارية في تونس ؟
هناك عدة أسباب منها :

1 - وجود بنى اجتماعية مختلفة في تونس، وتشكيلات اجتماعية « ما قبل رأسمالية »، تابعة للاقتصاد الرأسمالي للعالمي، أدت إلى تغنيث المجتمع التقليدي، وعدم بناء اقتصاد إنتاجي حديث، بل اقتصاد خدمات تابع.

لقد كانت الصناعة بديل الزراعة في الدول الرأسمالية الغربية، لذلك انهزم الريف، ونمت الصناعة كقوة إنتاجية، كنمط إنتاج جديد. أما في البلاد العربية، ومفها تونس، فلقد اتهل الريف، ولم تتم الصناعة، وظلت هامشية بسبب عجز الفئات الحاكمة الجديدة (عجزها للنظري والعمل) وبسبب معارضة الاحتكارات الرأسمالية الغربية، لذلك تراجع دخل الريف في مجمل الإنتاج الوطني، ولم يتطور وضع الصناعة كثيراً. ولذلك دلالة، فإذا كانت الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء هما القوة الاجتماعية التي اعتمدها الحزب الشيوعي في الصين وفيتنام، فإن دورهما محدود في تونس، وهذه عقدة مهمة في حاجة إلى دراسة وتمحيص وبحث .

ولقد أوجد هذا الوضع ظرفاً معقداً في تونس، إذ أصبح المجتمع يعتمد على المساعدات، والقروض الخارجية، والسياحة، وكذلك دخول القوى العاملة التونسية في البلدان الرأسمالية، مما أعطى الفئات الكمبرادورية الحاكمة القوة اللازمة لسحق الجماهير الشعبية خصوصاً مع سيادة النمط الاستهلاكي، الطامح لامتلاك أرقى ما أنتجته السوق الامبريالية، دون أن يكون هناك " دخل " في السداد، مما راكم الديون على تونس، ولبرز ظاهرتين خطيرتين، ارتفاع أسعار السلع ارتفاعاً جنوبياً، وانخفاض معدل الدخل الفردي، مما فرض تحول أقسام متزايدة من الجماهير الشعبية إلى الفقر المدقع .

وقد انعكس ذلك على طبيعة الصراع الاجتماعي، فتم تشويه الطبقات المتصارعة بمعناها الكلاسيكي، وتغيب ساحات الصراع الحقيقية (المصانع)، وأصبحت الدولة، القطرية التونسية العاجزة بنوياً عن مواكبة العصر، لا ضمن قانون العولمة الرأسمالية السائد، ولا ضمن نقيض هذا القانون، دولة بوليسية بالضرورة، وتحولت إلى مجرد وكيل سياسي أممي تقليدي للفئات البرجوازية الطبقية الداخلية وللإمبريالية الأميركية والصهيونية العالمية في آن معاً، مما حال دون أن يأخذ الصراع بين السلطة والجماهير الشعبية طابع صراع سياسي شامل. وقد أدى هذا الوضع إلى اختلاط طبقي وتشوش اجتماعي، انعكس لدى أبناء المدن عامة والمتقنين خاصة، ولدى قطاعات واسعة من الشعب تميزاً وحيرة. ولم تستطع الائتلافات اليسارية الضعيفة والمشوشة أن تعكس موقف الجماهير العاملة والكادحة من التخلف التاريخي، ومن أشكال الانتماء بالنظام الرأسمالي العالمي. ولهذا ظلت الأحزاب اليسارية كلها عاجزة عن تجسيد إرادة الجماهير في الصراع مع الدولة البوليسية في تونس، وبالتالي عن خوض

معركة حاسمة، وظلت أوسع الجماهير غير موحدة على برنامج أو قيادة.

وعليه فإن الوعي الأيديولوجي و السياسي اللازم لبناء تنظيم قادر، لم يتوافر لأي حزب يساري، أو أي قيادة يسارية، ففتحت الأيديولوجية الثورية و السياسية الجزرية، وفقدت بغياهما القدرة على بناء تنظيم يساري ثوري .

2 - غياب التنظيم في حياة المجتمع التونسي العامة. لأن انهيار القبيلة، وتحلل القرية، وتحول الحي الشعبي إلى جزء من مدينة متغربة، وانهيار نمط الإنتاج التقليدي، لم يرافقه قيام نمط إنتاج حديث، ولا مدينة حديثة، بكل معنى الكلمة، ولا قرية حديثة ... فسقطت حدود و ضوابط اجتماعية ولم يبق بديل لها. وحين قامت الدولة التونسية الحديثة المرسلّة والتابعة، كانت تنقذ إلى الشرعية من جهة، ودولة نخبة وجهوية من جهة ثانية. ولذلك لم تكن دولة الحق والقانون، ولم تعلم المواطن النظام، لأنها لا تريد أن تخضع للنظام والقانون، واستمدت لهما لأنها بوليسية وتابعة ومعادية للديمقراطية .

3 - محاولات المراكز القيادية في هذه الأحزاب اليسارية الاستئثار بالسلطة، ومنع أي مناقشة نظامية لهذه القضايا، فضلاً عن النقص الشديد في الدراسة الخاصة بالتجارب التنظيمية، لأن التجارب الحزبية اليسارية تجارب غير تنظيمية .

ولذلك فإن الحزب اليساري التونسي، سواء كان الحزب التقليدي أو الجديد، يضعف و يهشم، لتبرز الانتفاضات والهبات الشعبية، ولتكثر داخل هذه الأحزاب اليسارية الانقسامات وحتى الصراعات، وتثبت هذه الأحزاب كل يوم أنها عاجزة عن تحقيق أهدافها .

ولذلك لم يكن غريباً أن يفقد الحزب اليساري الإصلاحي دوره الإصلاحي كالجمع الاشتراكي التقدمي، والحزب الشيوعي دوره الثوري، وحزب العمال الشيوعي التونسي الذي يعتبر نفسه طليعة الطليعة نظرياً وعملياً، لأن أيّاً من هذه الأحزاب، ورغم المحاولات المختلفة كما ونوعاً، لم يكن قادراً على أن يثبت جدارته في ميدان النظرية أو الممارسة .

ثم إن الحزب الشيوعي التونسي (حركة التجديد) الذي فقد جدارته تحول إلى أساليب مختلفة للمحافظة على بقائه في ظل حماية الدولة البوليسية، فلجأ إلى التمتع «بإغداق امتيازاتها» . فما هو الأمين العام لحركة التجديد محمد حرملا لا يعتبر حزبه معارضاً للنظام البوليسي، وإنما مسانداً للسلطة، حين

يقول « موقفنا في الانتخابات (أكتوبر 1999) وخارج الانتخابات هو مساندة الرئيس (زين العابدين بن علي) انطلاقاً من ذلك لم يكن منطقياً أن أترشح لمنافسته على الرئاسة طالما أنني أؤيده واعتبره رجل هذه المرحلة التاريخية في تونس » ويحدد محمد حرمّل حزبه بأنه في «اليسار الوسط». إذ إن البلد يحتاج مثل هذا الخط السياسي لأنه يقترب أكثر من هوية المجتمع نفسه « في حين أن الأحزاب الأخرى المصنفة معارضة تعاني غموضاً في هويتها، وهذا الغموض مشكلة للنخب » ويتابع « إذا كانت المعارضة تؤدي إلى القطيعة مع السلطة فهي تفقد وظيفتها، نحن نساند السلطة وهذا محلنا في الإعراب السياسي. لدينا وظيفة نقدية ومعارضتنا لا نتجاوز الوفاق الوطني. السلطة الوطنية، وتختلف معها لكنها وطنية » .

لقد لعبت الطبقة الوسطى دوراً رئيسياً في أحزاب المعارضة اليسارية، فعمّست فيها تأرجحها السياسي، وتنفيذها الإيديولوجي، وعجزها التنظيمي. وفاد ضعف الحياة الحزبية في تونس إلى بروز حقيقتين متناقضتين : الأولى أن الحركة الشعبية ظلت تتجاوز دائماً أحزاب المعارضة اليسارية. وهذا ما أكتنّه الإضرابات العمالية والانتفاضات الشعبية. الثانية أن الدولة البوليسية في تونس اغتصبت دور الأحزاب اليسارية حين سرقت شعارات المعارضة .

وهكذا أصبحت أحزاب المعارضة اليسارية اليوم قوى إصلاحية بل وهامشية جداً، تكرر التراخي. وهي تنتظر مناسبات يسمح لها فيها بالتظاهر، بدلاً من أن تخوض الصراع، وتعتمد على حماسة الجماهير. وقوى المعارضة اليسارية معنية بعدم الصدام مع الدولة البوليسية، ولذلك فإنها تكتفي بما يسمح لها به، وبالبيانات والمناشدات والمقالات التي يقبلها القانون والحاكمون. ولا تستقر أحياناً، ثم إن هذه القوى تعلمت أن تحدد القضايا التي تهتم بها، فهي تحترم الحدود التي يفرضها ارتباطها بالدولة البوليسية، فتناقش كل القضايا ضمن إطار السياسة العامة لهذا النظام أو القوة السياسية. ومن أول شروط هذا الارتباط أن يتم الامتناع عن «استثارة الجماهير» وأن يتم الالتزام بقضايا محددة، دون غيرها .

وهذا يفرض على أحزاب المعارضة اليسارية التوقف عن القيام بأي نشاط، يمس الأمن. ولما كان كل ما في الأرض متعلق بالأمن، وكان كل ما في الخيال خطيراً، فإن هذا يمثل القوى السياسية الإصلاحية المرتبطة، ويجعل تحركاتها مجرد حركات كاريكاتورية غير شعبية .

ولهذا ظلت الجماهير الشعبية تواجه قمع النظام لبوليسي القاسي، وتفكر إلى طلائع سياسية، وتعيش أزمة اقتصادية حادة، وأزمة قيم وعلاقات اجتماعية، ولا تجد برامج سياسية تقنعها، ولا قيادات سياسية تحترمها، أو تنثق بها. كما أن الجماهير، تبللت بالبرامج التي لا مصداقية واقعية لها، والأفكار المتضاربة، والشعارات المتناقضة، والأحزاب المتصارعة، والممارسات المرائية، والنظام الخداع، والإعلام المتحايل



القسم الثالث

المعارضة الإسلامية

— الممارسة الويسية : نشأها وتطورها —

الفصل الثاني عشر:

إرهاصات ولادة الحركة الإسلامية

1 - التحديث والعلمانية والصراع مع المؤسسة الدينية

التقليدية

انبثقت الحركة الإسلامية في تونس انطلاقاً من خصوصيات المعطيات التاريخية وعلاقة السياسي بالديني، والصراع التاريخي بين السلطة التونسية الجديدة والمؤسسة الدينية الزيتونية، وقوة تأثير الإيديولوجية البورقيبية التحديثية على نطاق المجتمع، وقد امتلكت قدرة على التعبئة خاصة مع أواخر الخمسينات وبداية الستينات، وجسدت خطاباً سياسياً علمانياً لما يمثله من رأس مال رمزي و« شرعية تاريخية »، عتما قام بورقبية بإصلاح جذري يتمثل في تقليص مكانة الإسلام، وتهميش دوره، وذلك بفعل الفهم الرسمي للإسلام والنظر إليه على أنه عقبة في طريق أي تحرر وأي دخول إلى العالم الحديث.

من المعروف تاريخياً وسياسياً أن الفكر السياسي البورقبي كان متشعباً بالإيديولوجية الثقافية الفرنسية، وبالنزعة التحديثية لكمال أتاتورك، إذ يدل الخطاب السياسي البورقبي عن أتاتورك، على أهمية التأثير والتقدير العميق الذي لا تحظى به شخصية سياسية أخرى - فهو صانع معجزة - والنمط المثالي للبطل والرئيس والقائد الأعلى - ومصدر الفخر الوطني لتركيا - رائد النضال الشعبي في تركيا - باني تركيا الحديثة - رجل حرب وميدان. وليس من باب المصادفة أن يركز الخطاب السياسي البورقبي على كمال أتاتورك في خلق الوعي الوطني وبلورة أيديولوجية قومية قادرة على التعبئة، نظراً لتركيز السياسة الثقافية التونسية على الأطروحات نفسها والتوجهات نفسها التي قامت

في تركيا وأثبت نجاحها، وقدرتها على الاستمرار⁽¹⁾.

وفضلاً عن ذلك، كان للفكر السياسي البورقيبي في سعيه الدائم نحو الاقتداء بالغرب الرأسمالي الأوروبي، من أجل إضفاء المشروعية على الإيديولوجية الوطنية كمرتكز حركة التحديث، يتسم في سياقها العام بالانزعة الإصلاحية الليبرالية والتحديثية البرجوازية الصغيرة ضمن الأفق العلماني، وهو في الوقت عينه، من المنظور التاريخي، استمرار لفكر خير الدين التونسي السياسي الإصلاحي. و«الرجلان السياسيان (بورقيبة وخير الدين) يوقعان تفوق أوروبا عامة وفرنسا خاصة، من جهة سير عمل المؤسسات وفي نمو العلوم والتقنيات في أوروبا، ومن جهة أخرى في تفهقر الفكر العقلاني والعلمي في العالم الإسلامي... وكذلك الاستراتيجية التي يتبناها الرجلان السياسيان. سعى كل منهما إلى تحييد معارضة النشأة الدينية في تونس العاصمة بتضمين وتوريث ممثلها في عملية الإصلاحات المؤسساتية، وتقديم هذه الإصلاحات الأوروبية الإلهام بوصفها أفضل منظومة دفاع للأمة الإسلامية»⁽²⁾.

إن تمركز السلطة السياسية في أيدي الحزب الدستوري، المؤلف أساساً من الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ذات التكوين الثقافي الغربي، دفعت بالرئيس بورقيبة إلى خوض الصراع ضد الحركة اليوسيفية التي عارضت الاتفاقيات التونسية - الفرنسية التي وقعها بورقيبة بشأن استقلال تونس، وقد اتخذ هذا الصراع طابعاً دينياً وثقافياً وحضارياً، وهو ليس مجرد صراع سياسي على السلطة فقط كما تتصوره بعض الأطروحات، وإنما هو صراع حول الهوية بالدرجة الأولى، مادام صالح بن يوسف ينتمي إلى البرجوازية التجارية التقليدية، ويدافع عن الهوية العربية-الإسلامية لتونس، ومرتبطة بالحركة الناصرية وقادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وكانت الحركة اليوسيفية متحالفة حينئذ مع المؤسسة الدينية، بدليل أن خصوم بورقيبة، اتخذوا من جامع الزيتونة لتنظيم أول لقاء جماهيري لهم،

(1) - الدكتور المنصف وراس - الدولة والمساءلة الثقافية في تونس - دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع - طبعة أول 1988 (ص 62).

(2) - توفيق المديني - أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس - دار الزاوية - دمشق - طبعة أول 1989 (ص 126). أنظر أيضاً مجلة الواقع - العدد الرابع - شباط 1982 - مقال : « تونس البروقبية - الماركسية - الإسلام » للأستاذ عبد القادر زغال (ص 97 - 98).

وأعطوا لمعارضتهم طابعاً دينياً مستغلين القيمة التراثية لجامع الزيتونة كأداة لتعبئة الجماهير الشعبية. فمن المسجد الكبير (جامع الزيتونة) دشّن بن يوسف حركته في 7 أكتوبر 1955 وألقى منه الخطاب الذي كلفه الفصل من الحزب الدستوري الجديد، وجسد معه القطيعة مع التوجه البورقيبي للدستور الجديد إزاء فرنسا. ويميل دباش إلى تفسير العامل السياسي من خلال العامل الديني، قائلاً إن الأبعاد التي اكتسبتها الحركة اليوسيفية « ترينا ضخامة الظاهرة الدينية ». وقد حضر صالح بن يوسف في شهر نوفمبر 1955، افتتح المؤتمر الوطني الزيتوني ثم مؤتمر الطلبة الزيتونيين، واعتبرت صحيفة « البقطة » أن الكلمة التي ألقاها « الزعيم الكبير، وجهت أبناء الزيتونة للتوجيه العربي القومي الصحيح ».

وقد دفعت المؤسسة الدينية ثمناً غالياً نتاج مساندتها للامحدودة للحركة اليوسيفية. وكان هذا التحالف واحداً من أسباب الصدام بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية التقليدية. واتخذ بورقيبة قرارات غاية في الأهمية، اتسمت من حيث مضمونها الإيديولوجي، وبعدها الحضاري المدني بـ « الثورة البرجوازية » في إطار صراعه مع المؤسسة الدينية التقليدية. فقام بتصفية الأحباس، بإصداره قرار في 31 أيار 1956 و18 تموز 1957. وبذلك أسهم بورقيبة إسهاماً جديراً في تفكيك البنية التحتية الاقتصادية للمؤسسة الإسلامية.

وفي نطاق المواجهة الإيديولوجية ومحاصرة فاعلية الهياكل الثقافية للمؤسسة الدينية التقليدية، انتهج بورقيبة سياسة تعليمية قوامها العلمانية، وبناء المؤسسات الجامعية والتكنولوجية التي تعتمد تدريس ونشر العلوم والتقنيات الحديثة، أسوة بفرنسا، وتكوين كوادر تونسية تستطيع أن تتصدى لحل المعضلات التي تجابه الدولة التونسية الفتية على الصعيد الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وهذا بكل تأكيد مرتبط بخيار النظام السياسي على صعيد التعليم والثقافة بصرف النظر عن كون هذا الخيار تحديداً بعمق التبعية الثقافية لأوروبا بحكم عدم تحصنه بإرادة سياسية وإيديولوجية قومية.

إن هذه الرؤية الإصلاحية الجزرية للسياسة الثقافية التي قوامها التحديث والعلمانية أحدثت نوعاً من القطيعة بين السلطة السياسية ومؤسسة العلماء، خصوصاً عندما تم تحويل الجامعة الدينية الزيتونية العميقة الجذور في تاريخ المجتمع التونسي والمغاربي إلى مجرد كلية للتشريعة وأصول الدين من الطراز

الحديث في العام 1958، للحد من تأثير مركز المعارضة الرئيسية، وتحييدها عن كل إشعاع، وتغيبها عن العمل الثقافي.

ولما كانت النخبة المثقفة ذات التكتلنة الزيتونية (دينية) تفصلها هوة تاريخية عميقة عن التكوين الثقافي والإيديولوجي البرجوازي، والتعليم الحديث، فإنها ظلت عاجزة تاريخياً وسياسياً عن تقديم الخطاب الإيديولوجي الذي يتلاءم مع طموحات فئات المجتمع المدني التونسي، فضلاً عن عزلها عن تقديم مشروع لبناء مجتمع بديل للمجتمع التقليدي المسكون بالتخلف الشديد والفقر والتبعية، وتقديم كوارث كفاءة تليها حاجيات بناء الدولة العصرية، وتحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية. لقد تضخمت أزمة المؤسسة الزيتونية منذ مطلع القرن ولكنها مع ذلك بقيت تقوم بمهمة إيجابية من خلال الفضاءات التي صاغها خريجوها بالاستقلال عن هيكلتها الوظيفية، وذلك من خلال الحركة الأدبية والفكرية والتعليمية والصحية والحقوقية والسياسية التي عاشتها تونس قبل الاستقلال. لكن حتى هذه الفضاءات سرعان ما غمرها النضال السياسي، ففقرتها الدولة الحديثة من جهة، وعجزت هي عن مواكبة التحولات والتحديات الجديدة من جهة أخرى، فخبث وتحوّلت إلى نوع من السماء ينتظر من يستغله في زرع جديد (3).

وبالمقابل فإن النخبة المثقفة ذات التكوين التعليمي والثقافي في الجامعات الفرنسية من أصل برجوازي وطبقة وسطى، اضطلعت بدور قيادي للحركة الوطنية التونسية في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وانتزعت « الاستقلال »، وقامت ببناء دولة عصرية. وهكذا، فعندما أخذ الشق البورقيني السلطة « كان قد حدد مصيره وموقفه من الإسلام كمؤسسة قائمة معتمدة بالوسط الزيتوني، الذي اضطدم مع الحزب الدستوري في مناسبات عديدة قبل الاستقلال وتزعمته أرسنقراطية دينية متكونة من بعض كبريات عائلات مدينة تونس، احتكرت بالوراثة والتزكية أهم مراكز التعليم والقضاء والإفتاء والإمامة، ووقفت طويلاً موقف المتواطئ مع الاستعمار » (4).

(3) - صلاح الدين الجورشي - محمد القوامي - عبد العزيز التميمي القدمات النظرية للإسلاميين النقيضين. دار البراق للنشر - تونس - الطبعة الأولى - 1989 (ص 5-6).

(4) - عبد اللطيف المرماسي - الحركة الإسلامية في تونس - يوم للنشر - الطبعة الأولى - الإبداع القانوني - التلاية الثانية 1985 (ص 34).

وعلاوة على تصفية المؤسسة الزيتونية الدينية وإقصائها عن كل دور ثقافي وسياسي، اتخذ بورقيبة في المدة الفاصلة ما بين 1956 و 1958 قرارات راديكالية في المجالات القضائية، فقام بإصدار مجلة «الأحوال الشخصية» للمرأة التونسية، التي حددت الزواج بامرأة واحدة، ومنعت تعدد الزوجات، وحددت أيضاً سن الزواج للمرأة بـ (17) سنة والمهر بدينار واحد، ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وأبطلت الطلاق من طرف الزوج، وتسامحت مع زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم.

وفي إطار هذه الاستراتيجية السياسية التي بنتها الدولة التونسية، والتي سعت إلى فرض البديل الإيديولوجي الذي يتخذ من التحديث والعلمانية أداة وشكلاً، قام بورقيبة بتصفية المؤسسة القضائية القديمة، وأنشأ جهازاً قضائياً منفصلاً. وبذلك تم توحيد القضاء في مؤسسة قضائية واحدة ضمت الغالبية العظمى من قضاة وطلاب الجامعة الزيتونية، ولكنها تطبق القوانين الوضعية العلمانية الفرنسية إلى جانب الشريعة الإسلامية.

غير أن حركة الإجراءات عند بورقيبة لم تقف عند هذا الحد، بل إن الخطاب السياسي البورقيبي، يشكك أيضاً في نزوة حيويته ونشاطه، في جدوى الفروض الدينية. فقام بحملة دعائية ضد صيام رمضان، وظهر وهو يجتسي كوباً من عصير الفواكه أمام الناس في شهر رمضان عام 1960 مبرراً ذلك بأن الصوم يشكل عائقاً أمام الإنتاج، ودعا العمال إلى الإفطار، وانتقد ظاهرة عيد الأضحى والحج وشكك في قيمتها، لما يسببانه من خسائر كبيرة في العملة الصعبة وفي قطاع المواشي كل سنة، لا تقدر البلاد على تحمله، وقرر تثبيت تقويم الأشهر القمرية علمياً، والكف عن اتباع الأمر للرؤية البشرية للهِلال.

ومع تعمق عزلة الأوساط الزيتونية التي أقصيت عن كل حضور في المؤسسات التقليدية باستثناء الكلية الزيتونية، نجح بورقيبة في تجريد المعارضة الدينية من أسلحتها، حيث تميزت السياسة الثقافية التي سادت في مرحلة الستينات بمجموعة من الخصوصيات :

أولاً - احتكار أجهزة الدولة للنشاط الديني وإشرافها عليه مباشرة من خلال مؤسسة الشعائر الدينية التابعة في البداية لرئاسة الجمهورية، وهي التي تضبط الوضع القانوني والاجتماعي لموظفيها.

ثانياً - تحويل العلماء التقليديين والمفتي إلى موظفين رسميين ومستشارين لدى السلطة السياسية وربطهم بحرية محددة تقلل من إمكانية المعارضة.

ثالثاً - إزاحة المؤسسة الدينية عن كل دور قيادي وروحاني على المستوى الاجتماعي بحكم أن الانتلجنسيا التقليدية أصبحت تخضع لوضع مهني معين يتبع الوظيفة العمومية ويتولى المفتي تمثيل رئيس الدولة في المؤتمرات والندوات.

رابعاً - احتكار الأجهزة السياسية لكل الأنشطة الدينية من حيث الاجتهاد والعبادة وتطبيق القوانين الإسلامية، وتحويل المفتي إلى مجرد مستشار لدى السلطة للسياسية⁽⁵⁾.

على الرغم من « الجزرية البرجوازية » للإجراءات والقرارات التي اتخذها بورقيبة في إطار تدعيم المؤسسات الفوقية للنظام الجديد، وفي سياق سياسة التحديث والعلمنة على المستويين الثقافي والاجتماعي، والأدلجة الظرفية والمرحلية للإسلام، إلا أنها في المحصلة النهائية لم تؤد إلى فصل الدين عن الدولة، بالشكل الجزري والعلماني كما حصل في الغرب.

فالخطاب السياسي و الإيديولوجي للدولة التونسية رغم علمانيته، لم يؤد إلى قطيعة فكرية ومرجعية مع الإيديولوجية الإسلامية، لأن ما قام به بورقيبة هو ضرب المؤسسة الدينية التقليدية بغية تحجيمها، وجعلها مؤسسة دينية مجردة من أي سلطة، وتابعة مباشرة للنظام السياسي القائم، في سبيل تأسيس هيمنة الإيديولوجية الدستورية المنسمة بالعصرانية، والنزعة الإقليمية الضيقة المعادية للقومية العربية والتي تستند إلى سلطة الفكر الغربي الأوروبي، مرجعها الأساسي في تحديد خيارات الدولة التونسية الحديثة.

وهكذا أُنمجت النخب المثقفة الدينية الزيتونية في دواليب المؤسسات الاجتماعية والثقافية للدولة التونسية الحديثة، ولم تعد وحدها الناطقة باسم الدين أو الممثلة لسلطته في جسم المجتمع.

(5) - الدكتور منصف وناس - مصدر سابق (ص 136) انظر أيضاً :

HaFedh Ben Salah : *systeme politique et systeme religieux en Tunisie D . E . S 1973 - 1974.*

إذا كانت تونس قد عرفت الاستمرارية التاريخية للعلاقة بين الديني والسياسي قبل عهد الاستقلال بوصفها علاقة حاضرة على مر التاريخ ومارست مفعولها وتأثيرها على نطاق المجتمع، فإن الخطاب السياسي البورقيبي ومشروعه « العلماني » الساعين إلى إقامة المجتمع المدني المنفصل عن المجتمع الديني، قد أوجدا علاقة متوترة بين الدولة والدين، من دون أن يقود ذلك إلى القطيعة النهائية بينهما، بل دليل أن الدولة مارست الوصاية على الشرائع الدينية، واستفادت من الرموز الثقافية التقليدية لتبرير الإيديولوجية الوطنية التي كانت تبحث عن موطئ قدم وسط فضاء ثقافي تقليدي. فالعلمانية هي السمة المميزة للإيديولوجية الوطنية في تونس، خاصة في فترة الستينات حين اندفع النظام السياسي إلى التمايز عن المشرق العربي الذي تسيطر عليه الإيديولوجية القومية ولحتواء المؤسسات الدينية التقليدية. وهذا الاندفاع أدى إلى التنظير لمبدأ « الشخصية القومية التونسية » في مقابل الشخصية العربية الإسلامية، و « الأمة التونسية »، كخطاب بديل للخطاب القومي العربي في الستينات. فمبدأ العلمانية لم يمنع السلطة السياسية من الشعور بالحاجة في فترات معينة إلى الإسلام كحجة قصوى للشرعية، ولمواجهة الحركات الدينية التي تتبنى قيما تعبوية مثل العدالة والحرية والمساواة، التي من شأنها أن تكون مزاحما لقيم السلطة السياسية ...

وهكذا تحول مفهوم القدسية من الإطار الديني التقليدي إلى مفهوم قدسية الدولة وقدسية الجهاد ضد التخلف « واللاحق بركب الحضارة ». وقدسية الدولة بعيدة كل البعد عن القيم التي يدعو إليها الإسلام مثل العدالة المتعارف عليها لتحمل معاني تحديثية وسياسية مثل « التصدي للتخلف » و « الجهاد الأكبر »، ومعنى ذلك أن علمانية الخطاب السياسي لا تتنافى مع منطق « براغماتي » مواز يخلع القدسية عن الرموز الإسلامية بأبعادها التقليدية ويوظفها في إطار المشروع التعبوي للسلطة السياسية Un projet demobilisation باعتبار أن المؤسسة الدينية هي جهاز إداري تابع نظرياً (من حيث قيمه ومراجعته الفكرية) وتطبيقاً (تبعيته المطلقة لسلطة الإشراف العليا). ولعل ذلك ما يوحى بأن للدولة إسلاما غير الإسلام الشعبي المجدد في مؤسسة الزوايا والتكايا والمساجد.

ولعل الخاصة الأولى للخطاب التحديتي الجديد هي اتجاهه إلى إنجاز مشروع الدولة العلمانية المختلفة عن بقية الدول العربية والدفاع عن مبدأ

استقلالية الذاتية التونسية مرجعياً وفكرياً. كما أن هذا الخطاب يتصف بطابع شعبي Populiste بحكم انتماء الطبقة السياسية في تونس إلى البرجوازية الصغيرة وإلى الطبقات الوسطى.

ولهذا الخطاب نزعة توفيقية بين مختلف الشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع التونسي بهدف توحيدها حول جهاز « الدولة الوطنية » وطمس الفوارق الاجتماعية والطبقية. أما الخاصة الثانية لهذا الخطاب فهي اعتماده مبدأ مركزية الدولة كجهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية، باعتباره لا يستمد شرعيته من منظومة طبقية معينة بل من مراحل النضال التاريخي⁽⁶⁾.

وكان التعليم بجميع مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية، هو المحور المركزي للسياسة الإصلاحية والعلمانية التي لنتهجتها الدولة التونسية بعد الاستقلال، والمندخل الرئيسي نحو الصبوة الاجتماعية البرجوازية المتوسطة، والحصول على وظيفة جيدة في مؤسسات الدولة، والتكيف مع نموذج الحياة الجديدة (العصرية المستلهمة من الغرب)، لعموم طبقات الشعب، بحكم ديمقراطية التعليم التي كانت سائدة، وتعميمه على صعيد القطر كله، والمنظومة الإيديولوجية الغربية المتحكمة في توجهاته. غير أن نهاية الستينات التي شهدت سقوطاً عنيفاً لتجربة الاشتراكية الدستورية، بعد أن عبأت الدولة الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً حول الخيار الاشتراكي، وقبول التضحيات، من أجل تحقيق التنمية في البلاد، فقدت الدولة مصداقيتها الكاملة كمؤسسات وخيارات اقتصادية اجتماعية، يمكن أن تؤمن المستقبل لأبناء الشعب. فضلاً عن ذلك، فقد التعليم بريقه اللامع، واستتبّع ذلك خيبة أمل لدى قسم من الشباب في التعليم، إذ رفع طلاب ثانوية تونس هذا الشعار « طلاباً أو غير طلاب المستقبل ليس لنا ».

وهكذا، فإن المجتمع التونسي الذي عاش إرهابات مرحلة ما بعد

⁽⁶⁾ - المصدر السابق عنه (ص 116 - 117 - 118) . وانظر أيضاً :

Islam et politique au Magreb : Centro de recherches et d'etudes sur les societes mediterraneennes , wditions du CNRS .

الخطاب الشعبي : discours populiste يمكن الرجوع في هذه النقطة إلى :

Leon Carl Brown , Tunisia , the politics of modernization .

Fredricka .Praeger , Publisher , New York London .

الاستقلال، دخل في أزمة بنوية عميقة في نهاية الستينات، هي أزمة اجتماعية وإيديولوجية شاملة للمدينة والريف معاً، وطرحت في الوقت عينه قضيتين رئيسيتين :

1 - الصراع بين الخيار الإيديولوجي التغريبي الذي تبني الفرنكوفونية وشعار الحاق بالغرب الرأسمالي باعتباره « أن كل ما هو مستورد من الغرب يمثل الرقي والتطور والمدنية»، وبين الموروث الثقافي العربي الإسلامي، الذي قوامه النزعة السلفية المحافظة والعودة إلى التراث. وأمام تعمق التبعية الثقافية للغرب الرأسمالي، طرحت معضلة الهوية الثقافية القومية للمجتمع وللشباب.

2 - لحدوث التناقضات الطبقة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وتنامي عملية الاستقطاب للشباب في حركة الصراع الطبقي.

وفيما وجد قسم من الشباب ضالته في الاتجاه الماركسي اللينيني المتمركز أساساً بالجامعة، إيماناً منه بأن الماركسية تمتلك الأجوبة الكافية لهاتين القضيتين، تلمست فصائل أخرى من الشباب طريق العودة إلى الإسلام في مفهومه الكلي والشمولي.

هذه التحولات للقانونية والاجتماعية التي هزت النسيج التقليدي للمدينة والريف على حد سواء، وإقرار سياسة علمانية في التعليم مع مجانيته في المدارس العصرية، كانت كلها عوامل خصبة لنشوء معارضة دينية، حادة على مقاس التغييرات الجذرية والسريعة التي شهدتها المجتمع، لذا جاء رد الفعل الأول عنيفاً في شكل هبة واسعة ودامية قادها رجال الدين في مدينة القيروان (الانتفاضة الشعبية في 17 كانون الثاني 1961) معقل الإسلام في المغرب العربي، وفي مقدمتهم إمام الجامع الأكبر عبد الرحمن خليف الذي صار فيما بعد من أبرز الرموز المعتلة للتيار الديني.

وكانت النهاية المأساوية لانتفاضة القيروان في سنة 1961 واعتقال كل من شارك فيها بمنزلة إسدال الستار على المعارضة الدينية للخطط التحديثي الأتاتوركي، إذ لم تعد هذه المعارضة تجرؤ على رفع صوتها والمجاهرة ببعائها للخيارات العلمانية، فضلاً عن فقدانها لجهاز حزبي يؤمن لها استمرار الوجود والعمل تحت الأرض. ولعل هذه الظاهرة هي إحدى خصوصيات مرحلة الستينات في تونس، ولم يكن هناك تنظيم سياسي ديني على غرار حركة

الإخوان المسلمين في مصر، ولم تقلح التيارات الدينية المشرقية في زرع فروع محلية لها في تونس على عكس ما حدث في الثمانينات.

2 - بداية انتقال الفكرة الإسلامية من الجامع إلى الجامعة

عرفت تونس في الستينات انقلابات اجتماعية عميقة، غيّرت - مع مرور السنوات - هياكل المجتمع التقليدي، ومع بداية السبعينات عرف الاقتصاد التونسي انفتاحاً واسع النطاق على الخارج، وازدادت علاقات التبعية المالية والتجارية والصناعية للسوق الرأسمالية العالمية، والاحتكاكات العالمية. وتدعمت أسس الرأسمالية التابعة، في نمط الاستهلاك والعيش، وفي نهافت الطلب على السلع للرأسمالية، وفي انتشار ظواهر الأنانية والربح السريع، واستغلال الفرص واللصوصية، مما أدى إلى انحطاط القيم الأخلاقية الموروثة من المجتمع القديم، التي كنسنتها إيديولوجية البرجوازية للكمبرادورية.

وفضلاً عن ذلك، فقد ترسخت خيارات للنظام القائمة على التبعية المطلقة إزاء القوى الإمبريالية، وبناء الاقتصاد التصديري الذي يلبي حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، وتكمير الزراعة في الريف بعد إخفاق عصرنتها، وتنامي الثروات الفاحشة بسرعة مذهلة عند بعض الفئات الاجتماعية، وتزايد الفقر والعوز الاقتصادي لدى الطبقات الشعبية، وتفاقم تعقيدات الحياة المدنية، وهجرة أبناء الريف إلى المدينة مشكلين بذلك لأزمة الفقر.

إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم التبعية والتخلف، وولدت أزمة القيم بكلّيتها وشموليتها على صعيد المجتمع التونسي، في ظل طغيان نموذج « الحداثة المستلبة »، التي قادتها البرجوازية التابعة في بناء نموذجها الدولتي. ثم إن الرأسمالية التابعة الاستهلاكية، أدت إلى تعميق الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وإلى توسيع الهوة بين المدينة والريف، وإلى اختلال هائل في مسيرة «التنمية» غير المتكافئة، في تمركزها وشموليتها الاقتصادية الاستثمارية والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية بين المناطق الساحلية وداخل البلاد. وهذا ما أدى إلى اشتداد التناقضات الطبقة بعمقها الاجتماعي.

لقد شكلت هذه الأسباب الرئيسية القاعدة الأساسية لنشوء الحركة الإسلامية في تونس، التي تشكلت تحديداً في العام 1970، تاريخ تأسيس مجلة «المعرفة»

الإسلامية الشهيرة، التي تحلقت حولها أبرز العناصر الإسلامية (الشيخ راشد الغنوشي، وعبد الفتاح مورو) الرافضة للعمل من داخل جهاز الدولة. ويعود الفضل في محاولة الإنعاش هذه إلى الشيخ أحمد بن ميلاد سنة 1965، لكن الديناميكية الجديدة التي مهتت لانبعاث الحركة الإسلامية التونسية لم تبدأ فعلياً إلا عندما تجمعت نواة أولى، وتعهدت بالعمل « لنشر الإسلام » متأثرة خاصة بأدبيات البنا وقطب والمودودي، مع انضباط مرجعه عمل جماعي، وفقه للدعوة، وبيعة للكبر سنا ومكانة، مستفيدة من دعم رجل زيتوني هو الشيخ محمد صالح النيفر الذي فضل الهجرة إلى الجزائر على أن يبقى صامتا بعد خيبة أمل دينية في شخصية بورقيبة، ومعتمدة على مجلة رجل لا يقل صموداً (عبد القادر سلامة) وضع صحيفته تحت تصرف الجماعة لتعكس ثقافتها الأولى، وتصبح شهادة ميلاد ووثيقة رئيسية تحدد ملامح الكيان الجديد (7).

وفي مقابل تيار المعرفة، كان بعض شيوخ الجامعة الزيتونية بعد انقطاع التعليم في هذا الأخير، قد شكلوا حلقات الترس في الجامع الأعظم. وكانت هذه الحلقات يديرها الشيخ أحمد بن ميلاد، والشيخ الخيازي، وآخرون ممن كانت لهم جهود فردية ...

وقد تكونت حول الشيخ أحمد بن ميلاد حلقة اعتاد الشبان الجلوس إليها، وفي مقدمة هؤلاء عبد الفتاح مورو، واستمر الأمر على هذا النحو مدة إلى أن أحس مورو من نفسه الاستقلال فصار له حلقة خاصة به في جامع حمودة باشا، ثم في جامع سيدي يوسف. وكان الشبان المنتمون لهذه الحلقة، ليست لديهم تجربة كبيرة في التكوين الفقهي، لذا اقتصر نشاطهم على الطوفان في القرى المجاورة لتونس على طريقة جماعة التبليغ، يدعون الناس إلى الصلاة.

وجاءت سنة 1969 التي شهدت فيها تونس أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عامة في نهاية تجربة « الاشتراكية الدستورية » التي امتدت من العام 1962 وحتى أواخر 1969، لتعجل بولادة الحركة الإسلامية التي التقى في داخلها أبناء الملاكين الكبار والبرجوازيين التقليديين والتجار الذين زجوا قسراً في التعاونيات الزراعية في مرحلة الستينات، بمناضلين منحدرين من فئات شعبية مدنية أو ريفية، أرهقهم الإيقاع اللاهث للثقلات الاجتماعية

(7) - صلاح الدين الجورشي - مرجع سابق (ص 6 - 7).

السريعة في الحياة المادية والروحية.

وقد تكونت في ذلك العام جمعية المحافظة على القرآن الكريم القانونية بقيادة للشيخ الحبيب الممتاوي، الذي يعد نفسه رائدة في العمل الإسلامي عبر تكوينه حلقة لنفسه بجامع الزيتونة، وبعثه مجلة « جواهر الإسلام » الدينية في منتصف عام 1968. وكان المستاوي متشيعاً لصالح بن يوسف، غير أنه عاد إلى صفوف الحزب وانتخب عضو لجنة مركزية للحزب الحاكم. ويذكر صلاح الجورشي أن الشيخ أراد أن يستدرج الإسلاميين كمجموعة شابة في إطار الحزب الحاكم، كان شعاره: ندخل الحزب لتغييره من الداخل، وهو من دعاة العمل من داخل جهاز الدولة، وكان يقول « نحن المسلمين يجب أن لا نترك المجال للحزب الحاكم يتصرف كما يشاء، بل ندخل الحزب نسيطر على الشعب واللجنة المركزية، ونصبح قوة مؤثرة في داخل الحزب، اختلفنا معه في ذلك، ولكن باستثناء هذا الخلاف السياسي فقد كان يرى فينا أملاً للمستقبل».

كما شهد العام 1969 عودة الشيخ راشد الغنوشي الذي سيلعب درواً رئيسياً في التأسيس الفكري النظري للاتجاه الإسلامي في تونس. وكان الشيخ راشد الغنوشي ولد في قرية صغيرة في الجنوب التونسي (الحامة) بمحافظة قابس عام 1941، ودرس بالمدرسة الزيتونية بقابس ثم انتقل إلى الخلدونية حيث نال شهادة التحصيل سنة 1962، وانتدب بعدها معلماً في مدينة قفصة فمكث هناك سنة ثم التحق بالقاهرة لغاية الدراسة الجامعية في أوائل خريف 1963، ثم اضطر بعد عام ونصف العام للانتقال إلى سورية بسبب تدهور العلاقات التونسية-المصرية. وقد تخرج الشيخ الراشد الغنوشي بشهادة الأستاذية شعبة الفلسفة في جامعة دمشق سنة 1968. ثم انتقل إلى باريس وسجل دراسات عليا، إلا أنه انقطع عن الدراسة بعد عام لظروف عائلية، وعاد إلى تونس ليستقر فيها مدرساً للفلسفة.

لقد عاد الغنوشي من سورية بثقافة إسلامية لكنها غير مصحوبة بتجربة عملية في العمل الإسلامي. وكانت أول تجربة حركية عملية خاضها الشيخ راشد الغنوشي في العمل الإسلامي هي مع جماعة التبليغ في باريس سنة 1969 يقول في ذلك « فتعلمت منهم مخاطبة الناس، كنا نذهب للمقاهي، إلى الحانات في الحقيقة، محاولين استنقاذ العمال المغاربة الذين لم يتسن لديهم أي توجيه إسلامي. أخوة التبليغ أرسوا نواة في باريس للعمل الإسلامي أدركتها

عندما التحقت بباريس سنة 1969. وكان لنا مسجد صغير في بال فيل Belle-Ville. وهناك كانت لي أول تجربة في العمل الإسلامي وفي مخاطبة عامة الناس وتحويل النظريات الثقافية إلى واقع حركي، بهذه التجربة عدت إلى تونس. عدت بثقافة إسلامية مصادرها الأساسية كتابات الأخوان وكتابات المودودي ومالك بن نبي إلى جانب الثقافة الفلسفية التي تكونت بها ⁽⁸⁾.

التقى الشيخ راشد الغنوشي مع عبد الفتاح مورو وحميصة النيفر الذي ينتمي إلى عائلة أخذت مكاناً بارزاً في المؤسسة الدينية، وصلاح الدين الجورشي. وكان لهذه النواة نشاط مع جمعية المحافظة على القرآن الكريم. وقد تأسست سنة 1970 أول حلقة نقاش في جامع سيدي يوسف، وتضم نحو ثلاثين أو خمس وثلاثين شاباً معظمهم كانوا طلاباً عند الشيخ راشد الغنوشي في صف الباكلوريا في معهد ابن شرف، حيث اضطلوعوا بنقل العمل الإسلامي إلى الجامعة التونسية.

ولما انعقد المؤتمر الأول والأخير لجمعية المحافظة على القرآن الكريم سنة 1970، تم إقحام الجزء الأكبر من التيار الإسلامي الصاعد بقوة في الجمعية القانونية، ورفض توجهاً جديداً فيها، فجرى صراع قصير بين الشيوخ الزيتونيين التقليديين وبين رموز الشباب الإسلامي، سرعان ما حسم لصالح هؤلاء الأخيرين. وأفضى لإحكام القبضة على هذه الجمعية إلى فتح أبواب المساجد أمام «دعاة» الحركة السياسية الدينية. فتحولت الخطب إلى خطابات سياسية معارضة للنظام الاجتماعي القائم وناقدة لقيمه الأخلاقية والحضارية في سياق رفض منهجي ومطلق للحضارة الغربية وفلسفتها.

يقول الشيخ راشد الغنوشي عن بداية الانتقال بالفكرة الإسلامية من الجامع إلى الجامعة التونسية ما يلي : كان أول مسجد في الجامعة تأسس بفضل مجموعة من الشباب الأتراك الذين أرسلتهم الجامعة التركية لتونس لأجل أن يتدربوا في معهد بورقيبة للغات الحية، وأن يأخذوا دروساً في العربية. لم يكن الأتراك فقط يصلون، كان المسجد كبيراً وكانت لنا فسحة لتقيم الندوات ونحيي المناسبات كالمولد ومئات المناسبات. ولم تكن هناك معارضة تذكر لأن الإسلام

⁽⁸⁾ - أنظر المقالة التي أجريتها بمجلة «تونس الشاهدة» السنة الثالثة - العدد الخامس والثلاثون حزيران / تموز 1996 - مع الشيخ راشد الغنوشي (ص 18).

لم ينظر إليه على أنه يمكن أن يشكل خطراً في ذلك الوقت. النظام التونسي لم تكن له تجربة في مقاومة الحركة الإسلامية. كان منشغلاً بمقاومة اليسار، لا سيما أن الحركة الإسلامية لم تطرح نفسها طرفاً سياسياً، وإنما كانت تطرح نفسها طرْحاً ثقافياً اجتماعياً عقائدياً.

إن بحكم أن النظام لم تكن له تجربة، وبحكم الطرح الذي تطرحه هذه المجموعة، كان ينظر إليها على أنها نوع من الموضة كسائر الموضات ما ينبغي أن يلقى لها بال. غير أنه لما رجعت المجموعة الطلابية سنة 1971 وجدت أن المسجد قد أغلق لأن مجموعة الأتراك قد عادوا إلى بلادهم. ففاضلت الجماعة حتى استعادت مسجدها. وتأسس بعد ذلك مسجد آخر في رأس الطابية وبدأت عملية دخول الإسلام إلى عالم الحداثة. نوع من الفتح الإسلامي لمؤسسات العلمنة ظل يكتسح بسرعة كبيرة نظراً لما أحدثته العلمنة من استفزاز للهوية وتحد للشعور الديني، ما أحدثته من فراغ. فكان هناك نوعان من التعتيش، نوع من الشوق، نوع من الحنين للإسلام. ولا سيما من طرف الشبان الريفيين الذين كانوا يأتون للعاصمة وكانوا يعيشون في حالة من الاغتراب فقدمت لهم الحركة الإسلامية معنى لحياتهم، وقدمت لهم محضناً ووسعاً يعيشون فيه دفاء الإيمان والتراحم والتعاون... أيضاً كان يجمع هؤلاء الشبان رؤية في الواقع على أن هذا الواقع القائم ليس إسلامياً. هذا التأطير السياسي والتربوي والثقافي الذي فرض على البلاد هو تأطير ليس إسلامياً، هو تأطير علماني. كان يجمع بين هؤلاء الشبان أيضاً رؤية في العمل الإسلامي تنطلق من ضرورة العمل الجماعي ولذلك كانت النواة الأولى تنظيماً. منذ البداية كنا مؤمنين أن العمل الإسلامي ينبغي أن يكون عملاً جماعياً وأن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا في إطار جماعة، لأن المشروع العلماني ليس مشروعاً فردياً وإنما هو مشروع منظم تشرف عليه مؤسسات، مقاومته لا يمكن أن تتم إلا بأداة مشابهة. فكانت فكرة الجماعة فكرة أساسية في النواة الأولى، ولذلك لم تكن هذه النواة بدون قيادة يوماً. ومنذ البداية كانت هناك قيادة»⁽⁹⁾.

ومع تأسيس مجلة «المعرفة» الشهرية في العام 1970، التي كان يديرها الشيخ عبد القادر معلامة أحد أبرز رموز التيار الديني التونسي، تحلقت حولها

(9) - المصدر السابق (ص 20).

معظم الوجوه الإسلامية الراضية للعمل من داخل جهاز الدولة، ومن هؤلاء الشيخ راشد الغنوشي وحميده النيفر اللذان انخرطا في أسرة التحرير.

3 - مرحلة التأطير الإيديولوجي وبناء الهيكل التنظيمي

الحركة الإسلامية في تونس هي ملققة لتيار واسع من الألوان الفكرية والمنازح السياسية والأمزجة المتعددة ضمن منظور أصولي إسلامي. وكانت النواة المؤسسة والمبادرة للعمل الإسلامي بتونس مؤلفة من الشيخ راشد الغنوشي الذي لم يكن تكوينه الإسلامي ذا اتجاه واحد، وإنما كان تمازجاً بين مجموعة من الاتجاهات، بين الاتجاه الإخواني وخاصة فكر سيد قطب، الذي كان له وقع كبير في تلك المرحلة، وأيضاً الفكر السلفي، وقد كان يمثل في دمشق في ذلك الوقت (الستينات) الشيخ ناصر الدين الألباني الذي تعلم في حلقاته، وأيضاً كان متأثراً بكتابات مالك ابن نبي.

أما مجموعة الطلبة المتحلقة حول الشيخ راشد الغنوشي، فكانت تتألف من الشيخ عبد الفتاح مورو، وهو من مواليد تونس العاصمة، ودرس بمدرسة الصادقية، ثم بكلية الحقوق حيث حصل على ليسانس في سنة 1971. وكان للشيخ عبد الفتاح تكوين صوفي. تكون في الطريقة الصوفية على يد الشيخ أحمد بن ميلاد الذي كان يلقيها في جامعة الزيتونة في أواسط الستينات، وتقدم فيها أشواطاً... كان مرشحاً لأن يكون المقدم في تلك الطريقة. ظل مع النواة المؤسسة الأولى وفي الوقت عينه مع الصوفية يجمع بينهما إلى أن انحاز إلى الحركة الإسلامية الصاعدة بالكامل وترك الصوفية بعد سنة أو سنتين من النشاط الإسلامي. وكان الطلبة الآخرون، الأخ خالد بن عبد الله، الفاضل البلدي، والتحق بهذه المجموعة الأولى بعد سنة أي في سنة 1970، الأخ صالح كركر، وهو خريج جامعي كان حتى بعد انضوائه في النواة الإسلامية يعد دبلوم الدراسات المعمقة (DEA) في العلوم الاقتصادية، وقد وجد طريقة للنهل مباشرة من المناهل الإخوانية، حسن البنا وميد قطب الخ... وكان صالح كركر الوحيد الذي قدم تصوراً عملياً لغزو الجامعة مدرجاً هكذا موضوع التسرب إلى المعاهد الثانوية ضمن الانتماءات الأولى للحركة. علماً أن صالح كركر مارس عدة أنشطة ثقافية مكثفة بالجامعة جعلته عارفاً بصيغ تسيير الهياكل وأساليب التعامل مع المنضوين الجدد.

يقول الشيخ راشد الغنوشي في هذا الصدد إن الحركة الإسلامية التونسية هي تمازج بين مجموعة من الألوان الثقافية. كانت الحركة الإسلامية وفقاً بين مجموعة من الألوان الثقافية الإسلامية، الأمر الذي طبعها منذ البداية بطابع الحوار، ولم تكن العلاقات بين المجموعة الأولى علاقات شيخ بمريد، وإنما كان هناك نوع من التقارب في السن وفي المستوى الثقافي، ولم يكن هناك شخص يزعم بأنه هو المؤسس. وبأن الشيخ وبأنه ربي على صورته المجموعة، وكان معترفاً منذ البداية بحق التنوع وحق الاختلاف وضرورة الحوار وأن يكون للقرار ثورياً وثمره وفاق وليس ثمرة إملاء من شيخ إلى مريد.

وقد مثل الشيخ محمد صالح النيفر دوراً مهماً في توجيه هؤلاء الشباب، فكانت حلقته في باردو ذات تأثير كبير في المجموعة الأولى. هو نفسه كان يعاملنا ليس كشيخ مع مريد. هو شيخ الشباب. كان يرتاح له الشباب، وكان يتواضع لهم ويحاورهم وهو يسمح لهم بمخالفته. لقد كان ظاهرة شاذة في جامع الزيتونة. كان يسمى "مهبول" آل النيفر. تكون في علاقة مع الشباب. كان رئيس جمعية الشبان المسلمين هو والشيخ عبد القادر سلامة بارك الله في عمره... كان هذا الثاني فريداً من جملة المشايخ في التواضع، وفي العلاقة مع الشباب، وفي العلاقة مع الناس، مخالطة عامة الناس، لأن جانباً من تراث جامع الزيتونة إلى حد كبير كان تراثاً لوسطاً طاباً، بمعنى أن المشايخ كانوا يمثلون نوعاً من الطبقة. جهاز معزول عن الأرياف وعن حياة عامة الناس، بينما كان الشيخ محمد صالح النيفر يعيش من الفلاحة، له بستان في طبرية (ناحية تونس) يشغل فيه لأنه يؤمن بأنه لا ينبغي أن يبقى عائلة على الحكومة، عائلة على الدولة. وكذلك الشيخ عبد القادر سلامة أيضاً رغم أنه شيخ في جامع الزيتونة لكنه تعاطى التجارة. كان يتاجر في الزيت، ثم بعد ذلك اتخذ له بستاناً يشغل فيه بنفسه. هذا أتاح لهما حرية إزاء الدولة. وأيضاً تعايشاً وأطلعاً على حياة الناس، فكانت علاقتهما بالشبان علاقة متميزة. مثلت العلاقة مع الشيخ النيفر والشيخ سلامة والشيخ ابن ميلاد والشيخ عبد الفتاح تقاعداً مع تراث التدين التونسي، فالمواريث التي أنتت من المشرق لم تكن تتفرد بسلطة التوجيه في تكوين المجموعة الأولى⁽¹⁰⁾.

(10) - المصدر السابق (ص 21)

بدأت النواة المؤسسة نعي الجماهير في جامع الزيتونة الذي بدأ يستعيد نشاطه الثقافي في نهاية الستينات على يد الشيخ بن ميلاد بالعاصمة العام 1970، وانضمت إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم في العام 1971، التي سرعان ما أخرجها الحزب منها، فأنشأت حلقة جديدة أخرى في جامع صاحب الطابع.

وتميزت هذه الفترة ببذل جهود فكرية وإعلامية كبيرة بأقطاب التيار الديني الأصولي كأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب ومالك بن نبي وسواهم. وذلك في سياق ترسيخ العقيدة الإسلامية وإثبات تفوقها، عبر استغلال عاطفة الجماهير الدينية، في تحويل أنظارتها نتيجة الظلم والقهر الذي لاقته من السلطة البرجوازية إلى عزاء الدين الإسلامي ورجائه، باعتبارها دعوة موضوعها التربية الدينية الإسلامية للراغبين من الأفراد الدخول في الحركة، وتربية الأبناء والشباب على أساس أخلاقي واجتماعي إسلامي يقوم على نقد مظاهر الحياة الغربية مع التركيز على ما يعتبر انهياراً للعائلة وفساداً للمرأة وارتكاب المعاصي، كي يصبحوا أهلاً لتمثيل النموذج الإسلامي في الإنسان المسلم، والتقوى والعبادة والأخلاق الإسلامية. إنها الدعوة التي جوهرها بناء حياة الإنسان على أسس من المبادئ الدينية، ومن القيم الإسلامية.

وكانت الدعوة تبشر ببناء المجتمع الإسلامي وفقاً للنموذج الذي اقترحه السلف الصالح على عهد الخلفاء الراشدين، لكن مضمون المجتمع الإسلامي المنوي بعثه من جديد لم يكن واضح القسماة وإنما كان فكرة هلامية رجراجة تتباين من شخص إلى آخر دخل الحركة الإسلامية في تونس. إن مرحلة التحسيس والتأسيس التي تعددت أشكالها العملية لم تكن واعية بذاتها تماماً ولا بثقافتها ومقاصدها السياسية والاجتماعية. وقد وجدت في سيد قطب بالخصوص رصيذاً مهماً لبلورة وجودها النظري والاجتماعي، وذلك لما يتميز به فكر الرجل من مثالية قصوى، واستعلاء، وحسم « مانوي » في القضايا، واعتماد منهجية حرفية في التعامل مع النصوص، وتبسيط شديد للقضايا مع صياغة لغوية أخاذة وشحنات عاطفية قوية. لهذا كانت الملامح الأولى للتفكير إلى حد كبير أخلاقية إلى درجة التبسيط والإخلال، غارقة في الماضوية والتاريخية إلى درجة غير خافية، مبتورة الصلة بالواقع الشعبي والسياسي، عاطفية إلى حد

التوتر، سطحية من حيث الرصيد والوضوح الاستراتيجي (11).

ولما كانت الاتجاهات اليسارية الماركسية والقومية ذات الطابع العلماني قد أصبحت ذات وزن في الأوساط الطلابية والشعبية والعمالية بصورة خاصة في الستينات، وشهدت مداً شعبياً واسعاً في مرحلة المبعينيات، فقد كان الخطاب الإيديولوجي للحركة الإسلامية متمحوراً حول مقاومة الدولة الكافرة باعتبارها تقود إلى المجتمع الجاهلي، والرفض المطلق للعلمانية، ليس لأنها آتية من الغرب الرأسمالي، والعالم الشيوعي فقط، بل لأنها تجسد القوانين الوضعية المتناقضة جذرياً مع التشريعات الإسلامية، وحاكمية الله، وإقامة الدولة الإسلامية، التي تسترشد بقوانين الإسلام، باعتبارها قوانين كلها عدل، لأنها منزلة من عند الله، ولأنها قادرة على إخضاع كل مفسد وكافر في الأرض خارج عن طاعة الله ورسوله.

غير أن الظاهرة الإسلامية التونسية اتسمت منذ البداية بنوع من التعقيد نظراً لتنوع مكوناتها. فإذا كان التأثير الأقوى... العنصر الإخواني السلفي في المرحلة الأولى كان هو المؤثر الأكبر، ولكن بعد ذلك تفاعل مع البيئة التونسية، التي ليست طينة طبقة يمكن تشكيلها كما نشاء. وتتكون الظاهرة الإسلامية التونسية من العناصر التالية :

العنصر الأول. ويتألف من التدين التقليدي التونسي، الذي يهيمن عليه المذهب التقليدي المالكي والمقائد الأشعرية والتربية الصوفية.

العنصر الثاني. الخطاب السلفي الإخواني القادم من المشرق العربي.

العنصر الثالث. وهو التيار الإسلامي العقلاني الذي عبر عن نفسه في النصف الثاني من السبعينات، والذي يستند إلى تراث عقلاني إسلامي موجود في التاريخ العربي الإسلامي، وإلى النقد الجذري للصارم للإخوان المسلمين، باعتبارهم ممثلين للسلفية في هذا العصر، وإلى إعادة الاعتبار للغرب العقلاني، وللمدرسة الإصلاحية في تونس (خير الدين التونسي - الطاهر الحداد) ولمنجزاتها الحديثة، من

(11) - صلاح الدين الجوارشي - مرجع سابق (ص 7) -

خلال حركة التحديث والعلمنة التي أنجزها بورقيبة، منذ تحرير المرأة والعلمانية في التعليم الخ.

● الموقف من المرأة

ينطلق الخطاب الإيديولوجي الإسلامي في رؤيته للمرأة، من أن هذه الأخيرة صارت من جديد عرضة للاستغلال التجاري، تعاني من الدونية والظلم والاضطهاد، فهذا الوضع ليس وليد الإسلام بل نتاج للانحطاط والجاهلية الحديثة⁽¹²⁾. فثمة فوارق أقرها الإسلام بين المرأة والرجل سببها الحرص على كرامتها وسلامة المجتمع⁽¹³⁾.

وهذا الاستدراك يفتح المجال للرؤية المتناقضة لدور المرأة « فالإسلام ينظر إلى المرأة كمرض يجب أن يصاب ومسؤولية الرجل لا تنتهي ببلوغ ابنته وقدرتها على الكسب بل تستمر هذه المسؤولية حتى بعد أن تتزوج، فإذا ما تزوجت انتقلت المسؤولية إلى الزوج فإذا ما توفي الزوج صارت المسؤولية إلى الابن. فالمهم أن المرأة يجب صيانتها وحمايتها ».

فالموقف هو اعتبار المرأة قاصراً والوصاية عليها في كل الأحوال. إلا أن هذا الخطاب يسعى لتبرير موقفه المتناقض باختلاف التكوين الطبيعي والاستعدادات الفطرية⁽¹⁴⁾.

هذا الخطاب ينكر استغلال جسد المرأة كتقليد أعمى لحضارة الغرب حيث أصبحنا لا نرى إعلاناً من الإعلانات التجارية في الجرائد والمجلات إلا وفيه امرأة عارية أو شبه عارية ولا نجد نزلاً ولا مطعماً أو متجرّاً إلا وقد استخدمت المرأة فيه لتعمل عملها المغناطيسي في الرجال⁽¹⁵⁾. وحيث تنظم « مهازل انتخاب ملكات الجمال باستعراض الأجساد تحدياً لعقيدة الإسلام وشريعته، وتزييناً للفساد ونشراً للرديلة وإهانة للمرأة وحطاً من قيمتها ».

لقد ركز التيار الإسلامي السلفي في خطابه على موضوع الإصلاحات التي شملت تحرير المرأة التونسية، باعتبارها إصلاحات تقود إلى مسار منحط

(12) - المعرفة - العدد الثاني - السنة الأولى.

(13) - المعرفة - العدد التاسع - 1977.

(14) - المعرفة - العدد العاشر - 1978.

(15) - المعرفة - العدد العاشر - 1997.

وضائع للمرأة. وهو يعتبر أن تطور المجتمع في هذا الاتجاه سلبي تماماً ومنافٍ للإسلام. والنساء لدى التيار الإسلامي يقمن، مثلما يرد في السورة القرآنية بـ « للتحجب ». والحجاب الإسلامي يصنع ويبيع من قبل شبكة من التجار تحظى بدعم الحركة الإسلامية وتحظى بتشجيع دعائي في صحفها « حمل الحجاب يحرر المرأة بحجة جسدها ».

في بداية السبعينات أعرب المسلمون عن حضورهم الاجتماعي بنشاطات رمزية محسوبة بدقة، إذ إن مطالبهم كانت بسيطة ومقبولة لدى السلطة السياسية. كانوا يطالبون بفتح المساجد في المدارس والكليات والأقسام الداخلية في المعاهد والمباني الجامعية، وترميم المساجد العتيقة المهجورة في المدن والأرياف. وقد شكل هذا التدين الجماهيري الذي تلقى دفعة جديدة بفعل صدمة التحديث والعلمنة اللتين قامت بهما السلطات التونسية، ميداناً ملائماً وخصباً لخطاب ومبادرات الحركة الإسلامية في تونس.

وازداد حضور المسلمين في جمعيات حفظ القرآن الكريم، والمساجد التي هي أماكن تجمع جماهيري. هذا الحضور ملائم جداً لممارسة دعايتهم من خلال خطب الجمعة والدروس والحوارات التي يديرونها. وإلى جانب « كلمات الحق » التي يلقونها في المساجد فإن منشوراتهم العديدة المسموحة تضمن لهم انتشار إيديولوجيتهم.

وكان المسلمون يقدمون خطاباً إسلامياً مختلفاً عن الخطاب الإسلامي الرسمي، إذ يركز على الصيام والصلاة والصدقة والزكاة، و« الضياع » الذي يعيشه المجتمع الإسلامي اليوم، وأن مسؤولية ذلك ملقاة على « القادة المرتبطين بالغرب » وعلى « الملحدين ».

كما تركز الخطاب الإيديولوجي على الوضع الدولي، فقدم المسلمون نقداً عنيفاً للمادية الغربية، رافضين في الوقت عينه النقد الماركسي والاشتراكي، تشهد على ذلك المقالات العديدة التي كتبت عن الغولاك، والصين ما بعد ماوتسي تونغ، والحرب الصينية-الفيتنامية، والغزو السوفياتي لأفغانستان. وينطلق الخطاب الإسلامي من المقولة البسيطة التالية، حينما لا يكون الإسلام مطبقاً، يكون للفشل محتوماً. وفيما هو يقنس إيران الخميني، إلا أنه يصب جام غضبه على النظام البعثي في العراق.

● الموقف من الغرب ،

يحتل الغرب محوراً مهماً في نظر التيار الإسلامي، ولكن هذه النظرة تبدو سطحية لأنها تحتوي على ثلاثة عناصر: اختزال الفكر الغربي وتبسيطه، والعداء لكل ما يحمله من فلسفات وقيم، والرؤية الكوارثية لأوضاعه.

فالغرب حول الإنسان إلى « موضوع بحث لا فرق بينه وبين المعادن والنبات والحيوان»، فقد بدل القيمة والمكانة التي كانت له وأصبح هناك مجال واحد ووحيد هو موضوع الدين في الإنسان: إنه جسده أي « مطالبه الأرضية وحاجياته المادية» (16).

كيف تجسم هذا الخط من مكانة الإنسان؟ « الداروينية تجعل منه فصيلة من فصائل القرد، الفرويدية تقول: أنكم طوال حياتكم تجرون لتحقيق شهواتكم الجنسية، ويذهب بها الظن أن كلا منا يود الاتصال الجنسي بأمه، فكر منحل، وضلال مبين وخبث يهود، الماركسية تجعل منا بطناً وكفى، مثلنا كبقية الحيوانات تأكل لتعيش وتعيش لتأكل » (17).

ولا شك أن إيمان الغرب بالإنسان كسيد يحكم عالمه كانت له نتائج إيجابية: تحرير الإنسان من الإحساس بالعجز أمام الطبيعة، النظرة العلمية، الإيمان بالتقدم الدائم والتطور المستمر، شعور الإنسان بقيمة الحرية (18). إلا أن هذه النظرة تولدت عنها سلبات كثيرة وأزمات كالقشل في تقديم معنى لوجود الإنسان ومدارس ثابتة لأخلاقه، أدت إلى إحساس حاد بالقلق والسأم والغثيان والحيرة، وساد مبدأ اللذة مما جعل المجتمع مسرحاً فوضوياً للصراع على اللذائذ بين الأقوياء والضعفاء، صراع انتهى بالخلاف على مبدأ الحرية باسم مبدأ العدالة (19).

والغرب في هذا المفهوم ليس الغرب الجغرافي، بل هو نظرة إلى الحياة أي مفهوم للعالم يجعل الأولوية للمادة على الروح، وهو بهذا المعنى الحضاري لا يشمل الكتلة الغربية والكتلة الشرقية فحسب، بل أنه ليلقي بظلاله السوداء

(16) - راشد الغنوشي « ما هو الغرب ؟ » دراسة.

(17) - المعرفة - العدد السابع - 1973 - رسالة مفتوحة إلى كل داع إلى الله.

(18) - المعرفة - العدد العاشر - 1978 « من جديد ونحن والغرب » راشد الغنوشي.

(19) - المعرفة - العدد الأول - نوفمبر 1978 « من جديد ونحن والغرب ».

على مجموعة الدول المدعوة بدول العالم الثالث الذي لا يزال مبهوراً بما قدمه الغرب من أشياء⁽²⁰⁾.

الغرب أخضع المادة وكس المكتسبات العلمية والتقون العملية، هذه لا بأس أن نسوقها في حدود تطور الإسلام هذا عن الحضارة المدنية. أما الحضارة الروحية « فيبقى أن نرفض قيمها وفلسفتها وآدابها، وليس الرفض فحسب بل العداء الشديد لما تحمل من مفاهيم وقيم ونظم تحرر أرواحنا وعقولنا من تبعيته »⁽²¹⁾.

ففي نظر الإسلاميين، أعداء الإسلام هم الغرب والطواغيت الملحدون. وهم أعداء تاريخيون حاضرون اليوم أيضاً في أفغانستان ومصر. والعالم الإسلامي خاضع الآن ومستغل ومجزأ وضعيف بفعل مؤامراتهم واعداًتهم المستمرة منذ قرون وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

الإسلام يحث وضعاً متديناً على الصعيد العربي والإسلامي والدولي، بصورة غير عادلة. من هنا فإن إعادة بناء نظام عالمي جديد يعتبر ضرورة ملحة في انتظار إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح واستعادة الإسلام دوره وموقعه الشرعيين. قيادة البشرية إلى الحرية الحقيقية.

ينطلق الخطاب الإيديولوجي للحركة الإسلامية كما يقول عبد اللطيف الهرماسي من واقع التخلف لينفي أن يكون للإسلام ضلع فيه. فالمسؤولية هي من فكر الانحطاط وغزو الاستعمار. فالعالم الإسلامي تداول عليه الحكام الجائرون والبدع والخرافات حتى خرس تحت سنايك جيوش الاستعمار المادي والروحي.

الحضارة نقبض للتخلف، لكنها ليست مجرد توفير الإنجازات المادية لإشباع الغرائز. النشاط الفردي يجب أن يخضع لقيم ومبادئ، والمتحضر هو الذي يتجاوز نطاق حفظ البقاء إلى أفق المثل والمبادئ فهل نأتي بهذه المثل من الغرب؟ الغرب لا يمكن أن يعطينا ذلك، فهو يعيش أزمة حضارية، حروب، أزمات اقتصادية، تكك عائلي، إجرام، قلق وحيرة، وباختصار قتل الغرب، كل الغرب كنظرة للحياة تختلف عن الإسلام، الغرب الأوروبي والأميركي

(20) - راشد الغنوشي « طريقنا إلى الحضارة ».

(21) - المصدر السابق.

والعالم الشيوعي والشرق، والمسيحية واليهودية، كله غرب، وعله يحمل قصوراً في نظريته للإنسان، إما بإهمال القيم المعنوية والاجتماعية (الرأسمالية) وإتخاذ الروح الفرعية (الشيوعية) وإما بإهمال الاحتياجات القريزية (المسيحية وديانات الشرق). وبذلك لا يبقى غير الإسلام، يتعرض لكيد وتآمر الأعداء. والإسلام ليس إسلام الفرق الدينية والمذاهب الفقهية، ولا إسلام الزوايا، بل إسلام المصادر الكفيل بتمكيننا من بناء حضارة إسلامية جديدة، تتحقق بالتمسك بالمثل الإسلامية واستيعاب تقنيات الغرب وخبراته مع الرفض الكامل لقيمه وفلسفاته، حتى لا تخلص عقولنا وأرواحنا لغير الله.

هذا المجتمع الإسلامي اللبيل هو مجتمع العدالة والمساواة والأخوة والرحمة، الغني فيه يود الفقير ويعينه والفقير لا يحسد الغني. الرجل يكرم المرأة وينفق عليها ويرعاها، والمرأة تطيع الرجل فيما يأمرها وتخدمه وتوفر حاجياته. المجتمع الحالي ونظامه حلل ما حرّم الله، ولبتعد عن الدين وأذل رجاله، واستولت عليه حضارة المادة وغزته الإباحية، فهو مجتمع جاهلي يعبد الأصنام الحديثة كالاشتراكية والديمقراطية والقومية، ولا مناص لأجل تحرير المجتمع من دهم هذه الأصنام وقيم التفسخ وإقامة المجتمع الإسلامي الذي يطبق الشريعة ويقيم شعائر الدين ولا يعترف بغيز حكم الله. وهذا هو واجبنا الرباني والإسلامي» (22).

● تسامح السلطة مع الإسلاميين

استطاعت السلطة التونسية أن تحتوي الوسط الزيتوني بأكمله منذ بداية الستينات. وكان الجيل الجديد من الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي يحمل نعمة على المشايخ الزيتونيين الذين لم ينهضوا بالأمانة وفروا في البلاد وسلموها للعلمانية «سلموا فيها لبورقوية وخلص». فالقطيعة بين هذا الجيل الجديد من الإسلاميين وبين العالم الفكري والاجتماعي للعلماء الزيتونيين التقليديين واضحة. ويقول الغنوشي لم نعد ننظر إلى الطبقة الدينية الزيتونية المتبقية على أنها نموذج يحتذى به. كنا ننظر لسيد قطب، البنا، المودودي هؤلاء شيوخنا، لأن هؤلاء حملوا اللواء، لواء الإصلاح الإسلامي... كنت أبحث عن رمز... عن أداة تضاللية، عن من أقتدي به كمصلح يخوض المعركة

(22) - عبد اللطيف المرماسي - الحركة الإسلامية في تونس - مصدر سابق (ص 59 - 60).

ضد العلمنة والفساد، على حين كنت أرى هؤلاء المشايخ كلهم... أفضلهم طريقة انزوى مثل الشيخ شليبي، وآخرون هاجروا مثل الشيخ محمد صالح التيفر، وآخرون انضموا في خطة الحكومة فأصبحوا مسؤولين، في فترة كان عدد كبير من العاملين في الحزب من المسؤولين في لجان التنسيق للحزبي هم بقية الزيتونيين... مادة بنى بها النظام الجديد ملكه، فكان منهم رجال الشرطة، وهؤلاء هم الطبقة الدنيا من الزوانة، كانوا هم رجال الشرطة والحرس... فئة أخرى قضاة... الذين حاكمونا وترأسوا محاكماتنا كانوا زوانة... العدالة كلها تقريباً كانت من جامع الزيتونة « ضربهم بورقبة بعضا الذل ». قد نبحت لهم، قد نلتهم لهم الأعذار من تكوينهم الذي لم يؤهلهم لكي يخوضوا المعركة مع العلمانية»... (23).

إذاً كان هذا هو المآل الذي سارت فيه الأمور في الوسط الزيتوني، فما هو وضع الحركة الإسلامية المساعدة في علاقتها مع السلطة؟

على الرغم من النقد الذي قدمته الحركة الإسلامية إزاء سياسة التحديث والعلمانية التي طبقها النظام التونسي، إلا أن السلطة التونسية والحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم - نظراً لتعمق أزمة الرأسمالية التابعة، وانحسار القاعدة الاجتماعية للنظام، وتجزؤ الحركات اليسارية التونسية العلمانية من كلا الاتجاهين الماركسي والقموي - استشعرا أهمية الحركة الإسلامية الناشئة وإمكانية الاستفادة منها في مواجهة التيار الديمقراطي واليساري السائد في الجامعة.

لقد وفر أحد رموز النظام محمد الصباح الذي كان يشغل منصب مدير الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم ومسؤول ميليشيا الحزب، للحركة الإسلامية الحماية لنشاطها باستمرار في الجامعة بداية من العام 1975، إذ اخترقت أرض اليسار الماوي والألباني في كليات العلوم والتكنولوجيا، بهدف إجهاض نضالات الحركة الطلابية من الداخل، عندما عجز النظام عن تصفيتها عبر القمع المباشر، أو من خلال المشاريع الاحتوائية. فالحركة الإسلامية كانت مهياة للقيام بهذه المهمة، وهو ما يفسر تسامح السلطة مع النشاط الإسلامي في

(23) - أنظر نص المقالة التي قامت بها مجلة « تونس الشهيدة » مع الشيخ راشد الغنوشي - مصدر سابق (ص 22).

الجامعة. ويقول الشيخ راشد الغنوشي بهذا الصدد: « ثم انتقل هؤلاء الشباب الذين كانوا يحضرون الحلقات إلى الجامعة، ونقلوا معهم الفكرة الإسلامية وبدأ صراعهم هناك مع الاتجاهات اليسارية. والذين تخرجوا من الجامعة، انتشروا في البلاد ونقلوا فكرتهم، وأنشأوا بدورهم حلقات لتوعية الشباب وتربيته تربية إسلامية. وهكذا انتشرت الحركة»⁽²⁴⁾.

في الوقت الذي كانت فيه حركة اليسار - وهي أهم منافس للحركة الإسلامية- تقود كقوة طليعية النضال الديمقراطي والنقابي في تونس، وكانت عرضة لهجمات أجهزة السلطة، ودفعت ثمن تلك ملاحقات ومحاكمات في الستينات وخاصة في السبعينات، كانت الحركة الإسلامية تزيد من استقطابها التنظيمي في أوساط الجامعة وعلى صعيد الساحة الشعبية، مستفيدة من تضايف السلطة عن نشاطاتها.

ويذهب بعض المرابطين إلى تحليل مؤاده : أن بروز حركات اليسار التي خاضت معارك ضد الحكم على امتداد العقدين الماضيين، وكانت تنصدر المعارضة السياسية في الداخل وفي المهجر - إلى جانب التيارات القومية العربية - حمل مراكز القوى داخل الحزب الاشتراكي الدستوري وخاصة الإدارة السابقة للحزب على بلورة خطة لضرب اليسار بالحركة الإسلامية. ويقول أصحاب هذا الرأي أن اتصالات تمت بين الطرفين تنفيذاً لهذه الخطة. ومما يؤكد هذا التحليل أن عبد الفتاح مورو أمين عام « حركة الاتجاه الإسلامي» صرح في محاكمة 1981 أنه سبق أن التقى مسؤولاً كبيراً في الحزب الدستوري. وفعلاً اتسمت العلاقات بين الحركة الإسلامية وأجهزة الحكم منذ بولكير السبعينات وإلى خريف 1979 بالنفء والانسجام. ومن مظاهر هذه « الألفة » أن تحركات رموز الحركة الإسلامية، ودروسهم في المساجد كانت تحاط برعاية صامتة. وكانت « جمعية المحافظة على القرآن الكريم » جهاز نشاط الإسلاميين العلني، يتمتع بكل التسهيلات والمساعدات، أما مع اليسار فكانت الحرب على أشدها، إذ تحول الصراع في مدرجات الكليات من صراع بين الطلاب اليساريين وأجهزة الأمن إلى صراع بين طلاب الحركة الإسلامية والطلبة اليساريين.

(24) - أنظر نصرة المقاتلة التي قامت بها صحيفة الناقور « الصحافة الإسلامية في تونس » - المعرفة 1980.

ومع بداية الثمانينات حققت الحركة الإسلامية في تونس اختراقاً كبيراً، كان هذا الاختراق في الجامعة أولاً، ثم بدرجة أقل تتدداً في أوساط الجماهير المدنية الحديثة العهد في التمدن. ويعود أحد أسباب هذا النجاح للإسلاميين إلى تراجع الإيديولوجيات التي كانت تحتل حقل الرفض والإحتجاج في الجامعة (الماركسيون، والقوميون)، حيث عجزت منظمات اليسار الجديد من الخروج من مجتمعاتها في أوساط الطبقات العمالية الحديثة العهد، ومن الحرم الجامعي.

· ويفسر الباحث الفرنسي أوليفيه روا هذا الاختراق الإسلامي في أوساط المثقفين كذلك، بأزمة الإيديولوجيات. فتراجع مهابة الإيديولوجيات التقدمية وإخفاق نموذج «الاشتراكية العربية» تركا مكاناً شاغراً أمام إيديولوجيات احتجاجية ورفضية جديدة، داخل مجتمعات مفككة البنى انبعثت فيها فجأة أفكار الأصول والهوية، في مسعى لا يستهدف العودة إلى الماضي، بل الإستيلاء على الحداثة وتملكها داخل الهوية المستعادة. ولهذا فإن الإسلاميين يدعون حيث ما وجدوا إلى التنمية الصناعية، والعمران المدني ومحو الأمية على مستوى جماهيري وتحصيل العلوم. وما يقدمه هؤلاء إلى مقهور أو «مستضعف» جميع البلدان، هو الحلم بالوصول إلى عالم التنمية والإستهلاك الذي استبعدوا منه بلى، الإسلامية هي الشريعة زائد الكهرباء⁽²⁵⁾.



(25) - أوليفيه روا - تحريرة الإسلام السياسي - ترجمة نصر مروة - دار الساقي - لندن - الطبعة الأولى 1994، (ص 56).

الفصل الثالث عشر

ظهور الإسلاميين التقدميين مع اشتداد حركة الصراع الاجتماعي

1 - نضج الخلافات الفكرية داخل الحركة الإسلامية

مع اشتداد حركة الصراع الاجتماعي والنقابي في المجتمع، وخاصة مع انفجار الأزمة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب والحكومة، التي توجت بانتفاضة 26 كانون الثاني (جانفي) 1978، لم يعد ممكناً أن نظل الإيديولوجية الإسلامية السلفية هي وحدها القبة الكبيرة التي تجمع تحت سقفها كل المتفقين للحركة الإسلامية تحت عنوان « العودة إلى مجتمع السلف الصالح ».

الفتولات الاجتماعية الكبرى التي عرفتها تونس في تلك الحقبة، وبرز الاتحاد العام التونسي للشغل بمنزلة الحزب السياسي المعارض الأول في البلاد يناطح السلطة، أضفيا النزعة السياسية المتزايدة على الحركة الإسلامية، التي ركبت موجة الصراع الاجتماعي والسياسي المحتدم.

وكان لهذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم جداً تأثير عميق في اشتباك الحركة الإسلامية مع معضلات الواقع التونسي السياسية. فقد اتسم الوضع السياسي التونسي منذ مطلع الثمانينات باندلاع أحداث قفصة العسكرية 1980، التي أطاحت برئيس الحكومة الهادي نويرة الذي أصيب بشلل نصفي مما اضطر الرئيس الحبيب بورقيبة أن يستبدل به محمد مزالي في أوائل نيسان عام 1981، الذي واجه ثلاثة ملفات ضخمة : سياسية واقتصادية واجتماعية. منها الانخفاض المتواصل لنسبة النمو الاقتصادي الذي بات يهدد السلم

الاجتماعي، وبقاء العديد من القياديين النقابيين في السجن، الذي بات يطرح شرعية القيادة المنتخبة في مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل بقفصة عام 1981، ومحاكمة قيادة حركة الاتجاه الإسلامي في تموز عام 1981، وانعكاساتها على الصعيدين السياسي والأمني.

وقد أصدرت الحركة ما يؤكد طغيان الجانب السياسي على الجوانب الأخرى مجلة المجتمع في أواخر 1979، ومجلة « الحبيب » بداية من تموز 1980، اللتين عكستا الخط السياسي للحركة الإسلامية السلفية. آنذاك حددت الصراع الاجتماعي إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، حيث يكون الشكل السياسي - الديني، هو الشكل الرئيسي الذي تجري فيه حركة الصراع الاجتماعي باعتباره صراعاً موجهاً ضد القوى الشيوعية والقومية والديمقراطية بالدرجة الأولى، خصوصاً أن هذه القوى تلعب دوراً رئيساً وقيادياً في النضال النقابي والديمقراطي، وهو صراع أيضاً على السلطة في الوقت عينه من أجل تأسيس نمط من الدولة الدينية، لأن الدين في منظور الحركات الإسلامية الأصولية، هو الذي يحكم منطق التاريخ ويحركه.

بداية الاشتباك مع معضلات الواقع التونسي المرير، وما يتطلبه من تقديم أجوبة مقننة منطقية وتاريخية، والحرب المفتوحة مع الحركة اليسارية، أسهما إلى حد كبير في طرح الأسئلة الكبيرة داخل الحركة الإسلامية الأصولية. فبدأت الأسئلة تترزع وتثبت على صفحة الموجة الإسلامية.

وبدأت القطيعة بين حميدة النيفر والجماعة الإسلامية منذ عام 1977 عندما حاول نشر مقال بمجلة « المعرفة »، وكان آنذاك رئيس تحريرها، يتضمن دراسة نقدية لتجربة الأخوان المسلمين، لكنه فوجئ بسحب مقاله من المطبعة دون علمه ⁽¹⁾. وكان ذلك إيذاناً باستحالة التعايش بينه وبين رفاقه

(1) - عليّة العلّالي - «الإسلاميون التّفهميون بنونس 1979 - 1991 - دراسة منشورة في المجلة السنوية الثقافية أيار 1998 (ص 505). في لقاء حاصر أجرته د. عليّة مع حميدة النيفر في 11 كانون ثان 1994 بنونس، وسأله عن محتوى المقال الذي لم يشر، قال النيفر « تعلقّت في هذا المقال عن شخصية حسن البنا الذي كان يعمل على أساس عمل إسلامي شرعي قانوني غير سري. ثم اشرف العمل الإسلامي من بعده على أيدي جماعات أخرى مثل سيد قطب وغيره، واعتبرت أن هذا مؤسس بنهي أن نعامل فيه حتى لا تقع في مثل هذه الأخطاء. واعتبر أصحاب المجلة أن هذه الأفكار تثير الجلبة في صفوف الحركة وبالتالي لا فائدة في نشرها، لأن مهمة المجلة في رأيهم توحيد الصفوف وليس نشر غسيل الحركات الإسلامية.

فاستقال من التنظيم والمجلة معاً. يقول النيفر « اعتبرت بعض كتاباتي بمجلة المعرفة خروجاً عن الخط الرسمي للتنظيم وبخاصة فيما يتعلق بتقييم الحركات الإسلامية بالشرق، وبالأخص حركة الأخوان المسلمين، والجماعية الإسلامية بالباكستان. كما اعتبرت مقالاتي بمثابة نشر غسيل الحركات الإسلامية، وكان من المفروض في نظرهم أن تتم إثارة هذه الجوانب النقدية في إطار ضيق وليس على صفحات الجرائد ». لكن الأسباب العميقة لخروج النيفر ومجموعته تتعلق أساساً برفض الانتماء التنظيمي لأي حركة خارج البلاد وكذلك التباين الكبير في العديد من المسائل الفكرية و السياسية مع الجماعة الإسلامية، إنه يقول : « فدعوتنا هي الانتماء إلى إسلام تاريخي لا فوق التاريخ وبالتالي يمكن أن يكون لنا انتماء خاص بنا يقطع مع تجارب سابقة كتجربة الأخوان، وهو ما كنت أعتقد في تلك الفترة، والذي كان أحد أسباب خروجي من التنظيم ».⁽²⁾

وحتى لا تتسع دائرة الانشقاق قررت الحركة الإسلامية إسناد رئاسة تحرير « المعرفة » لصلاح الدين الجورشي، وهي تعرف الصلات الوثيقة التي تربطه بالنيفر، وكانت تعتقد أن هذا الموقف يجنبها خروج مجموعة أخرى كانت تنهيا لمغادرة الحركة، وهي الخلية التنظيمية بتونس العاصمة، ويبرر الجورشي تأخر انسحابه من التنظيم برغبته في الإصلاح من الداخل. ويقول : « تأخر انسحابي قليلاً مما كان يسمى بالجماعة الإسلامية، ويعود ذلك إلى اعتقادي بأن إحداث تغييرات فكرية وهيكلية من داخل الحركة يكون أفضل من الخروج عنها والانقطاع كلياً عن دوائر التأثير فيها. وبعد خروج حميدة النيفر تحملت مسؤولية رئاسة تحرير « المعرفة » في 1977، وكان ذلك بتشجيع من مجموعة داخل الحركة كانت تأمل في الإصلاح. غير أن كل المحاولات التي بذلناها باءت بالفشل، وفوجئنا بنوع من الحركة الانقلابية حيث تمت إزاحتي عن رئاسة التحرير في أواخر 1978 بطريقة لا أخلاقية ولا قانونية وبدون إعلامي، إذ فوجئت بحذف اسمي من المجلة بعد صدور العدد، ومن جهة أخرى تمت إزاحة المسؤول عن الهيكل التنظيمي بالعاصمة منصف القلعي لتعاطفه معنا وتعويضه بنقيب العياري. وتم ذلك بطريقة غير ديمقراطية وغير مؤسسية.

(2) - المرجع السابق (ص 506) - انظر لقاء خاص مع النيفر.

وقد كان وراء عملية إيعادي من « المعرفة » وحل الهيكل التنظيمي بالعاصمة المكتب التنفيذي وأساساً الفئوي وصالح كركر، ثم دعم هذا الموقف من بقية عناصر المكتب التنفيذي أي القاضل البادي وخاصة عبد الفتاح مورو⁽³⁾.

لم تكن الحركة الإسلامية التونسية في بدايتها مهيأة لفيضان الخلافات ذات الطابع الفقهي، التي تطرح أسئلة عقلانية حول ضرورة محاربة العقلية الحرفية، دون الطعن في مشروعية النص وإسقاط مرجعيته، والتي تتطلب خوض عملية الإصلاح من الداخل، وكانت الأزمة التي تعيشها الحركة الإسلامية أعمق من مجرد استعارة أشكال في التنظيم والتربية أو استهلاك غير واع لأدبيات « الإخوان»، لقد أخذت الثقافات تمتد وتغوص إلى أن لامست أسس الفكر الديني السائد منذ قرون.

ومن هنا جاء ذلك التركيز على نقد « الخطاب السلفي » حاضراً وماضياً، وتحمله مسؤولية التردّي الفكري والسياسي. والسلفية التي انتقدت تبدأ من مرجعيات الحركة الإسلامية المعاصرة (حسن البناء، سيد قطب، المودودي) لتصل تاريخياً إلى المدرسة الأشعرية والسلسلة الموصلة بالشيخ ابن تيمية، دون إغفال تأثيرات الغزالي والمنهج الحنبلي، ودون أن يتناقض ذلك مع إعادة الاعتبار لرموز النهضة الحديثة من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إلى عبد الرحمن الكواكبي. هذه الرموز التي حاول الأديب الإخواني دفنها والتشكيك في قيمتها التاريخية ومشروعيتها في الإصلاح، بالرغم من أنها لم تقطع تماماً مع الفضاء السلفي، وإن أضفت عليه أبعاداً تحديثية هامة⁽⁴⁾.

وكان قد تبلور داخل هذه الموجة تياران رئيسيان متنافران في النصف الثاني من السبعينات.

ارتبط التيار الأول بتطبيقات مصادر الحركة الإسلامية الأصولية في العمل الإسلامي، والتي قادتها: حسن البناء وسيد قطب وأبو الأعلى المودودي وباقر الصدر والخميني. وبهذا تشكل الحركة الإسلامية التونسية في نظر

(3) - المرجع السابق عنه (ص 506) انظر لقاء خاص أجرته د. عليه مع صلاح الدين الجورشي في 15 شباط 1996 تونس.

(4) - صلاح الدين الجورشي - محمد القوماني - عبد العزيز التميمي - المقدمات النظرية للإسلاميين المتقدمين - دار العراق للنشر - تونس - الطبعة الأولى 1989 (ص 13).

مناضليها امتداداً في الزمان والمكان لتجارب هؤلاء القادة. ولا يؤثر التباس مفهوم « الأمة » الإسلامي الذي يعني في الوقت عينه جماعة قومية وطاققة على الطابع المتجاوز للقومية العربية في كل حركة إسلامية. فـ " الطابع الشمولي " للإسلام يقود إلى منظور كوني للخلاص كما يقول المودودي: إن الإسلام نافع في كل زمان ومكان، أثبت الماضي حيويته، والحاضر أيضاً، وهو سيظل كذلك إلى الأبد. إن المسألة تتعلق ببساطة، بفترة شعب يحيى على هذه الأرض على اعتناقه بكامله ». وكان البنا يعتبر أن جميع المسلمين آمنون ما دامت الدولة الإسلامية غير محققة (أطروحات المؤتمر الخامس للإخوان المسلمين).

البنا والمودودي والخميني هم أقطاب هذا النشاط الشرعي والضروري والمخلص للإسلام والمسلمين وللإنسانية، وبرغم من بعض التحفظات على نشاط الأولين، فإن تأثير فلسفتهم السياسييتين⁽⁵⁾ على كوادر الحركة الإسلامية في تونس كان حاسماً. وقيام الحكم الإسلامي في بلدين، الباكستان وإيران يدعم اختيارهما هذا. يتكشف بوضوح أن بين هذه الحركات الثلاثة في الإسلام الحديث ثمة نقاط التقاء ووحدة عديدة بين التجارب والجهود... التباين يكشف عن كونه تكاملاً، التعددية وحدة وإثراء التجربة الإسلامية الحديثة بهدف إنقاذ مصير الإنسانية المهتدة⁽⁶⁾.

وباستلهاهم حسن البنا الذي كان يقول « الإسلام نظام كامل يشمل جميع جوانب الحياة، فهو دولة ووطن، أو حكومة ومجتمع، خلق وقوة، أو صرامة وعدالة، ثقافة وقانون، أو علم وحكم، مادة وثروة، أو كسب وغنى، نضال وقضية، أو جيش وفكرة، كما أنه الإيمان الصادق والتقوى الصحيحة... » (في رسائل الإمام حسن البنا)، قام المناضلون الإسلاميون في تونس بتعميم صرامة

(5) - عُرِجَتْ تَسْأَلَاتٌ تَقْدِيةٌ عَدِيدَةٌ حَوْلَ رَفْضِ الْمُوْدُوْدِيِّ اِسْتِغْنَاءَ الْعَمَلِ السَّرِيِّ وَكَيْفَ اِنْ مَرَّافَقَهُ اِسْتِغْنَاءَ الْمَسْرَةِ اَحَدَ تَفْسِيْرَهَا وَتَبَرُّرَهَا فِي السِّيَاقِ الْبَاكِسْتَانِي. اَمَّا حَسَنُ اَبَا نَهْجَابِ عَنِهَ رَفْضُهُ اِتِّعَاقَ الْمَضَالِاتِ حَوْلَهَا مِنْ حُدُوثِ الْفَتْنَةِ (اَخْرَجَ الْاَهْلِيَّةُ) وَقَوْلُهُ اَنْظُرْ سَمَةَ اِسْتِخْلَافِيَّةٍ دِيْمَقْرَاطِيَّةٍ لَمْ تَكُنْ فِي مَعْنَاهَا.

(6) - يُفَسِّرُ مَوْقِفَ الْاِسْلَامِيِيْنَ اَلْتَّوَسِّيِيْنَ مِنْ حَسَنِ اَبَا اَلْمُوْدُوْدِيِّ وَالْخَمِيْنِي. يَرَافَعُ " قَادَةُ الْحُرْكَةِ الْاِسْلَامِيَّةِ الْحَدِيْثَةِ " فِي مَجْلَةِ الْمَعْرِفَةِ عِدَدَ 4 نَيْسَانِ / اَبْرِيلِ 1979 (ص 12-13). يُعَدُّ اَلْاِشَارَةُ اِلَى اَنْ السُّورِيَّيْنِ الْعَطَّارَ وَالْعَسْرِيَّ سَيِّدَ قُطْبِ بَحْتِرَانِ مِنْ قَادَةِ الْحُرْكَةِ الْاِسْلَامِيَّةِ الْاُرُوْجِيَّةِ.

حكمهم. الإسلام ينظم جميع جوانب الحياة، وإن فعلى المسلمين أن يتمثلوا لرسالته حرفياً. وتستند هذه الصرامة في الحكم على مفهوم مانوي وازدواجي للتاريخ « التاريخ نضال بين الإيمان والكفر في جميع الجوانب بلا استثناء. إنه النضال بين الإيمان الصحيح والكفر الوافد على الروح الإنسانية والمتطفل على الوجود بكامله » (7).

أما التيار الثاني فهو يعارض مسألة تحويل الجماعة الإسلامية إلى حزب أو حركة سياسية، مفضلاً إبقائها دون أطر تنظيمية والاكتفاء بها تياراً ثقافياً - جماهيرياً. تقول وثيقة صادرة عن هذا التيار الثاني في أواخر سنة 1985 بعنوان « قراءة من الداخل لواقع العمل الإسلامي » : « إنه بدأ يبحث عن البعد الاجتماعي للإسلام وصوب أدواته لنقد فكر الإخوان المسلمين ومشروعهم كمدخل رئيسي لقلب رؤية الفرد والمجموعة وزرع الشك المنهجي في التراث المرجعي للحركة ».

وتتابع الوثيقة شارحة ظروف تبلور هذا التيار، فتقول : « مع وقوع هزة 26 يناير 1978، ووصول الأصداء الأولى للثورة الإيرانية وصدور الأعداد الأولى من مجلة « المسلم المعاصر » تطورت الأسئلة ونضجت نسبياً الخلافات مع المدرسة الإخوانية. فعجزت الأطر التي كانت متحركة في أجهزة الجماعة التنظيمية عن أن تستوعب التطورات والتحولات أو أن ترسي حواراً جدياً في الداخل أو عبر مجلة « المعرفة » الإدارة الإعلامية للحركة مما أدى إلى انسحاب جماعي من الحركة وتكوين نشاط مستقل عرف بعد ذلك بمجموعة الإسلاميين التقدميين، لكن الجسم الأصلي لم يقدر أن يعيد الاستقرار النظري والتنظيمي الذي كانت المؤسسة الحركية تجهد نفسها لتحقيقه إثر عملية الانشقاق، لأن العوامل الموضوعية بدأت تفرض نفسها تدريجياً وبدأت العناصر في الداخل تزداد تساؤلاتها وتنشعب، هذه العوامل الموضوعية التي نتحدث عنها الوثيقة. لكن سرعة التقلبات السياسية والاجتماعية في غروب السبعينات حملت قيادة الحركة الإسلامية على الانخراط في العمل السياسي المباشر، فأصغرت مجلة « المجتمع » الأسبوعية السياسية والتي تم تعطيلها بعد صدور بضعة أعداد منها، وتحولت الخطب الوعظية في المساجد إلى خطابات سياسية تطالب بإقامة الدولة الإسلامية.

(7) - المعرفة - العدد السادس - حزيران 1979 (ص 15).

وبسبب الخلافات المتصاعدة بين ممثلي كلا التيارين داخل الحركة الإسلامية، فقد أدى ذلك في العام 1978 إلى خروج مجموعة حميدة النيفر الذي كان يرأس تحرير مجلة « المعرفة » الإسلامية، إلى جانب صلاح الجورشي وكلاهما كان ممثلاً لاتجاه المعارضة في تحول الحركة الإسلامية إلى حركة سياسية، فيما حسم الجسم العام للتيار الإسلامي لصالح راشد الغنوشي الزعيم والداعية لتسييس التيار الديني وجعله منظمة سياسية⁽⁸⁾.

وسجلت أكثر انسحابات هذه المجموعة من الحركة الإسلامية الأهم خلال سنة 1978، ومنذ أواسط سنة 1980 برزت مجموعة سمت نفسها « الإسلاميون التقدميون »، باعتبارها تياراً فكرياً مستقلاً وقائماً على أرضية نظرية واضحة صيغت في لوائح ثلاث فكرية واجتماعية واقتصادية، وهو عمل ينجز لأول مرة في تاريخ الساحة الإسلامية التونسية. وانهقد المؤتمر التأسيسي للإسلاميين التقدميين في تموز 1980. وخلال هذه المرحلة الانتقالية أي ما بين 1978 - 1980 والتي سمينها بمرحلة النادي الثقافي، كان هناك شكل تنظيمي يوطر عمل المجموعة، وهذا الهيكل التنظيمي هو الذي كلف بالإعداد للمؤتمر التأسيسي. وخلال هذه الفترة كانت المبادرة في النشاط بيد لجنة الطلبة المنشقين في الحركة، ولم يقع إشراك النيفر والجورشي، إلا في فترة لاحقة وهو ما يعبر عن خوف هذه المجموعة من هيمنة الحركة الإسلامية من جديد على تنظيمهم خصوصاً أن النيفر كان نائباً للأمير والجورشي رئيساً للتحرير بمجلة « المعرفة » إضافة إلى ما يعرف عن عناصر الجامعة من رغبة في الاستقلالية وميل إلى الطرح الراديكالي في كل القضايا⁽⁹⁾.

وكان التيار الثاني أي « الإسلاميون التقدميون » الذي كان يتزعمه حميدة النيفر يطرح توجهاً عقائدياً في الفكر الإسلامي نادياً بذلك الإطار المعرفي والمرجعي السلفي، ومتحفظاً على تزايد الحضور الإيراني داخل الفضاء الإسلامي المحلي. وكانت مجموعة الإسلاميين المستثمرين تؤاخذ التيار الأول أيضاً على اندفاعه نحو العمل السياسي قبل حل المعضلات النظرية التي

(8) - مجلة النهار العربي والدولي 1981/7/6.

(9) - عليّة العلاني - مرجع سابق (ص 508) انظر أيضاً اللقاء الذي أجرته مع زياد كمرشاد بتاريخ 3 شباط 1994.

يطرحها العمل الإسلامي وإيجاد الإدراك الملميم لكل التحديات وربطها ببعضها البعض ربطاً منهجياً، إلا أن التيار ظل أقلية وعجز عن تغيير المعادلات داخل الحركة الإسلامية خصوصاً في فترة المد الإسلامي التي بلغت ذروتها في عام 1981.

أما لماذا وقع اختيار تسمية « الإسلاميون التقدميون » وليس اليسار الإسلامي مثلاً، يقول مرجع من هذا التيار أن مرد ذلك ليس رفض مصطلح اليسار من الناحية المبدئية، إذ لا يوجد مانع حركي ولا شرعي من استعماله، لأنه مصطلح دافع عنه إسلاميون لا يطعن في أصالتهم لدلالته على الجزرية والمعارضة والتغيير نحو الأفضل وموجهته الاستبداد السياسي والاستغلال الطبقي وعدم التمييز بين الجنسين، وكل تلك الموصفات مطلوبة بالضرورة في إطار التوجه التقدمي. إلا أن مصطلح اليسار عندما التصق بالتجارب الماركسية الفاشلة، ولوثته الممارسات المتخلفة، فأفقدته الوضوح، وأربكت دلالته الثورية. لهذا لم يقع اعتماده تجنباً للبس، وتقويتاً للفرصة على دعاية مضللة حاولت إضفاء مسحة ماركسية على الخيار. وحرصاً في الأخير على إعطاء الأولوية للصفة الإسلامية على الوجهة التقدمية، فجاءت تسمية « الإسلاميون التقدميون » كلائقة أقوى دلالة في مرحلة تعج بالتناقضات وتتميز بالفقر الدلالي وتهاوي الشعارات (10).

انعقد المؤتمر التأسيسي والوحيد لجماعة « الإسلاميين التقدميين » في أواخر تموز 1980 بمنزل أحد أعضاء المجموعة بمنزل تميم من محافظة نابل، وذلك بهدف إعطاء هذه المجموعة صفة تنظيمية شرعية، خاصة أن الظرفية كانت تسمح بالانتشار حيث أعطت الثورة الإيرانية نفساً راديكالياً للطلبة الإسلاميين بالجامعة. وقد تواصلت أشغال المؤتمر مدة يومين وترأسه زياد كريشان، ويقول هذا الأخير بشأن المؤتمر : « انعقد المؤتمر التأسيسي يومي 24 - 25 تموز 1980، لتحديد أرضية العمل والأهداف والنشاط، ومنذ ذلك الحين دخلنا في عمل تنظيمي فيه مساهمة مادية للأعداء. وانهقد المؤتمر باعتباره المسؤول عن الهيئة للتنفيذية. وقد ناقشنا في هذا المؤتمر خطة العمل وصادقنا على لائحة وحيدة سمينها اللائحة المستقبلية التي تم إعدادها قبل المؤتمر بشهرين وتتضمن مواقف التنظيم من عديد القضايا العقائدية و السياسية

(10) - صلاح الدين الجورشي - محمد القرماني - عبد العزيز التميمي - مرجع سابق (ص 15) .

و الاقتصادية والاجتماعية وهي تحتوي على 27 صفحة، كما تم انتخاب القيادة الجديدة للتنظيم « والمعلوم أن هذا المؤتمر حضره الأفراد الملتزمون كرشان والجورشي وبقية المجموعة ما عدا حميدة النيفر⁽¹¹⁾ .

يقول الشيخ راشد الغنوشي بصدد انفصال مجموعة النيفر عن الحركة ما يلي: إن هذا الانشقاق تم في منعطف لتطور الحركة الإسلامية في تونس. بعض أجزاء هذا الجسم خلال منعطف التطور ذهبت شطأيا، ولم تتمزق الحركة، وإنما فقدت بعض عناصر مهمة فيها. تقديرنا أن هذه العناصر لم تصبر على ضرورات التطور... الحركة كانت بصدد أن تتطور من حركة، تستطيع أن تقول مستوردة، جسم أجنبي مزروع في المجتمع التونسي إلى حركة تونسية. خلال مرحلة التطور هذه بعض الشطأيا، بعض الأجزاء انقلبت من الجسم. الجسم لم يستطع أن يحافظ عليها، وهي لم تستطع أن تصبر على ضرورات التطور، وأصبحت تزايد عليه وتسرف في اتهامه وتحداه. هذا التحدي كان له مفعول إيجابي... هذا التحدي الذي مارسه هذه العناصر للجسم كان له دور في تطويره... كانت التهمة أنه لا يتطور، فكان لابد للجسم أن يثبت العكس... هذا ساهم في تطوير الجسم، لكن من جهة أخرى لم تقف هذه العناصر عند حد حيث أن التطور في إطار هذا الجسم انضبط بحدود ما تطبقه النصوص. وما يطبقه منهج تفسير النص الإسلامي الذي نواطأ عليه المسلمون، وخلصته أن التطور ينبغي أن يتم في إطار المعلوم من الدين بالضرورة. فما هو ثابت نصا يقينا، ما هو يقيني في موره واضح في معناه من النصوص لا نملك أمامه إلا التسليم... يمكن أن لا نطبق بعضه في الآن لأن ظروف التطبيق غير متوفرة، ولكننا لا نستطيع أن نحوله عن اتجاهه. ولا فائدة هنا في ضرب بعض الأمثلة القليلة في هذا الصدد للتكليل على فساد هذا المنهج. لأن المنهج البديل أن نعطي لمقولنا إمكانية التحرر من النص بتخريج مقاصدي، أن النصوص كلها جاءت لتحقيق مقاصد... هذا في النهاية يلغي سلطة النص... يلغي سلطة الوحي. فهنا على هذا افترقنا. ضرورات التطور لم تكن تقتضي الانشقاق، كانت تقتضي

(11) - عليه الصلاة - مرجع سابق (ص 510) - وقد ذكر كرشان في لقائه الخاص مع عليّة بأن حميدة النيفر لم يحضر الاجتماع فتأسيسي في 10 أيار 1980، ولم يلتحق بالتنظيم إلا في حزيران 1980، كما نصّب في مؤتمر منزل مجيم.

الاختلاف، وكان الاختلاف يمكن أن ينمي الحركة دون أن يحدث فيها انشقاقاً. هؤلاء الأخوة - فسرت أنا - تحت ضغط الواقع العلماني وتحت ضغط الواقع العلماني التونسي وهو ضغط غير يسير، ومارس عليهم وعليناء، ولا يزال يمارس ضغوطاً شديدة رهيبة. تحت ضغط هذا الواقع العلماني وتحت ضغط الواقع الأمني... تحت ضغط المناكفات الشخصية أيضاً، وهذه العوامل أيضاً ليست مبرأة، خمرت الحركة عدداً من عناصرها الأساسية والتي كان لها دور في التأسيس وفي التطور... فأن تتخذ المنهج المقاصدي أساساً للتجميع ستنهي لا إلى جماعة واحدة وإنما تنتهي إلى جماعات. فالقول مختلف وتباين وفي النهاية لا يستطيع أن تؤسس جماعة غير دينية أصلاً ولكن أن تؤسس جماعة دينية بمنهاج تفسيري للنصوص لا ينضبط بضوابط منهج تفسير النصوص، في النهاية حتى لو جمعت الناس سجمعهم في حركة علمانية وليست حركة دينية. فهذه الظاهرة أيضاً ظاهرة مركبة أثمرتها تفاعل الحركة الإسلامية مع واقعها التونسي (12).

أما مجموعة «الإسلاميين التقدميين» فهي تقدم مفهوماً تقدماً للإسلام، وتقدم تحليلاً مختلفاً للدين الشعبي. إنها تقر بالطابع السماوي للإسلام، ولكنها تعد هذا الدين الشعبي «ظاهرة اجتماعية وإنسانية». إنها «ظاهرة اجتماعية ونفسية» لا يمكن تحليلها خارج «الإطار التاريخي لانهطاط المجتمع الإسلامي بصورة عامة، والمجتمع التونسي بصورة خاصة». الدين الشعبي يحمل آثار هذا الانهطاط وفشل المشاريع الإصلاحية التي قامت بها الدول الإسلامية (حتى المرتبطة بالغرب). «هذا الفشل يشجع على ولادة استعداد كبير للرجوع إلى الدين لدى شرائح عريضة من مجتمعنا المنتمية عموماً إلى الطبقة الوسطى والمعدمة، وإلى البحث عن إيمان وعن إيديولوجيا تنظم نضاله ضد المستغلين».

وبينما كان التيار الأول يهيم على خطابه الإسلامي النزعة الحصرية الشمولية، وإحالة المجتمع متطابقاً مع صورة «الإسلام الصافي»، كان الإسلاميون التقدميون يدعون إلى تفسير الإسلام وإصلاح الفكر الإسلامي ليستجيب بنحو أفضل لمستلزمات الحياة الاجتماعية الحديثة.

(12) - انظر المقابلة التي أجرتها مجلة "تونس الشهيدة" - السنة الثالثة - العدد الخامس والثلاثون - حزيران / تموز 1996 - مع الشيخ راشد الفخوشي (ص 23).

في « اللاتحة المستقبلية » التي أقرها المؤتمر والتي تعبر عن رؤية التخطيط لمختلف القضايا وعن برنامج هذه المجموعة، يمكن حوصلة الأفكار الواردة في هذه اللاتحة في الجانب السياسي، فنجد تأكيداً على ضرورة إقامة دولة المستضعفين على أنقاض دولة المترفين. وتتميز هذه الدولة بالتسيير الذاتي وإقرار الحريات الحقيقية وتركيز حكومة مدنية : « إن الدولة بمفهومها الكلي لا بد أن تزول ولا يحصل ذلك، إلا بتفتيت الدولة وتوسيع دائرة القرار التنفيذ، لا بد أن تزول ولا يحصل ذلك، إلا بتفتيت الدولة وتوسيع دائرة القرار حتى يشمل القاعدة العريضة، فلا بد إذن من لا مركزية السلطة، ونحن نعتقد أن التسيير الذاتي للمؤسسة السياسية والاقتصادية والثقافية، هو الأسلوب الأضمن لذلك، فينصهر الشعب كل الشعب في مجالس، فتوجد مجالس للقرى ومجالس للمدن ومجالس للمؤسسات العامة ومجالس للطلبة وللمتقنين وكل القطاعات⁽¹³⁾. وتؤكد اللاتحة كذلك على ضرورة الفصل بين السلطات وحرية الانتماء السياسي والتدين وتفتي على الحكومة المدنية أي صفة قدسية دينية، كما أنها لا تسمح لأي فرد وأي مؤسسة أن تنصب نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام⁽¹⁴⁾.

« الإسلاميون للتقدميون » لا يترددون عن استعارة مفاهيم ونظريات من الإيديولوجية الماركسية والاشتراكية. ويريدون تجاوز «العدوانية المرضية لبعض المناضلين الإسلاميين » إلى الماركسية. إنهم يقدمون أنفسهم باعتبارهم حماة الفكر الإسلامي (يراجع الفكر الإنساني والمناضلون الإسلاميون في جريدة الرأي " 1981/11/6). وهم ينتقدون هنا رفض الإسلاميين للماركسية ويعتبرونه امتداداً للبعد الرجعي للتراث كما يلقون جانباً من المسؤولية على " الماركسيين الدوغمائيين " الذين يجهلون هوية الأمة.

هذه القراءة الجديدة للإسلام تطرح مشاكل على التفكير الإسلامي التقليدي، تتعلق المسألة الأساسية الأولى بمعنى « الحكم باسم الإسلام ». إن الإسلاميين التقدميين يرفضون وجهة نظر المودودي الداعية إلى « انتزاع كل سلطة

(13) - علي العلان - مرجع سابق (ص 511). أنظر أيضاً لاتحة التيار بعنوان « في الفكر الإسلامي التقدمي » مجلة (21/15) عدد 13 1986 (ص 26).

(14) - المرجع سابق (ص 511) أنظر أيضاً شهادة كرمشان بتاريخ 3 شباط 1994.

تشريعية وقيادية من أيدي البشر لأنها تتبع من الله وحده»⁽¹⁵⁾. ويقدمون اختيارات أكثر تطابقاً مع نظريات السيادة الجماهيرية (الرأي 19/11/1981). الإسلام السماوي الأصل، هو رؤية شاملة للحياة والكون والمجتمع، والقرآن تعبير عن هذه الرؤية، في حين أن الفكر الإسلامي هو « محاولة فهم محتوى الإسلام ومبادئه القرآنية في واقع اجتماعي محدد يسمح بالحرية المشخصة... » الانتماء للأول واحترامه يجيزان الحرية للثاني ». هذا النص يلخص التجديدات المنهجية والنظرية لهذا التيار، وهي ترتبط بتفكير د. حسن حنفي حول الموضوع ذاته، أو أفكار الحاج جابيت ورؤيته الإجمالية. ويمكن هذا التمييز من إيجاد مخرج لما كان يبدو كتناقض بين الواقع الحديث والوحي القرآني.

يذهب التحليل أبعد من ذلك، ويحاول تقديم تصور تقدمي للإسلام و«نحو تصور تقدمي للإسلام» الرأي 20 / 11 / 1981، نجد هنا تشكيكاً بوجود موديل للمجتمع الإسلامي. فكل مجتمع لا يمكن له أن يكون إلا تاريخياً ومشخصاً، ولا يمكن اعتبار أي مجتمع إسلامي موديلاً مثالياً أو صادراً من الله. الخصائص الإسلامية لكل مجتمع هي ثلاث (إنها موضع وسياق وإعداد وتطبيق القوانين المستلهمة من الشريعة لحاجات المجتمع المعني، وهي ذات طبيعة إنسانية، يتمكن الإنسان فيها من التفتح الكامل كـ " شخص معنوي " وهي أخيراً اجتماعية. فالطموح الجماعي هو الذي يحدد تطور المجتمع). إننا بعينون هنا عن المجتمع الإسلامي في تصوره الكلاسيكي للضعيف.

هذا الأساس للنظري لمجتمع إسلامي تطوري بوجه التفكير نحو وجهة معاكسة لتيار الإسلام الأصولي. فبدلاً من تنقية الإسلام والمسلمين من كل ما هو غريب عليهم، المطلوب هنا هو " توحيد" المجتمع مع " الشريعة "، بحيث يكون كلاهما (المجتمع والشريعة) مفتوحين على تطور يأخذ بعين الاعتبار حاجات التنمية، ومتحررين من العناصر الرجعية والمنفصلة النابعة من الداخل أو الخارج.

وهذا المجهود في البحث والتكيف يكشف بذاته عن أزمة داخل الفكر الإسلامي السياسي. ويعترف الجورشي بأن المسلمين يسمون القائد السياسي بأسماء عديدة، إنه "الحاكم" و"الإمام" و"خليفة الله" و"الملك" و"أمير المؤمنين".

(15) - المودودي « النظرية السياسية للإسلام » (ص 30).

ولهذا يقر المؤلف بضرورة استعارة بعض المفردات من الفلسفة السياسية الحديثة (تكيف لا تليق "الرأي" 25 / 11 / 1981).

غير أن الجدل ومحتواه ضيقان في الواقع بسبب القمع المملط على التيار الأكرتي (أي راشد الغنوشي). وقد أصدر الإسلاميون التقدميون مجلة تحمل الاسم الكاشف التالي: « 21/15 » (والمقصود بالطبع القرن الخامس عشر الهجري والقرن الواحد والعشرين الميلادي) وبقيت تمثل الواجهة الرئيسية لهذا التيار المستتير. وحصل الإسلاميون التقدميون على الترخيص القانوني لمجلتهم في حزيران 1982، وصدر العدد الأول في أول نوفمبر من العام ذاته وقد صدر حتى الآن 22 عدداً طيلة الفترة الممتدة من 1982 ولغاية 1991. لقد بلور « الإسلاميون التقدميون » نصاً يمثل مقدمات نظرية تشكل بالنسبة إليهم الحد الأدنى الذي يجمعهم ويوحد نظرتهم للإسلام عقيدة وحضارة، وفي ضوءه يؤسسون اجتهادهم ونضالهم من أجل اكتساب وعي كوني وتاريخي.

أما عن خطة العمل لهذا التنظيم بعد المؤتمر، فيقول زياد كريشان بهذا الصدد : « بعد المؤتمر أصبحنا نتصرف كتنظيم فأصبحت لنا مواقف من العديد من المسائل مثل موقفنا من حركة الاتجاه الإسلامي، ومن السلطة. رغم أنه لم يكن هنما مواجهة السلطة، لأن ذلك لم يكن مطروحاً فنحن بطبعنا معارضون للسلطة بصفة راديكالية، لكن هنما الوحيد هو التفكير في التوسع والانتشار التنظيمي، دون أن يعني ذلك التقليل من المجهود التطويري الذي نعتبره هو الأساس والذي من أجله بحث هذا التنظيم، فنحن لسنا حركة سياسية بالمعنى العريض السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي والعقائدي، نريد تبليغه لأوسع ما يمكن من الشرائح الاجتماعية ⁽¹⁶⁾ .

2 - مضمون الخطاب الإسلامي التقدمي

لعبت مجلة « 21/15 » دوراً مهماً في تأسيس خطاب إسلامي تقدمي طيلة عقد الثمانينات، ونشرت عدة دراسات لإسلاميين وغيرهم. لكن هذه الدراسات تتفقد أحياناً الدقة والعمق بسبب حداثة التجربة الفكرية والتنظيمية لعناصر هذا

(16) - عليه العلاءي - مرجع سابق (ص 512)، أنظر أيضاً شهادة كريشان بتاريخ 3 شباط 1994.

التيار، وبسبب طبيعة ونوعية الدراسات الخاصة بالفكر الإسلامي المستتير، كان المختصون والباحثون الجديون فيها، قلة، منهم: محمد أركون، وهشام جميط، وعلي حرب ومحمد الجابري وحسن حنفي. ومع صدور للمجلة في عام 1982 بدأت الخلافات تتسع داخل مجموعة « الإسلاميين للتقدميين » حول العديد من المسائل الفكرية والتنظيمية⁽¹⁷⁾.

يقول زياد كريشان أن من أبرز نقاط الخلاف، ما يتعلق بمسألة التغيير في المجتمع، هل يتم تغيير المجتمع عن طريق ثورة شعبية أو ثورة مسلحة أو بطريقة سلمية⁽¹⁸⁾.

وكان الراديكاليون داخل التنظيم ينتقدون صلاح الجورشي لانخراطه بالهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان منذ عام 1981، ولقيامه بدور الوساطة للإفراج عن مساجين حركة الاتجاه الإسلامي في الفترة 1983 - 1984. ويصنف هؤلاء الراديكاليون صلاح الجورشي باليميني وحيدة النيفر بالوسطي المهادن.

واتسعت دائرة الخلاف داخل مجموعة « الإسلاميين للتقدميين » بسبب طرح مسألة نقد المعتقدات وهو ما اعتبر عند البعض تجاوز للخطوط الحمراء. وقد تطور نقد الجانب العقائدي حتى أن بعضهم لا يرى جدوى في القيام بالفرائض الدينية كالصلاة والصوم. يقول كريشان : « في صائفة 1983 أصبحت مجموعة تضم المتشبهين والرافضين للعبادات، ومن أبرز المتشبهين نجد صلاح الدين الجورشم ، أما الرافضون فمنهم زياد كريشان وعبد الحفي بولعراس وهشام الحاجي. وكنا نعتقد أن الوحي تعبیر عن فكرة كونية في لحظة من لحظات الوعي البشري، وبالتالي فإن انتهاء الوحي يؤدي إلى انتفاء الصيغة المقدسة للأفكار، كما أنها لا تؤمن ببعض الروايات التي تتحدث عن جبريل الذي ينزل به 800 جناح على الرسول محمد ليبلغه الوحي⁽¹⁹⁾.

وعندما حصل الانقلاب العسكري الأبيض في تونس بقيادة الجنرال زين العابدين بن علي، رحب الإسلاميون التقدميون بالسلطة الجديدة، وبادر حميدة النيفر ببعث رسالة مطولة للرئيس بن علي يهنئه فيها بحركة التغيير، ويطلعه

(17) - عليه العلاءي - مرجع سابق (ص 520)

(18) - شهادة كريشان بتاريخ 2 شباط 1994.

(19) - شهادة كريشان بتاريخ 2 شباط 1994.

على موقف الإسلاميين التقدميين من عدة قضايا ودورهم في تنشيط الحوار الثقافي. ويذكر صلاح الدين الجورشي أن فكرة المطالبة بجمعية ثقافية تعود إلى سنة 1984، لكن الحصول على التأشيرة كان في أواخر 1988⁽²⁰⁾. وتتركب هيئة هذه الجمعية الثقافية التي اسمها «منتدى الجاحظ» من صلاح الدين الجورشي رئيساً وحميصة النيفر ومحمد القوماني وزهير بن يوسف وسعاد الكوساني أعضاء⁽²¹⁾. ويتحدث الجورشي عن دوافع بعث هذه الجمعية فيقول: «منتدى الجاحظ أريد أن يكون جمعية لتنشيط الأسئلة التي طرحناها وإحداث تواصل بيننا وبين الساحة الثقافية الواسعة فهو ليس حزباً مغلقاً وإنما هو إطار قانوني يخرجنا من الوضع السري ويمكن مجموعة من الشباب التي تسعى إلى تجديد الفكر الإسلامي من العمل داخل إطار قانوني والتفاعل الكلي مع الساحة الثقافية والفكرية»⁽²²⁾.

دأب الإسلاميون التقدميون على نشر كتاباتهم الفكرية والسياسية ضمن مجلّتهم «21/15»، وكذلك في بعض الصحف المستقلة مثل جريدة الرأي، واسهم البعض منهم في نشاط الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث وقع انتخاب عضوين من الإسلاميين التقدميين في الهيئة المديرة للرابطة في مؤتمرها الأخير في عام 1994، وهما صلاح الدين الجورشي ومحمد القوماني كما يوجد عناصر منهم في هيئات الفروع التابعة لهذه المنظمة.

أولوية الرؤية الثقافية

أعطى الإسلاميون التقدميون الأولوية في نشاطهم للمسألة الثقافية، على نقيض باقي الحركات الإسلامية التي تركز على الجانب السياسي. يقول النيفر بهذا الصدد «والذي اختلف فيه مع السيد الغنوشي من موقعي كإسلامي تقدمي هو أن الإسلام السياسي عاجز عن أي تغيير حقيقي مهما حسنت نواياه وأنه لن يكون إلا أداة قمع وجور أن أمسك بالسلطة.. الذي ندعو إليه هو قلب الأولوية السياسية وتعويضها بالأولوية المجتمعية أو الإسلام المجتمعي». ولا يعني ذلك

(20) - علي العلاني - مرجع سابق (ص 525)

(21) - المرجع السابق عنه، انظر أيضاً شهادة الجورشي بتاريخ 15 شباط 1994.

(22) - المرجع السابق عنه، انظر أيضاً شهادة الجورشي بتاريخ 15 شباط 1994.

أن التيار الإسلامي التقدمي لا يقدم طرحاً سياسياً بل يدعو إلى أن يسبق الفكر التنظيمي⁽²³⁾. ويعتبر أن أولوية الثقافي على السياسي هو الذي كان سائداً في العهد الإسلامي الأول وهو ما سمح للإسلام بالانتشار عبر قرون طويلة. ويؤكد الجورشي الرؤية الثقافية للإسلاميين التقدميين في العناصر التالية :

- تؤكد على إيماننا بتعدد القراءات للإسلام والقرآن.
- نرفض السلفية كمنهج لفهم الدين وكأسلوب للتعامل مع الواقع ونظرة إلى التاريخ عموماً والتاريخ الإسلامي خصوصاً.
- نرفض تسييس العمل الإسلامي إذا لم تسبغه وتؤطره رؤية تجديدية تقدمية ونضج في الممارسة السياسية.
- نعتبر الفكر الإنساني وبالخصوص جوانبه التقدمية تراثاً لنا ورصيد التكامل مع إطارنا المعرفي وثروتنا التراثية العقلانية.
- لا نؤمن بالبلجة للدولة ونفصل بين الأحزاب الإسلامية وجهاز الدولة⁽²⁴⁾.

لقد برزت خلافات فقهية بين الجورشي و النيفر تمحورت حول الموقف من قضية السلطة والدولة هل هي دولة إسلامية أم دولة مدنية ديمقراطية ؟.

يرى الجورشي أن « الدولة هي التي تتفهم وتستوعب روح الإسلام » ولم يحدد بالتالي المرجعية في السلطة : الله أم الشعب. في حين نجد طرحاً مغايراً لدى النيفر عندما يقول : « اعتقد أن الدولة إذا لم تكن قائمة على شرعية الوفاق أي وفاق أغلبية الأطراف المنتجة والقوى الفاعلة في المجتمع فهي إذا ستكون دولة دكتاتورية سواء باسم الدين أو باسم البروليتاريا »⁽²⁵⁾. وبالتالي فالمرجعية هنا هي الشعب وليس الله. لأن « الله » في نظر الإسلاميين التقدميين واليسار الإسلامي عموماً، هو الخير والحق والعدل وهو ما يسعى البشر إلى

(23) - المراجع السابق عنه (ص 526)، انظر أيضاً لقاء خاص أجرته د. عليّة مع حميدة النيفر بتاريخ 11 كانون ثاني 1994.

(24) - المراجع السابق عنه، انظر أيضاً حوار الجورشي منشور بمجلة حقائق عدد 72 تاريخ حزيران 1985 (ص 5).

(25) - المراجع السابق عنه (ص 527)، انظر أيضاً لقاء خاص مع حميدة النيفر بتاريخ 11 كانون الثاني 1994.

تحقيقه في الأرض⁽²⁶⁾. ويتمحور نقطة الخلاف الثانية حول الموقف من العلمانية وفصل الدين عن الدولة، فالجورشي يرى أن «العلمانية التي تقوم على الفصل بين الدين والدولة لا تتجح في مجتمعاتنا. فنحن لا نؤمن بالفصل بين الدين والدولة وإنما بإعادة ترتيب العلاقة بينهما»⁽²⁷⁾. أما النيفر فيؤكد «نحن مع الفصل بين الدين والدولة. ونعتقد أن العلمانية تعني أن نقف الدولة موقفاً حيادياً إزاء المعتقدات فليس من مهمة الدولة أن تفرض عقيدة معينة أو تحارب عقيدة أخرى. إذا كانت هذه هي العلمانية فهي مقبولة جداً في إطار الدولة الحديثة، بالتالي ليس من المفروض أن تمثل للعلمانية معاداة للدين»⁽²⁸⁾.

وفي مقالة نشرت بمجلة 21/15، تحت عنوان «الخطاب الديني المعاصر في تونس وإشكالية المشروع الحضاري» يقول الباحث مختار الفجاري إن «للتراث وظيفة مزدوجة فهو من ناحية يوفر استراتيجية للتغيير السياسي، ومن ناحية أخرى يوفر نظرية التغيير الثقافي، في الأولى، الوظيفة أيديولوجية وفي الثانية الوظيفة معرفية». وانطلاقاً من القراءة العقلانية للتراث يرى الإسلاميون التقدميون أن إقامة الحدود كما ورد بالنص القرآني، لم تعد قابلة اليوم للتطبيق بعد رواج مفهوم حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة⁽²⁹⁾.

يعطي «الإسلاميون التقدميون» الأولوية للنضال الفكري الثقافي، لاعتقادهم أن كل تحليل عميق للأزمة الشاملة التي تعيشها المجتمعات العربية الإسلامية يفضي إلى القول بألوية العقلي والثقافي سواء في فهم آليات الأزمة أو في بلوغ تحديث اجتماعي واقتصادي وسياسي للمجتمع والدولة. و«الإسلاميون التقدميون» إذ يؤكدون من مواقعهم أن التغيير الشامل والحقيقي يتم

(26) - بطالب الدكتور حسن حنفي بنقل «الله» من معركة السماء ليمحضره معركة الأرض. انظر أيضاً مختار الفجاري: «الخطاب الديني المعاصر في تونس وإشكالية المشروع الحضاري» (مجلة 15/21) نموذجاً شهادة الكفاية في البحث - قسم العربية - كلية الآداب بتونس 1991 (ص 88 - 89). ويقول كرشان هذا الصدد «لأن طريقنا إلى الديمقراطية يمر حتما عبر تعطيلنا ونشأنا للتصور الهرمي للعالم» رب متعال للعالم وعبد لا حول له ولا قوة. كرشان زباد - مقارنة إسلامية تقدمية - صحيفة الرأي عدد 341 تاريخ 4 أكتوبر 1985 (ص 6).

(27) - لقاء خاص أجرته د. علي مع الجورشي بتاريخ 15 شباط 1994.

(28) - علي مرجع سابق (ص 527) - لقاء خاص مع حميدة النيفر.

(29) - المرجع السابق عنه، انظر أيضاً شهادة الجورشي بتاريخ 15 شباط 1994.

عبر الدعوة والمشاركة في تحديث ذهنية العربي المسلم فإن ذلك لا يعني إلغاء للسياسي وإسقاط لدوره وإنما العمل لتأسيسه على أرضية فكرية. ليس هذا مصادرة على المطلوب وإنما هو مصلحة المعاينة للواقع ورصد سنن التغيير الاجتماعي واستقراء لماضي الأمة⁽³⁰⁾.

يعتبر « الإسلاميون التقدميون » أن الأمة العربية والإسلامية تعرضت لاختراق كبير سياسي واقتصادي وعسكري وثقافي. وفي غضون ذلك، التفتت الجماهير الشعبية إلى الاحتما بموروثها الثقافي والعقائدي رغم انخراطها في النمط الاستهلاكي الغربي. وقد شكل الإسلام التاريخي أهم واقية للوجود القومي، حيث وظفته حركات التحرر الوطني في بلدان المغرب العربي لتحقيق الاستقطاب والتعبئة ومقاومة الاستعمار الفرنسي. وعلى الرغم من حصول الاستقلال السياسي، وانخراط الدولة القطرية في علاقات غير متكافئة مع الغرب، وقيادتها أنماط فاشلة من التنمية عمقت ظاهرة التبعية والتهميش للمجتمعات العربية والاندماج في السوق للرأسمالية العالمية، إلا أن الإسلام بما يشكله من معطى حضاري وضرورة مجتمعية وأخلاقية، ومصدر أساسي للقيم عند الأمة لتشكل من جديد الحصن الثقافي للطبقات والفئات الشعبية. وكانت الظاهرة الإسلامية المعاصرة التجسيد السياسي والاجتماعي لذلك.

وإذا كان « الإسلاميون التقدميون » يعتبرون أن الإسلام إطاراً مرجعياً يستمدون منه أصول نظرتهم الفلسفية والأخلاقية والاجتماعية، إلا أنهم في الوقت عينه « يرفضون تحنيط الإسلام في قوالب جاهزة وادعاء نموذج في الماضي ويعتبرونه رسالة عالمية تتشكل باستمرار في ضوء خصوصيات ودرجة الوعي بالمرحلة التاريخية التي تكون عليها حركة إسلامية ما في زمن ومكان محددين ويرون في الوعي التاريخي منخلاً رئيساً لتعميق الاجتهاد وتحديد العلوم الدينية. فالنقد الرئيسي الذي طالما وجه للفكر العربي الإسلامي الحديث افتقاده للوعي التاريخي وعدم كونيته. فهو يتشكل خارج إدراك أهم التحولات التي شهنتها الأمة والعالم » وهم إذ يعادون الإمبريالية التي تمارس أصناف العنف والإحراق لتحفظ موازين القوى العالمية لصالحها يدركون أن الغرب ليس مسؤولاً عن أسباب انحطاط الشعوب الإسلامية، فالانحطاط كان سابقاً على الاستعمار ومستمراً مع اختلاف سياساته ومراحله. الانحطاط نتاج

(30) - صلاح الدين الجورشي وآخرون - مرجع سابق (ص 26).

داخلي من أهم مظاهره توقف أو انحصار النزعة العقلانية المشرعة للاجتهااد. أما الغرب فكما أنتج الاستعمار أنتج أيضاً ما جعله سيد الموقف وموجه الحضارة. لذا فالإسلاميون التقدميون لا يعادون الغرب من منطلقات دينية أو عرقية كما يعتقد غيرهم وإنما يواجهون مشروعه الهيمني التوسعي المستتبع للشعوب والطامس لثقافتها إلا أنهم يعتبرون من سمات اللاوعي التاريخي شطب الغرب كلياً والقول بضرورة القطع معه والقفر فوقه (31).

إن الإسلاميين التقدميين يقدرّون عالياً حركة التنوير الأوروبية التي قادت إلى انتصار العقلانية التي حققت قطائع استمولوجية في الفكر الغربي، وهم يدعون إلى تحقيق إصلاح جذري ولسل لنهضة فكرية شاملة تقضي على مخلفات الجمود والعطالة في الفكر العربي - الإسلامي، شريطة « أن لا يتحول الغرب إلى نموذج يحكم مشاريعاً ويصبح ماضي أوروبا مستقبلاً بل نحتاج إلى وعي لحظة الفكر العربي واستيعابه ونقده حتى نرجعه إلى حدوده الطبيعية دونما توتر وانفلاق... . على أن أزمة العقلانية الأوروبية التي أنتجت الرأسمالية والاستعمار وخلقت توتراً في الضمير والشخصية تعود إلى خصوصيات الوعي الغربي، وهي ليست حجة ضد عقلية وتنوير مجتمعاتنا. فللحضارة الأوروبية ضرورتها وحدودها ولواقعنا حصانته ومتطلباته (32).

والحال هذه، فإن الإسلاميين التقدميين يرفضون كل نظرة كليّانية أو إلحاقية باسم الإسلام، كما يرفضون أيضاً اللجوء إلى التكفير كوسيلة قصوى لحسم الخلافات ومصادرتها، ويرون أن الاختلاف ليس مجرد حق بل ضرورة باعتبار الاختلاف سنة كونية وتاريخية. لهذا فهم يفرقون بين الإسلام والفكر الإسلامي، والاختلاف في فهم الإسلام استجابة منطقية لطبيعة الوعي.

الرؤية الاقتصادية والاجتماعية

منذ انطلاقتهم، كانت رؤية الإسلاميين التقدميين تتمحور حول بناء مجتمع مثالي خالٍ من الطبقات، أي مجتمع التوحيد اللاتبقي. غير أنهم استبدلوا لاحقاً بهذا الشعار شعاراً آخر هو المجتمع الاشتراكي الديمقراطي. يقول الجورشي «

(31) - المرجع السابق ص (33-34).

(32) - المرجع السابق (ص 37).

من النقاشات التي دارت بيننا في المدة الأخيرة، مسألة الصراع الطبقي. وانتبهنا إلى أن مفهوم الطبقة مفهوم غربي مرتبط بالبروجازية ويشرح تطوراً اجتماعياً للغرب، وبالتالي لا ينطبق على مجتمعاتنا ولم نعد نعتد كثيراً على المفهوم الماركسي للطبقة وللصراع الطبقي. فنحن نقرب من الاشتراكية الديمقراطية ونتمسك بالعدالة الاجتماعية وبالبحث عن علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، ونتمسك بالدفاع عن توزيع جديد للثروة ولكننا الآن لا نمتلك اختيارات دقيقة» (33).

في ظل الإرهابات التي شهدتها الحركة الإسلامية التونسية، والتطورات والتغييرات الجزرية التي حصلت في عقد التسعينات منذ نهاية الحرب الباردة، لم يستطع اتجاه الإسلاميين التقدميين أن يصمد كثيراً، لجهة تقديمه اجتهاداته الخاصة، وأجوبته العقلانية حول أهم المعضلات التي فرضت نفسها عربياً وعالمياً. فالقيادة التاريخية لتيار الإسلاميين التقدميين لم يبق منها سوى شخصين هما حميدة اللبفر وصلاح الدين الجورشي، مع العلم أن اللبفر كان له دور فكري فحسب. وفضلاً عن ذلك، فقد تعمقت الخلافات الفكرية بين أقطاب هذا التيار وأسهمت هذه الاختلافات في تعزيز عدم التماسك والانسجام الفكري داخل هذا التيار.

وانتقلت هذه الاختلافات من الحيز الفلسفي إلى الحيز السياسي، حيث الموقف من أزمة الخليج الثانية كشف لنا مدى التناقضات الواضحة. فاللبفر يرى أن ضرب العراق يندرج في إطار رغبة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في تحطيم كل بناء عسكري إقليمي، وبالتالي ليس هناك موجب لمعاداة العراق في حرب الخليج، كما أنه ليس هناك ما يبرر احتلال الكويت (34). في حين يدين الجورشي بشدة سياسة العراق التي عمقت في رأيه واقع الهزيمة والتخلف لدى العرب فهو يقول : «كنت ولا أزال أعتقد أن صدام حسين ارتكب أخطاء فائقة واستراتيجية لا تتعلق بالمأساة التي يعيشها الشعب العراقي، وإنما تتعلق بالمآزق التي تعيشها المنطقة ككل. وما خيار غزوة وأريحا إلا إحدى نتائج

(33) - عليه المرحع السابق عنه (ص 528).

(34) - المرحع السابق عنه (ص 529)، انظر أيضاً شهادة حميدة اللبفر بتاريخ 11 كانون ثاني 1994.

سياسة صدام حسين في المنطقة» (35).

وفيما يتعلق بالاعتراف بحركة النهضة من قبل سلطة السابع من نوفمبر يرى النيفر أن لا ضرورة للاعتراف بحركة النهضة (الاتجاه الإسلامي سابقاً)، في حين يعتبر الجورثي أن الاعتراف بهذه الحركة يندرج في إطار سياسة عدم الإقصاء ويسهم من ثم في ترسيدها (36).



(35) - المراجع السابق عنه (ص 530)، انظر أيضاً شهادة صلاح الدين الجورثي بتاريخ 15 شباط 1994.

(36) - في انشاء خاص أحسرتة د. علي مع صلاح الدين الجورثي 1994 ذكر «أن حركة الانتماء الإسلامي تورطت في العنف ككل حزب يمكن أن تورط في مثل هذه الأعمال، لكن هذا ليس معروفاً من حيث المبدأ حرمان التنظيمات من حقها في التواجد. لكن نقول بأن كل حركة تورطت في العنف تتحمل مسؤولياتها. ونلاحظ أيضاً أن هناك حركات ماركسية أو قومية تورطت في العنف، لكن هذا لا يعني حرمانها من حق العمل والتواجد».

الفصل الرابع عشر:

ظهور حركة الاتجاه الإسلامي وتطورها

لقد ساعد الحركة الإسلامية في وثبتها هذه على نطاق انتشارها التنظيمي واتساع دائرة استقطابها الجماهيري وانتقالها إلى الهجوم على جبهة الصراع السياسي عوامل ثلاثة :

1 - تراجع القوى الوطنية والديمقراطية في تونس، على أثر الهجوم الذي شنته أجهزة النظام ضد الحركة الشعبية والنقابية. فقد تراكمت مع انتفاضة 26 كانون الثاني (يناير) 1978، حملات القمع التي طالت القيادات الوطنية والديمقراطية في الأوساط السياسية والنقابية. ومهد هذا الوضع الطريق لكي تتركب الحركة الإسلامية الموجة الجماهيرية المعارضة، طارحة بذلك بعض الشعارات المعادية للسلطة وممارساتها في ظل غياب القيادات السياسية والنقابية التي يقبع معظمها في السجون والمعتقلات وكان بعضها الآخر مطراداً أو منفياً خارج البلاد.

2 - انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وأثر ذلك في انتشار الحركات الأصولية الإسلامية في عموم المنطقة العربية.

3 - حدة الهجوم الإمبريالي الأميركي في الوطن العربي، إذ استفادت السياسة الخارجية الأميركية من الحركات الأصولية الإسلامية، ومعظم القوى الطائفية على تنوعها واختلافها بصفتها مخزوناً إيديولوجياً لمحاربة القوى الشيوعية والقومية والديمقراطية في العالم العربي والعالم الإسلامي. ففي تقرير نشر عام 1978، أي قبل عام واحد من قيام الثورة الإيرانية، كتبه عدد من الخبراء الأميركيين ونشر حينها في سلسلة « دراسات استراتيجية » جاء فيها : « إن للتيارات الدينية الإسلامية أو غيرها من الممكن توظيفها في رفع

مستوى الوعي الديني على حساب تقدم الإيديولوجية الشيوعية في البلدان الإسلامية». «إن هذا قد يخدم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية».

وكان الاختلاف الذي تطور إلى حد التناقض بين الحركة الأصولية الإسلامية والنظام، يتمثل في تصور للحركة الإسلامية بتنظيم المجتمع على أسس دينية.

إضافة إلى ذلك، تعد الحركة الإسلامية القوة السياسية الوحيدة التي وسعت من دائرة استقطابها الاجتماعي و السياسي داخل شرائح البرجوازية التجارية وكبار الملاكين العقاريين والطبقة الوسطى، أي تلك الفئات الاجتماعية التي يركز عليها النظام. إن حقيقة هذا الوضع يراها النظام خطراً عليه، إذ إنه أصبح والحركة الإسلامية بنشطان وبعينان الجماهير على الأرضية الاجتماعية عينها، التي تمثل أساس الوحدة بينهما حتى وإن كانت تحتوي على فولق من حيث تصور الوعي الديني في تطبيقاته الاجتماعية و السياسية.

ولمضلاً عن ذلك، فقد خصصت الحركة الإسلامية في تونس، لفرة نوعية في بنيتها التنظيمية، حيث أن غالبية كوادرها القيادية ومحازبيها تتشكل من متقنين شبان، تلقوا إعدادهم وتأهيلهم في الجامعة التونسية ذات البرامج العلمانية، وهم يتحدرون، في الغالب، من فئات الطبقات الوسطى، الحديثة العهد بالتمدد. وهكذا، فإن الحركة الإسلامية التونسية استطاعت أن تسقط إلى صفوفها القطاعات الحديثة في المجتمع، لجهة قدرتها على توطيد تواجدها التنظيمي والسياسي في أوساط حديثة بالمعنى السوسيولوجي، والحال هذه، فهي ليست رد فعل ضد النزعة العلمانية والتمدينية التي قادها الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، بقدر ما هي نتاج هذه النزعة التحديثية. وعندما أقر الرئيس السابق الحبيب بورقيبة في المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الدستوري في نيسان 1981 سياسية التفتح والديمقراطية، والانفتاح السياسي، خطت الحركة الإسلامية خطواتها الكبيرة نحو "الشرعية" عندما عقد كل من راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو مؤتمراً صحافياً في 6 حزيران 1981، شرحا فيه أهم الأسس التي تقوم عليها «حركة الاتجاه الإسلامي»، بعد عقد مؤتمرها التنظيمي وأبرزها :

- الرفض المبدئي للعلمانية

- ارتباط الحركة بقضية المسلمين في العالم أجمع.
- عدم إقرار قضية القومية العربية .
- اعتبار قضية فلسطين « ثمرة انحراف حضاري، وتحرير فلسطين يمر عبر تحرير الإنسان العربي من الاستلاب، وإفراز أنظمة تعبر عن مصالح الجماهير » .
- وعلى أثر المؤتمر الصحافي الذي عقده زعيما حركة الاتجاه الإسلامي في حزيران 1981، تقدمت الحركة بطلب الحصول على ترخيص للسلطات التونسية تضمن أسماء (25) شخصاً من مؤسسي الحركة بينهم ثلاث نساء، وبقود الحركة مكتب تنفيذي تضمن خمسة عناصر قيادية أبرزهم:
 - رائد الفنوئي : رئيساً
 - عبد الفتاح مورو : أميناً عاماً .
 - حمادي الجبالي : مسؤولاً عن العلاقات السياسية .
 - الحبيب اللوز : مسؤولاً عن الدعوة .
 - الحبيب السويسي : مسؤول الإعلام .
- هذا الهيكل الظاهري يوازيه المكتب التنفيذي المرمي بفروعه الآتية :
 - مكتب الدراسات .
 - مكتب المالية .
 - مكتب العمل الاجتماعي والدعوة - مكتب التربية والتكوين
- كما تضمن الطلب أهداف الحركة وأهمها :
 - إعادة الحياة للمسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية
 - تنشيط الحركة الفكرية والثقافية .
 - دعم التعريب والافتتاح على اللغات الأجنبية .
 - رفض العنف كأداة للتغيير .
 - رفض مبدأ الانفراد بالسلطة، وإقرار الحق في ممارسة حرية التعبير والتجمع .
 - بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة .
 - تحرير الضمير الإسلامي من الانهزام الحضاري إزاء الغرب .

وتركزت الوثيقة السياسية التأسيسية لحركة الاتجاه الإسلامي علم المرتكزات الإيديولوجية و السياسية التالية : (1)

أولاً - « إن استمرار أسباب تخلف الوضع السياسي و الاقتصادي والثقافي في مجتمعنا يرسخ لدى الإسلاميين شعورهم المشروع بمسؤوليتهم الربانية والوطنية والإنسانية في ضرورة مواصلة مساعيهم وتطويرها من أجل تحرير البلاد الفعلي وتقدمها على أسس الإسلام العادلة وفي ظل نهجه القويم » .

ثانياً - « وقد يذهب البعض إلى أن هذا العمل هو من باب إقحام الدين في دنيا السياسة وأنه مدخل إلى احتكار الصفة الإسلامية ونفيها بالتالي عن الآخرين. إن هذا الفهم فضلاً عن كونه يعبر عن تصور كنسي دخيل على ثقافتنا الأصلية يكرس استمرارية حديثة لواقع الضياع التاريخي الذي عاشته أمتنا » .

ثالثاً - « على أن " حركة الاتجاه الإسلامي " لا تقدم نفسها ناطقاً رسمياً باسم الإسلام في تونس ولا تطمح يوماً في أن ينسب هذا اللقب إليها فهي مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين. ترى من حقها تبني تصور للإسلام يكون من الثمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية والاختيارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تحدد هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها لظرفية. وبهذا المعنى تكون " حركة الاتجاه الإسلامي " واضحة الحدود محددة المسؤولية غير ملزمة بكل صنوف التحركات والمواقف التي قد تبرز هنا وهناك - الإيديولوجية ما يقع تبنيه منها بصورة رسمية - مهما أضفى أصحاب هذه التحركات على أنفسهم من برافع الدين ورفعوا رايات الإسلام » .

رابعاً - « وتأكيداً لهذا الوضع من ناحية. وتكافؤاً مع جسامه المهمة ومقتضيات المرحلة من ناحية أخرى، فإنه يتعين على الإسلاميين دخول طور جديد من العمل والتنظيم يسمح لهم بتجميع الطاقات وتوحيدها وتربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا شعبنا وأمتنا ولا بد لهذا العمل أن يكون

(1) - الشيخ راشد الغنوشي - الحريات العامة في الدولة الإسلامية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى آب 1993 - الملحق رقم (1) - ص (335-336-337-338) .

ضمن حركة متبلورة الأهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة وقيادة ممثلة».

وهكذا وإطلاقاً من المقدمات السابقة، فقد حددت « حركة الاتجاه الإسلامي » المهام التي أخذتها على عاتقها كما يلي :

أ - بعث للشخصية الإسلامية لقونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية في أفريقيا ووضع حد لحالة التبعية والاعتراب والضيال .

ب - تجديد الفكر الإسلامي في ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب .

ج - أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيداً عن كل وصاية داخلية أو هيمنة خارجية .

د - إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة في البلاد توزيعاً عادلاً في ضوء المبدأ الإسلامي « الرجل وبلاده » « الرجل وحاجته » أي (من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة ولن يحصل على حاجته في كل الأحوال) حتى تتمكن الجماهير من حقها الشرعي المسلوب في العيش الكريم بعيداً عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية .

هـ - الإسهام في بعث الكيان العياشي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي المغربي والعربي والعالمي حتى يتم إنقاذ شعوبنا والبشرية جمعاء مما تردت فيه من ضياع نفسي وحيث اجتماعي وتسلط دولي .. » .

ولتحقيق هذه المهام تعتمد الحركة الوسائل التالية :

- « إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للتعبيد والتعبئة الجماهيرية الشاملة أسوة بالمسجد في العهد النبوي وامتداداً لما كان يقوم به الجامع الأعظم جامع الزيتونة من صيانة للشخصية الإسلامية ودعم لمكانة بلادنا كمركز عالمي للإشعاع الحضاري » .

- « تنشيط الحركة الفكرية والثقافية، من خلال: إقامة للدورات، تشجيع

- حركة التأليف والنشر، تجذير وبلورة المفاهيم والقيم الإسلامية في مجالات الأدب والثقافة عامة وتشجيع البحث العلمي ودعم الإعلام الملتزم حتى يكون بديلاً عن إعلام الميوعة والنفاق» .
- « دعم التعريب في مجال التعريب والإدارة مع التفتح على اللغات الأجنبية...» .
- « رفض العنف كأداة للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة » .
- « رفض مبدأ الانفراد بالسلطة " الأجادية " لما يتضمنه من إعدام لإرادة الإنسان وتعطيل لطاقت الشعب ودفع البلاد في طريق العنف، وفي المقابل إقرار حق كل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير والتجمع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في ذلك مع كل القوى الوطنية » .
- « بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي حتى يتم تحديد مظاهر الحيف وأسبابه والوصول إلى بلورة الحلول البديلة » .
- الانحياز لصفوف المستضعفين من العمال والفلاحين وسائر المحرومين في صراعاتهم مع المستكبرين والمترفين » .
- « دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرر الوطني بجميع أبعاده الاجتماعية و السياسية والثقافية » .
- « اعتماد التصور الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيداً عن اللاتكنية(العلمانية) والانتهازية » .
- « تحرير الضمير المسلم من الانهزام الحضاري إزاء القرب » .
- « بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي والمقائدي والموضوعي مغربياً وإسلامياً وضمن عالم المستضعفين عامة » .
- « توثيق علاقات الأخوة والتعاون مع المسلمين كافة: في تونس وعلى صعيد المغرب والعالم الإسلامي كله » .
- دعم ومناصرة حركات التحرر في العالم » .
- ولما أرادت حركة الاتجاه الإسلامي عقب احتفالها بالذكرى الرابعة

لتأسيسها في أوائل حزيران 1981، تطبيق نهجها السياسي ووضعه على المحك العملي عبر الانتقال من تناول قضايا الدين المجردة نحو التوجه لمعالجة قضايا المجتمع الراهنة، بما في ذلك خوض غمار اللعبة الديمقراطية والمطالبة باستفتاء شعبي حول مجلة الأحوال الشخصية للمرأة، قامت السلطات التونسية بحملة اعتقالات واسعة شملت قيادات وكوادر وأعضاء حركة الاتجاه الإسلامي وتتهمهم للمحاكمات، وذلك في 31 تموز العام 1981.

واشتملت لائحة الاتهامات المقدمة ضد الحركة على ما يلي :

- الانتماء إلى جمعية غير مرخص بها
- النيل من كرامة رئيس الجمهورية
- نشر أنباء كاذبة
- توزيع منشورات معادية

وتبع ذلك إعلان صدر عن وزير الداخلية إدريس فيقة مفاده أن السلطات التونسية الأمنية قد وضعت يدها على وثيقة تقضح ارتباط حركة الاتجاه الإسلامي بجهة أجنبية، واتهم الحركة بتشكيل تنظيم سري ذي هيكليات عدة للقيام بأعمال تخريبية⁽²⁾.

وأمام محكمة الاستجواب رفض الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة التهم الموجهة إلى الحركة قائلاً : إن الجمعية المنسوب إليه تكوينها هي جمعية دينية، ولا تحتاج إلى تراخيص... وأشار إلى أن مجلس الشورى قد تقرر حله في اجتماع الزهراء، ودخل جميع أعضائه في تأملات شخصية على ضوء الوضع السائد في البلاد، وأن هذه التأملات قد انتهت إلى التفكير في بعث حركة سياسية اسمها " حركة الاتجاه الإسلامي " (3) .

لقد كانت الحملات القمعية على حركة الاتجاه الإسلامية قوية، وأصابها الحركة في قوتها السياسية والتنظيمية، ووضعت قوى المعارضة السياسية العلمانية أمام اختبار موقفها إزاء السلطة، وشعار الانفتاح الديمقراطي الذي أعلن عنه محمد مزالي. وتميز الخطاب للرسمي بنبرة إعلامية حادة في تبرير إجراءات السلطة

(2) - مجلة الوطن العربي 1981/10/2 .

(3) - المصدر السابق .

- القومية. وفيما يلي أهم المحاور التي ركز عليها الخطاب الرسمي (4) :
- إظهار عناصر الحركة في صورة من يبحثون عن « بلوغ أهداف سياسية أو شخصية عن طريق التستر بالدين واستعماله » وجعل المساجد « منابر لبث السموم واستغلال المشاعر الدينية لأهداف سياسية » .
 - اتهام الحركة بممارسة العنف وربط ذلك ما يجري على الساحة الإيرانية للإشارة إلى ما ينتظر التونسيين من قيام نظام إسلامي.
 - إظهار الإسلاميين بمظهر المفترين على الدين الإسلامي والمحرفين لتعاليمه والبعيد عن أهدافه العنصرية .
 - اتهامهم بالسعي « لإحكام الأمة في دوامة الصراعات والتناحر » و « المس بالوحدة القومية وتريق الصفوف » .
 - التشديد بالحركة الإسلامية كحركة « رجعية ومنعصبة ومختلفة ومترمة ومنغلقة » .
 - تقديمها كـ « تيار شيوعي شعاراته مأخوذة من الماركسية، وما » ظهوره بمظهر الدين سوى خدعة» وهذه خاصية من خصائص حملة أولخر 1979 .
 - اعتبار العقيدة الإسلامية قاسماً مشتركاً بين التونسيين كلهم ومن ثم فلا حق للإسلاميين في ادعاء نظريتها أكثر من غيرهم.
 - إبراز غرابة وجود مثل هذه الحركة في تونس التي ينص دستورها على أن الإسلام هو دين الدولة
 - إبراز دور الحزب الحاكم وقائده في « الدفاع عن الإسلام ودعمه » سواء في فترة الاستعمار (مواقفه من التجنيس ومن المؤتمر الأفكاريني ومسألة الحجاب) أو في عهد الاستقلال بما «حققه من مكاسب لفائدة الدين وتدعيم أركانه وما بذله لصيانة مكارم الأخلاق» .
 - إنكار احتكار الإسلام أو الوصاية عليه أو للتكلم باسمه على

(4) - استغلنا من رسالة « الحركة الإسلامية في تونس من خلال صحيفة العمل » من إعداد فتحية بلقيث .

الحركة الإسلامية .

- مواخضة الإسلاميين على « العمل ضد النظام وتحميلهم إياه مسؤولية الكفر والإحاد السلبيين في البلاد » .

وبالمقابل رأت حركة الاتجاه الإسلامي في هذه الحملة القمعية « صليبية جديدة تتمثل في قوم من أبناء جلدتنا يتكلمون بألسنتنا لبسوا خوذات الصليبيين وانتصروا لمقاومة كل حركة تتبعث من أعماق هذا المجتمع وأصوله وتاريخه » واتجاه « حماة التغريب والمستفيدين منه إلى القيام بدور قاطع الطريق أمام مسيرة الإسلام المظفرة »⁽⁵⁾ .

وعلى الرغم من أن حركة الاتجاه الإسلامي تقدمت بطلب رسمي للحصول على الشرعية القانونية لممارسة نشاطها السياسي العلني في تونس، أي إعطائها ترخيصاً كحزب سياسي، إلا أن الحركة لم تحصل على الترخيص المطلوب. وقد قوم أحد قادة الحركة مسعاها هذا بقوله « إن الاعتراف المبدئي بالتعددية السياسية ليس هو العامل الذي ينشئ الأحزاب فهو لن يوجد لها، لأنها موجودة، ومهمة القانون، أن يعترف بما هو موجود. فحركة الاتجاه الإسلامي مثلاً لا ينكر أحد وجودها على الساحة. إن إعلان وجودنا كحركة سياسية، والحرص على إضفاء الطابع القانوني على حركتنا لإثبات شرعيتنا، وتوفير شيء من الحرية للعمل السياسي، لأن النظام يعرفنا، ونحن نريد رفع الكابوس الذي تنتشره السلطة من أننا مجهولو الهوية ولا نريد العمل في إطار قانوني. ولذلك نحن نحرص من وراء تقديم الملف - الترخيص - إلى وزارة الداخلية على إثبات قانونيتنا »⁽⁶⁾ .

1 - البورقيبية والحركة الإسلامية : أصول الاتفاق

والصراع

إذا كان هناك توافق أيديولوجي بين الحركة الإسلامية والنظام في معاداة الحركة اليسارية ومحاربة الأفكار الشيوعية، إلا أن التباينات فيما بينهما، برزت

⁽⁵⁾ - المراجعة - العدد 2 1979 (دعوة إلى الرشد) راشد الغنوشي. والمعرفة العدد 5/1979 (العمل

الإسلامي وقطاع الطرق) راشد الغنوشي .

⁽⁶⁾ - مقابلة مع صلاح الدين المورشي وعبد الفتاح مورور في مجلة النهار العربي والحرلي 6/7/1981 .

عند ظهور حركة الاتجاه الإسلامي بقوة في أوساط الحركة الطلابية، كما وكيفا، إثر «تمرد» اليسار الطفولي على النظام، الذي استتبع الصراعات الإيديولوجية و السياسية للمجموعات اليسارية خلال فترتها البطولية التي حاربت فيها النظام، على الرغم من التفاوت العميق القائم بين الأطروحات اليسارية وإمكانية وجود تنظيم نقابي مستقل .

على نقيض دخول اليسار في أزمنته البنيوية واشتداد حالة التشرذم والتفتت في صفوفه وبداية انهيار تأثيره في الجامعة، أصبحت حركة الاتجاه الإسلامي تبحث عن نقاط ارتكاز داخل الأطر النقابية للحركة الطلابية. وعلى الرغم من أن حركة الاتجاه الإسلامي تلقت ضربة موجعة في صيف 1981، إلا أن النصف الأول من عقد الثمانينات ستشهد فيه الحركة حالة من الاستقطاب قوية جداً بفضل جهاز التنظيم السري، إذ ستوظف الحركة كل عناصر الاستمالة من رياضة وكشافة وفن وثقافة، وهي كلها أدوات اجتذاب وزرع في أرض أصبحت أكثر خصوبة بمفعول الثورة الإيرانية وبروز قيادات الحركة إلى العلن. وكان من الطبيعي أن يمتد للنشاط الإسلامي نفسه إلى النواة التي بدأت تتكون منذ 1975، وهي النواة « العسكرية الأمنية » التي ستركز نشاطها واستقطابها التنظيمي من داخل الأكاديمية العسكرية، واختراقها للمؤسسة الأمنية التونسية .

فمجالات الاختراق التي ركزت عليها حركة الاتجاه الإسلامي طيلة عقدي السبعينات والثمانينات هي مجالات التعليم والإعلام والجيش والشرطة، وحققت فيها نجاحات مهمة ومتفاوتة. لكن تنامي قوة التنظيم الإسلامي، واتساع نطاق استقطابه الاجتماعي والسياسي لم تمكن حركة الاتجاه الإسلامي من الحصول على الترخيص لها باعتبارها حزبا سياسيا في البلاد، ولم يُرخص لها بإصدار مجلة ناطقة باسم الحركة .

شهدت سنة 1983 بداية الانفراج بين حركة الاتجاه الإسلامي وحكومة مزالي، وكان أحد أسباب الانفراج يكمن في الوساطة التي قام بها د. حمودة بن سلامة أمين عام الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وأحد الشخصيات السياسية المهمة، وصلاح الدين الجورشي أحد الذين شاركوا بنشاط الحركة ثم تخلى عنها، وذلك بين الحكومة التونسية والحركة، ولاسيما أمينها العام عبد

الفتح مرور، وقد نقل الجورشي شروط حكومة مزالي إلى الاتجاه الإسلامي ممثلة بثلاثة بنود⁽⁷⁾.

- تخلي الحركة عن اعتبار نفسها حزباً سياسياً

- التوقف عن سياسة تسييس المساجد

- احترام القانون وشجب كل ممارسات العنف

وقد بدأت استجابة كبيرة في أوساط حركة الاتجاه الإسلامي لشروط الحكومة ووساطة الجورشي. وهكذا أصدرت الحركة بياناً في السادس من حزيران 1983 بمناسبة مرور عامين على تأسيس الحركة، تضمن نقطتين اعتبرتا بمثابة تحول مقبول في موقفها إزاء السلطة، فقد أكد البيان .

- عدم لجوء الحركة إلى العنف، ونبذ كوسيلة في العمل السياسي .

- عدم اعتبار « حركة الاتجاه الإسلامي » ممثلة للإسلام كتنيار، والاعتراف بأنها جزء من تيارت إسلامية، والتنبذ بأي احتكار للدين من قبل أي حركة سياسية إسلامية .

واعتبر هذا « التحول » من قبل الحركة حافظاً للسلطة التونسية على اتباع سياسة جديدة إزاء الاتجاه الإسلامي بهدف تشجيع الاتجاهات المعتدلة داخل الحركة، وخاصة أن الحملات المتتالية على الحركة، وقد أخفقت في تصفيتها باعتبارها ظاهرة في الحياة السياسية ولا سيما أن الحركة، بدأت تحظى بتعاطف جماهيري واسع، بات يخيف السلطة من أن تتحول معه إلى جماعات سرية ذات طابع ... إرهابي⁽⁸⁾. وهكذا أوجدت السلطة فرصتها في البدء بسياستها الجديدة. فكانت الأحكام المخففة في تموز 1983 ضد معتقلي الاتجاه الإسلامي ثم بدأ التمهيد لإطلاق سراح أمين عام الحركة عبد الفتاح مرور، الذي كان قد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات عام 1981⁽⁹⁾.

وقد جاءت خطوة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بإطلاق مساجين حركة الاتجاه الإسلامي بمن فيهم زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي، والتي اتخذها في آب 1984 بمناسبة عيد ميلاده الحادي والثمانين، جاءت مؤشراً مهماً على

(7) - مجلة المجلة تاريخ 1983/8/6 وأيضاً الشراع تاريخ 1984/9/10 .

(8) - جريدة الأنباء الكويتية تاريخ 1983/8/17 .

(9) - مجلة الشراع اللبنانية تاريخ 1984/9/10 .

تغييرات في موقف السلطة التونسية من الحركة وإمكانية حصولها على حق ممارسة نشاطها التنظيمي والدعاوي بصورة علنية⁽¹⁰⁾.

وقد رحبت أحزاب المعارضة التونسية بقرار العفو الرئاسي هذا، وأصدر كل من رابطة حقوق الإنسان التونسية، وحزب الوحدة الشعبية الذي يتزعمه محمد بلحاج عمر، والحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي يتزعمها أحمد المستيري، بيانات بهذا الاتجاه⁽¹¹⁾، فيما أضافت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى ذلك مطالبته باتخاذ خطوات أخرى على طريق تدعيم المسار الديمقراطي وضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الفردية والعامة، كما طالبت بتحقيق :

- اتخاذ مبادرات علنية وحكومية بقصد تهدئة الخواطر، وفي اتجاه طلي صفة حوادث ثورة الخبز ونتائجها .
- إعلان العفو التشريعي العام في البلاد.
- عودة جميع المنفيين السياسيين إلى الوطن.
- ضمان الحق في الشغل، والحقوق المدنية و السياسية للمساكين السياسيين السابقين.
- إطلاق سراح جميع من حوكموا من أجل آرائهم، أو من أجل انتمائهم السياسي .
- تنظيم الإيقاف التحفظي، وتقديم الضمانات لمنع التعذيب خلال الاستئطاق .
- ضمان حق التنظيم بدون عراقيل، وإقامة تعددية سياسية حقيقية في البلاد⁽¹²⁾.

وعبر الشيخ راشد الغنوشي زعيم الحركة عن ارتياحه لقرار الحبيب بورقيبة بإطلاق سراح مساجين حركة الاتجاه الإسلامي، وقال : « أن تحقيق هذه الخطوة، لم تكن مصادفة، بل كانت نتيجة مسيرة نضالات وجهود القوى الديمقراطية والمنظمات السياسية والإعلام المستقل. وأساساً جهود الشعب

⁽¹⁰⁾ - جريدة القبس الكويتية تاريخ 1984/8/15 .

⁽¹¹⁾ - مجلة الموقف التونسي العدد 14 تاريخ 1984/8/11 (ص 18) .

⁽¹²⁾ - القبس الكويتية 1984/8/15 .

المسلم، بل جهود كل المنظمات العالمية والإنسانية»، وقد أعرب الغنوشي عن أمله في أن يتم رفع الحصار والسجن عن بقية القوى السياسية وتمكينها من حقها في التواجد القانوني، وحق التعبير، ورفع القيود عن الصحافة⁽¹³⁾.

2 - من الخروج من السجن إلى مرحلة الصدام مع السلطة:

حين غادرت القيادات الإسلامية السجن في صيف 1984 بدأت حركة الاتجاه الإسلامي تقوم بمراجعة نقدية للخيار السياسي في الفترة السابقة التي حققت فيها الحركة الإسلامية نقلة نوعية من مستوى حركة ثقافية اجتماعية معتدلة إلى حركة سياسية راديكالية ثورية، تتحدى السلطة في موقع قوتها، باعتبارها حركة تحمل مشروعاً إسلامياً مقابل الإقلاص الذي انتهى إليه المشروع البورقوبي القفريبي الذي تحول إلى عصا وإلى مجموعة مافيا في عهد الجنرال بن علي.

وفي سياق هذه المراجعة برزت تيارات مختلفة داخل حركة الاتجاه الإسلامي، وكانت قضايا الخلاف داخل الحركة تتبدى في ثلاث قضايا أساسية هي : قضية العمل السياسي في رؤية الحركة، وقضايا الخلاف النظري، وموضوع قيادة الحركة⁽¹⁴⁾.

حول موضوع العمل السياسي ،

التيار الأول ويدعو إلى التفاعل مع الأطراف المتعاطفة مع الحركة داخل الحكم وفتح جسور الاتصال معها. وكان المقصود بهذه « الأطراف » رئيس الوزراء آنذاك محمد مزالي الذي لعب الدور الرئيس في قرار الإفراج عن قيادة الاتجاه الإسلامي المعتقلة. وكان عبد الفتاح مورو أمين عام حركة الاتجاه الإسلامي الذي أفرج عنه قبل زملاته لأسباب صحية هو مهندس هذا التقارب، إذ التقى مزالي

(13) - المصدر السابق عينه.

(14) - عرضت مجلة الموقف التونسي في عددها (27) تاريخ 1984/11/17 ملفاً حول الصراعات داخل حركة الاتجاه الإسلامي بعنوان « الاتجاه الإسلامي - علاقات تلمذ الانقسام » (ص 6 - 10) .

أكثر من مرة في بيته وسلمه في إحدى المرات رسالة موجهة إلى الرئيس بورقيبة تتضمن التزام الحركة العمل في إطار الدستور وشرعية القانون، وكانت هذه الرسالة للورقة الحاسمة في إقناع بورقيبة باتخاذ قرار العفو. ويدعو مورو إلى انتهاج المسار السياسي المقون والحصول على تأشيرة حزب سياسي والإسهام في الحملات الانتخابية سواء كانت برلمانية أو بلدية إلى جانب أحزاب المعارضة الأخرى، بغية تعزيز نفوذ الحركة كحزب سياسي، بما يعزز وجود الحركة كاتجاه في البلاد، الأمر الذي يعني ازدواجية سياسية - دينية، بحيث يكون للحركة زعامة سياسية وزعامة دينية. ويؤيد هذا التيار التعددية والعلاقة مع الأحزاب الأخرى كخط تكتيكي، وبهذا المعنى فإن دعوات « الديمقراطية » عند هذا التيار، ترفع شعاراً في الظرف الحالي كما هي حال المطالبة بالعفو التشريعي العام لأن شعارات كهذه، تعتبر شعارات علمانية تتعارض مع الاتجاهات المبدئية للحركة (15).

التيار الثاني كان يمثل الشيخ راشد الغنوشي وهو يلتقي مع التيار الأول في العديد من النقاط، إذ كان يؤكد أن شعارات التعددية والعفو العام والصحافة ينبغي أن تستخدم للاستفادة منها لخدمة حركة الاتجاه الإسلامي حتى يتصلب عودها وتستطيع إيداع شعار « الديمقراطية » باعتباره شعاراً علمانياً بشعار « الشورى المشروطة » وفضلاً عن ذلك إن ممثلي هذا التيار وأنصاره يرون ضرورة الدمج بين الزعامة الدينية و السياسية في تعبير واحد، مع التأكيد أن الدور السياسي هو مجرد دور عرضي مقارنة بالدور الديني .

التيار الثالث والذي تعبر عنه الأوساط الطلابية في حركة الاتجاه الإسلامي، ويعبر هذا التيار عن نفسه في رفضه لقوانين العمل السياسي والحصول على التأشيرة، لأن ذلك في نظرهم تحالف مع السلطة الرجعية واعتراف بشرعيتها الدستورية. وعليه فإن العمل السياسي ينبغي أن يحسم مسألة العلاقة مع السلطة - وحزبها - والمعارضة العلنية للرسمية وعلى الحركة أن تعد نفسها لتسلم للسلطة عبر

(15) - المصدر السابق

الدعاية السياسية السرية، ومقاطعة الأجهزة الرسمية، وتأهيل قاعدة إسلامية مع قيام تنسيق مع حركة للوحدة الشعبية التي يترعها السيد أحمد بن صالح في الخارج، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، ثم مع للحزب الشيوعي التونسي مع ضرورة الابتعاد عما يمكن أن يشير إلى وجود تحالف مع هذه القوى، حتى لا يستغل في إبعاد « تهمة الإلحاد » عنها، كما يؤكد هذا التيار المراهنة على الاتحاد العام التونسي للشغل للأهمية التي يمثلها، والتحالف مع الشق العائشوري (نسبة إلى الزعيم النقابي الحبيب عاشور) وهو يخوض الصراع مع اليسار النقابي.

وشكل التياران الثاني والثالث الأكثرية داخل حركة الاتجاه الإسلامي، ووفقا موقف الرفض بدرجات متفاوتة لأراء وأطروحات عبد الفتاح مورو. وفي المؤتمر السري الذي عقدته الحركة في كانون الأول (ديسمبر) 1984، حمل رموز التيارين الثاني والثالث على ممثلي تيار مورو وعلى بعض الكوادر أمثال عبد العزيز التميمي وكمال بن يونس (مراسل إذاعة لندن بتونس) وعضو المكتب السياسي بنعيسى الدمني الذين كانوا ينتقدون عدداً من المقولات السلفية مثل مقولة « جاهلية المجتمع » وسيطرة الفكر الإخواني على الحركة بشكل عام. وأكدت الأكثرية في المؤتمر رفضها لمضمون الرسالة التي وجهها مورو إلى الرئيس بورقيبة عن طريق محمد مزالي .

الخلافا النظري

أما التناقض النظري أو الفقهي داخل حركة الاتجاه الإسلامي، فهو تناقض منهجي في رؤية الدين والواقع و«لختلاف عقيدي واجتماعي وسياسي يمس جوهر القضايا المطروحة ومنهج التعامل معها» وقد اتخذ هذا التناقض شكلاً حاداً في قضيتين أساسيتين⁽¹⁶⁾.

الأولى: علاقة العقل بالنقل، الأمر الذي يشير إليه التفاوت التفسيري للنصوص القرآنية، ومن ثم تحديد جوهر المفاهيم الأساسية من طراز: ماهية الإسلام، و ماهية التوحيد، وعلاقة الدين بالسياسة ومسألة الديمقراطية. ويمبر الخط التقليدي - قيادة الحركة - عن

(16) - المصدر السابق .

موقفه بتقديم مركز -النقل- النص الديني على العقل، بقراءة النصوص الدينية قراءة أصولية لا تاريخية، فيما يحاول الاتجاه الآخر تقديم تفسيرات أكثر عصريّة للتصوص الدينية .

الثانية : الموقف من السلفية، التي يرتبط بها الموقف من العلاقة بين العقل والنقل في فهم النصوص الدينية، إذ ينتقد المجددون داخل حركة الاتجاه الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي بصفته «ممثلاً للخط السلفي الرجعي داخل حركة الاتجاه الإسلامي»، انطلاقاً من تقديمه النقل على العقل، وربطه ذلك بالسلفية الأصولية .

الخلاف في موضوع قيادة الحركة

تبادل قطبا حركة الاتجاه الإسلامي زعامة الحركة والجسم الطلابي فيها الاتهامات بسبب الخلافات الناتجة أصلاً عن تفاوت المواقف واختلافها إزاء السلطة والإجراءات الساخنة التي شهنتها تونس في النصف الأول من عقد الثمانينات .

إذ كانت حركة الاتجاه الإسلامي تتمتع بشرعية تاريخية في مستوى نشاطها وقيادتها، ولم تكن تسمح من قبل ببروز قيادات الجيل الثاني الذي تربى في حلقات التنظيم، فإن الزج بهذه القيادة التاريخية في السجن في صائفة 1981 سيسمح في المجال لبروز قيادات الصف الثاني وأبرزهم حمادي الجبالي مهندس ينتمي إلى القيادات التكنوقراطية، وهو سيصرف كل ما تحقق له من ملكات وتكوين ليحول التنظيم الإسلامي من ظاهرة ارتبطت بالمساجد إلى ظاهرة تحقق انتصاراً جماهيرياً في الشوارع. حمادي الجبالي كان معاضداً بمكتب تنفيذي يضم كل من علي العريض والأزهر نعمان ومحمد القلوي وعلي بورلوي وعلي الزروني ومحمد المكروت. كل واحد من هؤلاء كان يحمل اسماً واحداً أو اسمين حركيين. حمادي الجبالي عرف باسم وحيد ثم عبد الواحد وعلي العريض باسم جلال ثم فيصل أما الزروني فعرف باسم فارس ثم تغير إلى حامد في حين عرف المكروت باسم عياد ثم الحاج وحمل الأزهر نعمان اسم صلاح وعرف بورلوي باسم محفوظ .

هذه القيادة هي التي ستولى تسيير الحركة من صائفة 1981 إلى مؤتمر سليمان في سنة 1984، إنها ستجتمع سراً مرتين كل أسبوع برئاسة حمادي الجبالي. من محاور النقاش في هذه الاجتماعات نشاط خلايا التنظيم في

المناطق والاستماع إلى عرض أسبوعي عن مسار العمل الدعوي في الجهات وحالات الاستقطاب وما يتبعها من إنشاء خلايا جديدة خاصة في المعاهد التلمذية وفي الجامعة .

المهندس حمادي الجبالي وأسناد الرياضيات محمد شمام شكلا الدينامو المحرك للتنظيم على صعيد النشاط والتعبئة واخترق المؤسسة العسكرية والأمنية، في حين كانت القيادة في السجن تسعى لمد الجسور نحو محمد مزالي للاستفادة منه بهدف إطلاق سراحها. وتحقق ذلك بعد سبعة اشهر من أحداث ثورة الخبز عام 1984، حيث خرجت القيادة التاريخية لحركة الاتجاه الإسلامي. وبهذا الخروج تكتشفت بعض الحزازات والخلافات .

وكان الإفراج عن الشيخ راشد الغنوشي ورفاقه قد أفضى إلى وجود قيادتين في التنظيم: قيادة الجيل الأول التي مثلها راشد الغنوشي وصالح كركر ومن معهما، وقيادة الجيل الثاني التي قادها حمادي الجبالي، الأولى تعتبر نفسها هي الشرعية وهي الممثلة لقرارات مؤتمر 1981، والثانية تعتبر أنها اكتسبت شرعية ميدانية، وان القاعدة التنظيمية الموزعة في أنحاء البلاد أنست العمل معها، وأصبح تماسك الحركة مهدداً بوجود الفريقين جنباً إلى جنب من دون حسم الأمر والخروج بموقف واضح .

وكانت القيادة التاريخية تشكو في حد ذاتها شروخا بين أعضائها، ذلك أن خلافات حادة حصلت في السجن بين الشيخ راشد الغنوشي وصالح كركر، نتيجة للمساعي التي بذلت لدى محمد مزالي للحصول على الإفراج ورسالة الاستعطاف التي تم توجيهها إلى الرئيس السابق الحبيب بورقيبة لطلب العفو عن المسجونين. والرسالة حررها عبد الفتاح مورو، إلا انه لم ينجز ذلك بصورة إفرادية بل كانت نتيجة مشاور ونقاش بين العناصر القيادية الموجودة خارج السجن و الشيخ راشد الغنوشي الذي تمتع بطيلة بقاته في السجن بإمكانية التخاطب مع القيادة الجديدة .

وقد أسهمت عملية دخول قيادة الحركة إلى السجن في سقوط حالة التقديس التي أحيطت بها القيادة التاريخية، وفي تقديم القطاعات الطلابية والشبابية التي انضمت إلى الحركة بعد الثورة الإيرانية، وأظهرت تأييداً لعملية قفصة سنة 1980، وتوجهت نحو التوسع في العمل السياسي من خلال الإضرابات الطلابية سنة 1981، رموزا لبعض المراكز القيادية في أثناء وجود القيادة في السجن، وفي تصعيد الخلافات بصدد موقع كل من القيادة

التاريخية وقيادة الجيل الثاني في حركة الاتجاه الإسلامي، التي أظهرت في تجربتها أربع قواعد في حل الخلافات وهي :

- 1- محاولة احتواء معارضي القيادة بإعطائهم مراكز قيادية في الحركة.
- 2- وفي حال إخفاق المحاولة فإنه يتم اللجوء إلى تهيش الخلاف وتحويله إلى خلاف شخصي .
- 3- اللجوء إلى الحسم للتنظيمي باتخاذ قرارات تنظيمية تتعلق بموضوع الخلاف ورموزه.

4- تبني نقاط الخلاف لتسبيح التناقض مع المعارضين والاستمرار في إدانتهم ووصفهم بصفات نقل من حجمهم وقوتهم .

وهكذا، فإنه عدا عن التناقضات النظرية، فإن الخلافات السياسية قد اتسعت داخل حركة الاتجاه الإسلامي، وتم تبادل الاتهامات، بحيث بدت القيادة الطلابية مسؤولة عن دخول قيادة الحركة وكولدها في السجن بسبب المواقف المتطرفة، فيما بدت القيادة التقليدية للحركة متهمة لهذا السبب أو ذاك بالتواطؤ مع النظام ومحاولة إضفاء الشرعية عليه بخاصة في موضوع الحصول على تأشيرة لممارسة النشاط السياسي في إطار النظام والاعتراف بالشرعية الدستورية (17).

هذه التناقضات هي التي فرضت مؤتمر كانون أول 1984، الذي انعقد بمدينة سليمان، وترأسه آنذاك علي العريض. هذا المؤتمر أعاد التنظيم إلى قبضة الشيخ راشد الغنوشي. إذ سمح له استيفاء الشروط التي نهى له الإمامة بمفهومها الديني للتنظيم. فأخذ الشيخ راشد الغنوشي الإمارة وهو أمر طبيعى، إضافة إلى رئاسته المكتب التنفيذي وهو أمر مغاير تماماً لتقاليد الحركة التي كانت تحرص من قبل على الفصل بين خطة الإمارة والمكتب التنفيذي كجهاز سري للتسيير والإدارة، وأخذ أيضاً قيادة المكتب السياسي العلني الذي يقود حركة الاتجاه الإسلامي أمام الرأي العام. كما اتخذ المؤتمر قرارات عدة سيكون لها بعد ذلك أهمية كبرى خاصة قرار إحداث مركز شرعي في صلب الحركة للنظر في مدى تطابق قراراتها مع الشرعية الإسلامية .

(17) - فابسة سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس - (بدون ذكر دار النشر)، الطبعة الأولى 1986، (ص222).

ومنذ تلك الفترة اختارت الحركة طريق إعادة بناء خلاياها وإنشاء لجان متخصصة يتولى رئاستها أعضاء « المكتب التنفيذي » الذي تم تعيينه في مؤتمر 1984 ومن هذه اللجان لجنة القطاع النقابي ولجنة القطاعين السياسي والإعلامي ولجنة الإدارة والتنظيم ولجنة المالية، كما تم تعيين المهندس حمادي الجبالي رئيساً للمكتب التنفيذي السري. وإلى جانب المكتب التنفيذي اختارت الحركة في تلك الفترة أيضاً أعضاء « مجلس الشورى » وهو أعلى هيئة في الحركة بعد المؤتمر، إلا أن الصورة العلنية للاتجاه الإسلامي « كانت تختلف عن هذا البناء الذي أنشئ على صيغة التنظيمات السرية الحديدية بما في ذلك استخدام الأسماء المستعارة. ففي يونيو 1985 أي في الذكرى الرابعة للإعلان عن تأسيس الحركة، عقد خمسة من قيادي الحركة مؤتمراً صحفياً ليعلنوا أنهم هم أعضاء المكتب السياسي الجديد. وكان على رأسهم راشد الغنوشي وبعد الفتح مورو، إلا أن ثلاثة من مكتب 1981 كانوا قد غادروا الحركة وهم: بنعيسى الدمني مسؤول النشاط الإيديولوجي و زاهر المحجوب المسؤول المالي وحبيب المكلي مسؤول الإعلام، وعوضهم ثلاثة قياديين جدد هم حبيب اللوز وحمادي الجبالي وحبيب المويصي، لكن الواضح أن هذه القيادة العلنية لم تكن تعكس الجسم التنظيمي الحقيقي الذي كان عماده 20 شخصاً هم (6) أعضاء المكتب التنفيذي و(14) أعضاء مجلس الشورى، وأسهمت القيادة العلنية في إقامة علاقات مع أحزاب المعارضة الأخرى ومع الصحافة وحتى مع الحكم. ففي أعقاب الغارة الصهيونية على ضاحية حمام الشط في أكتوبر 1985 نظمت أحزاب المعارضة اجتماعاً شعبياً في العاصمة لإدانة الموقف الأميركي. وشارك الغنوشي باسم «الاتجاه الإسلامي» في هذا الاجتماع. ثم استقبل المرالي بعد أيام رؤساء الأحزاب الثلاثة المعترف بها، واستقبل بعدهم وفداً يمثل « حركة الاتجاه الإسلامي » ويتألف من الغنوشي ومورو والجبالي .

وطبعاً أتبع الخبر في كل وسائل الإعلام الرسمية، كانت تلك المناسبة المرة الأولى التي يلتقي فيها مسؤول كبير في الحكومة قياديين من « الاتجاه الإسلامي » بشكل رسمي وعلني .

على صعيد العمل السياسي والفكري كثفت الحركة نشاطها وسعت إلى انتداب عناصر جديدة خصوصاً في الكليات والمعاهد، واتخذت من المساجد مجدداً منطلقاً لنشر الدعوة، وساعدها في ذلك أن عدداً كبيراً من الكوادر الهاربة في الخارج تمكنت من تصوية أوضاعها القانونية وعادت إلى تونس مثل

فاضل بلادي الذي تولى رئاسة الحركة مدة قصيرة قبل خروج الغنوشي من السجن. وكانت الجامعة تمثل منطقة بمفردها في بنية الحركة التنظيمية ترتبط مباشرة بالقيادة ويقودها مجلس الجامعة، وكانت المساجد داخل المباني والأحياء الجامعية هي مراكز الإشعاع والعمل، حيث عقد الاتجاه الإسلامي « المؤتمر التأسيسي » للاتحاد العام التونسي للطلبة عام 1985. وبهذه الخطوة جسد الطلبة الإسلاميون مشروع الانشقاق النقابي في الجامعة مكرسين بذلك التعددية النقابية في الحركة الطلابية، باعتبارها تلقي موضوعاً مع برنامج النظام التصفوي الذي يهدف إلى تكوين نقابة خاصة للطلبة الدستوريين، الذين ظلوا هامشيين في الجامعة، ونقابة للطلبة الأصوليين الإسلاميين، ونقابة لليسار. علماً بأن الطلبة الإسلاميين يعتبرون الطلبة اليساريين دعاة المؤتمر (18) الفارق للعامة هم المجسدون الحقيقيون للانشقاق، وذلك برفض النشاط النقابي و السياسي للتيار الإسلامي على صعيد الاتحاد .

أما العمل التنظيمي داخل المحافظات فقد تميز بما يلي:

كان يشرف على كل محافظة عامل تتسابق مباشرة مع القيادة ويساعده مكتب تنفيذي محلي، وكانت العاصمة مقسمة إلى أربع مناطق. كما يوجد في كل منطقة مجلس استشاري محلي يرتبط بالمجلس الاستشاري المركزي ومهمته النظر في القضايا المطروحة على الحركة وانتداب الأعضاء الجدد وتكوينهم سياسياً وعقائدياً ضمن خلايا يبلغ معدل عدد أعضائها (5) أعضاء وتجمع كل منطقة إسهامات مالية من الأعضاء تنفق في نشاط الحركة ويحول جزء منها إلى القيادة، إلا أن اللافت للانتباه أن التحقيقات كشفت عن عدد كبير من التجار الذين كانوا يساعدون الحركة بالأموال من باب «إخراج الزكاة» وهو تطور مهم بالمقارنة بمرحلة ما قبل 1981 .

أما على الصعيد الخارجي فكان للحركة فروع في باريس والجزائر والمغرب، كما أقامت الحركة صلات وثيقة مع الحركات المماثلة في الجزائر والسوان، إذ زار وفد من قيادة «الجبهة القومية الإسلامية» تونس وأجرى سلسلة من الاجتماعات مع قيادة الحركة في تونس وانتقل عدد من كوادر « حركة الاتجاه الإسلامي» إلى السودان للاستفادة من خبرة «الجبهة» وتجاربها .

وكان طبيعياً في مناخ التحولات التي عرفتها الحركة في منتصف الثمانينات وتعاطف حجمها وانتشار بنيتها التنظيمية أن يتوقف القياديون لمرحلة المرحلة الماضية وتحديد خطوط المرحلة الآتية، لذلك دعت القيادة إلى مؤتمر

عام سري بالمنزه في ديسمبر 1986 استمرت أعماله لمدة يومين وكان برنامجاً حمادي الجبالي وحضره نواب عن كل المحافظات وتمت خلاله مناقشة تقريرين سياسي ومالي وبحث آفاق تطور الحركة في المستقبل. واتخذ المؤتمر قرارين: الأول تصديق وثيقة " الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الإسلامي ". الثاني : انتهى الحضور إلى الاتفاق على وثيقة توجيهية تسمى « الاستراتيجية » وتنقسم خطة عمل الحركة إلى ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة البلاغ والتعريف بالنفس ومرحلة إعداد البديل من برامج وكوادر وفقاً « للنمط الإسلامي » ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي « مرحلة التمكين ». وأعاد المؤتمر انتخاب راشد الغنوشي رئيساً للحركة وعين أعضاء مجلس الشورى والمكتب التنفيذي الذي وضع كلاً من حمادي الجبالي وصالح كركر وعلي العريض، والفاضل البلدي ومحمد شمام وعلي الزروقي، ولم يمر شهر على هذا المؤتمر حتى عثرت قوات الأمن على مركز وثائق الحركة في بيت بأحد الأحياء الشعبية، وتمكنت بذلك من معرفة بنية الحركة وخلاياها وفروعها، فرفضت نوعاً من الإقامة الجبرية على الغنوشي في بيته خلال شهر تشرين أول (أكتوبر) من سنة 1986. واعتقلت عدداً من العناصر القاعدية وإلحقتهم على المحاكم. وبدأت المواجهة تتصاعد يوماً بعد يوم، خصوصاً بين طلاب حركة الاتجاه الإسلامي، وقوات الأمن في الجامعة؛ إلى أن تقرر الهجوم الشامل في 9 آذار (مارس) سنة 1987، فاعتقل الغنوشي وتبعه عدد كبير من القياديين والكوادر .

لقد بلغت الأزمة التي تفاعلت بين النظام وحركة الاتجاه الإسلامي ذروتها، بإعلان الحكومة هجومها الصاعق على قيادات وكوادر الحركة الأصولية الإسلامية، إثر الاضطرابات والاشتباكات الطلابية العنيفة مع قوات الأمن في حرم الجامعة، وفي شوارع العاصمة التونسية، في شهري نيسان (أبريل) وأيار الذي وافق شهر رمضان من سنة 1987.

وكانت الحكومة التونسية، قد درجت على وصف ما يجري، بأنه مجرد أعمال تخريبية تقوم بها جماعات متطرفة تتلقى تعليمات وأوامر من الخارج » وقد اتهمت السلطات التونسية قيادات وأعضاء حركة الاتجاه الإسلامي، بالتورط والتخطيط مع النظام الإيراني، لمؤامرة تصدير الثورة إلى تونس، والإطاحة بالنظام التونسي، في أعقاب الإضرابات والاضطرابات الطلابية في الجامعة، وإلقاء السلطات الفرنسية القبض على عدد من التونسيين في باريس

على علاقة مع إيران، الأمر الذي جعل تونس تقطع علاقاتها مع طهران. وأعلن مدير الحزب الدستوري السابق عبد العزيز بن ضياء، إن تونس تواجه « فراغا إيديولوجيا » ودعا كوادر الحزب الحاكم إلى « العمل لسد هذا الفراغ من أجل التصدي في الحال لخطر التشدد الديني، ولكفالة الاستقرار والبقاء للحزب » .

وفيما أظهرت التطورات ازديادا حادا في المواجهة مع حركة الاتجاه الإسلامي، وخوفا حقيقيا من مصير النظام التونسي، أظهرته طريقة التغطية الإعلامية الحكومية الحزبية للمعركة، اظهر التيار الإسلامي بالمقابل قدرة على المبادرة، إلى انتهاج أسلوب العصيان المدني في التغيير .

إن النظام بدأ يستشعر خطر قوة حركة الاتجاه الإسلامي عندما تنامي تأثيرها في الجامعة والمعاهد الثانوية وغزت المؤسسات التعليمية، وسيطرت على الجمعيات الدينية، مستغلة المنابر العلنية، كالمساجد والأطر الأخرى، لا سيما حين أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح المنتجين الصغار، وبعض الشرائح من البرجوازية التجارية وكبار الملاكين العقاريين، أي تلك الفئات الاجتماعية المحافظة.

منذ انتصار « الثورة الإسلامية » في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية، أعطى خطاب « الاتجاه الإسلامي » وبخاصة الصحفي منه، دعاية كبيرة لهذه الثورة ولزعيمها الخميني. وقد استغلت « حركة الاتجاه الإسلامي » تعاطف قطاعات عريضة من الشعب مع ثورة الشعوب الإيرانية، لتبث وتنتشر أفكار الخميني ونداءاته، ولكي تبلور أطروحاته المتمثلة في أن الدور الريادي، من الآن فصاعداً هو للحركة الإسلامية، ولرجال الدين في تحقيق التغيير الاجتماعي و السياسي في تونس، عن طريق حلول عهد « الطريق الثالث الإسلامي»، واعتبار « الثورة الإيرانية »، مثالا نموذجيا يحتذى به في هذا المجال. وقد كتب الشيخ راشد الغنوشي في مجلة المعرفة الناطقة باسم الحركة الإسلامية في تونس، تحت عنوان (الثورة الإيرانية ثورة إسلامية) « إن الحركة الإسلامية في إيران، وإن كانت قاعدتها شيعية، فإنها تصب في التيار العالمي للبعث الإسلامي، مستهدفة إيقاظ الأمة الإسلامية بكاملها ووضعها في القيادة الحضارية للعالم ». ويضيف قاتلاً : « وحيث تقتصر الحركة الإسلامية في إيران، فإنها تسجل بادرة عظيمة من الصراع المحتد اليوم في العالم بين قوى الطاغوت وقوى التحرر، وبين الأنظمة الجبرية وبين الشعوب المحرومة

المستضعفة، ولذلك فسوف تكون نموذجاً يهتدي به كل الأحرار في العالمين الإسلامي والنامي، وتصبح إيران قلعة للحرية ومركز الإشعاع الرسالي في العالم». «إن ثورة إيران هي ثورة الإسلام ضد الاستبداد والقهر والتبعية والاستغلال، إنها ثورة المستضعفين ضد الطغيان السياسي والاستغلال الاقتصادي» (18).

ثم إن هناك عدة عوامل أخرى ذات شأن مهم أسهمت إلى حد كبير، في احتدام التناقضات بين «حركة الاتجاه الإسلامي» والنظام. فهناك تعمق أزمة الرأسمالية الطرفية والتابعة، وما أفرزته من أزمة بنوية عميقة في المجتمع، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية وثقافية وأخلاقية، وتنامي أزمة القيم في المجتمع، وتفكك بنية التشكيلة الاقتصادية التابعة بين اتجاه رأسمالي تبعية مرتبط بنوياً بمركز الرأسمالية العالمية، وقطاع اقتصادي تقليدي تتعايش فيه أنماط الإنتاج القديمة والمتفائلة، يزد في تعميق التبعية، وتوسع هوة الفوارق بين الطبقات، بين قطبين متناقضين عدائياً، واحتداد الصراع الطبقي. وقد أدى كل هذا، إلى بروز قوى طبقية جديدة على صعيد المسرح السياسي التونسي، تطالب بالديمقراطية، ويتحقق الحرية السياسية للشعب، وهو ما قاد بدوره إلى «تخلي» النظام تكتيكياً، عن سياسة التصلب والفاشية، التي اتبعتها في السبعينات، والتهج سياسة «التفتح والديمقراطية» مع مجيء حكومة محمد مزالي، إثر مؤتمر الحزب الحادي عشر في نيسان 1981. وهناك مجيء «الثورة الإسلامية» في إيران، وظهور مد إسلامي في عموم الوطن العربي، وانتعاش أطروحات الحركات الدينية والوطنية بوجه خاص. وهناك من جهة ثالثة تضخم صفوف «حركة الاتجاه الإسلامي»، وشعورها بأنها أصبحت تشكل قوة سياسية منظمة في البلاد. وعلاوة على هذه العوامل الثلاثة، هناك الانقسامات والصراعات داخل الحركة الإسلامية التونسية بوجه عام، التي انقسمت إلى عدة فصائل وتيارات، منها، انفصال «الجماعة الإسلامية» عن «حركة التبليغ»، وتحول «الجماعة الإسلامية» إلى حركة «حركة الاتجاه الإسلامي» - التي تحولت إلى حزب سياسي يحمل هذا الاسم، في يونيو 1981، عندما تم الإعلان عن أسماء قيادته، وكان من ضمنها رئيس الحركة راشد

(18) - الشيخ راشد الغنوشي - مقال تحت عنوان (الثورة الإيرانية ثورة إسلامية) - مجلة المعرفة الناطقة باسم الحركة الإسلامية في تونس، العدد 3 - السنة الخامسة - تاريخ 1979/2/12.

الغفوشي، وأمينها العام عبد الفتاح مورو، وخروج « الإسلاميين التقدميين »، الذين كان يتزعمهم رئيس تحرير مجلة « المعرفة » حميدة النيفر مع استمرار الصراعات داخل الاتجاه، وظهور « الإسلاميين التقدميين ». وقد برزت حركات سلفية أكثر تطرفاً، ولجأت إلى العنف والعمل السري المنظم، وشكلت استمراراً بصيغ مختلفة للتيار الأصولي الإسلامي، أو تعميقاً له، ومنها « جماعة المسلمين »، و« حزب التحرير الإسلامي »، و« الجهاد الإسلامي ». إن هذه العوامل مجتمعة فرضت على « حركة الاتجاه الإسلامي » تحولات حقيقية في مضمون خطابها الإيديولوجي و السياسي، بحيث أصبحت تطبع نشاطها العلني والسري بطابع سياسي مباشر وهجومي، وتطالب بإيجاد أطر للعمل السياسي العلني، من خلال اعتراف السلطة البرجوازية التونسية بها كحزب سياسي، له الحق أن يمنح شرعية للنشاط السياسي العلني، في البلاد. ومن هنا جاء رفض النظام التونسي الاعتراف « بحركة الاتجاه الإسلامي » كحزب سياسي، وبالنشاط القانوني للحركة، مادام هذا الحزب السياسي الديني، يعتمد الإسلام كأيدولوجية سياسية، حيث كرر للنظام قوله : « بان « تونس بلد إسلامي دستورا وواقعاً وممارسة. وعندما يقوم حزب إسلامي في تونس المسلمة فنحن نتساءل هل أن من لم يدخل هذا الحزب هو كافر؟ » .

إن التحول الخطير في الحركة الأصولية السلفية في تونس، يتمثل في عنصر التجديد الأساسي في حركة الاتجاه الإسلامي، وهو بناء التنظيم السري وربطه بقضية السلطة الإسلامية البديلة، باعتباره أداة سياسية من أجل تأسيس الدولة الإسلامية. ثم أن حركة الاتجاه الإسلامي، أصبحت تقوم بتوعية سياسية وتعبئة كاملة في صفوف أعضائها، وعلى صعيد الشارع، للربط بين الإسلام والكفاح ضد « الاستبداد السياسي »، وبالتالي العمل على خلاص تونس من حكم العمالة والخيانة والتهيب، باسم الإسلام وتحت رايته، بوصف الإسلام الدرع الواقعي للشعب. « وهو «الحماية لمكاسبه والمحافظة على هويته والدعاء لمطالبه، والبوقة لعواطفه الوطنية ». وعلى الرغم من أن حركة الاتجاه الإسلامي قد تظاهرت في بداية الثمانينات بقول «اللعبة الديمقراطية» و « بالتعددية السياسية » وبحق الشعب في اختيار من يمثله للوصول إلى السلطة عن طريق « انتخابات عامة »، إلا أن مثل هذه السلوكيات السياسية التي تعكس قدراً كبيراً من مرونة التكيف مع سياسة « التفتيح والديمقراطية » لا يمكن فهمها إلا في سياق « مبدأ الدعوة » للإسلاميين، كما جاء في وثيقة «

رؤية في الخطوة المرحلية للعمل السياسي» .

ومع اعتقال قيادات « حركة الاتجاه الإسلامي » في ربيع 1987، جسد النظام التونسي النهاية العملية والعلنية لمياسية « التعددية السياسية »، مع العلم أن النشاط السياسي للحركة الإسلامية كان منسجماً به بحدود في عهد المزال. ويعتبر إحدى العلامات البارزة في سياسة « التفتح والديمقراطية » التي انتهجها، ولكن حركة الاتجاه الإسلامي التي حاولت بصورة تكتيكية أن تكون « ديمقراطية »، في ظل نظام عريق في الاستبداد والديكتاتورية بشخص رئيسه الحبيب بورقيبة، استخدمت « سياسة التعددية »، وسيلة لتجديد عناصرها وبناء قوتها العسكرية الضاربة، واستغلت الأزمة الاقتصادية، والمعيشية، والبطالة، لاستقطاب الكثير من المعلمين والطلبة، والشباب المعطل عن العمل. وانتقلت إلى تجميع القوة اللازمة من بعض الفئات الاجتماعية البرجوازية الصغيرة، والتجار، وكبار الملاكين العقاريين، لتحطيم سلطان النظام التونسي القائم، عن طريق « الثورة الشعبية » تمثلاً للأسلوب الإبراني، بغية إقامة دولة إسلامية، تحكم قبضتها على المجتمع.

ولكن محاكمة وسجن قيادات وكوادر « حركة الاتجاه الإسلامي » في تموز 1981، واستمرار نشاط الحركة على الواجهتين السياسية و الدينية، وقبولها سياسة التعددية السياسية، رغم أن التعددية بوصفها إحدى مقومات الديمقراطية والعلمانية تتناقض مع رؤية الإسلاميين لأنها تقود إلى فصل الدين عن الدولة. وشجبتها العنف كوسيلة للصراع السياسي، وقبولها الشرعية الدستورية، وعدم الارتباط بعلاقة تبعية إزاء قوى أجنبية، وهو الأمر الذي قاد إلى إفراج النظام عن قيادات وكوادر « حركة الاتجاه الإسلامي » في عام 1984، رغم ذلك كله لم يغير في كل شيء من طبيعة حركة الاتجاه الإسلامي في تونس. ولأن الحركة ظلت متمسكة بإقامة نظام سياسي ديني، يجسد وحدانية العقيدة الإيديولوجية، والفكر الإسلامي، والسيطرة الكلية للدولة الإسلامية، على نطاق المجتمع كله، وعدم الفصل بين الدين و السياسية، والدين والدولة .

وجاءت تلك المحاكمة في ظل احتدام حرب الخلافة المتحركة والقائمة على قدم وساق، حتى بين الخلفاء، وبعد التعديلات الوزارية والحزبية، التي وضعت زين العابدين ومحمد الصباح في خط المجابهة الأولى مع الحركة الإسلامية. يقيناً أن عودة مياسة التصلب والفاشية، قد أثبتت عملياً مياسة « التفتح والديمقراطية »، ولضاعت الحد الفاصل بين عقلية الحزب الأوحد

وانعدام الأحزاب.

في تلك المحاكمة، أظهر النظام التونسي القمعي «حركة الاتجاه الإسلامي» في صورة حركة مرتبطة بالخارج، أو هي امتداد لحركات إسلامية خارجية، تعرض أمن البلاد للخطر، وتتواطأ مع إيران، أولها ارتباطات مشبوهة بالنظام الإيراني، لقلب نظام الحكم في تونس، واتهمها بممارسة الإرهاب. وربط ذلك بما يجري على الساحة الإيرانية، للإشارة إلى ما ينتظره التونسيين من قيام نظام إسلامي، وبدأ يندد بالحركة الإسلامية كحركة «رجعية ومنعصبة ومتخلفة ومترمنة ومنغلقة» الخ.

وقد صدرت الأحكام في تونس في خريف 1987، وقضت بإنزال عقوبة الإعدام في حق سبعة أشخاص منهم خمسة حكموا غيابياً ممن قاموا بالتفجيرات في أحد فنادق مدينة المنستير في صيف 1987. وقضت محكمة أمن الدولة كذلك بالسجن المؤبد مدى الحياة مع الأشغال الشاقة لكل من راشد الغنوشي، وفاضل بلدي، وأفرجت عن 14 آخرين.

وإذا كانت البورقيلية تعيش مرحلة الاحتضار السياسي والتاريخي، بوصفها نظاماً قمعياً، يمثل مصالح الطبقات المالكة للثروة في تونس، وخاصة البرجوازية الكبرئدورية وكبار الملاكين العقاريين، وعمل - وما زال - على سحق عملية التوحيد الحر والمستقل للطبقات الشعبية الكادحة، التي لها مصلحة في الثورة السياسية والاجتماعية، فإن بورقيلية بإرساله الشخصيين الأصوليين اللذين صدر عليهما حكم الإعدام إلى حبل المشنقة، قد وضع الزيت على نار بركان الأزمات في تونس، منهيًا بذلك فصلاً من فصول الصراع بين حركة الاتجاه الإسلامي والنظام. والشخصان اللذان أعدما في إطار قضية 1987 الكبرى، في 8 تشرين أول أكتوبر هما محرز بودقة وديخيل بولباب، ينتميان إلى مجموعة صغيرة أطلقت على نفسها اسم «الجهاد الإسلامي». وكانت هذه المجموعة قد شنت هجوماً على نطاق ضيق (على مكتب بريد ومخفر شرطة) وتم إلقاء القبض على كيلاني الشواشي (الملازم بالجيش التونسي) وحبيب الضاوي (واعظ معروف في منطقة صفاقس) والأزرق (مناضل قومي قديم وعضو سابق في حركة الاتجاه الإسلامي) في صيف سنة 1986، وحكم عليهم بالإعدام في نهاية شهر آب من سنة 1986. وأعلنت المجموعة نفسها مسؤوليتها عن أخطر عملية عنف حدثت في تاريخ تونس، تمثلت بوضع أربع قنابل يدوية في 2 آب 1987 (تاريخ ميلاد بورقيلية) في أربعة فنادق في

مسوسة والمنستير (مسقط رأس بورقيبة أيضاً). وقد استخدم النظام في حينه هذا الحادث كتبرير لتكثيف القمع ضد حركة الاتجاه الإسلامي. وقد أصدرت أحزاب المعارضة الأربعة: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعي، والتجمع الاشتراكي التقدمي، وحزب الوحدة الشعبية، بياناً طالبوا فيه بوقف تدهور الأوضاع ووجهوا نداء إلى « كافة القوى السياسية والنقابية والإنسانية » إلى توحيد جهودها و« الوقوف بحزم ضد هذا التدهور الخطير الذي تمر به البلاد، والعمل على خلق الظروف الملائمة لفتح حوار وطني جدي وصريح بين مختلف القوى الحية في البلاد من أجل حل ديمقراطي تقدمي لهذه الأزمة »



الفصل الخامس عشر:

سلطة السابع من نوفمبر من التعايش إلى الصراع مع الحركة الإسلامية

1 - حدوث الانقلاب العسكري في تونس :

الدوائر السياسية التونسية و العربية والدولية، التي تابعت الأحداث الطاعية على تونس، منذ الإطاحة بمحمد المزالي، وهجوم النظام على الحركة الإسلامية والقوى الديمقراطية في ربيع 1987، وانتهاء فصل من فصول الصراع بين البورقيبية و« حركة الاتجاه الإسلامي » بصدور الأحكام المختلفة للإسلاميين التسعين، اعتبرت في ذلك الوقت أن تونس قد دخلت في مرحلة جديدة، مع صعود رجل تونس القوي الجنرال زين العابدين بن علي الذي استطاع أن يحسم الصراع المركزي داخل السلطة السياسية، عبر الانقلاب العسكري الذي حصل في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 1987 .

وقد فكرت مجموعة إسلامية قريبة من « حركة الاتجاه الإسلامي » وتضم عناصر مدنية وعسكرية القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بالنظام البورقيبي السابق، وحددت لذلك تاريخ الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) 1987، وبررت ذلك بشيخ الإعدام الذي بدأ يخيم على الساحة التونسية، والذي كان يشمل العديد من العناصر القيادية في « حركة الاتجاه الإسلامي » و« إنه أمام إصرار الرئيس على حكم الإعدام لم يبق لنا إلا حل واحد هو التفكير في الإطاحة به ». ولكن لانقلاب السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) الذي قاده بن علي أبطل خطة المجموعة الإسلامية، وعرفت هذه المجموعة فيما بعد بـ« المجموعة الأمنية » أي مجموعة الإنقاذ الوطني .

لقد تناولت معظم التعليقات السياسية العربية والدولية مجموعة الإجراءات

السياسية و الدستورية المتخذة من طرف الرئيس بن علي منذ وصوله إلى السلطة حتى المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم والذي عقد في شهر تموز 1988، والذي تم فيه تغيير اسم الحزب إلى « للتجمع الدستوري الديمقراطي ». وقبل الرئيس بن علي رئاسة الحزب، وأعلن في هذه المناسبة عن ضرورة التعددية السياسية، وعن تعميق المعمار الديمقراطي، ودعا الحزب إلى الانفتاح على الطاقات البشرية والكفاءات الشابة. وكان من بين العناصر التي التحقت بالحزب بعض العناصر اليسارية التي لعبت دوراً مهماً في التنظيمات الماركسية اللينينية التونسية (تنظيمي الشعلة والعامل التونسي) ودخلت الحركة الطلابية، نذكر منهم زهير الذواذي الذي شغل منصب مستشار الأمين العام للحزب، ومنصف خوجة رئيس تحرير صحيفة الحزب: التجديد، وخميس كسيلة ممثل الحزب في رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان. وأصبح لهذه العناصر اليسارية دور مهم في تقرير كيفية معالجة المسألة الإسلامية. ويعتبر موقف اليسار التونسي عموماً من الظاهرة الإسلامية موقفاً إيديولوجياً صارماً، وليس موقفاً سياسياً يخضع لموازين القوى في الساحة السياسية، أو يتحدد بالمواقف السياسية والاجتماعية للحركة الإسلامية⁽¹⁾.

وخاض الرئيس بن علي معركة تصفية الحرس البورقيبي القديم المتفدد على صعيد الحزب والدولة، مستفيداً في ذلك من العداوة الشعبية للبورقبيية. وبدون شك فهي معركة شرسة بين «الغالب الشاب» بقيادة بن علي، والداعمة لروح التغيير والتجديد في البلاد، والطامحة إلى الاضطلاع بدور قيادي على صعيد تحمل المسؤوليات الحزبية والحكومية، وبين الشيوخ المحافظين الذين يدافعون عن مصالحهم الطبقية، وامتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في معظم محافظات وأقضية تونس. إن هذه المعركة لم تتخذ طابعاً إيديولوجياً أو سياسياً، ولا هي متمحورة حول الاختيارات الأساسية للنظام، وإنما تعكس الصراع بين جيلين مختلفين بمقاليتهما وأسلوبيهما في ممارسة الحكم، داخل المدرسة البورقبيية عينها .

وانسجاماً مع هذه الرؤية بدأ بن علي يعزز فريق العسكر في قمة السلطة، وتمثل ذلك بتكوين مجلس الأمن الذي يضم القيادات السياسية والعسكرية المهمة

(1) - محمد بن نصر - حركة النهضة والحكم التونسي - من النطبع إلى القطيعة - مقال نشر بمجلة دراسات سياسية - العددان الثاني والثالث - السنون الأولى ربيع وصيف 1991 (ص 158) .

المسؤولة عن الأمن الداخلي في البلاد. واستقطب بن علي العديد من الخبرات العسكرية والأمنية إلى أجهزة السلطة. فتجد منهم الوزراء وكلاء الوزارات وبعض المسؤولين عن القطاعات المهمة، نذكر منهم : الحبيب عمار، عبد الحميد بن الشيخ، الفزوعي، السرياطي، ومصطفى بو عزيز .

وقام الرئيس بن علي فعلاً بجملة من الإجراءات السياسية، وأطلق سلسلة من الوعود المغرية بصفة تدريجية، تمثلت في الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من الإسلاميين. وكان لإطلاق سراح راشد الفنووشي في شهر أيار (مايو) 1988 الأثر الإيجابي على الساحة الوطنية. وتم طي ملف الشخصيات السياسية التي حاكمها بورقيبة أو أبعدها في السنوات الأخيرة، والسماح بالعودة لعدد من القادة المنفيين، مثل أحمد بن صالح، وصدر قانون جديد للأحزاب كإثبات واضح على إقرار التعددية السياسية. وأصبحت الحريات العامة تستند إلى قانون يضمن حرية الصحافة، وقانون يضمن حرية تكوين الجمعيات، ووقع إلحاق بعض الرموز في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بالفريق الحكومي الجديد، وتحصل الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية على الوجود القانوني. هذه الإجراءات ذات الطابع الليبرالي وقع استكمالها ببعض الإصلاحات على المستوى الدستوري.

وقد اعتبرت هذه الإجراءات السياسية ذات الطابع الليبرالي بمنزلة « طي صفحة حكم الفرد وترسيخ الديمقراطية في البلاد »، لكنها في الحقيقة والواقع، هي إجراءات تم توظيفها لتثبيت ركائز النظام، ذلك أن الدارس لقانون الأحزاب يلمس بكل وضوح ضياع الحد الفاصل بين التعددية الحزبية وانعدام الأحزاب، بمقدار ما أكد النظام على فلسفته ورؤيته الأيديولوجية والسياسية وعلى وضع شروطه السياسية والتنظيمية، فيما يتعلق بالتعددية السياسية وبتأسيس الأحزاب، وطرق ممارسات أحزاب المعارضة السياسية، التي تعتبر أن المحافظة على النظام، ونبذ العنف بكل أشكاله، واحترام الدستور، وعدم الولاء والارتباط بالخارج، هو الأساس لتوليد التعددية الحزبية المشروطة في تونس، حيث يتوجب على جميع المعارضة المتعددة أن تتقيد بها.

ومن هذا المنظار، فإن النظام لم يستطع أن يخرج من ذلك التناقض بين منطق انتهاز الديمقراطية الحقيقية، وبين تفرد ديكتاتورية الحزب الواحد، التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم. ولما كان التوفيق مستحيلاً بين

الديكتاتورية و الديمقراطية، بين الوجدانية والتعددية، فإن كل الإجراءات التي اتخذها بن علي لم تكن بالضرورة مؤشرا على تغيير جوهري في طبيعة السلطة. وهو الخطأ الذي وقعت فيه جميع الأحزاب السياسية تقريبا بما فيها الحركة الإسلامية .

2 - تفاعل الحركة الإسلامية مع وعود التغيير

لما كانت الحركة الإسلامية تعتبر القطب الرئيسي في المعارضة التونسية، في العهد البورقيبي، فإن موقفها من سلطة السابغ من نوفمبر يعتبر حاسما لجهة قراءة مستقبل العلاقة بين الطرفين وبالفعل أعلنت حركة الاتجاه الإسلامي مساندتها الثورية لبیان السابغ من نوفمبر، واعتبرته قد أدخل البلاد في « طور جديد سيقطع مع أساليب الحكم الفردي، ويفسح المجال لكل أبناء تونس ليسهموا في تحسين مستقبلها بعيداً عن الضغائن والأحقاد ». ولم تكف حركة الاتجاه الإسلامي « بالمعانة القولية » بل تعدت ذلك « لتعبي أنصارها في دعم التجربة الجديدة، فعاد الهدوء إلى الشارع واختفت كل مظاهر الاحتجاج » .

. وفي إطار استيعاب « حركة الاتجاه الإسلامي »، وعزل الجناح المتشدد فيها، قام النظام باتخاذ خطوات تمثلت فيما يلي : رد الاعتبار للنواحي الدينية في تونس، وخاصة إعادة فتح الكلية الزيتونية وتحويلها إلى جامعة زيتونية نسبة لجامع الزيتونة، وتأكيد الانتماء العربي الإسلامي لتونس عبر تنشيط التعاون مع الدول العربية في السعودية والخليج، وإذاعة الأذان وخطب الجمعة عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، والقيام بحملة أخلاقية عامة ضد التسبب والاستهتار .

هناك ثلاث قضايا ستحدد مصير العلاقة بين السلطة الجديدة و حركة الاتجاه الإسلامي :

الأولى : « ملف المجموعة الأمنية »، وقد أوضحت حركة الاتجاه الإسلامي موقفها من هذه المجموعة، حيث دعت إلى أنه لا بد أن تری ضمن أوضاع الإرهاب والقمع واسعة النطاق التي قام بها بورقيبة وأنت إلى اعتقال آلاف المواطنين وتقتيل العديد منهم وتكريس الانتهاك لأبسط قواعد حقوق الإنسان، مما أدى إلى انحداد الأفق ونقطة الأمل والتهديد بانهايار الدولة والمجتمع والإخلال بالأمن الداخلي، خاصة بعد أن أصر بورقيبة وحاشيته على

إعادة محاكمة قيادة حركة الاتجاه الإسلامي، وإعلانه العزم على إعدام العشرات منهم. وبعد توضيح إطار « للقضية الأمنية » حاولت حركة الاتجاه الإسلامي، أن ترد على تهمة التسرب إلى المؤسسات العسكرية والأمنية، فاعتبرت أن تنامي الظاهرة الإسلامية وانتشار الوعي الديني قد جاء رداً صحيحاً على الغزو الثقافي والاستلاب والإلحاق الحضاري وتكريساً للذات والهوية، فكان انتشار هذه الصحة في المجتمع بكل فئاته وهياكله. ومن هنا لم يكن هناك تسرب مخطط إلى دواليب الدولة واختراق لمؤسساتها، وإنما هو امتداد طبيعي .

وأكدت حركة الاتجاه الإسلامي أنه رغم تفهمها للملابسات والظروف التي أحاطت بهذه القضية فإنها تعتبر « جنوح عناصر ذات ميول إسلامية إلى التنظيم داخل الهياكل الرسمية للدولة، ومشاركة مناضلين من حركتنا في ذلك، أمر مخالف لخط الحركة النضالي واختياراتها الاستراتيجية في الدعوة والعمل السياسي ». ووجهت الدعوة إلى سلطة السابع من نوفمبر إلى « توخي الحكمة في معالجة هذا الملف باعتباره من مخلفات الماضي الأليم، وأن نتجنب كل ما من شأنه أن يعقد القضية، أو يترك وراءها أثراً سلبياً على مستقبل بلادنا ».

وعلى الرغم من هذه المواقف الحركية، إلا أن السلطة التونسية طلبت توضيحاً رسمياً وموقفاً واضحاً في هذه المسألة، فكان رد حركة الاتجاه الإسلامي في السابع عشر من تموز 1988، في حديث خاص للشيخ راشد الغنوشي أجرته معه جريدة الصباح، إذ صرح بأن القضية الأمنية لا تندرج ضمن توجهاتنا، ولا تلزمنا، وهي الآن في نظر العدالة وانتهى الحوار في ملف المجموعة الأمنية إلى إطلاق سراح كل أفراد المجموعة استناداً إلى قرار العفو الرئاسي الذي صدر في حقهم. وفي هذه الأثناء كانت السلطة تقوم بعملية تطهير واسعة النطاق لكل أصحاب الميول الإسلامية في المؤسسة العسكرية والأمنية، وتسرح العديد من العسكريين والعاملين في النظام الأمني⁽²⁾.

الثانية : معركة الاعتراف القانوني بالحركة الإسلامية .

من أبرز قضايا الصراع السياسي الأساسية التي شغلت الرأي العام

(2) - المصدر السابق (ص 162) .

التونسي والمعارضة للديمقراطية، وما زالت تشغلها، قضية النظرية السياسية الإسلامية حول علاقة الدين بالدولة، في رؤية وتصور الحركة الإسلامية، خصوصاً أن الحكم في تونس، ومعها الأحزاب السياسية المعارضة، يعتبر أن الحركة الإسلامية مخترقة بعقائد تعصبية، وتحمل مسؤولية المواصلات التناقضية بين الإيديولوجيا - الإسلام - باعتباره ديناً إنسانياً وعالمياً متسامحاً، وبين ترجمتها على محك الواقع المجتمعي في تصور الإسلام السياسي لبناء الدولة الإسلامية، التي تحمل في جوهرها ملمحاً تعصبياً ضيقاً، متناقضاً جذرياً مع المجتمع المدني والديمقراطية حسب رأي الرئيس بن علي، الذي رفض المطالب المتعددة للحركة الإسلامية التونسية للاعتراف بوجود سياسي لها، وبالتالي إعطائها الترخيص القانوني للعمل الحزبي بشكل شرعي، مبرراً ذلك أن القانون الخاص بتأسيس الأحزاب يمنع عليها الاستناد إلى الدين أو العرق أو اللغة أو المنطقة، فضلاً عن أن البند السابع من قانون الأحزاب ينص صراحة على ضرورة نقاوة أعضاء الحزب المزعم إقامته من أي أحكام قضائية .

وكانت السلطة التونسية قد وضعت شروطاً للاعتراف بالحركة الإسلامية، منها تغيير اسم الحركة حتى يصبح ملائماً لقانون الأحزاب وتحديد موقف واضح من مجلة الأحوال الشخصية ومن المجتمع المدني. وقبلت حركة الاتجاه الإسلامي بتغيير اسمها، فصارت تحمل اسم « حركة النهضة » واعتبرت أن مجلة الأحوال الشخصية في عمومها اجتهد إسلامي .

وورد في رسالة وجهها السيد حمادي الجبالي عضو المكتب التنفيذي لحركة الاتجاه الإسلامي إلى السيد الهادي البكوش الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في الثامن والعشرين من آذار (مارس) 1988 « نحن حزب سياسي ذو أبعاد حضارية شمولية، سيكون له برامج وأهدافه المعلنة والواضحة، يخضع لنفس الولوجات ويتمتع بنفس الحقوق مع بقية الأطراف السياسية، ويعمل في إطار الشرعية الدستورية، ويحترم القوانين المستمدة من الدستور. منهجه سلمي وأسلوبه الترفع عن كل شيء، أفكاره مستمدة من روح الإسلام ومبادئه الخالدة، متفاعل مع كل الأفكار متزوداً من نتائج حضارات الأمم من علم ومعرفة ومبادئ صالحة ». وبعد هذا التوضيح يتساءل عضو للمكتب التنفيذي لحركة الاتجاه الإسلامي أين إذن الضرر، وأين العيب والخطر المحقق الذي يجب محاصرته والتصدي له ؟ إن هذه القاعدة الفكرية وهذه المبادئ هي عينها روح الدستور وإجماع الأمة، فكيف تغلب المواقفين، فتصبح

الدعوة إلى الخير والإصلاح دعوة للفتنة والتفرقة، يجب مقاومتها، أليس العكس هو الصحيح؟» .

وبعد هذه المواقف الواضحة من جملة القضايا الساخنة على الساحة الوطنية، تقدمت حركة النهضة بطلب الحصول على التأشيرة القانونية في بداية شهر شباط (فبراير) 1989.

وشهدت حركة النهضة تحولاً حقيقياً في خطابها الإيديولوجي و المياسي عبر تبنيها قضايا جماهيرية، مثل الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان والتوزيع العادل للثروة، وللتأكيد على الهوية العربية الإسلامية وترسيخ التجربة الديمقراطية من خلال الاعتراف بحق الاختلاف والتنوع حين يقول الغنوشي في هذا الموضوع : « إن مثل هذا الاختلاف في البرامج والتنافس في خدمة البلاد ضروري ومقوم لا غنى عنه لإرساء الديمقراطية الحقيقية المتوازنة والحيوية» . وفضلاً عن ذلك يؤكد الغنوشي أن الديمقراطية المعاصرة هي الأنسب لحركته، لأن البنية التنظيمية للإسلاميين أصبحت مستقطبة من الأعضاء المتعلمين في الجامعات التونسية والغربية، وهؤلاء ينتمون إلى الفئات الوسطى في المجتمع وينتمون بمستوى ثقافي وفكري حديث كما يعملون جنباً إلى جنب مع زملائهم من العلمانيين والديمقراطيين الآخرين في مختلف المؤسسات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية إلخ .

ومع كل ذلك ظلت السلطة ينتابها شكوك قوية لجهة مضمون هذا الخطاب الإسلامي الجديد، الذي يعبر في نظرها عن وجود مواقف تكتيكية ذات معايير مزدوجة من قضية التداول السلمي للسلطة، وضمانات التعددية السياسية، والحريات المدنية وكيفية احترام الحريات السياسية احتراماً كاملاً لا لبس فيه، ومسألة شرعية الدفاع عن « شرعية » مؤسسات النظام الدستوري الحاكم، والموقف من قضية الأحوال الشخصية. وهي الشكوك التي ترى فيها سلطة السابع من نوفمبر استحالة للتجاوز الجاد والمسؤول مع « المشروع الإسلامي العقلاني والمستنير والديمقراطي» كما توصلت إليه حركة النهضة .

فالسطة التونسية لم تمنح حركة النهضة التأشيرة القانونية لأسباب قانونية محضه، وإنما لأسباب سياسية بالدرجة الأولى ومنها الموقف الغامض لحركة النهضة من شرعية الدولة المدنية في تونس، وهل موقف النهضة من الدولة

التونسية الآن هو موقف لإصلاح أم موقف تأسيس ؟ .

الثالثة : شكلت الانتخابات التشريعية في 2 نيسان 1989 منعرجاً حاسماً في علاقة رئيس الدولة بحركة النهضة، حيث انتهى شهر العسل بينهما، حين كانت حركة النهضة تصب جام غضبها ونقدها بشكل رئيس على « التجمع الدستوري الديمقراطي » ومؤسسات الحكم، مستنثة الرئيس. فالإسلاميون كانوا يميزون بين مسعى بن علي نحو عملية التغيير الديمقراطي ولو في إطار فوقي وبين موقف « التجمع الدستوري » الذي يرى أن « التغيير حاصل في إطار التواصل » باعتبار أن حزب التجمع هو « وعاء التغيير » والإطاحة ببورقيبة جاءت لإنقاذ بورقيبة من نفسه بحسب قول الأمين العام للتجمع الدستوري عبد الرحيم الزواري .

تقدمت القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة في 20 دائرة انتخابية من أصل 25. وأظهرت حركة النهضة قدرة على التعبئة وبرهنت على شعبيتها خلال الحملة الانتخابية، بهدف ممارسة الضغط على السلطة، من أجل الاعتراف بها كحزب قانوني. غير أن مرشحي القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة وقعوا في أخطاء عديدة، كان لها أثر بالغ في المواقف الرسمية لحركة النهضة، وخاصة فيما يتعلق بمجلة الأحوال الشخصية، وبموضوع المرأة في الإسلام ودورها في المجتمع. فقد شملت القوائم المستقلة عدداً من العناصر التي لا تحمل قناعات الحركة، فضلاً عن عدم خبرتها بالعمل السياسي، فلم تر ضرورة الالتزام بتوصيات الحركة. لذلك عبروا بشيء من التلقائية والسطحية عن كثير من المواقف التقليدية والمحافظة، التي من شأنها أن تثير غباراً كثيفاً على المواقف التي أعلنتها حركة النهضة من مثل هذه القضايا الساخنة في تونس وتعيد إلى السطح في شيء من الحدة مسألة الأزدواجية في الخطاب الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المهمة (الحريات العامة، المجتمع المدني، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مسألة المرأة) الأمر الذي دفع بالشيخ راشد الغنوشي إلى القول: إن ما ورد على لسان بعض مرشحي القوائم المستقلة لا يلزم الحركة بشيء⁽³⁾.

وهكذا كرسّت الانتخابات التشريعية استقطاباً ثنائياً حاداً، فهناك حزب « التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم الذي حصل على 80 في المئة من

(3) - المصدر السابق (ص 165) .

الأصوات، وفاز بكامل مقاعد البرلمان وعددها 141 مقعداً، وهناك القوائم التي أيدّها الإسلاميون والتي حصلت على 17 بالمنة، ووصلت إلى 30 بالمنة من أصوات الناخبين في بعض المدن الكبرى، كما أثبتت ذلك الأرقام الرسمية .

ومنذ حينئذ، أصبح الوضع السياسي الناتج منها مستقطباً في ظل نظام ذي قطبين، بوجود هذه الثنائية : السلطة وحزب « التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم الذي أصبح أكثر قوة، وسيطرة في الوقت عينه على مجمل المؤسسات الحكومية من جهة، و حركة للنهضة من جهة أخرى. وبقيت المعركة محدودة بين هذين الخصمين، الأول يساند الحكومة في مجمل خياراتها بإطلاقية، والثاني يخوض معركة الاعتراف بالحركة حزباً سياسياً، وبالتالي معركة للتناوب على الحكم إن لم نقل حسم موضوع للسلطة .

ولما كانت البنية السياسية للنظام من طبيعة شمولية، والشكل السياسي للديمقراطية الذي حددها، لا يفسح في المجال لإمكان المعارضة الحالية للتناوب على الحكم، وبالتالي أن تتحمل مسؤوليات هذا الحكم، فإن السلطة اختارت طريق عدم إشراك حركة للنهضة في العملية الديمقراطية، وبالتالي عدم الاعتراف بها كشريك سياسي آخر في هذا الاستقطاب السياسي الحاد. وكان خطاب الرئيس بن علي في تموز 1989 واضحاً حين قال إنه « لا مجال للاعتراف بحزب ديني » لقناعته بأن حركة النهضة لا تتجادل مثل بقية المعارضات الأخرى المندمجة في عالم السلطة، ولا تقبل بقاعدة اللعبة السياسية للمسار الديمقراطي بتحديد أحادى الجانب أي من جانب السلطة فقط، بما يتيح لجميع المعارضات البقاء، ولكن دون المشاركة السياسية في الحكم، الأمر الذي يعزز قوة النظام الحالي .

كيف يقوم الشيخ راشد الغنوشي تجربة الانتخابات الاشتراعية في 2 نيسان 1989، والتي لم تلتزم فيها القوائم المستقلة من حركة للنهضة بخطها ؟ .

المحاسبة الأخيرة كشفت أن هناك أخطاء و انزلاقات أعطت فرصة للخصم أن يستخدمها لضرب الحركة، من ذلك الحدث الانتخابي سنة 1989. كانت الحركة واعية بموازين القوى القائمة، وواعية أنه ليس من مصلحتها ولا من قدرتها أن تغير تلك الموازين في ذلك الوقت، ومن ثم كان ينبغي أن تدخل بحجم انتخابي لا يهدد تلك الموازين... هذا كان واضحاً لدينا ولكن عند التطبيق

وقع انزلاق. هذه الانتخابات كما هو معتاد في تونس لن تأتي بجديد. وإن فلماذا لا تكون فرصة للدعوة الإسلامية، للتعرف على الناس، لإبراز قيادات، ولكن الانتخابات ليست لعبة. هي معركة على أعلى شيء في هذه الدنيا، في عالم الناس، الذي هو الحكم، هي ليست لعبة. من هنا جاء هذا الانزلاق في التطبيق. وبصفة عامة لنا مقتنع أن من مصلحة لوطاننا اليوم أن تجري فيها مصالححة بين التيارات، بين الشعوب والحكام، بين الحكومات، لأن الهجمة علينا خاصة من المشروع الصهيوني شاملة وتسعى إلى تكوين التمزق في الوطن العربي والوطن الإسلامي وإغراء الجميع بقتال الجميع حتى يمكن للعصابة الصهيونية أن تسيطر على المنطقة وتضرب بعضها ببعض. رد الفعل المناسب إذن ليس تجبير التناقضات، وإنما هو حل الخلافات وإجراء المصالحات. قد لا تكون الديمقراطية علاجاً لهذا الواقع، بمعنى أن الأغلبية تحكم والأقلية تعارض، لأن هذا يكون في الأوضاع المستقرة. للتداول على السلطة في شكله الطبيعي يتم على أرضية من وفاق هو داخل عائلة ثقافية، داخل مشروع مجتمعي وقع الاتفاق عليه. هنا يمكن أن تجري هذه العملية... حكم الأغلبية ومعارضة الأقلية، لكن مجتمعنا هو بصدد البحث عن مشروعه المجتمعي، ومن هنا في هذه اللحظة التاريخية، هذه الانعطافة لا يمكن المرور بسلام، لا يمكن التحول من حكم القبيلة وحكم العائلة والحزب الواحد والعصابة والجزالات إلى حكم الشعب إلا عبر وفاق وطني تتوزع فيه الحصص ليس بحسب الأحجام والأعداد، وإنما بحسب ضرورات الوفاق... المهم أن تقادمتنا في مثل هذه الأوضاع بانئلاقات وطنية تمثل كل التيارات وكل الأحزاب لأن أي تيار ما أن يشعر بالإقصاء حتى يرمي في أحضان العدو. حكم الأغلبية ماذا يعني للأقلية الآن ؟ عندما تحكم الأغلبية الإسلامية معنى ذلك عند الأقلية اليسارية والشيوعية والقومية تعتبره عملية إبادة وإعدام. هذا الأمر سيدفعها إلى الارتاء في أحضان العسكر أو إلى الارتاء في أحضان الصهاينة والقوى الأجنبية. فلا بد من عملية تضمين... هناك إذن تخوف من الحركة الإسلامية بأنها ستستأصل الجميع وتقصي الجميع...مطلوب من الحركة الإسلامية أن تنقذ الجميع وتطمئنهم بالسلوك وبالفكر، إنها تؤمن بالتعددية. فإله خلق الناس مختلفين وديننا اعترف بالرسالات الأخرى، وختم النبوة معناه خلافة الإنسان وحرية العقل في الاجتهاد، ومطلوب في هذه المرحلة أن نؤكد أهمية المصالحات الوطنية والوفاق الوطني، وأن الحركة الإسلامية تشعر بمسؤوليتها عن الأوطان فلا تتمسك بحقها كاملاً، وإنما

يكفيها أن يعترف لها بالحق ولكنها تنتازل طائفة عنه فتقبل بأقل من حصتها. أظن أن هذا حكمة بالغة في هذا الزمان، ومن هذا كان عملاً خاطئاً إذ فهم منه سنة 1989، أننا نريد أن نعتمد على الأغلبية في الشارع من أجل أن نستولي على السلطة رغم أن ذلك من الناحية الديمقراطية لا غبار عليه، لكن من الناحية السياسية نحن غير مؤهلين أن نأخذ حصة ربما نفقدها كلها. ربما الحرص على أن نأخذ حصتك كلها بفضي إلى أن تفقدها كلها» (4).

3- مرحلة المواجهة الساخنة مع حركة النهضة :

بعد مرور ثلاث سنوات من حكم بن علي تحطمت تلك الآمال المتعلقة بإحلال الديمقراطية في تونس. فالانتخابات الاشتراعية نصبت القيادة الأبدية والوصاية الأبدية للحزب للحاكم على الشعب، والعروبة والإسلام. فقد طعن هذا الشعار بأشد مما كان في العهد البورقيبي عندما استقطبت سلطة السابع من نوفمبر أعداء الهوية العربية الإسلامية ووضعتهم في أعلى المناصب، مثل إعطاء الشيوعيين المتطرفين مسؤولية صناعة الأجيال القادمة .

مشروع إصلاح التعليم

فعلى مستوى التعليم مثلاً تولى الدكتور محمد الشرفي المعروف بتوجهاته للفرنكوشيوعية وزارة التربية والتعليم مباشرة بعد الانتخابات الاشتراعية في سنة 1989، لتصفية الإرث الثقافي البورقيبي فيما يتعلق بالجانب العربي الإسلامي .

وكانت السياسة الثقافية التي اعتمدها النظام في مواجهة الحركة الإسلامية تتمثل في الوثيقة السرية المصادق عليها من طرف اللجنة المركزية للحزب الحاكم في شهر أيار سنة 1989، والمعروفة بخطة « تجفيف ينباع ». وهي خطة أعدتها وزارة التعليم بقيادة الشرفي كجزء من المعركة الإيديولوجية لضرب المصادر الدينية والهيكلية التي تتغذى منه الحركة الإسلامية، وإحلال « ثقافة جديدة » تقطع مع كل القيم والتصورات الدينية باعتبارها رديفاً للتخلف

(4) - انظر نص المقالة التي أجريتها بجملة « تونس / الشهادة » مع الشيخ راشد الغنوشي - السنة الثالثة - العدد الخامس والثلاثون / حزيران / تموز 1996 .

والجمود والتعصب ..

وتجسدت الحرب الإيديولوجية التي قادتها النخبة اليسارية التي انحازت إلى سلطة السابع من نوفمبر برفع مقولات الدفاع عن المجتمع المدني، والحدائق، والتقدم، وقيم العقلانية في مواجهة الأصولية، والمقصود بذلك تحديداً، مواجهة التوجه الإسلامي لمصلحة علمانية متطرفة لا ترى أي صورة ممكنة للمجتمع المدني أو التقدم أو الحدائق إلا على أنقاض كل ما هو عربي إسلامي.

كما تجسدت هذه الحرب الإيديولوجية في السيطرة الكاملة على المساجد ودور العبادة مع إزالتها تماماً من الإدارات والجامعات والمؤسسات العامة، وتحول الأئمة والخطباء إلى ما يشبه الموظفين الرسميين لدى وزارة الداخلية حيث يفرض عليهم حرفياً نص الخطبة الموجهة لجمهور المصلين، بل أكثر من ذلك، تحولت المساجد إلى مجال لممارسة الدعاية السياسية للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم ورئيسه والتمهيد للكاذب برموز المعارضة السياسية وخاصة الإسلامية منها .

كما قامت الدولة بمنع ارتداء الزي الإسلامي رسمياً في مواقع الشغل والتدريس وحتى الشارع وتم نعته بالزي الطائفي، وفرضت رقابة مشددة على الكتاب الإسلامي بما في ذلك القرآني منه .

وبينما كانت الجامعة التونسية إلى وقت قريباً متفانياً تنبأري فيها مختلف المدارس الفكرية والتيارات الإيديولوجية ومسرحاً للمهرجانات الفنية ذات الذوق الرفيع، تحولت في ظل سلطة السابع من نوفمبر إلى حلبة للرقص على أنغام « المزود » و« النوبة » و« الحضرة » و« الرأي »، كوسائل تخدير الشباب وإبعادهم عن الشأن السياسي .

وإذا استمر الجدل دائراً حول مشروع إصلاح التعليم على أعمدة الصحف والمجلات، جاء نصريح الشيخ راشد الغنوشي لإذاعة فرنسا الدولية في 19 كانون الأول من العام 1989، ليعلم عن منعرج خطير في علاقة حركة النهضة بالسلطة، ويقطع ما تبقى من جسور الحوار. صرح الغنوشي قائلاً « إنني بعد كل هذا الصبر لا أملك إلا أن أعبر عن شعوري العميق بخيبة الأمل في السياسة القائمة في تونس»، وذلك لأسباب عديدة منها: أولوية التقارير الأمنية في معالجة الملفات السياسية، وعدم اختلاف حاشية الحكم نوعاً عن حاشية بورقيبة في سنواته الأخيرة، باستثناء ثلة من انتهازيي اليسار واتساع

الهوة بين القول والفعل، وبين الدعوة والإنجاز»، وأشار الغنوشي بالخصوص إلى العفو التشريعي العام الذي ظل عملياً في مستوى الوعد مع عدم الوضوح فيمن يتمتع بهذا الحق، إضافة إلى عدم الاعتراف بحركة النهضة بعد الوعد بذلك في الأشهر التي تلت حدث السابع من نوفمبر، وكذلك عدم إنجاز التعددية الفعلية، والتأكيد على الدور الريادي لحزب بورقيبة، وينتهي الشيخ راشد الغنوشي إلى أن الوضع التونسي على ما لرى من أكثر الأوضاع العربية والدولية في عالم اليوم خففاً للحرية وتضييقاً لمساحة المبادرة الشعبية. ومن أجل ذلك نرانا مضطرين لإعادة النظر في الثقة التي أعطيناها للحكم، داعين قوى الشعب إلى التكتل بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة من أجل فرض الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، وتعديل الموازين عن طريق النضال السلمي لصالح الجماهير، حتى يتخلى الحكم في تونس ويتخلى كل حاكم غيره عن نهج بورقيبة، ويرضى من للشعب بمقام الخادم الأمين المعبر عن الإرادة العامة بلا تزيف ولا إعلام منافق، بلا مدامات أمنية ومحاكمات شكلية» .

لقد أظهرت الحركة الإسلامية تناقضها العدائي على طول الخط مع مشروع إصلاح التعليم، الذي يهدف إلى علمنة البرامج التعليمية، ورفض الاحتكار للسلطات المرجعية الأرثوذكسية على اختلاف تلوينها، دينية وغير دينية .

وفي ظل الضعف الحاصل للتيارات الديمقراطية في الجامعة التونسية، ارتبط الهجوم السياسي الإيديولوجي للحركة الإسلامية بتعبئة زج قواها المنظمة والمؤطرة في النقابة الطلابية (الاتحاد العام التونسي للطلبة) الذي يعتبر القوة الضاربة للحركة، لتبنيه الخط المتشدد المعتمد في خط راشد الغنوشي. ومن المعلوم أن المعركة الإيديولوجية داخل الجامعة تستهدف أئمة الجامعة، وهي متزامنة مع خوض المعركة السياسية ضد النظام لاكتساب الرأي العام في ظل العجز الذي تبديه قوى المعارضة الديمقراطية في كل الميادين السياسية والإيديولوجية والثقافية. وشهدت للجامعة التونسية منذ العام 1990 تزايداً ملحوظاً في الاضطرابات الطلابية، واستخدام العنف اللفظي في المظاهرات السياسية، وكذلك العنف المادي .

ولا شك أن للجامعة والنقابة الطلابية الإسلامية يربطهما النظام بشكل

مباشر بتكثيف المظاهرات المعادية للحكم، والاشتباكات مع قوى الأمن، وكتابة المعلقات السياسية المناهضة للنظام، وكل هذا يدخل في إطار الحركة السياسية من الصراع الدائر بين السلطة وحركة النهضة.

مآزق المسار الديمقراطي في ظل الاستقطاب الثنائي

لا شك أن الرئيس بن علي انتهج سياسة إشراك صف واسع من الأحزاب السياسية الإصلاحية المعارضة في المعادلة السياسية، في تمايز واضح في البدء، عن سياسة سلفه بورقيبة المتسلطة والقمعية، من أجل إعادة إحياء « اللحظة الليبرالية » في بداية الاستقلال وبالتالي إقرار نظام تعدد الأحزاب، وانتهاج سياسة المصالحة الوطنية في محاولة منه لاستباق المعارضة الإسلامية القوية التي ستواجهه، في سبيل إبطال نفوذها. غير أن التعددية السياسية هذه، هي مجرد ديمقراطية شكلية، لأنها ديمقراطية مراقبة، وقائمة على القمع، فضلاً عن أن سياسة النظام هذه، ونتائج الانتخابات النيابية، وفضيحة الانتخابات البلدية، أكدت أن سيادة الديمقراطية، بما تتضمنه من معنى عميق، يتمثل في مبدئها الأساسي، الذي تقوم عليه، ألا وهو التعاقب على السلطة، بما يمكن المعارضة من الوصول إلى الحكم، هي مسألة غير مطروحة إطلاقاً. فالبرجوازية الكمبرلورية اللطيفية، التي نمت في ظل سياسة الانفتاح، التي اتبعتها الرئيس السابق بورقيبة، والتي قادت تونس إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، كحلقة ضعيفة تابعة بنيويّاً له، في إطار السوق الاقتصادية الحرة، والتي كدست ثروات هائلة في ظل هذه السياسية، وبوسائل غير مشروعة، ما زالت تشكل القوى المهيمنة داخل حزب « التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم، ومؤسسات النظام .

ثم إن الرئيس بن علي لم يزح مؤسسات بورقيبة عن أجهزة السلطة، التي ما زالت تتمسك بها، حتى في ظل التعددية السياسية، التي تعيش حالة من الانحسار الشديد، لأنها محكومة بقوانين أمنية تنظيمية، تغلبها مسألة المحافظة على السلطة من جانب الحزب المهيمن. وعلى صعيد الواقع السياسي المعاش، الديمقراطية السياسية التونسية اختزلت أكثر فأكثر في مجرد « حرية » للصحافة المعارضة، الخاضعة بدورها للرقابة في وزارة الداخلية، فضلاً عن أن التجمعات الجماهيرية، ولقيام بالمظاهرات، من جانب أحزاب المعارضة ممنوعة، من دون ترخيص مسبق من الأجهزة الأمنية، وهو نادراً ما يمنع لها.

إن التعددية السياسية، والديمقراطية المراقبة بحسب استراتيجية الحكم التونسي، يجب أن لا تخرج عن نطاق برنامجه، الداعي إلى استقطاب قوى المعارضة تحت مظلته، لكي تتخندق سياسياً، وإيديولوجياً في الخندق عينه للنظام، وبالتالي « حزب التجمع الدستوري » الحاكم في مواجهة شاملة مع الحركة الإسلامية، باعتبارها حركة سياسية تعمل على مستوى اعمق، وتطرح قضية السلطة الإسلامية البديلة. ويستند بن علي في رؤيته السياسية هذه إلى منطق محدد، وهو اعتبار الخلاف السياسي بين النظام والمعارضة خلافاً ثانوياً، ما دامت المعارضة الإصلاحية في تونس، تعاني من أزمة فكرية وإيديولوجية سياسية عميقة، حيث سقطت معظم المرجعية الإيديولوجية، التي كانت تستلهم منها أطرها المعرفية، والسياسية، فضلاً عن أنها محدودة جداً على صعيد النفوذ والتأثير في الشارع التونسي، وعجزت سياسياً وتاريخياً عن أن تشكل قطباً سياسياً ثالثاً، يتميز برؤية منفردة وتتوافر لديه القدرة السياسية العملية، لكي يشق طريقاً ثالثاً خارج دائرة الاستقطاب السياسي الحاد بين النظام والحركة الإسلامية المرفوضة والمنبوذة، من كل مؤسسات الحكم، والمعارضة الموالية للسلطة، سواء بمسواء.

وهكذا، تقوّعت المعارضة أمام الإسقاطات السياسية السلبية لهذا الاستقطاب الثنائي، وخاصة عندما اتبع بن علي سياسة فصل أكثر القوانين خطورة على النظام - أي حركة النهضة - عن المعارضة غير المؤيدة لسياسة العنف، واستخدامه لورقة المعارضة هذه، في حربه السياسية ضد حركة النهضة، باعتبارها تحتل الأولوية في الملفات الساخنة، والحال هذه، فإنها تتطلب وقفة موحدة في مواجهة « إرهاب الإسلاميين الأصوليين » .

وهناك إجماع في تونس، لدى السلطة والمعارضة على حد سواء، على أن المسار الديمقراطي في مازق، وهو مازق خيار سياسي بالدرجة الأولى، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تصنع عبر وزارة الداخلية، وهذا ما يؤكد عودة بن علي إلى اعتماد نهج الرئيس السابق بورقيبة في معالجته للأزمة المتفجرة مع الحركة الإسلامية المترامنة، مع الأزمة الاقتصادية الطاحنة، والتي كشفت عن ارتداده عن المسار الديمقراطي. ومن المنطقي، إن الذي يعتمد نهج سلفه في معالجة قضية معينة، فانه من المعقول جداً، أن يستمر في اتباع كامل النهج عينه، بشأن قضايا أخرى Bonnet Blanc et Blanc Bonnet كما يقول

المثل الشائع في أوساط الطبقة السياسية الفرنسية .

أزمة الخليج وإستراتيجيتها الجديدة

فجرت أزمة الخليج العربي التناقض النوعي من حيث التوزيع غير العادل للثروات والدخول بين الدول العربية وتعمق الفوارق الطبقيّة و الاقتصادية على صعيد الأقطار العربية، ودخل كل قطر على حدة، وسيادة ظاهرة الاستغلال والظلم الاجتماعي جراء هذا التفاوت النوعي الشائع في الناتج المحلي الإجمالي بين أقلية من الأقطار العربية التي تنكس فيها الثروة الطائلة، وبين الأكثرية من الأقطار العربية التي تزرع تحت ثقل المديونية الخارجية البالغة (208) مليار دولار في حين أن الأموال العربية المودعة في البنوك الغربية تقدر بنحو 670 مليار دولار بحسب أرقام سنة 1990 .

ومع اشتداد أزمة الخليج وهيمنة أجواء الحرب من خلال عملية حشد الجيوش التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة الأميركية، واتباعها الدوليون، والمعززة بكل أنواع الأسلحة، والتي تستهدف تجبير الحرب الأميركية على العراق، متى اكتمل الحشد وجاءت اللحظة المناسبة، كانت غالبية الجماهير العربية في المغرب العربي عامة وتونس خاصة، تؤيد العراق، وتعادي حكومة الولايات المتحدة واللعو الصهيوني، الأمر الذي جعل نظام بن علي الموالي للمغرب أساساً يركب موجة الحركة الشعبية، ويتبنى شعارات الخط القومي، كي لا يسقط جماهيرياً، في وقت وصل فيه المسار الديمقراطي إلى مأزق، وبدأت الأوساط الشعبية تصاب بخيبة الأمل من شعارات بيان السابع من نوفمبر .

وكان الحكم التونسي اعترض على اجتياح العراق للكويت، ورفع شعار الحل العربي، واعترض في الوقت عينه على الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، ودعا إلى إعانة الشعب العراقي على تجاوز العقوبات التي يتعرض لها. كان هذا موقف السلطة المعلن في 11 آب سنة 1990، وفي خطاب للرئيس بن علي في 26 كانون ثاني 1991، حين بدأت الحرب الأميركية على العراق، ذكر بالخصوص « أن الغايات (وهو يتحدث عن غايات الحرب) الحقيقية التي تبين هي أنه لا يراد أن تقوم لهذه الأمة قائمة، وأنه ممنوع عليها أن تكتسب قوة أو مناعة، لو أن تأخذ نصيبها من التقدم العلمي والتكنولوجي، لتبقى محكومة بالتبعية إلى الأبد في ظل نظام عالمي جديد قديم ليس لها فيه مكان».

وهكذا أصبح النظام التونسي من الأنظمة المعارضة على المشروع الأميركي الصهيوني في تحطيم العراق، وفي السيطرة على الأمة العربية .
استغل النظام التونسي أزمة الخليج لكي يظهر أمام الرأي العام المحلي والعربي بمظهر النظام الذي يتخذ مواقف قومية عربية معادية للغرب والاستعمار، حتى ارتفع خطابه السياسي إلى المستوى الحضاري في مواجهة الغرب العدو الأساس للأمة العربية والأمة الإسلامية. وكان الرئيس بن علي متخوفاً من احتمال توظيف حركة النهضة قدراتها على تعبئة الشارع التونسي خلال أزمة الخليج، وتوظيف ذلك في تقجير « الغام الأزمة الداخلية » .

ومن خلال هذه المواقف المؤيدة للعراق التي اتخذتها السلطة التونسية التقت أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم في تحركات جماهيرية، وتضاءلت لأول مرة الفجوة بين الشعب وبين النظام. واستهدف الرئيس بن علي في البداية من موقفه المؤيد للعراق تهميش حركة النهضة، وعزلها وإظهارها وحدها في خانة الخليج والإمبريالية الأميركية مستغلاً مواقف حركة النهضة من أزمة وحرب الخليج المرتبكة والمضطربة .

في البيان الذي أصدرته حركة النهضة في 9 آب 1990 أعربت فيها عن رفضها « لما أقدم عليه العراق من اجتياح عسكري للكويت واعتبار هذا التدخل أمراً مرفوضاً مهما كانت دوافعه، فهو ينطلق من تقديرنا بأنه يتصادم مع مصلحة الأمة التي لا تراها تتحقق إلا على أساس احترام إرادة الشعوب لا الأنظمة » . إلا أن هذا الرفض لم يمنع حركة النهضة من التعبير عن معارضتها للسياسات البترولية والمالية لدول الخليج " لأن التخندق ضمن استراتيجية الإمبريالية الأميركية وحلفاتها يصب في ضرب الأهداف العليا لأمتنا سواء منها المادية أو السياسية " ثم أكدت الحركة « إن هذا الحدث عربي وينبغي أن يعالج ضمن الأمة » . وترى حركة النهضة أن التدخل الأميركي قد حول الصراع من صراع عربي على مسألة حيوية إلى صراع « بين العرب والمسلمين بكل فصائلهم ومواقعهم وبين عدد من الأنظمة الغربية بزعامة أميركا » . وتضيف حركة النهضة في بيانها أن هذا المعطى الجديد في الصراع قد فرض التزامات جديدة وواجبات من نوع آخر حدها في النقاط التالية :

-التنديد بالتدخل العسكري الأميركي وتدنيس البقاع المقدسة للمسلمين،

وكذلك التنديد بكل الجهات العربية التي تواطأت مع التدخل الأميركي الأجنبي».

- دعوة الشعوب العربية والإسلامية إلى الثورة في كل مكان ضد أشكال الهيمنة والابتزاز .. والتخلص من الأنظمة الديكتاتورية.

في تقويم لثلك المرحلة الصعبة، يقول لحد المقربين من حركة النهضة، الأستاذ محمد بن نصر « لقد ظننت حركة النهضة أنها قادرة على تحريك الشارع برفع شعار الحرية والديمقراطية (تبنت حركة النهضة شعار " رفع المظالم المسلطة عليها " في حين أن الرأي العام الوطني كان منشدا حول قضايا أهم واكبر على الأكل مرحليا)، وكان هذا الخطأ الاستراتيجي سببا رئيسا في فشل حركة النهضة في تطويق سياسة السلطة وتجاوز الهم الإقليمي إلى الاهتمام بهوم الأمة في ذلك الطرف العصيب. لقد عبرت كل الأطراف السياسية و الاجتماعية وحتى السلطات الرسمية عن مواقف متقاربة من أزمة الخليج. ولكن الساحة التونسية كانت تفتقد لجهة تدفع المواقف النظرية المؤيدة لشعب العراق إلى امتحان الفعل والعمل. هذه الأسباب جعلت الساحة التونسية طبعاً باستثناء الموقف الشعبي التلقائي - غير قادرة على التفاعل الإيجابي والحكم مع العدوان الأميركي - الغربي على العراق. من ناحية أخرى استطاع النظام التونسي أن يقدم نفسه في الدوائر الدولية، وخاصة الغربية منها، باعتباره الجهة الوحيدة التي يمكن أن تقف بحزم في وجه « الخطر الإسلامي » وأنه مضطر حتى ينضج في هذه المهمة لانتهاج سياسة « التعددية السياسية الواعية أو المقيدة »، وما ينتج عن ذلك من « تحديد نسبي لحرية التعبير »، ومن إجراءات وقائية لتجنب صعود الأصوليين إلى السلطة » (5).

رغم أن الرئيس بن علي اتخذ مواقف متناقضة للاتجاه التقليدي للسياسات التونسية الموالية للغرب ولدول الخليج، إلا أنه نجح في استثمار أزمة الخليج من خلال قراءته الدقيقة لمعطيات الواقع التونسي، عبر إحداث انقلاب في موازين القوى الاجتماعية و السياسية لمصلحة للنظام .

وجاءت التطورات السياسية لأول انتخابات حرة في الجزائر، قامت على أساس التعددية الحزبية، وخاصة بعد الفوز الساحق للجهة الإسلامية للإنقاذ،

(5) - محمد بن نصر - حركة النهضة والحكم التونسي - مصدر سابق (ص 173) .

وما أحدثته من هزة عنيفة دخل حزب جبهة التحرير الوطني، وما أثارته من مخاوف حقيقية من وصول حكم إسلامي أصولي في الجزائر بغير النظام، وبالتالي يكون له انعكاسات إقليمية عربية ودولية، تتجاوز بدون شك الحدود السياسية والجغرافية للجزائر لتعزز مخاوف الحكم التونسي، ولتصمم قناعاته وموقفه، وحتى في بعض أوساط المعارضة، بشأن موضوع عدم الاعتراف بحركة النهضة.

ولما كانت الدول الغربية تعتبر الإسلام السياسي في خانة الأعداء يجب مقاومته لأسباب إيديولوجية واستراتيجية، فقد استطاع نظام الرئيس بن علي أن يقدم نفسه في الدوائر الغربية وخاصة في فرنسا، باعتباره الجهة الوحيدة التي يمكن أن تقف بحزم في وجه «الخطر الإسلامي الأصولي» جنوب المتوسط. «وبهذا وضع الدول الغربية، وخاصة تلك التي يهتما تطور الأوضاع في تونس أمام الخيار الصعب: القبول بنظام سياسي بذلت تقارير المنظمات الحقوقية والإنسانية تشير إلى خطورة انتهاكاته لحقوق الإنسان في البلد الذي يحكمه، أو القبول "بحكم إسلامي" سيكون بالضرورة خطراً على المصالح الغربية في تونس»⁽⁶⁾.

وجاءت عمليات العنف، من اعتقال عناصر تنتمي إلى مجموعة إسلامية سرية متطرفة، اتهمتها السلطات التونسية في تشرين الثاني 1990، بمرقة كميات من الديناميت من إحدى كسارات الحجارة في إحدى ضواحي العاصمة، والهجوم الذي تعرض له مقر «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم» في حي باب سويقة بالعاصمة في السابع من شباط 1991، حيث شب حريق في مقر الحزب المذكور واحترق فيه جثمان أحد الحراس في دخله. واستغلت السلطة التونسية حادث باب سويقة، وصورت جسد الحارس المحروق في مقر التجمع لعرضها على التلفزيون، ولتبرير القمع ضد حزب النهضة، وغزو حصونه الأخيرة بالجامعة. فقامت بحل الاتحاد النقابي للطلاب الذي يهيمن عليه الإسلاميون في 29 آذار 1991، بناء على اكتشاف أسلحة في مقر الاتحاد العام التونسي للطلاب وفي عدة مدن جامعية، وقتل بالرصاص ثلاثة طلاب فيها بين 29 و 12 أيار أثناء المواجهات مع الشرطة في خرم الجامعة، وقتل

(6) - المصدر السابق.

طالبان آخران في القيرون وموسسة.

وفي إطار اتخاذ الصراع بين حركة النهضة و النظام أبعاداً خطيرة، اعتقلت أجهزة الأمن التونسية قيادات وكوادر أساسية من حركة النهضة حين أعلن الرئيس بن علي في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة اختتام أعمال الدورة الخامسة للجنة المركزية للتجمع في 18 أيار 1991، عن اكتشاف مؤامرة جديدة لقلب نظام الحكم. وتم إلقاء القبض بعد ذلك بأربعة أيام على 400 شخص من بينهم ما يقارب المئة من « الجناح الإسلامي الأصولي داخل المؤسسة العسكرية ». « ثم تم إرسال إخطار دولي لملاحقة عشرة من زعماء حزب النهضة يوم 24 أيار (مايو)، وكان من بينهم راشد الغنوشي والمكني وكركر وشمام، وفي 15 حزيران (يونيو) تم توجيه تحريض إلى حكام الأقاليم من « أجل مواجهة تمرد الإسلام السياسي »، وطلب من الجيش يوم 24 حزيران « حماية المؤسسات الدستورية »⁽⁷⁾

وكان الشيخ راشد الغنوشي نفى بشدة تورط حركة النهضة في محاولة الاستيلاء على السلطة، معتبراً أن مسؤولية المحاولة هذه تقع على عاتق « الأجهزة السرية » التونسية. ويبدو واضحاً أن المؤشرات والتطورات السياسية الخطيرة في تونس، جعلت الرئيس بن علي يعتمد نهجاً جديداً - سياسة « القبضة الحديدية » - في عملية الحسم مع حركة النهضة، بعد أن توصل إلى صيغة توفيقية بين الحكم ومبادرة عبد الفتاح مورو، الذي يمثل جناحاً معتدلاً داخل الحركة الإسلامية التونسية، من شأنه أن يوجد مخرجاً في إدارته لهذا الصراع. في رأي صالح كركر وحبيب المكني بخصوص عبد الفتاح مورو وإعفاء مجلس الشورى الآخرين الذين قطعوا صلاتهم بحركة النهضة، إن ذلك الموقف جاء نتيجة للضغوط التي مارسها الشرطة عليهم، والتي لم يكن لديهم القوة البدنية والمعنوية الكافية لمواجهتها مرة ثانية. فقد أنقذوا أنفسهم - بطريقة ما - حتى لو استدعى الأمر بعد ذلك تبرير موقفهم بنقد جناح هذا التيار الذي اشتهر بالتمسدد.

⁽⁷⁾ - فرانسوا بورجات الإسلام السياسي : صوت الجنوب ترجمة د. لورين ذكرى - الناشر. دار العالم الثالث - الطبعة الأولى 1992 (ص 247) .

انشقاق مورو والخيارات الصعبة لحركة النهضة

إن الانشقاق الذي أقدم عليه عبد الفتاح مورو ورفاقه فاضل بلدي وبنعيسى الدمني، وليبيدي وبحيري، ليس مفاجأة لكل المتابعين والعالمين بخفايا الأزمة والخلافات العميقة التي كانت تعيشها حركة النهضة، منذ مدة طويلة نسبياً. وهو ليس وليد لحظته، لا يأسية التاريخية الراهنة، وإن كان من الناحية الموضوعية يخدم مصلحة السلطة، التي استغلت من هذا الانشقاق .

رغم أن للخط المذهبي للحركة الإسلامية التونسية، قديمه وجديده، كان ولا يزال، في سياقه العام مستمداً من السلطة المرجعية لفكر حسن البنا، وسيد قطب، وأبو الأعلى المودودي وأنخميني، وفكر مالك بن نبي، نظراً لتأثير الفلسفة السياسية لهؤلاء الأقطاب على كوالر وقيادات الإسلاميين التونسيين، إلا أن الحركة الإسلامية التونسية، باشتياكها، وتفاعلها مع المعضلات الاجتماعية و السياسية، بتحولاتها وتعقيداتها، كشفت عن قصور الفكر الإسلامي الأصولي هذا الذي يتعامل بطريقة دوغمائية نصية مع السلطة المرجعية، عن تقديم تحليلات تقدم أجوبة لقضايا مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التونسية، وللتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأمة العربية والعالم الإسلامي .

من الملاحظ أيضاً، إن الحركة الإسلامية التونسية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي، حاولت أن تطور في الفكر الإسلامي مستفيدة من التطورات الاجتماعية و السياسية الموضوعية في المجتمع التونسي، وعلى صعيد الوطن العربي والعالم الإسلامي، في محاولة لبلورة رؤية سياسية متجددة، انطلاقاً من تقويم مسار الحركة، ومضامينها الفكرية، في إطار نقد ذاتي للحركة الإسلامية والتي تمثلت في المقابلات التي أجراها الغنوشي مع عدة صحف ومجلات عربية، نخص بالذكر منها المقابلة التي أجرتها معه مجلة الشراع اللبنانية، بمناسبة ندوة الحوار القومي - الديني، التي جرت في القاهرة بتاريخ 11/6/1989، العدد 398.

كانت أدبيات حسن البنا وقطب وأبو الأعلى المودودي، التي صدرت في ظروف سياسية تاريخية محددة - كافية لتعضيد نقد علمانية بوريقية، وشكلت مادة أساسية في مجلة «المعرفة» خلال مرحلة السبعينات. لكن هذه السلطة المرجعية الإخوانية أصبحت عاجزة عن توفير الأسس اللازمة لمشروع سياسي

يحظى بالمصداقية في مرحلة الثمانينات في تونس، لأن الواقع التونسي وإشكالاته بدأ يفرض نفسه منذ النصف الثاني من السبعينات. فمدرسة الأخوان المسلمين لم تعد تشكل نموذجا يحتذى به لحركة النهضة، لأن الأخوان المسلمين لا يمثلون الاستراتيجية والثقافة المطلوبين في المرحلة التاريخية التي تعيشها تونس. فمقولة سيد قطب « المجتمع الجاهلي » لا تنطبق على واقع تونس. من هنا بدأت حركة النهضة تعيش أزمة فكرية.

على الصعيد المنهجي يتمسك الشيخ راشد الغنوشي بالإطار المرجعي لفكر الحركة الإسلامية الأصولية، الذي ذكرناه سابقا لكنه يقول « لم يعد هناك مجال أمانا لتناول مشاكل الحاضر والرؤية المستقبلية بأعين الماضي، لذلك علينا أن نفجر كافة الكتب التي ألفنا أن نربي عليها مريدنا، لأنها كتب من وجهة نظره » تدفع إلى الاستبداد داخل التيار الإسلامي». ويضيف قائلا : « إذا كنا مصابين بالعجز عن فهم واقعنا، وعن إدراك تطوره، الأمر الذي جعل الحركة الإسلامية مضطربة نتقدم وتأخر ولم تهتد إلى الطريق الأسلم، وبالتالي كانت قدرتها على التقدم محدودة، ولأنك أن مسؤولية الفكر في هذا التخلف مسؤولية عظيمة. فغياب النظريات الإيديولوجية، والفكر الاستراتيجي المخدود، جعل الحركة الإسلامية محكومة بالثراث، بأحكام مطلقة فوقية وردود أفعال وقتية ».

وفي جانب الأخطاء الفكرية و السياسية، يركز الغنوشي على غلبة النزعة الأممية، باعتبار أن الإسلام أممي وإهمال خصوصيات الواقع القومي والقطري. فعوض أن تحتل فلسطين مثلا في حياتنا مكانة أكثر من أية قضية خارج حدود الوطن، وجدنا قضايا خارج حدود الوطن تحتل هذه الأهمية. ويضيف الغنوشي قائلا : « إن التفكير الإسلامي هيمنت عليه المذهبية، الذي يخرج من تشكيل التشيع والتخرب، وكان من يخرج من دوائرهم في ظلام مبين، مما يدفع إلى خلق التوترات داخل المجتمع، والرفض لكل اجتهاد، وعدم القدرة على مسايرة العصر، وغلبته الرفض لمكاسبه، حصرها مع سيادة الأسلوب « المشيخي » في التعامل مع المسلمين. فنحن كما أرى امتداد ولسنا قطعة، ولسنا قطعا يساق بالمروروث، ويعيشه بداخله كالحيون البليد. وعلى صعيد الفكر السياسي ينتقد الغنوشي تصرف بعض الإسلاميين الذين في ممارساتهم يخلقون إشكالية مع الديمقراطية، بالرغم من أنهم عاثوا من عدم توافر الديمقراطية، لذا وجب محاربة هذا الاستبداد الذي جعل أعداء الإسلام ينظرون للإسلام كأنه حكم سلطوي يحقر الجماهير، فأين لهذا الإرث

الاستبدادي أن يكون مصدراً للحق، ومصدراً للشرعية فالحاكمية للشعب، وحاكمية الله تمر عبر الشعب » .

إن هذا النقد الذاتي الذي قام به الشيخ راشد الغنوشي يجسد بداية قطيعة ابستمولوجية معرفية، وفكرية، وسياسية مع الفكر الأخواني. وقد جاء في سياق الإسقاطات السلبية المتولدة عن حزمة الأزمات، التي تعاني منها تونس، وبالقى البلاد العربية وتأثيرات الصراع الاجتماعي و السياسي، وتفاعل المجتمع المدني التونسي مع البيئة الثقافية العربية المحيطة، وخاصة الثقافة الفرنسية، فضلاً عن أن حركة النهضة عجزت حتى الآن عن تقديم بديل مجتمعي سياسي حضاري، يطرح حلولاً جذرية للقضايا الاجتماعية السياسية، في المجتمع، الذي سليلج القرن الحادي والعشرين. ولاشك، إن الحركة الإسلامية، تتلقى تأثيرات الثورة العلمية والتكنولوجية في الغرب، والتحول والتغيرات التي يشهدها العالم في هذه المرحلة التاريخية، لجهة صبوة المجتمع البشري عامة إلى تحقيق الديمقراطية، والحرية، واحترام حقوق الإنسان، وكذلك تأثيرات الصراعات الطبقية والقومية على صعيد الوطن العربي، وخاصة مع أزمة الخليج، وما أحدثته من خلافات وانقسامات داخل الحركات الإسلامية في العديد من البلدان العربية والإسلامية .

ووفق هذا المنظور، من المنطقي، أن تتبلور الصراعات داخل الحركة الإسلامية الأصولية في تونس، على أرضية احتداد التناقضات داخلها، حول المنطلقات، والأهداف، والأساليب والمواقف من عدة قضايا مصيرية، وعليها أن لا نرى انشقاق مورو، يدخل ضمن ازدواجية الخطاب السياسي للحركة، فمسألة الانشقاق اعمق من ذلك بكثير .

ثم إن محاور الخلاف بين الجناح المتشدد داخل الحركة الإسلامية والجناح المعتدل بقيادة مورو يتمثل في المسائل التالية:

أولاً: الموقف من حرب الخليج، يقول الغنوشي بهذا الصدد، « لقد أيننا بطبيعة الحال العراق، ولم نؤيد نظاماً معيناً، وكانت لدينا تحفظات حول النظام وحول الأشخاص، ولأننا أيننا العراق في وجه العدوان الدولي عليه، وعندما وقعت الحرب لم يكن أمامنا إلا أن نقف إما إلى جانب المعتدي أو إلى جانب المعتدى عليه، ووقفنا ضمن الموقف

العام لأمتنا مؤيدين للعراق ومؤيدين حقه في السيطرة على ثرواته وحقه في تقدمه العلمي واستقلال قراره التنموي والعسكري » .

بينما انتقد عبد الفتاح مورو، الذي كان الرجل الثاني في الحركة، « لجوء العراق إلى القوة لتسوية المشاكل العالقة بينه وبين الكويت ». فضلاً عن تأكيده « حق المملكة العربية السعودية ودول الخليج في حماية سيادتها وأمنها بجميع الوسائل التي تراها صالحة » .

ثانياً: أن المحامي عبد الفتاح مورو يعتقد أن « ليس من مصلحة تونس أن يحكمها الإسلاميون وحدهم ولا أي حزب آخر، خشية، أن يقع في براثن الدكتاتورية، بل يجب أن يشارك حزبنا في عملية الديمقراطية ». ولأنه ينتمي إلى الطبقة الوسطى المدنية، ومن مواليد تونس العاصمة، يدرك جيداً أن المجتمع المدني في تونس، الذي سيطرت عليه سياسة التفریب البورقبيية هو أكثر استعداداً من أي وقت مضى للدفاع عن القيم الديمقراطية، ضد سياسة العودة إلى الأصولية الإسلامية .

ويقول مورو مضيفاً : « أنا لست مثل أحزاب إسلامية أخرى تعتبر أن هدفها هو إقامة الشرعية الإسلامية، بإقامة الجمهورية الإسلامية، ليس هذا دوري ». ويستطرد قائلاً عن مبارته: « إذا وجدت المبادرة أذناً صاغية فسيتخلص التطرف حتى وإن بقي قلة من المتطرفين فإنهم سيعزلون ولن يكون لهم مجال للتأثير على المجتمع. علماً بأن مورو صرح أكثر من مرة بأنه يرفض نهج العنف، الذي يتبعه الإسلاميون الأصوليون » .

إذا كان خروج « الإسلاميون التقدميون » في نهاية السبعينات، قد كشف لنا جانباً من الصراع بين التجديد والسلفية الإسلامية الأصولية، على صعيد الفكر و الإيديولوجيا، حيث كان للصراع الطبقي بمعنويه الاجتماعي و السياسي تأثير واضح فيه، فإن الصراع الجديد، والذي قاد إلى الانشقاق الثاني في صلب حركة النهضة، تركّز على نقد ممارستها السياسية و التنظيمية، ولأن المضمون الذي يريده مورو أن يعطيه للحركة الإسلامية في تونس، هو مضمون إصلاحي نهضوي، تحديتي، يقوم على أساس فصل الحركة الدينية عن الحزب السياسي، دون أن يعني هذا فصل الدين عن السياسة. وهي رؤية سياسية تحديثية، تحاول أن تتجاوز التقابل والتناقض بين الإسلامية الأصولية والليبرالية السياسية، وتعمل على شق طريقها لتأسيس حزب جديد، بمضمونه

الحديث، في تناقض مع الحزب الديني الكلاسيكي الشمولي .
ومن المعلوم، أن إضفاء الطابع الليبرالي التحديثي على مضمون الحركة الإسلامية في تونس في تصور عبد الفتاح مورو، هو في الجوهر الأعم، يمثل استلهاماً وتمثلاً لتجربة الحركة السلفية في المغرب، التي تطورت في صيرورتها التاريخية إلى حزب سياسي وطني، هو حزب الاستقلال، بقيادة الزعيم الراحل علالة الفاسي، الذي ناضل من أجل الاستقلال وحافظ على مقومات الشخصية المغربية العربية الإسلامية.

وهكذا، فإن مورو باستاده إلى نقده للممارسات الإسلامية الأصولية، وبايمته بالسلطة المرجعية للحركة السلفية ذات الطابع الإصلاحية الليبرالي في المغرب، يحاول إذاً، أن يرفع الشورى الإسلامية، التي تعتبر ركيزة أساسية في تصور الحركة الإسلامية الأصولية في الحكم، إلى مستوى الليبرالية السياسية الغربية، لكي يوظفها في تدعيم طروحاته السياسية الجديدة ويقنع أنصاراً جديداً .

والحال هذه، فإنه من المؤكد أن يقدم الرئيس بن علي تنازلات معينة لهذه القوى المعتدلة، داخل الحركة الإسلامية، وأن يستغل هذه الثغرة الكبيرة، داخل الحصن الاستراتيجي لحركة النهضة، لكي يوجه لها ضربة، تكبح جماح المتطرفين فيها وتحجمها، خصوصاً أن الحكم على يقين تام، بأنه فشل في مواجهة حركة النهضة بحزب « التجمع الدستوري الديمقراطي » الحاكم .

وفي إطار هذه المواجهة الساخنة بين السلطة والنهضة، والقائمة على أرضية خيار المرحلة الجديدة، أي انتهاج سياسة « القبضة الحديدية ». استطاع الرئيس بن علي أن يحقق نجاحاً كبيراً في تعميق الانقسام بين المعارضة الإصلاحية والحركة الإسلامية، وأن يعزل هذه الأخيرة على صعيد الساحة السياسية التونسية، بعد أن اصطلت معظم أحزاب المعارضة، إلى جانب الحكم، متهمه بذلك دوره في مقارعة تطرف الإسلاميين، الذين حملهم مسؤولية توتر الأجواء، وإخلال البلاد في دوامة العنف. فالرئيس بن علي، انطلاقاً من موقعه القديم - الجديد، العارف جيداً بملف الحركة الإسلامية التونسية، والمترس في ضربها بالمطرقة، درس تضاريس المعركة، وقام بخطوات تمهيدية ملموسة، بدءاً من المصالحة مع المعارضة عقب خطاب 20 آذار الماضي، وإشراكها في

مداولات لجان المخطط الثامن، وأخيراً، تقديم الدعم المادي لنشاط الأحزاب (80000 دولار لكل حزب). ثم إن خوفه من الانفتاح الأميركي - الفرنسي على حركة النهضة، ومعارضة أسلوب الحسم العسكري في التعاطي مع هذه الأخيرة، دفعه إلى اتباع خيار الحل الأمني في مواجهة الإسلاميين، الضالعين في « مؤامرة انقلابية »، زعم الحكم أنه أحبطها، من أجل تزيير حركة النهضة، وتصفية خلاياها المرية العاملة تحت الأرض، ومطاردة، ومحاكمة قياداتها وكوادرها، وتفكيك بنيتها التنظيمية والإجهاز عليها .

سيادة الحل الأمني - العسكري في عملية الحسم مع النهضة

انتهج نظام الرئيس بن علي سياسة الحسم العسكري والحل الأمني في مواجهة حركة النهضة، باعتبارها السبب الرئيس في عدم الاستقرار الذي تشهده الساحة التونسية، ويلدان المغرب العربي، وخاصة الجزائر. فكان سيناريو « المؤامرة ضد أمن الدولة »، التي سمحت للنظام بتقديم غطاء سياسي قانوني صالح لمحاكمة 279 قائدا أو كادرا من حركة النهضة، تمت محاكمتهم في شهري تموز وآب من سنة 1992، أمام المحاكم العسكرية، التي أصدرت أحكاماً مختلفة، منها السجن المؤبد لـ 46 إسلامياً، منهم الشيخ راشد الغنوشي .

يقول الشيخ راشد الغنوشي حول هذه المحاكمة، أن الرئيس بن علي أراد من هذه المحاكمة تحقيق جملة من الأهداف، منها أولاً: صرف أنظار الرأي العام الداخلي، والأحزاب وال نقابات والنخب العلمانية عن مفردات الواقع المتأزم، وتخويفها من الشبح الإسلامي المرعب، واستدراجها من خلال ذلك إلى الالتفاف حول الجنرال. وقد حصل من ذلك قدر لا بأس به، بل مهم. ومنها ثانياً للتكفير لدى الغرب والخليج عن ذنب اقترفته في حقهم، وذلك بالانتقام من الحركة الإسلامية واتخاذها كبش فداء باعتبارها المسؤولة عن الموقف التونسي الموالي للعراق، الأمر الذي اضطره لمسيرة اتجاه الرأي العام حتى لا يفلت من يده الزمام. ولقد كانت رسل الجنرال إلى الخليج وأوروبا وأميركا لم تفتأ تردد ذلك لدول التحالف من خلال سيناريو المؤامرة. لأن هذا الطرح مفيد على الصعيد الداخلي حتى تلتف النخبة العلمانية حوله لأن هناك خطراً أصولياً وأن المنفذ هو الالتفاف حول الرئيس بن علي وتأجيل قضايا حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية والعدل الاجتماعي، ومفيد له على الصعيد الخارجي حتى يحرك

العصاب الغربي - عصاب الحقد على الإسلام - من أن هناك أصولية توشك أن تقوم على حدود أوروبا وفي مواجهتها وخاصة مع اندلاع البركان الإسلامي في الجزائر. هذا الطرح مفيد في تحريك هاجس الخطر الغربي واستجلاب القروض والمنح والاستثمارات، وأيضاً حتى تنفض المؤسسة السياسية الغربية نظرها عن استغاثات وطرح منظمات حقوق الإنسان داخل الغرب نفسه على ما يجري في تونس. فلا تجد لتقارير منظمة العفو الدولية صدى لهذه المؤسسة السياسية الغربية. لماذا؟ لأن الذي يقع ويضرب هم الأصوليون، وهؤلاء الأصوليون ليسوا بشراً، بل هم خطر على الغرب! هم الخطر الذي تلوح به الأنظمة العربية الفاشلة وحتى نظام العصابات الصهيونية، لابتزاز الدعم الغربي وخاصة بعد زوال الخطر الشيوعي. إن لهذه الأنظمة رسالة تستحق من الغرب تمويلاً: إيقاف للزحف الأصولي الموهوم⁽⁸⁾.

ولكن سياسة الحل العسكري والأمني هذه تتناقض جزئياً مع الديمقراطية النظرية، التي يتكلم عنها الرئيس بن علي، فضلاً عن أن هذه السياسة شكلت منبرجاً جديداً في مسيرة العنف، والقمع، وتجسيدا للاحتكار الأعمى لجميع مصادر القوة للسلطة وأجهزتها من جانب الرئيس بن علي. ومنذ العام 1990، شهدت تونس ولا تزال استشراس القمع والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في ظل الحصانة من العقاب .

فالتحرك نحو الديمقراطية في ظل سلطة السابع من نوفمبر الذي جاء كثمرة ولادة لأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية ضاغطة، اصطدم بذات العقبات البنوية، في ظل انقطاع المجتمع بمجاله السياسي، الذي كان قد انتج ذاته، وتموضع السياسة في الدولة للتسلطية، لكي تصبح حكراً على السلطة الحاكمة، ونكون بذلك إزاء فضائين متخارجين، فضاء الدولة وحزبها الحاكم، وأحزاب المعارضة الدائرة في فلكها، أو القابعة على الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع، وفضاء الشعب، وفي ظل غياب مجتمع مدني يتمتع ببنية قوية يقيم علاقات تكافؤ مع مجتمع سياسي متكامل .

فسلطة السابع من نوفمبر استغلت شعار « التطرف الإسلامي » للقضاء

⁽⁸⁾ - حوروات قصي صالح الدرويش - راشد الغنوشي 7 - KHLIL MEDIA SERVICE
Winterhouse - London الطبعة الأولى بحريف 1992 (ص 173) .

على أي طرف وطني معارض على الساحة السياسية، وبالتالي القضاء على نمط المجتمع المدني التعددي المسؤول، للمحافظة على حزب واحد مهيم يتحكم في الدولة التونسية، ويسخر إمكانياتها في الاتجاه الذي يريد .

لقد أحدثت الدولة التونسية شروخاً عميقة في :نية المجتمع التونسي من خلال مناصبة النخبة الحاكمة العداء السافر للمعارضة اليوسفية، التي كانت متسلحة بشعارات العروبة والإسلام، والمستندة إلى دعم القومية العربية بزعامه عبد الناصر، مثلما حاربت الحركة النقابية العمالية والحركة الطلابية، والتنظيمات الماركسية منذ أواسط الستينات وحتى عقد الثمانينات، وكذلك خوضها معركة الإقصاء، والاستبعاد للإسلام السياسي من المجال السياسي التونسي، عبر عمليات الخنق المنتظم للمعارضة الإسلامية منذ مطلع التسعينات.

وتتميز حركة النهضة بانتمائها للإسلام الحديث، إذ أنها أصبحت نهجاً سياسياً متكيفاً مع الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التونسي، وخصوصية ثقافته السياسية، المتأثرة كثيراً بالثقافة الفرنسية. فقد تبنت الفكرة الديمقراطية، واعترفت بقيم التعددية والتسامح والحرية، لا باعتبارها جزءاً من الحضارة الغربية بل جزء من الموروث العام. وطورت فكرها وممارستها في اتجاه اختيار طريق تونسي إلى الإسلام والحداثة، يقوم على بلورة عقل إسلامي نقدي يتعايش حتى مع أشد خصومه العقائديين كالشيوعيين، على أرضية مشتركة من احترام الحريات العامة، وحقوق الإنسان، واحترام هوية البلاد العربية الإسلامية.

ومن أجل تبديد الشكوك المناوئة للإسلام السياسي، ما انفك الشيخ راشد الغنوشي يؤكد انحياز حركته للمبادئ الديمقراطية الحديثة، وإن الخيار الديمقراطي القائم على التخلي عن أي نوع من أنواع الاحتكار للإسلام والحقيقة، أو أي نوع من أنواع الوصاية على الشعب هو اختيار استراتيجي لحركته، وليس اختياراً تكتيكياً ظرفياً يتم التخلي عنه في أقرب فرصة مناسبة. وأن حركته ليست لها أي مشكلة أساسية مع العلمانية بالمعنى الغربي، التي تضمن حرية العقل، وحرية الصحافة، وحرية الشعب في أن يكون هو السيد الذي يصنع القانون، وتبني المجتمع المدني، وتحقق المساواة القانونية بين الناس، وإنما هي تتناقض مع العلمانية بالمعنى السياسي المضاد للدين، على اعتبار أن النظام التونسي لا يمثل العلمانية وفقاً للنموذج الغربي الليبرالي إلا

في تمرده على الدين وإباحيته .

وعلى الرغم من المبادرات والتكاملات التي قمتها حركة النهضة طيلة عقد الثمانينات، إلا أنها لم تحظ بالاعتراف القانوني كحزب سياسي، وظلت السلطات التونسية ولا تزال تعتبرها العدو الأخطر للنظام القائم، والمجتمع المتمدن .

إن النخبة السياسية الحاكمة والمسيطرة على جهاز الدولة، استغنت منذ وقت بعيد عن رأي المثقفين والسياسيين المعارضين، ولكنها استقطبت فئة العلمانيين من الماركسيين، وأنتجت في ظروف الصراع بين الحكم التونسي و حركة النهضة نخبتها المثقفة، في سياق خلق فئة من المثقفين الانتهازيين القادرين على تلوين الموقف السياسي عبر التأويل التاريخي لفكرة المجتمع المدني، التي يجري استخدامها على وجه التخصيص على أساس غرض سياسي، يقود إلى استبعاد الإسلام السياسي، واعتبار الإسلاميين من حركة النهضة غير «ديمقراطيين» على الإطلاق، وأن آراءهم «الأصولية» معادية للمجتمع المدني، والديمقراطية، مثلهم في ذلك مثل نظرائهم من الحركات الإسلامية التي يشتركون معها في البنية الثقافية و الإيديولوجية ذاتها .

ويستخدم المعارضون للحركة الإسلامية من نظام الحزب الواحد الشمولي الذي حل في أعماق نفسية المجتمع التونسي محل المذهب الواحد أو الدين الواحد الذي لم يكن يسمح بما عداه، ومن النخبة العلمانية الداعية إلى فرض العلمنة من الخارج تحت مقولة المجتمع المدني استخدماً إيديولوجياً، الذي بلغ ذروته مع اشتداد قوة الحركات الإسلامية في المغرب العربي، تماماً كما يفعل الغرب للحظ من قيمة الإسلام والثقافة العربية الإسلامية، حين يعتبر التيار الإيديولوجي المهيمن فيه بأن الإسلام يتعارض مع الحداثة .

وفي الواقع إن المجتمع المدني لا يمكن أن يوجد بشكل فعال ومتفاعل إلا بوجود دولة الحق والقانون، التي تستمد مشروعيتها السياسية التاريخية من خلال تصويت المواطنين المكونين للمجتمع المدني. وهذا التعاقد بين دولة الحق والقانون والمجتمع المدني الحديث يشكل تطوراً تاريخياً أدى في القرن الثامن عشر إلى إحداث قطيعة معرفية ومنهجية مع النظام الثقافي المعرفي القديم، ومع التصور الإلهي للقانون، وإلى الخروج كلياً من التراث الديني، وإعلان الدولة

البرجوازية العلمانية حتى في تلك البلدان المتحالفة مع الغرب .

لهذا فإن النقد الإيديولوجي السياسي المباشر الذي تمارسه النخبة العلمانية التي تتألف من الطبقة الوسطى المدنية، ومن المعارضة المساندة للنظام، فضلاً عن الطبقة السياسية الحاكمة، لإنكار صفة الديمقراطية على الحركة الإسلامية التونسية، وإقصائها من الساحة السياسية التونسية، وابرار مدى عمق التناقض بين الصيغة الإسلامية للتنظيم السياسي والثقافي والمجتمعي مع مقولة المجتمع المدني، والتلويح بشبح الجزائر المجاورة والارتعاد من احتمال تولي الإسلاميين السلطة فيها، هذا النقد الإيديولوجي يعطي تفسيرات خاطئة براقعة تفضح مدى ما في هذه الفكرة البروتوبلازمية عن المجتمع المدني من بساطة ساذجة، وكيف أن فكرة المجتمع المدني من دون فكرة للدولة (أي دولة القانون) هي فكرة غير قابلة للاستعمال سوسيولوجياً، بل كيف أنها فكرة غير قابلة للتغيير فيها على حد قول برهان غليون.

وفي إطار نقده لنظام الرئيس بن علي ومقولاته حول المجتمع المدني، والعلمانية، يقول الشيخ راشد الغنوشي : « بورقية عدو يحمل مشروعاً ثقافياً واضحاً ومشروعاً معادياً، ولكنه واضح. بن علي ليس له مشروع ثقافي، يريد أن يحكم بالاعتماد على أسوأ ناس في تونس. ما عنده مشروعه. مشروعه فقط أن يحكم بالاعتماد على السيئين وتقريب المنحطين وقمع الأحرار والمصلحين. بورقية دكتاتور ولكنه يحمل مشروعاً، وبورقية زعيم إذا ما مضى في طريق يمضي فيه إلى النهاية، بن علي رجل أمن حذر، متردد، مزاجه بولييسي، لا هو قادر أن يعمل الحرب ولا هو قادر على السلم، ظل يحدث بعض التنقيص كلما احتقن الأمر ثم يعود إلى الاتفلاق. وهكذا يراوح في مكانه، ولأن هناك فراغاً ثقافياً فقد استطاع المفسدون أن يحتلوا هذا الفراغ الثقافي، أناس يحملون مشروعاً ثقافياً معادياً للعروبة والإسلام .. وهو غير قادر أن يفهم هذا المشروع أصلاً، فضلاً عن أن يقيمه. لأن الأمر بالنمبة إليه أن يحكم، ثانياً أن يقيم الإسلاميين وأن يقيم المعارضات، أن يقيم كل من اعتقد لو حمل على أن يعتقد أنه الخطر على حكمه، بينما بورقية عدو، وعدو بجدارة. ولنا أحترم عدوي عندما يكون عنده مشروع ومستعد أن يضع مصيره ومستقبله من أجل مشروعه.

ويضيف الشيخ راشد الغنوشي. ليس الصراع في تونس بين حركة النهضة وبين نظام الرئيس بن علي وحسب، هذا شكله وهذا منطق الخطاب الرسمي.

ان هناك صراعاً ما بين حركة أصولية تدعو إلى العودة إلى القرون الوسطى وبين نظام ديموقراطي تقدمي، لكن حقيقة الصراع انه مع نظام يتمخض يوماً بعد يوم ليكون آلة قمع، ليس من خلال الشرطة فقط، وإنما من خلال الإعلام والتعليم والثقافة والاقتصاد والدبلوماسية. الدولة التونسية قد تحولت مع مرور الزمن ومع تقلص قاعدتها الشعبية، وهذا هو منطق الأحداث، إلى مجرد جهاز قمع معقد والحاكم كما هو معلوم ينعكس تكوينه وثقافته على المؤسسات التي تعمل على الأقل، تحت إمرته ويختار من الرجال ما يتناسب مع تكوينه. لذلك إذا حكم الأديب أو المفكر تنمو الحياة الفكرية والحياة الثقافية، وإذا حكم الاقتصادي يمكن أن تنمو المشاريع الاقتصادية ومنطق المال، وإذا حكم الشرطي من الطبيعي أن تنمو الأجهزة الأمنية وتتطور ولن تصبح تقارير الأمن هي المؤسس للقرار السياسي والقرار الثقافي ولن تنعكس هذه الروح حتى على الشعب ويصبح الرجل يتجسس على أخيه وأبيه والزوج على زوجته وينتشر الرعب بين الناس وتعتمد الثقة. أما حقيقة الصراع فهو بين نظام بوليسي متغرب يتجه بفعل آليات كثيرة إلى المزيد من العزلة وبالتالي إلى مزيد من القمع وتسيخ المجتمع وتدمير مؤسساته للسيطرة عليه وبين شعب يطمح كسائر الشعوب الأخرى إلى عدالة وإلى تنمية وحرية وديمقراطية وحقوق إنسان، وإلى الالتحام بهويته العربية الإسلامية، وإلى اصطباغ الحياة بالصبغة الأخلاقية⁽⁹⁾.



(9) - المصدر السابق (ص 172) .

الخاتمة

في كل مرة كانت تتقدم فيها الحركة الإسلامية التونسية في تيارها العريض (الجماعة، الاتجاه، النهضة) بطلب اعتمادها حزبا سياسيا يعمل في نطاق الشرعية والقانون، كانت السلطة التونسية ترفض ذلك. و يعود السبب في ذلك إلى خوف الطبقة الوسطى و ممثليها في المجتمع المدني و في السلطة من الموقف العدائي للحركة الإسلامية التونسية في المراحل الأولى من نشأتها من الدولة البورقبيية، و النخبة العلمانية المسيطرة عليها، و الموعلة في نظرها للعلماني بالمعنى الإيديولوجي، إذ تبنّت للفكر و المناهج الغربية دون إعادة قراءتها قراءة نقدية تأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع العربي التونسي و هويته القومية العربية و الإسلامية .

لقد سيطر على خطاب الحركة الإسلامية التونسية العداء العميق لمفهوم الدولة، و عدم التمييز الدقيق و الخلط بين الدولة و السلطة على مستوى الإدراك النظري. فالحركة الإسلامية التي تأسست بعد خمسة عشر سنة من استقلال تونس تحمل النخبة التغريبية الحاكمة مسؤولية رئيسية في تحطيم معظم البنى التحتية للمجتمع و الدولة، مثل إلغاء الأوقاف و المحاكم الشرعية و التعليم الزيتوني و تفكيك العلاقات العشائرية، و في تبلور معالم حركة سلطوية تلغي دور المجتمع و ثقافته الأصيلة و مؤسساته المدنية مما أحدث بالتدرج اختلال توازن بين الدولة، الحزب، الفرد من جهة و المجتمع من جهة أخرى .

إن الأساس التغريبي الذي قامت عليه الدولة البورقبيية ما بعد الاستقلال، و هيمتها المطلقة على كل الفضاءات السياسية، و الثقافية، و انفتاحها الكامل على الخارج في شبه قطيعة مع مقومات هويتها العربية الإسلامية، بل هي في بعض الأحيان في حال تناقض معها و عداء لها و نفور منها، و تجاوز السلطة التونسية المفوض للنصوص القانونية الدستورية المتضمنة لألية عمل و سير الحكم، كل هذا جعل قيادة الحركة الإسلامية تعتقد في تصورها لعملية تغيير الحكم، بأن المطلوب هو تغيير كلي و شامل، و يهدف إلى إزالة الدولة العلمانية القائمة و إقامة دولة إسلامية أخرى عوضا عنها .

ضمن سياق هذه المقاربة الفكرية التي تستلطن عدااء عميقا للدولة البورقيبية العلمانية، و تسامحا في الوقت عينه مع السلطة السياسية الماسكة بها سواء في عهد بورقيبة لم في عهد بن علي، هيمنت أجواء المواجهات على العلاقة بين السلطة و الحركة الإسلامية منذ بداية الثمانينات، فكان الصدام الجزئي (1981- 1987)، ثم الصدام الشامل مع النظام البورقيبي في صيف 1987، و بعد الهدنة و البحث عن مصالح من طرف الحركة الإسلامية مع الرئيس بن علي خلال فترة (1988-1990) حصل التناهي و الصدام الشامل (1991-1992) الذي شكل منعرجا خطيرا في تاريخ تونس السياسي بما أحدثه من تراجع خطير في الحريات السياسية و اختلال في التوازنات بين الدولة و المجتمع لصالح للطرف الأول .

و بلغ التناقض بين حركة النهضة و السلطة التونسية بقيادة الرئيس بن علي نقطة اللاعودة، و أخذت الاستراتيجيات المتقابلة طابع الصدام و التناهي بدل الوفاق و التصالح، و ارتفعت درجة الاستقطاب بين مشروع السلطة و عنوانه "الاستئصال" و مشروع حركة النهضة و عنوانه " فرض الحريات " من أجل تغيير موازين القوى لصالح المجتمع و كسر شوكة الدولة المتوغلة، و انهزمت حركة النهضة في هذه المواجهة الحامية. و تعود أسباب هزيمتها إلى الأمور التالية :

1- أن السمعة الشعبية الأكيدة، التي تمتعت بها حركة النهضة تعود إلى أن هذه الحركة تحول إلى مرجعية ثنائية تعتمد معطين شديدي الانفراس في المجتمع التونسي، و هما العروبة و الإسلام. و لكن رغم ذلك ظلت حركة النهضة عاجزة عن تقديم مشروع مجتمعي جدي و لا حتى برنامج حكومة و ثقافة دولة أو تصور بديل لما كانت تطرحه النخبة ذات " الثقافة العلمانية"، و التي تمكنت من استقطاب الطبقة الوسطى المتكونة من كل فئات البرجوازية الصغيرة و الإجراء و الموظفين. لقد اكتفت حركة النهضة بالانطلاق من القيم المثلى و المبادئ العليا للإسلام، و الاستيحاء من روحه المنظمة للمجتمع و الضابطة للعلاقات بين أفرادها، و الاهتمام بالكليات و التوجهات العامة و الخطوط الكبرى، لكن من دون بلورة برنامج سياسي و اجتماعي يحدد بدقة الطبقة أو الأصناف الاجتماعية التي يدافع عنها، و يتولى ترجمة طموحاتها و آمالها. فشعارات حركة النهضة متماثلة مع شعارات الحركات الإسلامية في العالم العربي، شعارات تعبوية لا تميز بين الفقير و الغني، و لا تفرق بين

طموحات الفئات الاجتماعية، و هي بالأساس شعارات ثقافية يلتقي حولها الكثيرون من الناس دون اعتبار للوضع الاجتماعي أو مستوى الدخل. لذلك كانت حركة النهضة عاجزة عن التحول إلى حزب سياسي مقتنع بأن رسالته تقوم و تندرج في العمل السياسي، و في فهم مجتمعه و وعي ثوابته، و تحديد له أهداف معقولة قابلة للتحقيق في آجال محددة

وضمن برامج عقلانية و في تعاون مع محيطه الطبيعي و التضامن الفعال معه .

و ظلت حركة النهضة حركة لبلورة المخاوف و التعبير عن الاحباطات و الخيبات، و هي في نهاية الأمر حركة رفض و مقاومة للنظام الحاكم أكثر منها حزب نهضة قادر على التحول من مرحلة المطالبة و الاحتجاج إلى مرحلة البناء و إلى حزب حكم. فالعجز عن تقديم البديل نابع أساسا من طبيعة هذه الحركة المحافظة، القدرة أكثر على المقاومة السلبية مثل محافظة الفلاحين على الأرض و محافظة الزيتونيين على هوية تونس .

2- إن الذي يفسر انهزام حركة النهضة و فشلها خاصة، ليست طبيعتها التي كانت تتلام أكثر مع طبيعة المجتمع التونسي، و المنبثقة من توليها الدفاع عن الإسلام و عن العروبة و عن الهوية بوصفها كلها قاسما مشتركا لجميع التونسيين، و إنما عوامل خارجية، كانت حاسمة في تحديد جميع المعارك التي خاضتها السلطة في تلك الفترة، سواء السياسية أو الاقتصادية، و الاجتماعية، أو الثقافية و الحضارية. فقد نجح الرئيس بن علي في كسب الأوراق الراحبة إلى صفه و عرف كيف يستخدمها. فبفضل تحالفه مع أحزاب المعارضة القانونية، و الاتحاد العام التونسي للشغل، و النخبة العلمانية المشحونة بالعداء للإسلام و العروبة و الحركة الإسلامية، و التي تسربت إلى داخل أجهزة الحزب و الدولة، و أسهمت في التخطيط لمشروع " تجفيف الليابيع " الذي كشفته وسائل الإعلام فيما بعد من أجل استئصال الحركة الإسلامية و تدمير الهوية العربية الإسلامية، نجح الرئيس بن علي في جر المعارضة التونسية و مختلف مكونات المجتمع للمدني إلى جانب السلطة. إذ راهنت المعارضة غير الإسلامية على إمكان تحقيق ديمقراطية عبر إقصاء طرف رئيسي في المعارضة، حركة النهضة. و بفضل تحالف السلطة التونسية مع فرنسا و إيطاليا و الولايات المتحدة التي شجعت مشاريع التصدي لحركات الإسلام السياسي تحت لافتة مقاومة" الخطر الأصولي " لا سيما اثر النجاح الكاسح الذي حققته الحركة الإسلامية في

الجزائر، كسب الرئيس بن علي المعركة السياسية والأمنية بفضل القضاء على البنية التنظيمية لحركة النهضة. و بفضل آلة القمع الرهيبة و تسخير كل أجهزة الحزب للحكم، و دواليب الدولة ضد حركة النهضة، كسب للرئيس بن علي بقية المعارك الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية. و تضافرت كل هذه العوامل لتزيد في قناعة السلطة التونسية ببنيتي مشروع الاستئصال " ليس فقط من أجل التخلص من خصم سياسي يتضخم حجمه يوما بعد يوم، و لكن ايضا من أجل التثبيت بهذا المشروع الجديد و العمل على تصديده كآ نموذج لمواجهة " الخطر الأصولي " على المستوى الدولي، بحثا عن الدعم الخارجي .

3- لقد أخطأت حركة النهضة في إدارة الصراع مع السلطة التونسية، حين انتقلت الحركة إلى العمل السري و التخطيط ل"استجماع شروط الاستعصاء" و هي خطة دفاعية قصد منها أن تستعصي الحركة على الاستئصال، بتوفير أسباب المناعة الداخلية التحصين الخارجي حتى لا تقسمها الضربة، و حين حدثت بعض التجاوزات خاصة الفردية منها، إذ هاجم بعض الشبان الإسلاميين لحد مقرات الحزب الحاكم بالعاصمة و حرقهم له مما أدى إلى حادث مؤسف تمثل في وفاة أحد الحراس، و حين لم تتشاور حركة النهضة مع أطراف المعارضة في طريق الرد على هيمنة السلطة، و حين عملت النهضة على الاستغواء بالانتصار الانتخابي للجبهة الإسلامية للإفقا في الجزائر صيف 1990، حيث كانت قراءة النهضة للأوضاع الإقليمية لا سيما ما أدخلته حرب الخليج من إعادة تشكيل المعطى المحلي و الإقليمي و الدولي لمصلحة الهيمنة الأمريكية - الصهيونية. و بسبب أطماع و مخاوف هنا و هناك كانت فرصة السلطة كبيرة للانقضاض على حركة النهضة، و لابتلاع المجتمع المدني لاحقا .

و مهما يكن من أمر، فإن المعركة التي خاضتها حركة النهضة و انهزمت فيها، أسهمت إلى حد بعيد في نحت ملامح النظام التونسي الجديد، و تجديد طبيعة علاقاته في الداخل و الخارج. فقادت هذه الهزيمة إلى القضاء على الحريات الأساسية، و إلى تضخم آلة القمع لاحقا لتشمل قطاعات واسعة من السياسيين و الحقوقيين و النقابيين، و إلى حرص نظام الرئيس بن علي على الأمن و الحذر و اليقظة المستمرة. كما أسهمت هذه الهزيمة في تكريس نظام الحزب الواحد، و الإجهاز على الحد الأدنى لمعالم الديمقراطية، و هو حق التعبير و إبداء الرأي، و إلى اختلال التوازن بصورة كلية لصالح السلطة بل

لصالح جهاز الأمن و مراكز النفوذ على حساب المجتمع الذي حطمت جل دفاعاته.

كما بوهنت هذه الهزيمة عن الاداء الضعيف جدا لحركة النهضة في مواجهة السلطة، و الذي كان من نتائجه أن انعكس سلبا على معنويات الجماهير الشعبية، التي أصبحت تقول: اذا كانت حركة النهضة التي تعتبر اكبر حزباً معارضا في البلاد قد تم سحقها من قبل السلطة، فكيف يمكن و الحال هذه الانخراط من جديد في عملية مقاومة للنظام الحاكم. كان من نتيجة هذه الهزيمة أن فقدت حركة النهضة أيضا مصداقيتها حتى لدى انصارها و المتعاطفين معها، للذين اصبحوا يتبرؤون منها، و حتى ينقلبون عليها. و حولت هذه الهزيمة حركة النهضة الى أجزاء متلاشية، جزء من الاسلاميين يعيش في السجون، و جزء آخر يعيش في الشتات و المنافي الغربية، و جزء ثالث ينتظر. و نجم عن هذا الوضع ثو اصل الاستقالات الضمنية و المعلنة، و تقاصر في استنباط اشكال مقاومة جديدة.

و يعلق الدكتور احمد المناعي للمعارض التونسي الذي يعيش في باريس، على الأزمة التي تعيشها حركة النهضة بقوله: لأحسب ان ما ذهبت فيه النهضة من مقاومة النظام الحاكم و من سعي لتغييره هو خطأ، بل على العكس كان ذلك من حقها و من واجبها. و ما تؤاخذ عليه هي الطريقة التي سبرت بها المجابهة و مستوى ادائها فيها و على طول مراحلها. و ما تؤاخذ عليه اليوم هو عجزها عن ادارة المرحلة الحالية بما تستحق من الحزم و احكامها على تقديم و توضيح افاق جديدة لقواعدها و للتونسيين عموما.

لا شك ان الازمة العميقة التي تعيشها حركة النهضة فرضت عليها القيام بمراجعة نقدية لمجمل تجربتها الماضية، و تقديم نقدها الذاتي، و اجراء تحولات فكرية و سياسية لمنهجها و رؤيتها و تصورها للمستقبل، يجسد القطيعة مع الماضي، و هذا ما عبر عنه المؤتمر السادس لحركة النهضة الذي انعقد في حزيران 1996، و تمخض عنه صدور كراس صغير حمل العنوان التالي : " حركة النهضة في الذكرى الخامسة عشرة لتأسيسها دروس الماضي و اشكالات الحاضر و تطلعات المستقبل " .

و جاء في خلاصة هذه المراجعة ما يلي: " نخلص من كل ذلك الى ان التجربة المريرة التي لا تزال تعاني منها البلاد منذ 1990 و تأدت الى هذا المأزق الخافق و موت السياسة لتحمل مسئوليتها السلطة ثم الحركة ثم

المعارضة عامة بجر البلاد إلى التشابك و هدر الطاقات بدل التنازل المتبادل و حتى من طرف واحد، و البحث عن الوفاق تغليباً للمصلحة الوطنية العليا ... إن بلادنا اليوم في أشد الحاجة الى مراجعات عميقة من طرف الجميع من أجل التوصل إلى نهوض حقيقي يقوم على توازن جديد قوامه الثقة المتبادلة و إشراك المواطن في الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و رفع كابوس الخوف و الرعب عن التونسيين جميعاً، و نزع فتيل التوتر و فك الاشتباك بين السلطة و المجتمع... و مما لا شك فيه أن مقتضيات التدرج الديمقراطي الحقيقي و شروطه الأساسية تحقيق الانفتاح السياسي و التخلي عن ثقافة التناحر و التصادم و الإقصاء، و التمسك بالاعتدال و الدخول في حوار وطني جامع و عميق " .

و تشهد حركة النهضة تحولات عميقة، هيات لها أوضاع داخلية و خارجية، و تبلورت في الأطروحات الإسلامية الجديدة، التي صاغها المفكر الإسلامي راشد الغنوشي، في الكتب التي ألفها نخص بالذكر منها " الحريات العامة في الدولة الإسلامية " أو في الندوات الفكرية المتخصصة بـ التي عبرت عن هوية الحركة الإسلامية التونسية، باعتبار حركة النهضة حاملة لمشروع إسلامي ديمقراطي مستدير مثل في الزمن العربي الراهن و لا يزال نقلة نوعية في الحركة الإسلامية العربية عامة. إذ أصبحت حركة النهضة تمثل تياراً عصبياً داخل الساحة الإسلامية العربية، حين تمكنت من اسلمة الحداثة، و نقل الحداثة إلى عالم الإسلام، و تجسيد العلاقة بين هذين العالمين اللذين ظن أصلاً انهما لا يتصلان.

و في أعقاب مؤتمرها السابع الذي عقد بلندن أصدرت حركة النهضة بياناً ختامياً بتاريخ 3 نيسان 2001 أكدت فيه تبنيها استراتيجية سياسية قوامها اعتماد المنهج السلمي و العلني في التغيير، و رفضها استعمال العنف وسيلة لحسم الصراعات الفكرية و السياسية و منهجاً للوصول إلى السلطة أو التمسك بها باعتماد وسائل الضغط السلمية، و الخطاب المعارض المعتدل و المسؤول. و ثبتت حركة النهضة في مجمل أدبياتها مطلب الحرية، و النضال من أجل تحقيقها، كما أكدت على تأصيل الخيار السلمي المدني، و على اعتماد العلنية كخيار أساسي لعمل الحركة و صبغة ثابتة لها. و في مجال الديمقراطية، أكدت حركة النهضة أنها لا تزال متمسكة بالديمقراطية كإطار لممارسة الحقوق الأساسية للمواطنة و الإدارة و حل الخلافات بين الأطراف الاجتماعية و

السياسية، و كآلية للتداول السلمي على الملطة .

وجاء في البيان السياسي الشامل تبني حركة النهضة نهج الانفتاح السياسي على قاعدة المصالحة الوطنية الشاملة، وتأكيدا على ضرورة التنسيق مع المعارضة الوطنية الجادة و التكامل معها على قاعدة مطلب الحريات و إنضاج البديل الوطني المشترك، و إدانة كل أصوات الإقصاء و الاستئصال سواء داخل السلطة أو خارجها الداعية إلى حرمان أي طرف سياسي من حقه الطبيعي في التعبير و التنظيم السياسي .

و فيما يتعلق بالمطالب السياسية، أكدت النهضة على النضال من اجل تحقيق ما يلي :

- إطلاق سراح المساجين و سن العفو التشريعي العام .
- حرية الممارسة السياسية دون إقصاء و ضمان حرية الصحافة و التعبير.
- رفع القيود المفروضة على المجتمع المدني .
- مقاومة ظاهرة الفساد و سوء التصرف في الثروة الوطنية .
- العدالة الاجتماعية و الدفاع عن مطالب الشعب .
- تحقيق إصلاحات دستورية و قانونية شاملة.
- رفع القيود المفروضة على الدين و الكف عن وصاية الدولة على الدين و مؤسساته .

و حددت حركة النهضة موقفها بوضوح من الانتخابات الرئاسية المقبلة المزمع عقدها في 2004 بقولها " اليوم يحاول خلف الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة تنصيب نفسه رئيسا مدى الحياة خارقا بذلك ما قطعه من تعهد للشعب بأن" لا مجال لرئاسة مدى الحياة " و ضاربا عرض الحائط بنصوص الدستور التي وضعها بنفسه. و انطلاقا من افتتاع الحركة بمبدأ التداول السلمي على السلطة - و هي لا ترشح نفسها بديلا للحكم - فإنها تدعو إلى الالتزام بالنصوص الدستورية الواردة في الموضوع و عدم تطويعها للرغبات الخاصة حتى تكون المحطة الانتخابية لسنة 2004 موعدا تاريخيا يمارس الشعب من خلاله حقه الكامل في اختيار رئيس دولته بصورة ديمقراطية حرة و نزهاء.



المحتويات

5.....	توطئة.....
9.....	القسم الأول: المعارضة القومية.....
11.....	الفصل الأول: الحركة اليوسفية في تونس.....
12.....	1 - مكونات الحركة اليوسفية :
14.....	2 - البعد القومي للحركة اليوسفية
17.....	3 - طريقان لحل المسألة الوطنية في تونس :
21.....	4 - أي مصير لاقته الحركة اليوسفية ؟
28.....	الفصل الثاني : حركة البعث في تونس.....
33.....	الفصل الثالث : حركة التجمع القومي العربي.....
37.....	1 - ميلاد حركة التجمع القومي العربي.....
38.....	2 - نشاط حركة التجمع القومي العربي :
	3-مواقف حركة التجمع القومي العربي من القضايا الوطنية و
41.....	القومية.....
51.....	الفصل الرابع : حركة التحرير الشعبية العربية - تونس.....
53.....	1 - بداية تشكل الحركة وبرنامج المهمات في تونس
56.....	2 - محاكمة أعضاء الحركة
58.....	3 - المؤتمر التأسيسي للحركة وإعلان برنامجها
62.....	4 - حركة التحرير . وتفاعلها مع القضايا التونسية
62.....	أولاً - الحركة والموقف من « ثورة الخبز » :
63.....	ثانياً- الحركة والموقف من التعددية السياسية في تونس:
64.....	ثالثاً : الحركة والموقف من الاتحاد العام التونسي للشغل
65.....	رابعاً - الحركة والموقف من سلطة السابع من نوفمبر : ...
66.....	خامساً - حركة التحرير والموقف من الحركة الإسلامية :
68.....	الفصل الخامس حزب الاتحاد الوندوي الديمقراطي في تونس.....
70.....	1 - موقف الأطراف القومية من المائدة :
74.....	2 - الاتجاه البرنامجي لحزب الاتحاد الوندوي للديمقراطي
82.....	الخاتمة.....

القسم الثاني: المعارضة اليسارية الشيوعية التقليدية، و«اليسار الجديد»

- 93.....
الفصل السادس: المعارضة الوطنية في وعي الحزب الشيوعي التونسي..... 95
1 - ظروف نشأة الحزب الشيوعي :..... 95
2 - مرحلة الثلاثينات - المعارضة الوطنية والشيوعية :..... 99
3- علاقة الحزب الشيوعي بالاتحاد العام التونسي للشغل: 104
4 - الحزب الشيوعي ومرحلة التدعيم المؤسساتي للنظام..... 112
الفصل السابع: الحزب الشيوعي والانتقال إلى المعارضة الإصلاحية..... 115
1 - الحزب الشيوعي في ظل هيمنة الحزب الواحد 115
2 - الحزب الشيوعي واستئناف نشاطه العلني في 1981 :..... 126
3 - الحزب الشيوعي و« ثورة الخبز » 1984 : 135
4 - المؤتمر التاسع للحزب وتماظم الصراعات وأخطار عدم الاستقرار 138
5 - الحزب الشيوعي والمواقف من المسألة القومية وقضايا الوحدة العربية 142
الفصل الثامن: الحزب الشيوعي في ظل سلطة السابع من نوفمبر..... 148
1- الحزب للشيوعي و تدعيم المسار الديمقراطي 148
2- نظرة الحزب الشيوعي إلى المسألة التنظيمية واليسار الجديد : 158
الفصل التاسع: منظمات اليسار الجديد في تونس..... 165
1 - ميلاد أفاق : 166
2 - « أفاق » والمواقف من القضية القومية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة : 169
3- منظمة العامل التونسي: للنشأة والتطور 173
4 - الانقسامات والتشرد في صفوف منظمة العامل التونسي 178
الفصل العاشر: حزب التجمع الاشتراكي التقدمي..... 183
1 - إعلان التجمع، والاختيار الديمقراطي 185
2 - حزب التجمع و « ثورة الخبز » 191
3 - حزب التجمع في مواجهة أزمت نهاية العهد البورقيبي : 193
4 - حزب التجمع في ظل سلطة السابع من نوفمبر..... 196
5 - حزب التجمع والموقف من بعض القضايا السياسية : 198
الفصل الحادي عشر حزب العمال الشيوعي التونسي..... 208
1 - ميلاد حزب العمال الشيوعي التونسي..... 211
2-حزب العمال الشيوعي التونسي و الموقف من المسألة القومية..... 212
3 - حزب العمال الشيوعي التونسي في ظل سلطة السابع من نوفمبر.. 214

217.....	الختامة
227.....	القسم الثالث : المعارضة الإسلامية
229.....	الفصل الثاني عشر: إرهابيات ولادة الحركة الإسلامية
229.....	1 - التحديث والعلمانية والصراع مع المؤسسة الدينية التقليدية
238.....	2 - بداية انتقال الفكرة الإسلامية من الجامع إلى الجامعة
243.....	3 - مرحلة التأطير الإيديولوجي وبناء الهيكل التنظيمي
	الفصل الثالث عشر ظهور الإسلاميين التقدميين مع اشتداد حركة الصراع
255.....	الاجتماعي
255.....	1 - نضج الخلافات الفكرية داخل الحركة الإسلامية
267.....	2 - مضمون الخطاب الإسلامي التقدمي
276.....	الفصل الرابع عشر: ظهور حركة الاتجاه الإسلامي وتطورها
	1 - البورقينية و الحركة الإسلامية : أصول الاتفاق والصراع
284.....	
288.....	2 - من الخروج من السجن إلى مرحلة الصدام مع السلطة:
	الفصل الخامس عشر: سلطة المسابيح من نوفمبر من التعايش إلى
303.....	الصراع مع الحركة الإسلامية
303.....	1 - حدوث الانقلاب العسكري في تونس :
306.....	2 - تفاعل الحركة الإسلامية مع وعود التغيير
313.....	3 - مرحلة المواجهة الساخنة مع حركة النهضة :
334.....	الختامة
341.....	المحتويات





رقم الإيداع في مكتبة الأسد الوطنية

المعارضة التونسية : نشأتها وتطورها : دراسة/ توفيق المدني
- دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001 - 343 ص؛ 24 سم.

2- العنوان

1- 324.2611 م د ي م

3- المدني

مكتبة الأسد

ع- 2001/9/1898





توفيق المدني
كاتب وناشط من تونس

مهتم بدراسة ظاهرة
الإسلام السياسي في الوطن العربي، وله
العديد من المؤلفات المتخصصة في مجال
الفكر الديمقراطي، ونشر العديد من
الأبحاث والمقالات في مجلات وصحف
عربية.

من مؤلفاته:

- 1- أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس - 1989.
- 2- محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي - 1994.
- 3- المسألة القومية في وعي الإسلام السياسي - 1996.
- 4- المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي - 1997.
- 5- الجزائر: الحركة الإسلامية والدولة التسلطية - 1998.
- 6- أمل وحزب الله في حلبة المواجهات المحلية والإقليمية - 1998.
- 7- المغرب العربي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي - 2001.
- 8- الدولة البوليسية في تونس المعاصرة - 2001.

Bibliotheca Nazareth



0326908

من النسخة 10
500 ل. من الأقدم

مطبعة اتحاد الكتاب العرب
دمشق

